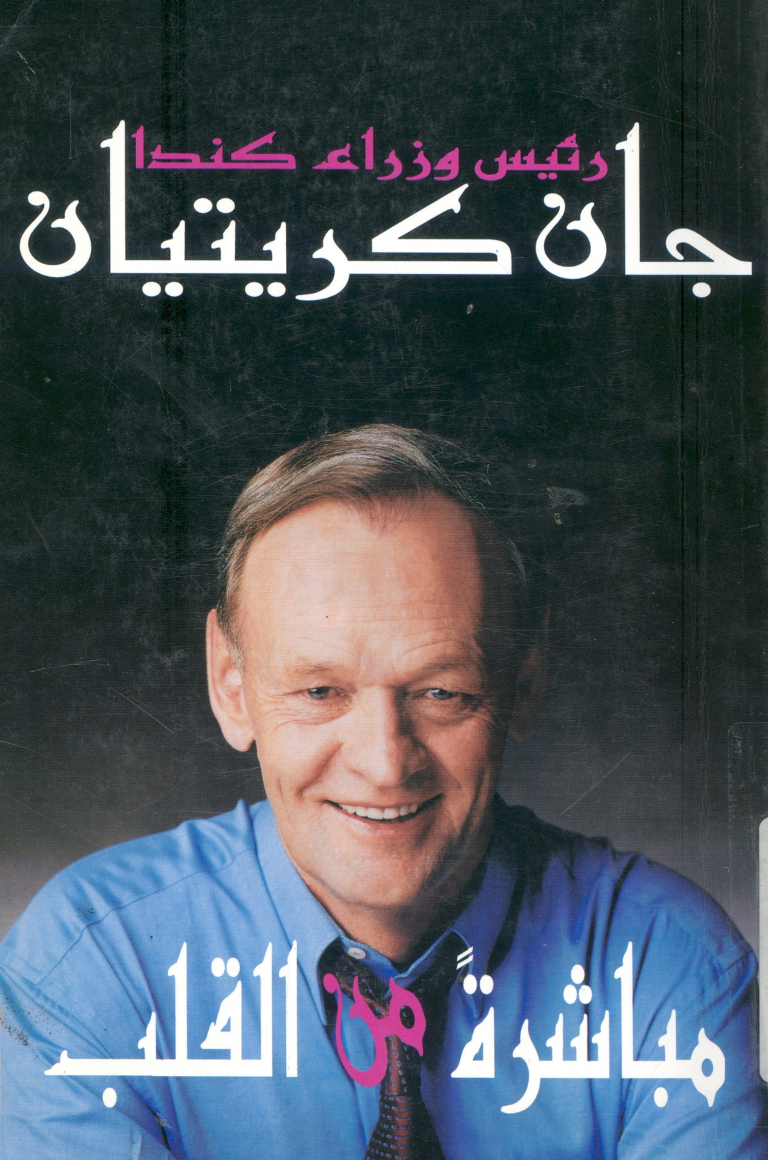

رئيس وزراء كندا
جان كريتيان
مباشرة من القلب



مباشرة من القلب

الطبعة الأولى

كريتيان، جان ١٩٣٤ -

مباشرة من القلب

طبعة منقحة - تحتوي على فهرس

رقم الطبعة الإنكليزية ISBN 1 - 55013 - 576 - 7

١ . كريتيان، جان ١٩٣٤ -

٢ . كندا - السياسة والحكومة - ١٩٦٣ - ١٩٨٤

٣ . كندا - السياسة والحكومة - ١٩٨٤

٤ . رؤساء الوزراء - كندا - سيرة

٥ . السياسيون - كندا - سيرة

٦ . الحزب الليبرالي الكندي - سيرة

٧ . اسم الكتاب

ترجمة: جورج مدبك

صياغة النصّ: د. ميخائيل مسعود

إنتاج وطباعة: دار العلم للملايين - بيروت

رئيس وزراء كندا

جان كريتيان

مباشرةً من القلب

الی آلین

مقدّمة بقلم المؤلّف

لم يعجب أَحَدٌ أكثر من جان كريتيان (Jean Chrétien) عندما اكتشف أن جان كريتيان وضع كتاباً. فأنا رجل سياسيّ قبل كلّ شيء، ولست أديباً.

وفكرة وضع كتاب لم تكن عائدة لي تماماً. لكن بعد هزيمة الحكومة الليبرالية، عام ١٩٨٤، أجريت مقابلة طويلة مع رون غراهام (Ron Graham) الصحافيّ الذي انهمك في إعداد كتاب حول الشؤون السياسية في كندا، من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٥. ومع توفّر وقت لديّ كان أكثر ممّا اعتدت على توفّره، خلال أكثر من ١٧ سنة في أثناء عملي كوزير، وجدت نفسي في هذه المقابلة مسترخِيَ الأعصاب، ومتفلسفاً، ومحدّثاً يكثر من الكلام.

كان غراهام قد سجل المقابلة، ووافقت على أن يعطيني تسجيلاً لما جرى خلالها، وبما أني لم أحتفظ أبداً بأي سجلّ نظاميّ، خلال عملي الرسميّ، فقد وجدت أن العملية مفيدة كأسلوب للاحتفاظ ببعض الذكريات، ولإعادة النظر في القضايا المهمة التي واجهتها كندا خلال السنوات العشرين المنصرمة.

وأثناء تناول طعام الغداء، في أحد الأيام، أشار غراهام إلى أنّا بورتر (Anna Porter)، رئيسة مجلس إدارة دار النشر كاي بورتر (Key Porter) فطلبت منّي أن أضع كتاباً عن تجاربي وملاحظاتي بالرجوع إلى المواضيع التي ذكرت في التسجيلات. كنت أضحك، وأجعل الآخرين يضحكون، عندما كنت أخبرهم بما حدث بعد ذلك.

«سيّدتي»، أجبت أنّا بورتر: «لن أتمكّن من تأليف أيّ كتاب؛ لأنّ على من يريد أن يفعل ذلك أن يمتلك غروراً كبيراً، ولكن مع الأسف، فإن غروري ليس كبيراً بدرجةٍ كافيةٍ». وأجابتني:

«يجب أن تضع كتاباً».

فأجبتها:

ـ «سيّدتي، لن أتمكّن من وضع أيّ كتاب، لأنّ السياسيّ يكتب لتبرير أفعاله، ولا أريد أن أبرّر تصرّفاتي لأحد».

وفي النهاية، أقنعتني، وحرَّرَت شيكاً لأمري، وبدأت الكتابة.

وقد أردت أن يصدر الكتاب باللغتين: الإنكليزيّة، والفرنسيّة، وعندما بدأت أعمل على النصّ الفرنسيّ، لمساعدة صديقي القديم بيار غارسو (Pierre Garceau) وافق غراهام على العمل مع دار النشر كاي بورتر كمحرر للنص الإنكليزيّ، واستفاد النصّان من نصائح وتعليقات أصدقاء عديدين.

في هذا النطاق أدين بالشكر العميق إلى جون راي (John Rae) وأيدي غولدنبرغ (Eddie Goldenberg)، الذي أمضى ساعات طويلة في مراجعة المواد معي، وإلى ميتشيل وجانيت شارب (Mitchell and Jeannette Sharp) لمساهمتهما مساهمات ثمينة، وإلى المرحوم بيار جنيست (Pierre Genest)، وإلى موظفي السكرتارية في شركة لانغ ميتشنر (Lang Michener) الذين أعدّوا المخطوطة الأساسية للطبع، وإلى فيليس بروس من دار النشر كاي بورتر الذي كان مسؤولاً عن حسن سير الأمور. وقد أنجزت المهمة بشكل مرضٍ. وأمّا الأخطاء، فتعود إليّ بصورة حصرية.

كانت ردة الفعل المذهلة من القراء تجاه الطبعة بغلاف مُقَوّى للكتاب «مباشرة من القلب» (Straight from the Heart) بمثابة صدمة لذيذة لي. فرغم شكوكي الأولية تصورت أن الكتاب سيجد انتشاراً معقولاً في بلدٍ يعتبر فيه الكتاب الذي يباع منه أكثر من عشرة آلاف نسخة من أكثر الكتب رواجاً. وحلمت أيضاً بمضاهاة مبيعات بعض المؤلفات السياسية التي حطّمت الأرقام القياسية في المبيعات، إذ بلغ مجموع النسخ المباعة من كل كتاب ٧٥ ألف نسخة، حسب ما أخبرني به بعض الخبراء. ولكنّي لم أكن أتوقع أبداً أن يباع من كتابي ١٢٠ ألف نسخة مغلفة بغلاف مقوّى، باللغتين: الإنكليزية، والفرنسية، وحوالى ١٣٠ ألف نسخة مغلفة بغلاف ورقيّ عاديّ.

ولأنّي ناقشت، مع أصدقاء عديدين، مسألة إعداد الكتاب، اكتشفت اهتماماً كبيراً من قبلهم، فقد قال لي صديق مخلص:

«سمعت أنك ستهددنا بكتاب»، وكان التلميح الأول الحقيقي لنجاح الكتاب عندما أطلقناه في السوق خلال حفلة عظيمة أقيمت في مونتريال، في أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٨٥.

حضر الحفلة مئات من الأشخاص من بينهم بيار ترودو (Pierre Trudeau) وجون تيرنر (John Turner) وعدد كبير من الوزراء السابقين من الحزب الليبرالي والعديد من الأصدقاء من شاوينيغان (Shawinigan) وأفراد عائلتي جميعاً.

احتل نبأ صدور الكتاب مكاناً ملحوظاً في نشرات الأنباء الوطنية على التلفزيون وعبر الإذاعة في تلك الليلة، ونشر خبر صدور الكتاب في الصفحات الأولى من صحف عديدة صدرت في صباح اليوم التالي.

وتوالت بعد ذلك التعليقات وكان معظمها مؤيداً. وسررت لأن معظم المواطنين وجدوا في الكتاب مصدراً للمعلومات جديراً بالقراءة، وسررت بشكل خاص من أولئك الذين قالوا إن قراءة الكتاب كانت بالنسبة إليهم سماع كريتيان يتحدث بصراحة في منازلهم وأمامهم. وجاء التعليق السلبي الوحيد من الذين وجدوا أني لم أكن سفيهاً بدرجة كافية وأني لم أسفح دم أي شخص، ولذلك لم أكتب كما قيل ادعاءً «مباشرة من القلب». والواقع أنه كان بإمكاني إعطاء تفاصيل أوسع مهمة ومضرة، في آن واحد لحالات معينة، ولكني أؤكد بأني لم أهمل أي شيء أساسي.

واخترت أحياناً عدم ذكر اسم الشخص المعني، أو التفاصيل الكاملة كما جرت في حديث خاص، لأني رغبت في عدم تحقير أي شخص من دون سبب أو حُبّاً بالثأر، ولكن ما تم حذفه لم يكن أكثر من هامشي لا أهمية له.

ومع كل الاهتمام الإيجابي الذي أولتني إياه وسائل الإعلام، أعترف بأني كنت مشدود الأعصاب عندما قمت بتوقيع النسخ الأولى من كتابي، وكان ذلك في مكتبة في أوتاوا خلال فترة تناول الغداء. وبقيت أردّد: «إذا لم يأت أحد لشراء نسخة موقّعة مني فسوف أبدو أمام الناس أحمق بالكامل».

وفي طريقي إلى المكتبة قابلت صديقي الوكيل السابق لوزارة الأشغال العامة الذي كان راجعاً لتوّه من المكتبة. قال لي: «يا جان، وددت أن توقّع لي نسخةً من كتابك، ولكني وجدت صفّ المنتظرين طويلاً فلم أتمكّن من الانتظار».

وفي لقاء آخر لتوقيع نسخ الكتاب، تمّ في مطعم في أوتاوا، امتدّ صف المنتظرين أكثر من أربعين متراً مباشرة تحت شرفة مكتب رئيس الوزراء ملروني (Mulroney) رغم أن الطقس كان بارداً للغاية، بحيث وجد صاحب المطعم أن من المستحسن تقديم أطباق من الحساء الساخن إلى المنتظرين.

شوهدت مثل هذه الصفوف الطويلة من المنتظرين في كلّ مكان في كندا، ووجدت حوالى مئتي شخص ينتظرون قدومي في مدينة كنغستون، أونتاريو، المعروفة بتأييدها لحزب المحافظين. باعت المكتبات في هاليفاكس كلّ نسخها من كتابي خلال أسبوع، وفي شارلوت تاون وقف في صفّ الانتظار وزيران من المحافظين في حكومة المقاطعة، للحصول على نسخة موقعة من الكتاب. وكنت متأكّداً أنّ لقاء توقيع نسخ الكتاب في كالغاري سيكون فاشلاً تماماً، ولكني فوجئت، في السابعة والنصف صباحاً، وأنا أتناول طعام الفطور، عندما قيل لي: إنّ عشرات الأشخاص تجمعوا في ردهة الفندق بانتظار قدومي. كان الجميع لطفاء جدًّا معي، أكانوا من مقاطعة كيتشنر، أو من مقاطعة فكتوريا. ربما جاء العديدون لرؤية أحد المشاهير، أو للحصول على توقيع منه، ولكنّي كنت على يقين أنّ الكثيرين غيرهم تحمّلوا مشاقّ السفر، ونفقات الانتقال، فقط ليقولوا لي ببساطة: «شكراً». وفي عالم يندر فيه أن يحصل رجال السياسة على الشكر والامتنان، تأثّرت عميقاً باللطف الذي أبداه نحوي كلّ الناس.

عند انقضاء الأسبوع الأوّل لصدور الكتاب، احتلّ المرتبة السابعة على لوائح أكثر الكتب مبيعاً، على مستوى الوطن؛ وفي نهاية الأسبوع الثاني احتلّ المرتبة الثالثة، وقلت في ذلك الوقت ممازحاً رجال الصحافة: «من الصعب أن يحتلّ الكتاب المرتبة الأولى»، ولكن بعد انتهاء الأسبوع الثالث، احتلّ كتاب «مباشرة من القلب» المرتبة الأولى، وظلّ محتفظاً بها شهوراً عديدة.

اشترى الكتاب المهتمّون بالسياسة في البلاد، وسمعت أن أحد كبار رجال السياسة استلم أربع نسخ من كتابي، كهدايا من أفراد عائلته، عندما أدخل إلى المستشفى لإجراء عملية جراحية. ولكن كنت دائماً مسروراً لرؤية مجموعة متنوعة من الأشخاص، من مختلف فئات المجتمع: كهول وشبّان، مثقّفون وعمال، طلاّب وربّات بيوت، يتهافتون على شراء الكتاب.

وقد شرح لي سبب هذا الاهتمام شخص قابلته في لندن، أونتاريو. كان يعقد ربطة عنق حمراء قانية وهنّأته بالفعل وبسرور واضح لكونه من الحزب الذي أنتمي إليه. أجابني: «أنا لست من حزبك، سيّد كريتيان، ولكنّي أتيت لأطلب منك الاستمرار في الكتابة. فأنا أعمل أستاذاً للعلوم السياسية في جامعة أونتاريو الغربية، وبعد أن طالعت كتابك توضحت أمامي أمور عديدة. إنّك تملك موهبة طرح المسائل المعقدة وفق مفاهيم سهلة الفهم».

لقد جلبت لي هذه «الموهبة»، في الماضي، غضب العديد من المثقفين، ولكني الآن أشعر بسعادة عندما يقول لي أشخاص بأنهم، وللمرّة الأولى، بعد أن طالعوا كتابي، فهموا مسألة الإصلاحات الدستورية، أو شرعة حقوق الإنسان، أو العلاقة القائمة بين الوزراء وموظفي الدولة. ووجد كل شخص قسماً يهمه من الكتاب: وجد البعض الفصول المتعلقة بخلفيات تربيتي وعائلتي، وبالسنوات الأولى لحياتي السياسية ممتعة بصورة خاصة، ووجد البعض الآخر أن ما قلته حول كويبيك، أو مجتمع رجال الأعمال، مهم بدرجة خاصة، واهتم آخرون بما قلته حول مسرحية زعامة الحزب الليبرالي، في عام ١٩٨٤.

ولم يكن هدفي كتابة سيرة حياتي السياسية، ولم أحاول المشاركة في معارك قديمة أو خلق معارك جديدة. رغبت فقط أن أقدم بعض وجهات النظر حول الحركة السياسية في كندا، كما يراها مشارك نشط فيها. ولا يحقّ للشخص أن يطلب أكثر من أن يتميز في حقل اختصاصه، ولأنّ السياسة مهنتي سأظلّ دائماً شاكراً الفرصة التي سنحت لي للمساهمة في بناء هذه الدولة العظيمة، بلادنا، وأعرف تماماً أنّي شخص مستعدّ تماماً للإفادة من هذه الفرصة.

بين تاريخ صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب في شهر أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٨٤، وبين تاريخ صدور الطبعة بغلاف ورقيّ، بعد مرور سنة واحدة، تخليت عن مقعدي في مجلس العموم للعمل في القطاع الخاص ثم عدت إلى الحياة العامّة في عام ١٩٩٠، كرئيس للحزب الليبرالي، وكزعيم لكتلة المعارضة في مجلس العموم.

في ٤ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٣، أصبحت رئيساً للوزراء في كندا، ولذلك رغبت دار النشر التي أتعامل معها أن أصدر طبعة جديدة من مذكّراتي، أذكر فيها تفاصيل الأحداث التي مررت بها منذ صدور الطبعة بغلاف ورقيّ، ووافقت شرط أن تدفع كامل عائدات حقوق التأليف لهذه الطبعة الجديدة إلى معهد الأبحاث الطبيّة، في مونتريال، وباشرت فعلاً، مع رون غراهام، خلال عطلة عيد الميلاد، بإجراء بعض التغييرات في المقدمة والخلاصة.

كان الشأن السياسي دائماً مصدر إثارة وتحدٍّ لي، وآمل منك، يا عزيزي القارىء، أن تقدّر بعض الشيء حالات الرضا والإحباط التي واجهتها خلال خدمتي لهذه البلاد العظيمة.

كانت حياتي السياسية نتيجة للمساعدة التي قدمها لي الكثيرون من مختلف الطبقات الاجتماعية، وقد ذكرت أسماء بعض هؤلاء في هذا الكتاب، ولم أذكر أسماء البعض الآخر، ولكن كلّ واحد منهم لعب دوراً مهمًّا في حياتي السياسية، وإنّني أوّل من يعترف بهذه المساهمة، لأنّنا حقّقنا سوية ما تم تحقيقه.

ومن بين الأشخاص الذين وقفوا بجانبي، كانت زوجتي «آلين» هي الأكثر تفانياً في سبيلي. ساعدتني بحكمتها، من دون شك، في إعداد الشكل النهائيّ لهذا الكتاب، ولذلك أهديه لها تقديراً منّي لمساعدتها العظيمة، وإخلاصها الفريد، وحبّها الكبير لي، عبر السنوات التي قضيناها معاً.

الفصل الأول

ولعٌ بالسياسة

اهتممت بالسياسة دائماً، كان والدي ويلي كريتيان (Wellie Chrétien) ميكانيكيًّا يعمل في مصنع للورق في شاوينيغان (Shawinigan) ، ولكن كان يوجّه جلّ اهتمامه إلى السياسة. وكان منظماً في حزب الليبراليين، وكنت وأنا صغير السنّ أساعده في توزيع المناشير الدعائية للحزب. خلال الانتخابات الفيدراليّة في عام ١٩٤٩، وكنت في سنّ الخامسة عشرة، اشتركت في مناقشة عامة مؤيّداً الحزب الليبرالي، في نادٍ مجاور لمنزلنا. وفي سنّ الثامنة عشرة كنت أهاجم مجموعة مؤيّدي الاتحاد الوطنيّ، في المناقشات السياسية التي كانت تدور في كافيتيريا مصنع الورق، حيث كنت أعمل خلال فصل الصيف. كان بعض الشباب يريدون منّي إثارة الشباب المؤيّدين بعمق لموريس دوبليسيس (Maurice Duplessis)، رئيس وزراء مقاطعة كويبيك، في ذلك الوقت، والعضو في الاتحاد الوطني. كانت عائلتي دائماً «حمراء» تؤيّد الحزب الليبرالي، وتدعو إلى حريّة الفكر الحرّ، ومقاومة الإكليركيّة والتقاليد الكنسية الراسخة. وكان جدّي فرانسوا كريتيان أيضاً منظّماً للحزب الليبرالي، ورئيساً لبلدية مدينة سانت إيتيان دي غري (St. Étienne-des-Grès) لمدّة ثلاثين سنة. وهنالك قصة تحكى عنه، مفادها أنّه خلال الحملة الانتخابية، في عام ١٨٩٦، وَزَّع مع طبيب يدعى ميليت (Millette) مشروبات كحولية على الناخبين. وتلك عادة منتشرة لجأ إليها الكثيرون، ومن بينهم أعضاء في حزب المحافظين، ولكنها كانت خطيئة في عرف الدين. وقد منح الكاهن الغفران لجدي الأكبر العضو في حزب المحافظين، عندما وزّع الخمور في الحملة الانتخابية، ولكنّ الكاهن رفض منح الغفران لجدّي، أو للطبيب ميليت، المؤيّدين للحزب الليبرالي. وأخبرهما الكاهن أنّ مطران تروا ريفيار

(Trois -Rivières)، يستطيع منحهما الغفران عن هذه الخطيئة الشنيعة، وكان المطران يدعى لوي فرانسوا لافلاش (Louis François Laflèche)، وكان أحد الأعضاء المتحمّسين لحزب المحافظين الذي كان يؤكد في مواعظه الدينية أنّ السماء زرقاء وجهنم «حمراء». علماً أنه في ذلك الوقت كانت الكنيسة تحرم كلّ من يدعو إلى الليبرالية التي تطالب بفصل الدين عن الدولة وغير ذلك من المطالب المتطرّفة الأخرى.

رد جدّي والطبيب ميليت، على قرار المطران، بالاستمرار في الذهاب إلى الكنيسة من دون أن يتناولا القربان المقدّس. ولاحظ أهالي المدينة رئيس البلدية والطبيب ميليت وهما يرتّلان قرب المذبح من دون أن يتناولا القربان، فكانت فضيحة كبيرة.

وكانت جدّتي مستاءة جدًّا مما يحصل، فكانت في كلّ ليلة تصلّي المسبحة لأجل خلاص جدّي العنيد من الدينونة. جاء عيد القيامة ولم يبدّل جدّي من عناده. كانت جدّتي متأكّدة أنّه إذا لم يتناول القربان، نهار الأحد التالي، فإنّ جهنّم ستكون مثواه الأخير. بدأت تتلو ثلاث مسابح في كلّ يوم، وكانت النتيجة تراجع المطران عن قراره بحرمان جدّي والطبيب ميليت، وإرساله كاهناً، من قبله، لمناولتهما القربان. فشعر والدي بالاعتزاز والفخر، كما شعرت بالاعتزاز والفخر عندما ألغي اسم المطران من الدائرة الانتخابية التي ترشّحت فيها، وأصبح اسمها «سان موريس لافلاش».

قابلت موريس دوبليسيس، لأوّل مرّة في كلّية تروا ريڤيار، وعندما كنت طالباً فيها، وقَدَّمَ عميد الكلّية الطلاّب، واحداً واحداً، إلى دوبليسيس. وعندما سمع باسمي سألني: «هل أنت من شاوينيغان؟»

- «نعم».
- «وهل إنّ والدك هو ويلي كريتيان؟»
- «نعم».
- «هل إنّ جدّك هو فرانسوا كريتيان، رئيس بلدية سانت إيتيان دي غري؟»
- «نعم».
- «إذاً فأنت من «الحمر» الملاعين؟»

وفي وقت لاحق، عندما كنت أدرس الحقوق في جامعة لاڤال، في مدينة

كويبيك، أصبحت رئيساً لنادي الليبراليين. ولم تكن الخمسينات مناسبة للشخص الليبرالي، وبدت شبيهة بالعام ١٩٨٥. كان ديفنبيكر (Diefenbaker) في الحكم في مقاطعة أوتاوا، وكان دوبليسيس متحصّناً في مقاطعة كويبيك. كانت الأمور سيّئة لدرجة أن طلّاباً عديدين كانوا يخشون فقدان المنح المدرسية، إذا عرفوا أنهم من الحزب الليبرالي. ولكن ذلك لم يثر مخاوفي كثيراً، لأنني كنت أحصل على منحة دراسية من مصدر خاصّ، وأعمل خلال العطلة المدرسية في مصنع الورق. ولم أعتقد أن بإمكان الحكومة أن تمنع عني المنحة الدراسية، وهي لم تفعل ذلك فعلاً، ولكنّي بدأت ألاقي صعوبات في جذب أعضاء جدد لنادي الحزب الليبرالي.

في تلك الأوقات، تداخلت السياسة في كل مظهر من مظاهر الحياة في كويبيك. كانت الاعتبارات الحزبية تقرر مسألة إنشاء طريق معبّد في قريتك، أو إعطاء مطعمك إجازة لبيع المشروبات الكحولية، أو منح جامعتك إعانات مالية... وكان دوبليسيس يتصرف كحاكم مطلق. فقد منع عن أخصامه السياسيين العمل في التدريس، كما حصل مع بيار ترودو (Pierre Trudeau)، وكانت الشرطة تتغاضى عن المخالفات التي يرتكبها أصدقاؤه أو مؤيّدوه، وكان الفساد متفشّياً في الإدارة، بحيث اضطر معظم الناس إلى القبول به، والتطلّع إلى الحصول على فائدة، لهم، منه.

- «إنّي أساعد أصدقائي». اعتاد دوبليسيس على قولها أمام الحشود. «وماذا كنتم تعملون لو كنتم في مكاني؟» وكانت الحشود تجيب: «نساعد أصدقاءنا، يا موريس».

كانت الكنيسة الكاثوليكية تدعم سلطة دوبليسيس، وكانت تستغل مركزها كحكم بين الخير والشر، بحيث أصبحت أداة بيد دوبليسيس يستعملها كما يشاء. وشاركت الكنيسة في إبقاء سكّان مقاطعة كويبيك فقراء، ريفيّين، غير متعلّمين، ومرتبطين بالكنيسة التي تعلّم أن الحياة على الأرض ما هي سوى «ممرّ مقيت إلى الجنة». وكان المجتمع يستند إلى الامتيازات وليس إلى الحقوق. وكانت الطاعة والعرفان بالجميل جزئين أساسيين في عقلية أفراد الشعب.

في أواخر الستينات، اصطدمت بكاهن الرعية الذي أوحى، في نشرته الرعائية الأسبوعية، بأننا ندين بالولاء إلى الاتحاد الوطني، لأنه وهبنا ملعباً لكرة المضرب (التنس). وكان من المثير فعلاً، في ذلك الوقت، أن يقول محامٍ شابّ للكاهن بالتزام

حدود عمله خلال حملة انتخابية، وربّما كان عملي مثيراً أكثر للفضيحة لأنّي كنت أصرّ عليه، من خلال مُكَبِّر للصوت مُوجَّه نحو الكنيسة.

كانت العصبية الوطنية غطاء آخر لسيطرة دوبليسيس وفساده، وكما كان يقول أحد أصدقائي: «لقد صنع دوبليسيس جلباباً من عَلَمِ كويبيك ليحجب به سرواله القذر».

من جهة أخرى، كان والدي يقول لي: إنّ بقاء الواقع الفرنسيّ في أميركا الشمالية يعود إلى بقاء مقاطعة كويبيك ضمن الاتحاد الفيدرالي الكندي. ولقد تعلم والدي من تجاربه، فقد أمضى سنواته الأولى في ولاية نيو هامبشاير، لأن عائلته كانت جزءًا من موجة من المهاجرين الكويبيكيين إلى الولايات المتحدة الأميركية بحثاً عن عمل. ثم عادت عائلته إلى كويبيك بعد تحسن الحالة الاقتصادية، ولكن والدي لم يفقد أبداً الاهتمام بمصير الفرنكوفونيين خارج حدود كندا.

عمل والدي مديراً للجمعية الكندية الأميركية التي كرست كل جهودها لبقاء اللغة الفرنسية في مقاطعة نيو إنكلند. واشترك في كلّ الصحف والمجلات الصادرة باللغة الفرنسية في ولاية ماساشوسيتس، وحتى في ميشيغان، وكان يعرف تماماً تاريخ الفرنسيين في لويزيانا والغرب الأميركي.

تغاير استيعاب وفقد النفوذ الفرنسي، في الولايات المتحدة الأميركية، بصورة دراماتيكية، مع ما حدث في كندا، لذلك كان والدي يتطلع دائماً إلى كندا كحامٍ جيد. كان يعلم بالطبع الصعوبات التي يواجهها الكنديّون الفرنسيّون خارج مقاطعة كويبيك، وكان يفكر دائماً، بقلق بالغ، في إمكانية بقاء وازدهار الأقليات الفرنكوفونية من الساحل إلى الساحل، ولكنه مع ذلك لم يوجه اللوم أبداً إلى الإنكليز، فكان موقفه إيجابيًا دائماً، يهتم بالمستقبل بدلاً من أن يستحوذ عليه التفكير بالماضي.

صار والدي كنديًا قويًا تحت قيادة لورييه (Laurier) الليبرالي «الأحمر» الذي كان معجباً به للغاية، وعندما تبنّى الليبراليون العلم الكندي الجديد قال والدي: «أكّد لورييه أنه سيكون لنا علم كندي، وقد حصلنا على هذا العلم الآن»، واشترى بفخر علماً كنديًا لكلّ ولد من أولاده. وكان، في بعض الأحيان، يقدمني في احتفالات رفع العلم في قرى دائرتي الانتخابية ويلقي خطبة وطنية موجزة في هذه المناسبات.

هذا الشعور الوطني بالذات جعل منه واحداً من أشخاص قلائل في مقاطعة موريسي (Mauricie)، أيدوا فرض التجنيد الإجباري خلال الحرب العالمية الثانية. شعر الكثيرون من الكنديين الفرنسيين أنها حرب أوروبية، وأن ليس من المفروض عليهم أن يشتركوا فيها. وكانت مبررات عدم الاشتراك قوية في ذلك الوقت، وبالأخص بعد أن أظهرت الولايات المتحدة الأميركية تردداً في التورط في تلك الحرب، وبعد أن استسلمت فرنسا، ولكن والدي ظل يدعو إلى وجوب إعلان كندا الحرب على ألمانيا، وإلى ضرورة استمرار الحلفاء في القتال. ولم يكتفِ بتأييد فرض التجنيد الإجباري في الاستفتاء العام، بل وشعر أيضاً أن من واجبه إقناع أولاده بالتطوع في الجيش. ولكن لم يُقْبَل اثنان منهم في هذا الجيش: واحد لكونه طبيباً، والثاني لكونه يعاني من ضعف في النظر، في حين قَبِلَ الثالث وصار نقيباً في سلاح المدفعية.

فرح والدي كثيراً، بعد أن تمكن من إلصاق نجمة على نافذة غرفة الجلوس في منزلنا، للإشارة بأن أحد أفراد عائلته تطوع للخدمة العسكرية. وكصبيٍّ صغير السن كنت أوضّب في علبٍ من الكرتون الطعام والملابس لإرسالها إلى شقيقي، ولكن تجربتنا لم تكن تجربة اعتيادية، ومن المحتمل أن تكون إرادة عائلتي في الوقوف ضد التيار، قد كوّنت الموقف الذي حملته طوال حياتي في السياسة.

ومع أن تورّطي السياسي قد بدأ من دون جديّة كتمرين عقلي، إلا أني أصبحت أفهمه كوسيلة مؤثرة لإحداث التغيير الاجتماعي. فمثلاً: في إحدى المرات نظمت اجتماعاً حاشداً تأييداً للديموقراطية في كويبيك، وكان على ما بين خمسين وخمسة وسبعين طالباً أن يدخلوا إلى قاعة الضيوف في المجلس التشريعي، ويلقوا المناشير على الأعضاء، ولكن أحدهم باح بتفاصيل الخطّة لرجال الأمن، ولذلك عندما دخلت المجموعة إلى قاعة الضيوف، أحاط شرطيّان بكل فرد من أفرادها، وعمّ الخوف في القلوب، ولم تُلْقَ المناشير، ففشلت خطة الاحتجاج فشلاً ذريعاً.

في مرّة أخرى، تقدّمت باحتجاج إلى دوبليسيس بالذات لأنّه في السنة الأولى في كلية الحقوق، كان من المفروض على كل طالب أن تكون لديه نسخة من القوانين المعدلة لمقاطعة كويبيك، فإذا كنت من المؤيدين لحزب الاتحاد الوطني، كان من السهل عليك الذهاب إلى نادي النهضة الخاص بأعضاء الحزب والحصول على نسخة من هذه القوانين مجّاناً، في حين كان على الآخرين دفع مبلغ عشرة دولارات للحصول على مثل هذه النسخة. وبدا لي هذا الأمر مجحفاً جدًّا، ولذلك قررت مع أحد

أصدقائي تقديم شكوى إلى دوبليسيس. كان صديقي من الليبراليين أيضاً، ولكنه ينتمي إلى واحدة من ثلاث عائلات في مدينة تروا ريڤيار أعطت لكويبيك عدداً من المحامين على مر الأجيال. كانت عائلة صديقي على علاقات جيدة مع عائلة دوبليسيس، وكانت سكرتيرة دوبليسيس تعرف جيّداً والدة صديقي، كما كانت تعرف بعض أفراد عائلتي؛ لأنّ جدي كان منظماً للحزب الليبرالي في الدائرة الانتخابية لدوبليسيس.

ـ «نريد أن نقابل السيد دوبليسيس»، قلنا لها.

ـ «لماذا؟»

ـ «لأننا نريد أن نقدّم احتجاجاً له. فهل يقبل بالتحدث إلينا؟»

استقبلنا دوبليسيس، في إحدى غرف مبنى البرلمان التي تغطي الأزهار والرسوم الزيتية جدرانها، وتظهر بوضوح ميلَ دوبليسيس إلى اقتناء الأشياء الجميلة الذي يكوِّن جزءًا من طبيعته، ويكوّن ميله للحياة المرحة، والملاكمة، والبيزبول، جزءًا آخر منها. ورغم كونه من أفراد الطبقة الحاكمة في تروا ريڤيار، كان ينظر إليه على أنه سياسي مناهض لهذه الطبقة، ورغم كونه سياسيًا محافظاً ومتديّناً، كان يحبّ حياة اللهو والمرح إلى أبعد الحدود.

لا شكّ أنه حصل على ما يشتهيه من المرح معنا. كانت عيناه تلمعان وكان له حضور قويّ رغم صغر بنيته الجسدية. ودافع بحرارة عن المفهوم الذي ينفي وجود أي حقوق لأي فرد في المجتمع ما عدا الامتيازات. قال لنا: «إذا كنتما مدرّسين في جامعة فذلك يعود لأنكما تملكان امتيازات». اعتمدنا الطريقة العكسية، وأكدنا أن ليس من العدل أبداً أن يحصل الطلاّب المنتمون إلى حزب الاتحاد الوطني على مراجع مجّاناً.

قال دوبليسيس: «ذلك لأنكما من غير المؤمنين الصادقين. لدى هؤلاء الطلاب الإيمان، والإيمان يكافيء المؤمنين. ولكنّي مسرور لمجيئكما، وسوف أعقد صفقة معكما. فبدلاً من أن يدفع كل واحد منكما عشرة دولارات مقابل الحصول على مجموعة من القوانين، ادفعا عشرة دولارات فقط وأعطيكما مجموعتين منها».

اشتركت بقوة في الحملة الانتخابية التي جرت عام ١٩٥٦، في مقاطعة كويبيك، بصفتي رئيساً لنادي الليبراليين. كان العضو الإقليمي من سان موريس، يدعى رينيه هامل (René Hamel)، وكان خطيباً عظيماً، وواحداً من مرشحَين اثنين للكتلة الشعبية انتُخبا نائبين في مجلس النواب الفيدرالي عام ١٩٤٥. في عام ١٩٥٢

أصبح هامل نائباً ليبراليًا في البرلمان، وكان فعّالاً في صفوف المعارضة لدرجة جعلت دوبليسيس يكرهه. فكان الاثنان كالنار والماء. كان دوبليسيس يأتي إلى دائرة انتخابي ليقول: «إذا أدليتم بأصواتكم لمصلحة هامل فلن تحصلوا على الجسر الذي تريدونه». فكنت أجيب على هذا التهديد في خطاباتي بالقول: «سأجتاز النهر سباحة، ولكنّي لن أجتاز النهر جاثياً على ركبتيّ».

كنا نقوم بتنظيم اجتماعات عظيمة في تلك الأيام. كنت في كل ليلة أجتمع مع هامل وصديق آخر اسمه فرناند دي لافيرن (Fernand D. Lavergne) لإعداد الخطب في الحملة الانتخابية وكان للافيرن تأثير قويّ عليّ. لقد أسس اتحادات عمالية في شاوينيغان وترأسها لسنوات عديدة. ولم يكن يملك ثقافة جامعية، ولكن بيار ترودو قال عنه: «إنه أحد أكثر رؤساء الاتحادات ذكاء من الذين قابلتهم في حياتي». وكان له نظرة عامة ممتازة.

في إحدى المرات تملكه الغضب من دوبليسيس، بحيث تخلى عن وظيفة جيدة وانتقل إلى ساسكاتشيوان، ورغم أنه يتكلم الإنكليزية ألا أن أحداً من أفراد عائلته الكبيرة لم يكن يتكلمها. ولذلك بعد أن فشلوا في التأقلم عادوا إلى شاوينيغان، وفي عام ١٩٥٧ انسحب من حزب الليبراليين وترشح عن حزب CCF في سان موريس لافلاش، ونجح في الانتخابات.

نجح هامل في انتخابات عام ١٩٥٦، وساعدته في معركته ضد جان لوساج (Jean Lesage) لزعامة الحزب الليبرالي الكويبيكي، في عام ١٩٥٨. لم نكن نملك مالاً كافياً لخوض معركة الانتخابات. ومع أن هامل كان عضواً ممتازاً في الحزب، وعمل نائباً لرئيس الحزب خلال مرض الرئيس جورج لابالم (Georges Lapalme)، فقد انضمّ إلى الكتلة الشعبية واعتبر مثيراً للمتاعب، وفشل فشلاً ذريعاً في الانتخابات. وتمكن لوساج من الفوز في الانتخابات الإقليمية عام ١٩٦٠، وكنت في ذلك الوقت محامياً ممارساً ومنظماً رئيسياً للحملة الانتخابية في شاوينيغان.

كان جي. إي. ريشار (J.A. Richard) عضواً فيدراليًا للحزب الليبرالي وقد فاز بأكبر أغلبية من الأصوات في تاريخ كندا، خلال المعركة الكاسحة التي ترأسها ديفنبيكر، عام ١٩٥٨. لم تكن دائرة سان موريس مركزاً آمناً للحزب الليبرالي، فقد تحولت إلى الكتلة الشعبية في عام ١٩٤٥ ثم انضمّت إلى حزب الاتحاد الوطني

والحزب الكويبيكي على مستوى المقاطعة، ولكن في عام ١٩٥٨ أعطت أصواتها للمرشح ريشار. ولم يكن ريشار متحدّثاً لبقاً، ولم يلقِ خطابات عديدة في مجلس العموم، ولكنه كان محبوباً لطيف المعشر، يعمل بجد ونشاط.

في عام ١٩٦٢ أصبح سنّه عقدة تقف في طريق ترشيح الحزب له، واعتقد العديدون من منظمي الحزب الليبرالي أنهم سيخسرون معركة الانتخابات إذا كان ريشار مرشحهم، وأبدى بعضهم رغبة في أن أرشح نفسي عن الحزب. كانوا يعرفون تماماً أني درست المحاماة لأصير رجل سياسة، وكانوا على استعداد تام لترشيحي ضدّ ريشار.

كنت أعرف ريشار جيّداً لأن أحد أولاده كان صديقاً حميماً لي. وبالصراحة التي كانت بمثابة نقطة ضعف، كما هي نقطة قوة، في مهنتي السياسية، أخبرته بما طلب مني أن أخبره به: «يعتقد البعض أنك تقدمت كثيراً في السنّ، ويريدون أن أرشّح نفسي لمعركة رئاسة الحزب ضدك. فإذا قبلت أن تنسحب من المعركة، سأخوضها أنا، ولكن إذا قررت عدم الانسحاب فلن أخوض معركة ضدك».

أجابني: «جان، إنّك أصغر سنًّا من أصغر أولادي. سأبقى لفترة أخرى، ثم أمنحك فرصة الحلول مكاني».

وهكذا تم ترشيح السيد ريشار عن الحزب الليبرالي في الانتخابات الفيدرالية عام ١٩٦٢. استأجرنا قاعة كبيرة لعقد اجتماع الترشيح وكان عدد الحضور ضئيلاً. وبعد أسابيع قليلة جمع حزب الاعتماد الاجتماعي (Social Credit) حشداً كبيراً في هذه القاعة نفسها، لعقد اجتماع الترشيح للحزب. برز حزب الاعتماد الشعبي كظاهرة في المناطق الريفية من مقاطعة كويبيك، خلال فترة غير اعتيادية. ومني حزب المحافظين، تحت زعامة ديفنبيكر، بكارثة شديدة منذ عام ١٩٥٨، وكان هناك شعور سائد بين الكنديين الفرنسيين أن الحزب الليبرالي لا يهتم بهم. وفي هذا الفراغ قفز أعضاء حزب الاعتماد الاجتماعي، تحت قيادة الزعيم الإقليمي للحزب ريال كاوات (Réal Caouette) المولود في دائرة انتخابي.

لم يكن كاوات شخصاً محنّكاً، ولكن كان باستطاعته قراءة مزاج الشعب والتعبير عن إحباطاتهم بكلمات نابضة بالحيوية. دافع عن الناس المحرومين في المقاطعة وعن العمال والعاطلين عن العمل وعن الذين يكافحون طوال حياتهم لتسديد الديون المترتبة

عليهم. كان يتحدث بلغة الناس: «لقد ولدتم بالدَّيْن وستموتون بالدَّيْن». وهاجم المؤسسات المالية والثقافية لعجرفتها ونفاقها.

كانت حملاته مؤثرة بصورة خاصة، لأنها تحدثت عن الشكوك وحالة الضياع التي أوجدتها الثورة الهادئة التي عصفت بالمقاطعة، بعد وفاة دوبليسيس وفوز لوساج. أطلق هذان الحدثان عقال القوى الداعية للتحديث، وقام المجتمع بكامله بقفزة كبيرة إلى الأمام خلال فترة زمنية قصيرة نسبيًّا. وبدأ إحلال المعلّمين العلمانيين محلّ الكهنة والرهبان والراهبات، وأعيد تنظيم النظام التعليمي على أساس وحدات مركزية أوسع وأشمل. وأصبحت الكتب الممنوعة في السابق مباحة للجميع، ووجه التلفزيون اهتمام سكان المقاطعة إلى ما كان يجري في أرجاء العالم المختلفة. وأصبحت الدولة قوة إيجابية في الدورة الاقتصادية، وفي كل زاوية من زوايا المجتمع؛ وفرضت ضرائب أعلى، ورفعت إجمالي الدَّين العام. وفي حين أن هذا الانفجار أوجد تقدماً رحّب به الناس في نطاق التعليم والفنون والتجارة، فقد دمر المؤسسات القديمة التي اعتاد عليها الناس، وحطم العديد من التقاليد بسرعة، بحيث ولَّد ردة فعل. جَسَّد كاوات ردة الفعل المحافظة الشعبية وعبَّر عنها أفضل من أي شخص آخر.

لم يكن لديه حلّ فوري باستثناء أفكار «المال العجيب» التي دعا إليها حزب الاعتماد الاجتماعي: «يوجد خلل في نظام تكون أسواقه مكدسة بالسلع من دون وجود أي مشترٍ لها. لا يشتري الناس السلع لأنهم لا يملكون المال، فإذا قامت الدولة بطبع كميّات إضافية من أوراق الذمّة سيكون لدى الناس مزيد من المال وسيشترون كميّات أكبر من السلع، وشراء السلع يولّد فرصاً أكثر، والعمل يولّد سلعاً أكثر ومالاً أكثر، وسيشتري كل واحد كميّات أكبر من السلع. لا توجد نقود كافية في التداول لأن بعض أصحاب المصارف في أوتاوا يرفضون تشغيل آلات طبع النقود».

واستناداً إلى هذه الحجج المبسَّطة التي لم يتمكن الأشخاص البسطاء من تسفيهها، جعل عامة الناس يعتقدون أنّ أصحاب المصارف والبيروقراطيين يعملون ضد مصالحهم.

ومع أن وسائل الإعلام كانت تهزأ عادة بأفكار حزب الاعتماد الاجتماعي، فقد أقنعت هذه الأفكار عدداً كبيراً من الناس، وبالأخص بعد الاستماع إلى كاوات. لقد قام بمهمة مفيدة، من خلال إزالة هالة التقديس التي تحيط بمفاهيم لا يجوز المساس

بها، من ضمنها اللغة بالذات، وفكرة استقلال مقاطعة كويبيك. وفي المعركة الانتخابية عام ١٩٦٢، هزم مرشحو حزب الاعتماد الاجتماعي المرشح الليبرالي ريشار بأغلبية ١٠ آلاف صوت. كنت في منزل ريشار عندما سمعت النتائج من الراديو، وأسرعت بإبلاغه الأنباء السيئة: «سيّد ريشار، لقد هزمنا هزيمة منكرة في هذه المرة».

فاز المحافظون على المستوى الفيدرالي، بزعامة جون ديفنبيكر، بأغلبية ضئيلة، مما اضطرهم إلى الدعوة لإجراء انتخابات جديدة عام ١٩٦٢. وتنحى ريشار عن ترشيح نفسه، واجتمع أعضاء الحزب المحلّيون لتسمية مرشحهم. حصلت في هذا الاجتماع على ٥٠٠ صوت، وحصل منافسي على حوالى ١٠ أصوات فقط. ولكن من سوء الحظ كان من الصعب جدًّا أن أفوز بالانتخابات، لأنه كان عليّ مواجهة نائب حزب الاعتماد الاجتماعي الذي هزم ريشار قبل تسعة أشهر.

كان جيرار لامي (Gérard Lamy) رجل أعمال صغيراً، وناجحاً نسبيًّا، ولكنه لم يكن محنكاً من الوجهة السياسية، وفاز في انتخابات عام ١٩٦٢ بضربة حظ. كان يشدد في خطاباته على أنه يملك تجربة واسعة، وخمسة عشر ولداً، وأن كريتيان كان في سنّ التاسعة والعشرين فقط. كان من عادة فرنان لافيرن إلقاء خطابات نيابة عني، وكان ممتعاً جدًّا خلال إلقاء الخطابات. وقد استغل تأتأة يعاني منها لكسب ودّ المستمعين، ولتوقيت كلماته المؤثرة فقال:

«يُريُر يُريد السيّد لامي منا أن نــ نــ ننتخبه لأن له خمــ خمــ خمسة عشر ولداً، ويريد السيد بيليرين المرشح عن حزب المحافظين أن ننتخبه لأن لديه أربعة عشر ولداً. لم أرشح نفسي في هذه الانتخابات لأني لا أستطيع أن أنافس أي واحد منهما فلدي تسعة أو ـ أوـ أولاد فقط. صحيح أن جان في سن التاسعة والعشرين. لا يسمح لنا ديننا إلا بزوجة واحدة، وإذا كان لدى السيد لامي خمــ خمــ خمسة عشر ولداً يجب أن نطرح عليه بعض الأسئلة. سيداتي سادتي. إننا نبحث عن ممثل لنا وليس عن منــ منــ منتج للأولاد».

لجأت إلى الحجة نفسها ضد لامي في النقاش الذي دار حول المرشحين في مدينة غران مار (Grand Mère): «إذا كانت المسألة مسألة أولاد، فمن المفروض أن يكون والدي رئيساً للوزارة، لأن له مع والدتي تسعة عشر ولداً».

غضب لامي وجن جنونه، وبدأ يسبّ ويشتم، وانقلب ضده عدد من مؤيديه،

وأخذ الناس يصرخون بوجهه ويشتمونه، ويطلبون منه الذهاب إلى الجحيم.

في تلك اللحظة اتجهت إلى متعة الخطابة وقلت عبر المذياع: «سيداتي وسادتي، إن السيد لامي نائب في البرلمان عنكم. عليكم أن تسمعوا ما يقوله لكم، وبعد أسبوعين فقط لن يُطْلَب منكم سماع أقواله». تضاعفت بالطبع حدة غضب لامي، وهذا ما جعله ينهزم في المعركة الانتخابية، فقد هزمته بأغلبية ألفي صوت.

كان عليّ دائماً أن أدفعَ ثمناً سياسيًّا بين المثقفين في مقاطعة كويبيك، بسبب استعمالي اللغة العاميّة، واللجوء إلى إثارة العواطف، وإطلاق النكات خلال خطاباتي الانتخابية، ولكن وادي سان دورسي منطقة عاش فيها سياسيون شعبيون اشتهروا بأسلوبهم الخطابي المزخرف النابض بالحياة. عاش دوبليسيس ومونغرين (Mongrain) في تروا ريڤيار، وسكن هامل ولافيرن في شاوينيغان، وعاش شامبلين (Champlain) وريال كاوات وكميل سامسون (Camille Samson) في مقاطعة موريسي. وبما أنه كان عليّ محاربة الزعماء الشعبيين، فقد تعلمت منهم، وحاولت حتى التفوق عليهم، مما أزعج المثقفين، فبدأوا يبالغون في تحقير عائلتي ويستنتجون بأني غير مثقف.

والواقع أنه، رغم كون عائلتي بعيدة عن الثراء، كان ينظر إلينا في قرية لابيه شاوينيغان (La Baie Shawinigan)، حيث ترعرعت، على أننا أثرياء وأرستقراطيون. كان والدي يعمل في مصنع للورق، وكان سكرتيراً للبلدية، وعمل في مهن أخرى من أجل أن يتمكن من إرسال أولاده إلى الكلية. كانت والدتي ماري حريصة للغاية على تأمين طموحاتنا. تزوجت في سن السابعة عشرة، وولدت تسعة عشر طفلاً، بقي منهم على قيد الحياة تسعة أولاد فقط، وكنت أنا الولد الثامن عشر. في تلك الأيام، كان الله وحده يقرر كم طفلاً يجب أن يكون لكل عائلة، وكانت معظم الولادات تتم في المنزل، والملاحظة الأولى التي كان يقولها والدي، بعد أن يسأل عن صحة الأم والطفل: «حسناً، إضافة قليل من الماء في الحساء يكفي الجميع».

كنا نعيش في منزل مبني من الطوب، له حديقة واسعة، كانت والدتي تزرع فيها الخضار والكرز وما شابه ذلك. وكانت تعمل بجهد عظيم؛ تُعلّب الأطعمة لاستعمالها في فصل الشتاء، وتصنع المربيات، وتهتمّ بتربية ما تبقى من أولادها في المنزل. لذلك لا يمكن اعتبارنا من المحرومين.

استخدم والدي كلّ مدّخرات العائلة لتعليم أولاده، وكان هذا العمل، من جانبه، تضحية حقيقيّة، نظراً لعدم وجود كلّيات حكومية في شاوينيغان، إذ كان علينا أن نتعلّم في مدارس داخليّة. وكان تصرّف والدي، تجاه تعليم أولاده، قد جعل عائلتنا مميّزة عن بقية العائلات، في قرية يعيش فيها حوالى ألف شخص، وتستطيع ثلاث أو أربع عائلات منها فقط إرسال أولادها إلى الكلّية. .

في الواقع، لم تختلط والدتي كثيراً، وبسهولة، مع الجيران لأنّها كانت منهمكة تماماً في تعليم أولادها، وتدريبهم على الاستعمال الصحيح للّغة. وأعطت تضحيات والدي نتائج ممتازة، فقد أصبح موريس، شقيقي الأكبر الذي يكبرني بثلاثة وعشرين عاماً، طبيباً نسائيًا ومشجّعاً للفنون؛ وأصبح ميشال، شقيقي الأصغر، باحثاً طبيًا مشهوراً، في مونتريال؛ وعمل أحد أشقّائي صيدليًا، ونجح شقيقان آخران من أشقائي في التجارة؛ وأصبحت شقيقتان لي ممرّضتين؛ وشقيقة أخرى باحثة اجتماعيّة.

كان أفراد عائلتي جميعاً ينظرون إليَّ كشخص تافه في العائلة. وكنت مع شقيقيّ: غي، وميشال، نتصرّف في المدرسة بطيش، ونثير المتاعب فيها، فكتب مدير المدرسة إلى والديَّ التعيسين قائلاً: «لا أريدهم أن يعودوا للدراسة هنا. لقد شبعت مما لاقيته من الثلاثة». واعتاد والدي على القول إننا نحن الثلاثة لم نحصل على علامات حسن سلوك تكفي في مجموعها لجعل واحد منّا ذا سلوك حسن.

كانت مشكلتي الخاصّة هي توقّفي عن محاولة تسجيل علامات جيّدة في الصفّ، ويعود الجزء الأكبر من هذه المشكلة إلى عدم التحاقي بالمدرسة لمدة سنة كاملة بسبب المرض. ولذلك عندما عدت إلى المدرسة، وجدت نفسي في صف شقيقي الأصغر.

في الأشهر الثلاثة الأولى، كان ميشال الأوّل في الصفّ، وكنتُ الثاني؛ وفي الشهر الرابع، كان ميشال الأوّل في الصفّ وكنتُ الخامس؛ وفي الشهر السابع، كان ميشال الأوّل، في حين تراجعت إلى المرتبة الثالثة عشرة؛ بالإضافة إلى أنّي كنت أشعر بنوع من الخجل بسبب عيب قديم سبَّب صمماً في أذني اليمنى وشوّه شكل فمي قليلاً.

جاهدت والدتي كثيراً كي لا أتحول إلى شخص فاسد. وكانت تعرف أنّي أواجه صعوبات، وأنّي أكره المدرسة الداخلية أكثر مما يكرهها شقيقاي، ولذلك وجهت اهتماماً إضافيّاً نحوي؛ فمثلاً: عندما كنت في مدرسة تروا ريڤيار كنت أتواعد مع

زوجتي مستقبلاً، وكانت والدتي تصطحب معها آلين إلى المنزل ثم تتركنا وحيدين بحجة زيارة أقارب لنا. ولسوء الحظ توفّيت والدتي فجأة بالسكتة القلبية، في سنّ الثانية والستين، ولم يتسنّ لها الاعتزاز بما حققته من نجاحات في حياتي السياسية.

عاش والدي حتى سنّ الثالثة والتسعين، وكان سعيداً لأنّ له ابناً يعمل في الحقل السياسي، فقد كان العمل السياسي حلمه الدائم. كان يشجعني دائماً على الالتحاق بكلية الحقوق حتى أصبح محامياً فأتمكن من دخول المعترك السياسي في البلاد. وهذا بالفعل ما قررته وأنا في العشرين من عمري. وأسعده أيضاً زواج ابنتي فرانس من أندريه ديماريه (André Desmarais) ابن رئيس مجلس إدارة شركة الكهرباء التي كانت تملك شركة (Consolidated Bathurst) التي تملك بدورها مصنع الورق الذي عمل فيه والدي طوال حياته. وكان يقول باعتزاز: «لم يدرْ بخلدي أبداً بأني سأرى اليوم الذي يملك فيه كنديّ فرنسيّ هذا المصنع».

وكان متأجّج النشاط، فبعد عقود من العمل الشاقّ بدأ يقوم برحلات حول العالم وهو في سن السبعين، وزار بالفعل أكثر من ٣٥ بلداً، في رحلات سياحية منظمة من بينها: الاتحاد السوڤياتي، وتركيا، وسوريا، واليونان، وإيطاليا، والمكسيك؛ وفي سن التسعين، صعد أدراج كنيسة سان ميشال، في فرنسا، وزار القرية الجميلة لوش (Loches) التي أتت منها عائلة كريتيان.

وهكذا لا يمكن القول إن اللغة التي كنت أستعملها غالباً في خطاباتي ترتبط بنقص ثقافتي، أو بسوء تربيتي فهي تنبع من رغبتي بالبقاء قريباً من أفراد الطبقة العاملة في دائرتي الانتخابية. كانت ميولي يسارية فعلاً عندما بدأت العمل السياسي. لم تستحوذ عليّ فكرة جمع الأموال، وإلا لما تركت مهنة المحاماة التي كانت تدرّ عليّ حوالى ٣٠ ألف دولار سنويّاً لأصبح نائباً في البرلمان يحصل على مكافأة سنوية لا تتجاوز عشرة آلاف دولار في ذلك الوقت. كنت محامياً من الطبقة العمالية، وبنيت، عن قصد، منزلي الأول في منطقة تعيش فيها الطبقة العاملة المعروفة باسم شمال شاوينيغان، في حين أن المهنيين من أمثالي كانوا يفضلون العيش في منطقة تعرف باسم جنوب شاوينيغان.

كنت أوجه اهتمامي دائماً إلى الطبقة العاملة لأن الحزب الليبرالي في دائرتي الانتخابية كان مدعوماً من جانب الاتحادات العمالية والعمال. لقد كنا الحزب الذي حارب دوبليسيس وكنت سليلاً حقيقيًا لأولئك «الحمر» الأشداء الذين حاربوا الأساقفة

دفاعاً عن المبادىء الليبرالية. حضر عدد كبير من هؤلاء المصلحين الليبراليين المناقشات السياسية التي كانت تعقد في غران مسار لأنهم رأوا فيّ حاملاً للواء تقاليدهم المكافحة.

مع ذلك تكونت منظمتي بمعظمها من أشخاص من عمري تمكنوا من إزاحة أفراد القيادة القديمة واستلموا الوظائف الرئيسية في التنظيم الحزبي، وبالأخص الشؤون المالية والدعاية والطواف التماساً لأصوات الناخبين. كانوا يجتمعون من حين إلى آخر للتدقيق في لوائح أسماء الناخبين والتأكيد على الليبراليين المعروفين وتحديد أسماء المنتخبين الذين لم يتخذوا قرارهم ومحاولة إقناعهم بمبادىء الحزب أو دعوتهم لمقابلة المرشحين عن الحزب. وبصورة أساسية، كانت المنظمة وبقيت مجموعة من الأشخاص الذين آمنوا بي وأحبوا العمل السياسي وكوّنوا صداقات كثيرة.

فالسياسة هي لعبة بين الأصدقاء، يرغبون في تقديم عمل جيد لبعضهم البعض ويفتخرون كثيراً بما عملوا. ففي قرية أو مدينة صغيرة يعتبر المشرف على صناديق الاقتراع ورئيس دائرة الاقتراع شخصين مهمين محلياً، لأنهما يتحملان مسؤولية تأمين عدة مئات من الأصوات إلى مرشحهما، الكل يعرف ذلك، بل ويعتبرون عملهما خدمة للمجتمع. أشرف والدي على صناديق الاقتراع أربع أو خمس مرات في حياته، وكان يفتخر بالادعاء أنه كان دائماً يؤمّن حصول الليبراليين على الأصوات، وكان يعمل بنشاط في هذا الإطار. فيتحدث مع الناس ويعرض عليهم خدماته على أمل أن يجعلهم يصوتون لصالح الحزب الليبرالي. وكنا فخورين بما كان يفعل. وكان يتم بين الحملات الانتخابية عقد اجتماعات لجمع الأموال، وكنت أنا بالذات أجتمع بالعمال الحزبيين ثلاث أو أربع مرات في السنة، وفي عيد الميلاد أقيم حفل استقبال لأكثر من ٥٠٠ حزبي في دائرتي الانتخابية.

الناس يأتون ويذهبون، وفي بعض الأحيان عليك أن تبحث عن دم جديد عندما يتعب العاملون، وعليك في أحيان أخرى إبعاد العاملين القدامى الذين يؤكدون رغبتهم بالاستمرار في العمل من أجل الحزب، ولكنهم لا يفعلون شيئاً في هذا السبيل. ويصعب تنفيذ هذا الأمر بصورة خاصة بعد أن تحقق سلسلة من الانتصارات السهلة، فلا تجد أمامك أعذاراً مقنعة تبرر إخراج العاملين القدامى الذين لا يعملون الشيء الكثير للإفساح في المجال أمام المتحمسين الجدد. فالكل متطوع للعمل من دون شك. ويتمثل أحد الأخطاء المؤسفة التي ارتكبتها في عملي السياسي في محاولة

تكوين آلة انتخابية متماسكة وقوية في دائرتي الانتخابية في بداية عملي السياسي. أصبح لهذه الآلة القليلة العدد أصبع في كل نشاط يتم في المنطقة، وكان الأشخاص يتصلون بنا قبل أن يرشحوا أنفسهم لشغلِ مراكز في مجالس إدارات المدارس، أو ليصبحوا مخاتير، أو رؤساء بلديات، وكنا نقرر ما إذا كانوا مناسبين أم لا لملء هذه الوظائف العامة.

ولكنني تعلمت الدرس مبكراً وتعلمته جيّداً، فبعد وقت قصير من انتخابي عضواً في البرلمان سألني رينيه ليڤاسك (René Lévesque) وكان وزيراً في حكومة لوساج إذا كان لديّ اقتراحات معينة لأسماء مرشحين جيدين للحزب الليبرالي في شاوينيغان، ذكرت له اسم كلايف ليدل (Clive Liddle) وهو طبيب يتمتع بشعبية جيدة ويتكلم اللغة الفرنسية بلكنة إنكليزية، يرغب في أن يصبح نائباً في الجمعية التشريعية في مقاطعة كويبيك. لكن ليڤاسك وجد أن من العمل السياسي السيىء ترشيح أحد مناصري الإنكليز في فترة من الحماس الوطني المتعصب ووافقته على ذلك.

وعندما ترشح ليدل للانتخابات أوصيت آلتي الانتخابية بالتصويت ضده، فخسر المعركة. وثأر ليدل لما فعلته تجاهه، ورشح نفسه كنائب فدرالي عن الحزب NDP في انتخابات عام ١٩٦٥ ضدي، وتمكن من كسب عدد كبير من الأصوات كان من المفروض أن تكون لصالحي، ولكنه في الوقت نفسه أفقد حزب الاتحاد الاجتماعي الكثير من الأصوات أيضاً ممّا جعلني أفوز بأغلبية أكبر من الأغلبية التي حصلت عليها خلال الانتخابات السابقة.

لقد علّمني ليدل شيئاً هو أن من الخطر التدخل في أمر لا يعنيك، لأنّك ستخلق لك أعداء من بين صفوف أصدقائك. لذلك وضعت حدّاً للعملية رغم أن أسطورتها لا تزال موجودة بعد انقضاء عشرين سنة.

لا يزال بعض الأشخاص يعتقدون أنهم يفوزون أو يحشرون في الانتخابات فقط بسبب ترك الآلة الانتخابية لكريتيان، وهذا غير صحيح على الإطلاق. بالنسبة إلى المرشح ليدل، ذهبت لمقابلته بعد انتخابات عام ١٩٦٥ وقلت له: «إنّك تستحقّ الاحترام لأنّك حاولت أن تفعل بي ما فعلته بك». ثمّ عاد ليدل في آخر الأمر إلى الحزب الليبرالي وبقينا صديقين جيدين حتى وفاته.

بعد أن أكون قد نظمت فريق العمل لحملة انتخابية، كنت أخرج ببساطة لمقابلة

الناس في الشوارع، وفي منازلهم، وعند بوابات المصانع التي يعملون فيها، وفي كلّ مكان. ولا تزال مصافحة الأيدي والظهور بين الناس مهمَّين جدًّا رغم تزايد أهمية التغطية التلفزيونية. إنّها لحظة نفسية عظيمة في السياسة عندما يقابل الناخب مرشحه للمرة الأولى، فهي في الوقت نفسه فنّ يجب تعلّمه، وهذه طبيعية تخلق مع الشخص؛ فإذا تمكّنت من جعل الناخب يشعر بالسعادة أو الراحة فسوف تحصل على صوته بالتأكيد، وإذا كنت وقحاً أو متزمّتاً أو أخرق أو مغروراً فستفقد هذا الصوت إلى الأبد. إنّها قاعدة عامة. مع ذلك نجح العديد، من النواب، رغم عدم التزامهم بها. العمل المجهد النشط، والذكاء، والانتماء الحزبي والحظ، عوامل نجاح أيضاً، والدوائر الانتخابية ترسل إلى أوتاوا أشخاصاً يتراوحون بين ممثّلين متقدّمين في العمر رصينين للغاية، وبين أشخاص مليئين بالحيويّة والمرح غير تقليديين.

في نيسان ١٩٦٣، وكنت آنذاك في سنّ التاسعة والعشرين، انتخبت نائباً في مجلس العموم وأصبحت جزءًا من الحكومة الليبرالية الأقلية بزعامة ليستر (مايك) بيرسون (Lester «Mike» Pearson). من الجائز أن يكون أعضاء البرلمان قد فقدوا الهيبة في الزمن الحديث، ولكن كان انتخابهم بالنسبة إليهم ولأفراد عائلتهم لحظة عاطفية مثيرة جدًّا. ورغم قساوة الحياة السياسية غمرنا بعض الفرح والفخر في تلك اللحظة.

ذهبت إلى أوتاوا مرّتين قبل ذلك: مرّة لحضور اجتماع الحزب الليبرالي انتخب فيها ليستر بيرسون زعيماً للحزب، والمرة الثانية عندما سرت لأول مرة تحت برج السلام كنائب في البرلمان. تملكني الحزن آنذاك، عندما فكرت بوالدتي التي توفيت عندما كنت في سنّ العشرين، ولكن سرعان ما تملكني الشعور بالفرح بعد أن حققت ما كان والدي يحلم به: أن يخرج سياسيّ من عائلته.

كانت أوتاوا في عام ١٩٦٣: إنكليزية الملامح لآخر درجة. كنت تسمع الناس يتكلمون بالإنكليزية ونادراً جدًّا بالفرنسية. كان الكنديّون الفرنسيّون يشعرون بالغربة هنا كما لو لم تكن أوتاوا العاصمة الوطنية لكندا. بدأنا بتغيير الأمور ببطء، وخلق وصول عدد من أعضاء حزب الاعتماد الاجتماعي الريفيّين، الذين يتكلمون لغة واحدة فقط هي الفرنسية، فرقاً ملحوظاً في العاصمة، فرغم كونهم غير مثقّفين كانوا يتحدّثون بلباقة ولا يخجلون من التذمّر لعدم توفّر خدمات باللغة الفرنسية. أبدى الليبراليون، وحتى بعض المحافظين، تذمّراً مماثلاً أظهر تجاهه رئيس الوزراء بيرسون تفهّماً وديًّا.

فقد قال لي مرّة: «أكبر خطأ ارتكب في كندا كان عندما اختارت الملكة فكتوريا أوتاوا بدلاً من مونتريال عاصمة لهذا البلد. كانت فعلتها خطوة خاطئة سيّئة لأنّها جعلت العاصمة مدينة إنكليزية». كان مصمّماً على إصلاح هذا الخطأ. وحقّقنا فعلاً بعض التقدّم، وتوفرت الخدمات باللغتين، وأصرّ عدد متزايد من الناس على التحدث باللغة الفرنسية في العمل وفي الشارع. أما اليوم فقد تغيرت صفة العاصمة تماماً.

عندما وصلت إلى أوتاوا كنت لا أتكلّم الإنكليزية إلاّ بصعوبة. كنت أستطيع القراءة قليلاً بهذه اللغة، ولكن كان من الصعب عليّ التحدث أو التواصل بها. ثم قررت أن أتعلّمها، ونظراً لعدم وجود مدرّسين للّغة الإنكلِيزية في منطقة البرلمان وجدت أن عليّ أن أتعلمها بنفسي. كانت إحدى الطرق التي لجأت إليها هي المواظبة على مطالعة مجلّتي التايم ونيوزويك الأميركيتين. ساعدتني هذه المطالعة أيضاً على معرفة الشؤون الأميركية. كنت أحتفظ بقاموس في متناول يدي، وكانت زوجتي تعلّمني مبادىء لفظ الكلمات، وكانت ملمّة تماماً باللغتين، وتعلمَتْ في ما بعد اللغة الإسبانية، وهي الآن تتحدّث أربع لغات بطلاقة.

كانت الطريقة العملية أكثر والممتعة أكثر هي إنشاء صداقات مع العديد من النواب الأنكلوفونيّين، أمثال: ريك كاشين (Rick Cashin) من مقاطعة نيو فاوندلند ورون باسفورد (Ron Basford) من مقاطعة كولومبيا البريطانية، ودونالد ماكدونالد (Donald Macdonald)، و«مو» مورو («Mo» Moreau) من تورونتو. ووصل كل واحد منهم إلى عمل ناجح: فقد أصبح كاشين رئيساً لاتحاد صيادي الأسماك في نيو فاوندلند، وباسفورد وزيراً للعدل، وماكدونالد وزيراً للمالية، ومورو رئيساً لمجلس إدارة شركة تعدين. كان مورو مساعداً كبيراً في تعلم اللغة الإنكليزية، وكان في صغره يتكلم اللغة الفرنسية، ولكنه تخلى عنها لمصلحة اللغة الإنكليزية، وهكذا ساعدته في استعادة معرفته بالفرنسية، وساعدني في تعلم الإنكليزية. كنّا نؤلّف جزءًا من جماعة من الشبان الطموحين الذين تركوا تعصبهم الحزبيّ جانباً، وكنا نجتمع بانتظام في مكتب ريك كاشين، وكنا نلقب كاشين برئيس الوزراء لأنه كان يزوّدنا بالمشروبات.

لم أكن أتناول الخمور ـ منذ أن وعدت زوجتي بالامتناع عن تناولها عندما دخلت المعترك السياسي ـ ولذلك كنت أنصت باهتمام إلى الحديث الذي كان يتبادله الآخرون باللغة الإنكليزية لأحسّن لغتي فيها. وقد تعلمت منهم كلمات جديدة كنت أجهل

معانيها، ولم أكن أخجل مطلقاً عند تجربة معرفتي باللغة الإنكليزية. وقد أدت هذه التجارب إلى أحداث مضحكة.

حدث مرة نقاش حاد بين كاشين وجيري ريغان (Gerry Regan)، وهو نائب ليبرالي من هاليفاكس صار رئيساً للوزراء في مقاطعة نوڤاسكوتيا وصار في ما بعد وزيراً في وزارة ترودو. دار موضوع النقاش حول أيٍّ من المقاطعتين: نيو فاوندلند ونوڤاسكوتيا، تنتج أفضل أنواع الكركند، ودعيت للحكم بينهما في سهرة أقيمت في منزل كاشين. دار الحديث حول السياسة وكان باللغة الإنكليزية. وسألني أحدهم كيف فزت في دائرة انتخابي رغم الأغلبية الساحقة التي حصل عليها حزب الاعتماد الاجتماعي في الانتخابات السابقة؟ فأجبته بغرور: «عملت بجهد، بجهد عظيم. ذهبت إلى المصانع كافة، وصافحت كل شخص. وفي بعض الأحيان لم أتمكن من مصافحة أيدي الأشخاص الخارجين بسرعة من المصانع فكنت ألمس أكتافهم» (كان يتحدث اللغة الإنكليزية بركاكة واضحة). انطلق الجميع بالضحك وقالوا: «إذاً هكذا فزت بالانتخابات، أيها الفرنسي اللعين».

لا زلت أرتكب أخطاء لغوية باللغة الإنكليزية وهي أخطاء كنت أرتكبها في البداية ولم أتمكّن من التخلص منها ولكن معظم الكنديين يعاملونني بودّ كبير. لقد تابعوا تقدمي في تعلم اللغة الإنكليزية على التلفزيون وفي الخطابات التي كنت ألقيها على مرّ السنين. كانوا يقولون لي: «لقد كنت سيّئاً تماماً في السابق عند التكلم باللغة الإنكليزية، ولكنّك تحقّق تحسناً مستمرًّا. لقد فهمنا كل ما قلته هذه الليلة».

لجأتُ فترةً إلى مُدرِّسة للغة الإنكليزية، وكانت تصحح الأخطاء النحوية وأسلوب لفظي للكلمات. طلبت منها مرّة أن تصحّح لهجتي عند التحدث بالإنكليزية فرفضت قائلة: «أبداً لن أفعل ذلك. عندما أدير جهاز الراديو وأسمعك تتكلم أعرف من دون أن أراك أنك المتكلمّ، كما يعرف الجميع في كندا أنك المتكلم. يجب أن تحتفظ بهذه اللهجة المميزة». وهذا ما دفعني غالباً إلى القول مازحاً إنه كان على موريس شوڤالييه وعليّ أنا التمرّن على كيفية المحافظة على «اللهجة الفرنسيّة عندما نتحدث باللغة الإنكليزيّة».

كان أول حديث أجريته في مجلس النواب مع دوغ فيشر (Doug Fisher) الذي انتخب نائباً عن حزب NDP ويعمل الآن صحفيًّا في أوتاوا. كان حديثاً صعباً لأنه كان يعرف اللغة الفرنسية بقدر معرفتي اللغة الإنكليزية ولكنه كان حديثاً ممتعاً. عرّفني

فرناند لاڤيرن بفيشر وكان لاڤيرن معجباً به لأنه الشخص الذي هزم سي. دي. هاو (C.D.Howe) في بورت آرثر. قادني فيشر إلى مجلس العموم وأشار إلى مقعدنا في الصف الخلفي قائلاً: «ستجلس هنا».

أجبته: «سأجلس هنا ولكني سأكون هناك» (وأشرت إلى مقاعد الصفوف الأولى). أعطاني فيشر نصيحة مفيدة عندما قال: «الأشخاص الذين يجلسون في المقاعد الأمامية هم الأشخاص الذين يعملون». أجبته: «لا تقلق سأعمل بجهد».

كانت بداية العقد الستيني فترة مضطربة في السياسة الكندية. وصل الحماس الوطني في كويبيك إلى وضع متفجر، وانفجرت بالفعل بعض القنابل في المقاطعة. أدرك بيرسون خطورة التوترات، وكرّس نفسه لإيجاد حلول لها. وضع أساسات «الواقع الفرنسيّ» في أوتاوا، وقد عزا العديد من الأشخاص وضع هذه الأساسات إلى بيار ترودو. اعتمد ترودو على الخلفية التي أعدّها بيرسون ولكن بيرسون واجه مقاومة عنيفة وإحباطات عديدة. كان لديه وزراء جيّدون، مثل: Guy Favreau و Maurice Lamontagne و René Tremblay الذين عوملوا بقسوة من قبل الصحافة والمعارضة، واعتبرت هذه المعاملة عاراً لا أزال أشعر بالغضب عندما أستعيده في ذاكرتي.

كان فاڤرو (Favreau) شخصاً لامعاً، عمل بنجاح تامّ كمساعد لوكيل وزارة العدل قبل أن يتحول إلى العمل السياسي. اختاره بيرسون وزيراً للعدل وزعيماً للأغلبية في البرلمان ونائباً له في كويبيك، واعتمد على النصائح التي كان يقدمها فاڤرو له، وربما كان اعتماده على هذه النصائح مفرطاً. قبل فاڤرو كامل المسؤولية واهتمّ بالتفاصيل، ولاقى حتفه في ما بعد بسبب الإجهاد في العمل. هوجم بعنف بسبب تهمة استغلال النفوذ التي وُجِّهت إلى صغار الموظفين في وزارة العدل، واستناداً إلى نتائج التحقيق اللاحق تأكّد أن فاڤرو اتخذ القرار الصحيح في هذه المسألة ولكنّه لم يستشر دائرته ولهذا السبب هوجم من دون رحمة.

أما بالنسبة إلى الوزير لامونتاني (Lamontagne) والوزير ترامبلي (Tremblay) فقد كانا أستاذين جامعيّين من كويبيك، اشتريا لسوء حظهما أثاثاً من تاجر قبل أن يعلن إفلاسه. وبما أن اسميهما ظهرا في لائحة المدينين فقد تلوثت سمعتهما بتلميحات وغمز، فاختارا الاستقالة بدلاً من المواجهة. كان لامونتاني رجلاً يتمتّع بأخلاق حميدة واستقامة فكرية، كما كان ترامبلي شخصاً مهذباً لم يخلق له عدوًّا واحداً طوال حياته.

لم يفعلا شيئاً خاطئاً، ومع ذلك فقد دُمِّرت حياتهما المهنية ولحق الأذى بعائلتيهما بسبب الاتهامات الظالمة التي استغلها ديفنبيكر لأسبابه السياسية. كان تاسياً، وشعرنا جميعاً بأنه ليس من قبيل المصادفة أن تكون أهداف تهجّمه كنديّين فرنسيّين.

لم يكن ديفنبيكر يكره الكنديّين الفرنسيّين، ولكنّه شعر بامتعاض عظيم لأنّ كويبيك تخلّت عنه بعد فوزه بأغلبية كبيرة في عام ١٩٥٨، كان رجلاً غريب الأطوار وكان معجباً بنفسه ـ كما ظهر ذلك عندما أعدّ مراسم دفنه والنصب التذكاريّ لمدفنه قبل وفاته ـ وكنت أجد لذّة في الاستماع إليه في مجلس العموم لأنّه كان يلقي خطاباته من دون إعداد مسبق، وأعجب واحدنا بالآخر رغم خلافاتنا السياسية لأنّنا عضوان في مجلس العموم. كان يرسل لي تهنئة عندما كنت أشير إلى نقطة ضعف لأحد أعضاء حزبه، ولكنّه كان ظالماً للغاية في بعض الأحيان. عندما تقارن بلادنا بالبلاد الأخرى ستجد أن في كندا سياسيّين مستقيمين وخدمة عامّة ممتازة، ولكن لا يعني هذا أنه لا يوجد في كندا أشخاص ارتكبوا حماقات. ويصحّ هذا القول على القطاع الخاصّ كما يصحّ على الحكومة. ولم يكن الغرض الحقيقيّ لهجوم ديفنبيكر على الوزراء الثلاثة إظهار الأخطاء التي ارتكبوها، بل الثأر من الليبراليين.

ظهر بعض التعصّب الأعمى من جانب المحافظين أيضاً، ولا شك أنّ اعتراضهم على العلم الكندي الجديد الذي حل محلّ العلم القديم كان سخيفاً وعاطفيًا، وأطلقت على هذا الاعتراض عبارة «الأمبراطورية تردّ الضربة». كان النقاش في مجلس العموم الذي صاحبه نشيد «الله يحفظ الملكة» من النواب المحافظين وإيماءات قذرة خارج إطار الموضوع الذي كنّا ندرسه والذي يفتخر به الجميع اليوم.

في إحدى الليالي، خلال النقاش حول العَلَم، كنت في مصعد في مبنى البرلمان مع مجموعة من النواب الآخرين. توقف المصعد عند الطبقة الثانية لدخول أعضاء آخرين كانوا ينتظرون قدومه ولكن عامل المصعد ـ فرنكفوني ـ قرر عدم وجود متسع لهم في المصعد وأغلق الباب. وتوقّف المصعد من جديد عند الطبقة الثالثة، وكان خادم ينتظر فأدخله عامل المصعد. فوصف بوب كوتس (Bob Coates) عامل المصعد بأنّه كنديّ فرنسيّ نموذجيّ فاشل لأنّه أدخل الخادم إلى المصعد بينما رفض إدخال النواب في السابق. وردّ عليه جورج ماك الريث (George McIlraith) وكان وزيراً للأشغال العامة: «لا تنهر عامل المصعد» إنه يؤدي واجبه فقط وأنا رئيسه. ويمكنك تصوّر حالة التوتّر التي سادت في تلك اللحظة.

عندما خرجنا من المصعد، أمسك كوتس بربطة عنق ماك الريث وبدأ يدفعه بعنف، أمسكت في تلك اللحظة بياقة سترة كوتس ودفعته بعيداً باتّجاه الحائط. وتبادلنا نظرات التحدّي ثمّ سار كلّ منّا في طريقه. حدث ذلك عام ١٩٦٥، ثم تغيّرت الأيام، والآن صار كوتس صديقاً حميماً لي، وكان من أكبر مؤيدي بريان ملروني (Brian Mulroney) لزعامة المحافظين التقدميّين لأنّ ملروني تعهّد بإعادة الكويبيكيين إلى صفوف حزب المحافظين.

وكما وعدت فيشر عملت بجهد، وطوّرت، بعد فترة قصيرة، علاقة جيّدة مع مايك بيرسون. عيّنني مايك سكرتيراً برلمانيًا له. وكانت هذه الوظيفة فخريّة لأنّ رئيس الوزراء لم يكن لديه دائرة للدفاع عن تقديرات الموازنة العامة ولا وثائق تتطلب التنسيق والنوضيب، ولا أسئلة مكتوبة يجب الإجابة عليها، ولا خطابات يجب إعدادها ليلقيها، ولا احتفالات يجب عليه حضورها، حتى ولا الواجبات الأخرى التي تشغل أوقات السكرتاريين البرلمانيّين المعيّنين للوزراء العاديّين.

لم يكن للسكرتاريّين البرلمانيّين أي دور رسميّ أو قانوني، وكلّ المطلوب منهم هو مساعدة الوزراء المرتبطين بهم حسب ما يرتئيه كلّ وزير، ولكن في أيام حكم بيرسون كان المركز إشارة بأنّك تعتبر بمستوى وزير، وأنّك بتّ على طريق التعيين كوزير.

كنت دائماً أتندّر بالقول إنّ بيرسون لاحظ وجودي بسبب حبّه للعبة البيزبول، لم أصل إلى مصافّ النجوم في هذه اللعبة ولكن كنت ألعب بصورة معقولة ومقبولة. طلب منّي بيرسون بأن أقذف كرة مرنة بين السياسيين والصحافة. كان هو مدرّبنا، وكان شارلس لينش (Charles Lynch) من صحيفة سوثام نيوز (Southam News) مدرب الفريق الآخر. فاجأني لينش لأنّي كنت أعتقد أنّ الأنكلوفونيين أغبياء ومقهورون. وقد فاز في المباراة، وأظن أنّ بيرسون كان مسروراً للنتيجة بحيث جعلني سكرتيراً برلمانيًا له.

حصل حدث أكثر خطورة جعلنا صديقين حميمين: ففي عام ١٩٦٤ تم تعيين رينيه هامل (René Hamel) النائب من مقاطعة شاوينيغان قاضياً بعد أن شغل منصب المدّعي العام في وزارة لوساج. كان مقعده في منطقة انتخابية يسيطر عليها حزب الاتحاد الوطني، ولذلك كان مركزه نقطة ضعيفة لليبراليين الإقليميين، وتمّ تعيين رينيه ليفاسك في بداية عمله السياسي وزيراً للموارد الطبيعية في حكومة مقاطعة كويبيك،

وعهدت إليه مسؤولية الإشراف على الانتخابات الفرعية. يشير حدسي إلى أنه طلب الإشراف على هذه العملية لأن هذا العمل سيعلّمه الكثير حول شؤون تنظيم العملية الانتخابية، ويجعله معروفاً لدى الشعب الريفي في مقاطعة كويبيك. ومن الواضح أنه كان صاحب طموح عظيم، إذ عندما جاء إلى شاوينيغان تحدّث مع صديق له هو جان بول جينياك (Jean-Paul Gignac) الذي أصبح في ما بعد، رئيساً لمجلس إدارة شركة Sidbec، وهي شركة لتصنيع الفولاذ تملكها مقاطعة كويبيك. قال له جينياك: «إن أفضل شخص يمكن أن يحلّ محلّ هامل في هذه الدائرة الانتخابية ويؤثر على هذه المنطقة هو الشابّ جان كريتيان عضو البرلمان الاتحادي». وهكذا دعاني ليڤاسك لزيارته في حديقة كويبيك.

كانت هذه أيام الثورة الهادئة، وكانت مدينة كويبيك مكاناً مثيراً بالنسبة إليّ. كان ليڤاسك مسؤولاً عن تأميم شركات إنتاج الطاقة الكهربائية المائية، وأيّدت خطوته رغم التهديد المحتمل لمدينة شاوينيغان. كانت المدينة تعتمد على السعر الخاصّ للطاقة الكهربائية التي تزودها شركة شاوينيغان للطاقة والمياه إلى شركة شاوينيغان الكيميائية وإلى غيرها من الصناعات المحلّية. أكد لنا ليڤاسك أنّ الاتفاق سيظلّ ساري المفعول بعد التأميم، وقد بقي هذا الاتفاق معمولاً به بالفعل لسنوات قليلة. ولكن بصورة تدريجية برزت فكرة تزويد كلّ شخص في كويبيك بالطاقة الكهربائية وفق السعر الساري على الشركات الصناعيّة العاملة في شاوينيغان، وتوقفت بالتالي شركة كويبيك لإنتاج الطاقة الكهربائية والمائية عن منح المصانع في شاوينيغان أسعاراً خاصّة، الأمر الذي سبّب الانحطاط الاقتصادي لهذه المدينة.

تناولت مع ليڤاسك طعام الغداء في فندق جورج الخامس. وحاول إقناعي خلال الغداء اللذيذ أن أبتعد عن السياسة الاتحادية. أغراني هذا العرض ولكني تساءلت: لماذا يجب عليّ أن أتنازل عن كامل ما حققته في السياسة الاتحادية؟ قلت له: «إن لديّ مستقبلاً زاهراً في أوتاوا، فأنا في سن الثلاثين ورئيس اللجنة الثانوية في مجلس اللجنة القانونية في مجلس العموم وبدأ اسمي يشتهر بين الناس». أعتقد أني قلت ذلك على أمل الحصول منه على عرض لأصبح وزيراً، ولكن لم أطلب منه ذلك بصورة مباشرة..

أجابني ليڤاسك: «جان، ليس لك أي مستقبل في أوتاوا، لأنّ أوتاوا لن تكون موجودة بالنسبة إلينا، بعد خمس سنوات».

صدمني هذا القول لأنّه صادر عن وزير ليبرالي للموارد الطبيعية، فأجبته: «ولكن، ليڤاسك، هل أنت انفصاليّ؟»

- «لا. . لا، أنا اتحادي». وسكت، ثم أضاف: «انسَ ما قلته لك، يا جان».

وبدا لي أنّه تكلّم أكثر مما يجب.

منذ ذلك اليوم عرفت أن ليڤاسك انفصاليّ، واستنتجت الكثير عن أمانته الفكرية. و«الآن، في عام ١٩٨٥، يدّعي ليڤاسك بأنه لم يعد انفصاليًا، ولكن ذلك يعتبر قولاً نموذجيًا منه، كما لو كان يحاول إلصاق الهلام المائع على الجدار.

على كل حال لم يكن في وضع يسمح له بأن يعدني بحقيبة وزارية في وزارة مقاطعة كويبيك، ولكنه اصطحبني لمقابلة جان لوساج. كنت قد قابلت لوساج في السبق، عندما كان وزيراً في حكومة سان لوران، قبل أن يغادر أوتاوا ليصبح زعيماً للحزب الليبرالي الكويبيكي، وكان يعرفني جيّداً في وقت الانتخابات الإقليمية التي جرت عام ١٩٦٠. وجدته شخصاً رسميًا راضياً بنفسه ولكنه كان جذاباً. . . قال إن بإمكاني العمل بصورة جيدة في كويبيك، وإني رجل المستقبل، وإنه يحتاج إلى شابّ نشط وخبير. . . بكلمات أخرى أفهمني بأنه مهتم بالأمر إذا كنت أنا مهتمًا به. وكانت طريقتُه حسب ما أعتقد هي إفهامي بأنه سيتم تعييني وزيراً.

بدت عليّ علامات الاقتناع، لأنّ الإشاعة سرعان ما وصلت إلى أوتاوا بأن لوساج أقنعني بترك البرلمان الاتحادي والاشتراك في الانتخابات الفرعيّة في شاوينيغان. وحصلت نزاعات كثيرة بين الليبراليّين الاتحاديين، والليبراليّين الكويبيكيين، في ذلك الوقت، ونقلت الإشاعة إلى بيرسون. فدعاني بيرسون لمقابلته في مكتبه، وسألني إذا كانت التقارير التي وصلت إليه صحيحة فأجبته: «نعم، أعتقد بأنيّ سأترك البرلمان الاتحادي».

كانت تلك أياماً صعبة لبيرسون. كان يحاول العمل الكثير لمساعدة الكنديّين الفرنسيّين ومحاربة المدّ الانفصاليّ في بدايته. ومع ذلك، وفي كلّ مرّة حاول التقدّم إلى الأمام، كان يحدث شيء يجعله يرتدّ إلى الوراء. وسألني مرّة: «جان، هل تؤمن بكندا؟» فأجبته:

- «بالطبع أؤمن بكندا، وإذا رغبت فلن أغادر أوتاوا، يا سيّدي رئيس الوزراء».

- «لا، لا تتخذ هذا القرار الآن. اذهب إلى منزلك وخذ أسبوعاً للتفكير بالأمر».

- «ولكننا في وضع أقلّية في البرلمان».

ـ «لا تقلق. سوف نبقى، خذ وقتاً كافياً فقط».

وهكذا عدت إلى شاوينيغان، واستشرت تسعة عشر صديقاً، وزوجتي، حول ما يجب أن أفعله. طلب مني سبعة عشر صديقاً العودة إلى مدينة كويبيك. شجعني صديقان هما: فرناند لاڤيرن، ومارسيل كريت (Marcel Crête) ـ وهو محامٍ ناضج وذكيّ للغاية أصبح الآن رئيساً للمحكمة العليا في مقاطعة كويبيك ـ على البقاء في أوتاوا، شعرا بأني أقوم بعمل جيّد هناك، وربما اكتشفا المشاكل التي كان سيعاني منها لوساج في عام ١٩٦٦، كنت أميل إلى العودة إلى كويبيك ولكني كنت أحترم عادة نصيحة لاڤيرن وكريت. كانا بمثابة ثقل موازن للقرارات التي أتخذها نظراً لكون لاڤيرن زعيماً عمّاليًّا يميل إلى اليسار، في حين كان كريت عضواً في مجالس إدارات شركات تجارية، وكان محافظاً بدرجة أكبر. كان الاثنان يفهمان السياسة جيّداً.

كان كريت حاضراً في مناسبة كانت مسؤولة جزئيًّا عن ذهابي إلى أوتاوا في المقام الأول. وكنّا نعمل سوية كمحاميين في محاكم تروا ريڤيار، وكنّا غالباً نتناول طعام الغداء مع عدد من الأصدقاء في شاتو دي بوا (Château de Bois)، وهو فندق واسع قديم احترق الآن لسوء الحظ. كنّا، في أحد الأيام، أربعة نتناول طعام الغداء. وكنا نناقش مسألة مارسيل شابوت (Marcel Chaput)، الموظف المدني الاتحادي الذي طرد من وظيفته لأنه كان يدعو للانفصال في أوائل أيام الثورة الهادئة. لم أكن انفصاليًّا على الإطلاق، ولكنّي كنت أميل إلى اليسار، وأعتقد بضرورة المدافعة عن أقراني، ولذلك أيدّت شابوت وأطلقت هجوماً عنيفاً على الإنكليز.

وجّه أحد المحامين الآخرين، غي لوبران (Guy Lebrun)، كلامه إليّ قائلاً: «إنّك تتكلّم من قبّعتك، يا كريتيان. أنت لا تعرف أي واحد من الإنكليز، وأنت لم تقابل أي واحد منهم، ولم تتحدّث أبداً معهم ولا تفهم لغتهم. ذهبت إلى أوتاوا مرة أو مرتين في حياتك، لذلك فاجأني تصرفك. كنت أعتقد أنّك شخص ذكيّ. قد يكون لدى الإنكليز أشخاص ضيّقي التفكير، عنيدين للغاية، ولكن يبدو أنه أصبح لدينا أشخاص ضيّقي التفكير مثلهم».

كان من الصعب عليَّ قبول هذا الكلام، وبالأخصّ من صديق مخلص. فقد ضربني لوبران وأوجعني كلامه. قدت سيّارتي وحيداً عائداً إلى شاوينيغان التي تبعد مسافة عشرين ميلاً عن الفندق. كنت خلال الأميال الخمسة الأولى ألعن هذا السخيف، وخلال الأميال الخمسة التالية بدأت أفكّر بما قاله لي. فوجدت الكثير من

الحقيقة في أقواله. وعندما رحلت إلى منزلي قلت لنفسي: «بلى، يجب عليّ أن أكون حذراً أكثر. يجب ألا تجرفني العواطف، وأن أقفل فمي إذا كنت لا أملك معرفة عميقة بالمسألة المعروضة للنقاش». كان جل تفكيري وخلفيّة تربيتي في مثل هذه الحادثة يدفعانني إلى الانخراط في السياسة الإقليمية، ولكن بعد هذه الحادثة أصبحت مهتمًا أكثر بالحقل الأوسع، الحقل الكامل لكندا.

كانت زوجتي تصرّ أيضاً على ضرورة عودتي إلى أوتاوا، وهكذا اتبعت نصيحة أخلص ثلاثة مستشارين لي، واتصلت هاتفيًا ببيرسون في نهاية الأسبوع لأعلمه بأنّي لن أذهب إلى كويبيك. توقّعت أن يعبّر بيرسون عن سعادته لسماع هذا القرار، وكان صوته خافتاً عندما أجابني: «أشكرك كثيراً، يا جان». وعلمت في وقت لاحق أنه سمع لتوه بتورط وزير كندي فرنسي في فضيحة أخرى تتعلق باستغلال لنفوذ، ثم تبرئته منها في ما بعد، وفي اليوم التالي كان بيرسون في ذروة نشاطه ومرحه. جاءني إلى مجلس العموم وصافحني بحرارة، ومع أنه لم يعدني بشيء فقد بدا عليه أنه سعيد لأنّي اخترت كندا.

الفصل الثاني

تعلّم تسلّق الحبال

لا يفهم الكثير من الكنديّين مجلس العموم، ويديرون أجهزة التلفزيون ويشاهدوننا ونحن نصرخ في وجوه بعضنا البعض، وينعتوننا بأنّنا مجموعة من المجانين. وفي بعض الأحيان تقول زوجتي:

«جان، إنّك تصرخ كثيراً جدًّا في مجلس العموم». ولكن أجد غالباً أن عليّ أنّ أصرخ. وهنالك سبب لذلك عدا رغبتك مجرّد الرغبة في إسماع صوتك. فمجلس العموم هو مبدئيًّا مجتمع نقاش. يراقبنا الناس على شاشة التلفزيون ويتساءلون لماذا لا نبدي اهتماماً بصكوك الانعاش الاجتماعيّ، أو بوضع النقاط على الحروف في نصوص القوانين... ولكن اهتمامنا الرئيسي هو التوجيه العام لسياسة البلاد.

والنموذج بالطبع هو مجلس العموم البريطاني الذي يكون لكلّ عضو فيه مقعد وليس مكتباً، من أجل تشجيعهم على التكلّم من دون الرجوع إلى ملاحظات مُعَدّة مسبقاً، وبإمكان رئيس المجلس أن يوقف نائباً عن الكلام إذا اعتمد بقوة وتكرار إلى نصّ مكتوب. لا تطرح الآراء في خطابات تلقى من منصّة المتكلّمين، كما هو الحال في فرنسا، أو تكتب من قبل مساعدين مجهولين. ويمكن أن تحصل، خلال الخلافات حول السياسة العامة أو التصرفات الحكومية، مداخلات وتطرح أسئلة وتقع مصادمات بين الشخصيات. لماذا فعلت ذلك؟ ما قولك بهذا؟ إنّها تجربة إنسانية، الغرض منها اكتشاف الحقيقة بعد التغييرات والسعي لمعرفة رأي الحكومة، نحن لا نتحدّث إلى الأمّة: نحن أفراد يواجهون أفراداً.

من الجائز أن يخلق هذا الواقع انطباعاً سيّئاً على التلفزيون، وننسى أننا نواجه

آلات تصوير، وأنّ هناك الملايين من الأشخاص يستمعون إلى كلامٍ ما هو بالأساس سوى نقاش شخصي بين أعضاء منتخبين. فالتلفزيون جسم متطفّل إذا صحّ التعبير، ورغم أني لا أعارض وجوده في المجلس إلا أنّه غيَّر المؤسسة التشريعية.

تقرأ في المجلس نصوصاً أكثر وأكثر بصورة مطولة، ولا أحد يعرف إذا كانت تعكس آراء المتكلّم أو آراء كاتب خطابات يقبع في الغرف الداخلية. أصبحت أكثر النقاشات الهامة المجدية نادرة، وأصبح المناقشون العظام أقلّ عدداً، لأنّ المشاهدة في المنزل تضعف الجوّ المثير الذي يخلقه الجمهور عندما تغصّ شرفات قاعة المجلس بالناس، وتصبح القاعة المخصّصة للصحافيّين مكتظّة بهم، ويتشوّق كلّ شخص لمشاهدة التاريخ وهو يُصنع أمام ناظريه. إضافة إلى أنّ القطع والاقتحام في اللقطات التلفزيونية يجعلان المشاهد يرى أعضاء المجلس يتحدّثون مع آلات التصوير بدلاً من التحدث مع بعضهم البعض. ويبدو أنّ مجلس العموم بحدّ ذاته قد فقد هالته السرّية المقدّسة تقريباً من خلال إخراجه من محتواه ووضعه في كلّ غرفة جلوس.

لا تزال الروح القديمة سائدة خلال فترة طرح الأسئلة. تضع الوزراء على أعصابهم عبر الأسئلة العنيفة وصيحات الاستهجان والضحك. لا يمكنهم الاختباء من الشعب، أو خلف موظّفيهم. وكن صادقاً! كن صادقاً! هذا هو نداء مجلس العموم. وإذا استرسلنا كثيراً في مهاجماتنا يتوجّب علينا الانسحاب، أو كسب غضب رئيس المجلس والناس. من جهة أخرى إذا ارتكب وزير غلطة شنيعة، من الجائز أن تهتزّ أركان الحكومة لأسابيع عديدة، وبغضّ النظر عن عدد الأعضاء في المقاعد الخلفيّة المؤيّدين لحزب حاكم يقع كلّ واحد في المقاعد الأمامية تحت ضغط عدم الظهور بمظهر العاجز أو المثير للضحك. ومع أخذ الطبيعية البشرية بالاعتبار، يقوم في بعض الأحيان الأعضاء في المقاعد الخلفيّة بتمرير ملاحظات إلى أعضاء الحزب المعارض، من أجل إبقاء الضغط مسلّطاً بقوّة على وزير من الوزراء، على أمل طرده من الوزارة، فتتوفّر بذلك أمامهم فرصة الدخول إلى الوزارة بدلاً من الوزير المطرود.

هذا ما يعطي مجلس العموم سلطة حقيقية. وأعطي مثلاً على ذلك ما حدث في شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٤، فقد أجبر سؤال طرحه أحد أعضاء المجلس رئيس الوزراء ملروني على تحديد موقفه بشأن شمولية البرامج الاجتماعية. كان أمامه خيارات عديدة وكان دائماً يتهرّب من تحديد موقفه، ولكن تحت ضغط من المعارضة سحب البساط من تحت أقدام وزير ماليّته، وقال: إنّ المال سيؤخذ من الغنيّ ويعطى

للفقير. وعندما جاء الربيع بدّل ملروني رأيه، ووافق في الميزانية على إلغاء فهرسة أموال التقاعد. وبسبب الضغط المتجدّد عليه في مجلس العموم، اضطر مجدداً إلى سحب البساط من تحت أقدام وزيره المذكور. ومرّة أخرى تمكن مجلس العموم من تحقيق عمل عظيم من خلال إبدال شيء بشيء أفضل منه.

يعتقد الكثير من الكنديّين أن مجلس العموم عاجز عن عمل أي شيء باستثناء الموافقة العمياء على ما تريده الحكومة... من الواضح أنّ بإمكان كلّ شخص إبداء اهتمام كبير بالتفاصيل الواردة في قانون ضريبة المكوس مثلاً، وكيفية جمع الرسوم عند الحدود. ولكن يجهل الكثير من مشاهدي التلفزيون العمل الذي تؤديه اللجان التي تحال إليها مشاريع القوانين. إذ يتمّ في هذه اللجان درس النقاط الدقيقة في التشريع المقترح من قبل أعضاء أصبحوا متخصّصين في هذا الحقل. من الجائز تعيين عضو يهتم بالشؤون الخارجية في لجنة الشؤون الخارجية، وأن يصبح بعدئذ خبيراً في شؤون حلف شمال الأطلسي، فيؤثر رأيه بالتالي على سياسة الحكومة. ويحقّ للّجان استدعاء شهود لسماع أقوالهم عند درس مشروع قانون أو ميزانية إحدى الوزارات، ويحقّ لهذه اللجان تشكيل لجان فرعية تطوف البلاد وتستمع إلى آراء أفراد الشعب وتقدّم توصياتها، وغالباً ما تقدّم اللجان النيابية اقتراحات لاحزبية تستطيع الحكومة أن تقبلها بسهولة ما لم تكن كلفة تنفيذها مرتفعة بدرجة تجعل من غير الممكن وضعها موضع التنفيذ.

ربما لا يعرف أعضاء المجلس القادمون من مقاطعة كويبيك الشيء الكثير عن قطاع النقل في غرب البلاد، وربما لا يظهر الأعضاء القادمون من مقاطعة ألبرتا اهتماماً كبيراً بصيد السمك وتعليبه في الجانب الأطلسي من البلاد. في مثل هذه الحالة يميل الأعضاء بوجه عام إلى التصويت بحسن نية على ما يقترحه حزبهم، وهذا لا يعني أنّ الأعضاء ليسوا أكثر من نعاج تساق. أعرف ذلك تماماً، لأنّني اتُّهِمت بكوني نعجة يسهل تطويعها، في اليوم الأوّل من دخولي مجلس العموم.

كانت المسألة المطروحة للمناقشة في المجلس ما إذا كانت كندا توافق على تركيز صواريخ بومارك على أراضيها. كانت سياسة الحزب الليبرالي تؤيّد تركيز هذه الصواريخ لأنّ كندا ملزمة بالموافقة على هذا الأمر، ولكنّي قلت، خلال الحملة الانتخابية، بأنّي ضدّ هذه السياسة ولا أوافق على تركيز مثل هذه الصواريخ في الأراضي الكندية. فبعث بيرسون رسالة إليّ يطلب فيها عدم إثارة هذا الموضوع مجدّداً إلاّ بعد انتهاء الحملة الانتخابية. لكن الصحف التقطت أقوالي، وأشارت عناوينها

الرئيسية إلى أن مرشحاً من الحزب الليبرالي في مقاطعة كويبيك يعارض تركيز صواريخ بومارك في الأراضي الكندية. كان الضرر قد حصل، هذا إذا اعتبرنا أنّ التكلم بصراحة مُضِرّ بالفعل.

واجهت بالطبع مشكلة عويصة لأنّ مسألة تركيز الصواريخ طرحت كموضوع يمكن أن يقرر منح الثقة بالحكومة أو سحبها منها حالما يجتمع المجلس، وكانت الحكومة الليبرالية حكومة أوّلية. جاء لوسيان كاردان (Lucien Cardin) نائب وزير الدفاع لمقابلتي، فسألته:

«لوسيان، هل نحن ملزمون بالموافقة أم لا؟ أنت تعرف أنّي محامٍ من كويبيك، ولذلك أرغب في الاطلاع على نصّ الالتزام. هل يوجد التزام مكتوب بذلك؟ قام كاردان بعمل غير اعتياديّ إذ رتَّب لي أمر مراجعة بعض الوثائق السّريّة في غرفة خاصة برئيس الوزراء وتركني وحيداً مع الوثائق. ولسوء الحظ كان كل شيء مكتوباً باللغة الإنكليزية، ومررت: بكلماتٍ لا أفهم معناها، ولم يكن أمامي شخص يمكنني أن أطلب منه إعطائي ترجمة لهذه الوثائق، كما لم أرغب بالاعتراف بأنّ معرفتي باللغة الإنكليزية كانت ضعيفة، وفي النهاية لم أكن مقتنعاً أكثر مما كنت قبل مطالعة هذه الوثائق.

ثم قابلت دوغلاس هاركنس (Douglas Harkness) وهو يغسل يديه في غرفة الحمام خارج قاعة المجلس. كان رجلاً مهذّباً ولطيفاً للغاية، عمل وزيراً للدفاع في حكومة المحافظين إلى أن قدّم استقالته لأنّ ديفنبيكر رفض تركيز صواريخ بومارك في الأراضي الكندية. أخبرته بلغتي الإنكليزيّة الركيكة تفاصيل المشكلة التي تواجهني، فأجاب: «يا صديقي الشابّ، لو كنت تعرفني لعرفت أنّي من المحافظين المتعصبين. ولم تكن استقالتي من الحكومة مسألة تافهة بالنسبة إليّ. لقد فعلت ذلك لأن كندا ملزمة بالموافقة على تركيز هذه الصواريخ في البلاد».

اقتنعت بما قاله لي وعدت إلى المجلس وصوّتّ إلى جانب حزبي، ولكن في اليوم التالي ارتكبت غلطة ساذجة: وقفت في قاعة المجلس لشرح الموقف المؤيّد الذي اتخذته. فكان عملي شنيعاً، وسمعت صيحات الاستهجان تملأ القاعة، وكتبتْ عنّي صحيفة «*Le Devoir*» بأنّي نعجة، وشعر والدي بالذلّ وغضب غضباً شديداً لأنّ الصحيفة أطلقت على ابنه لقب «نعجة».

مع ذلك بدأت حياتي البرلمانية بضجة داوية وتحركت بسرعة. نلت إعجاب رئيس المجلس آلان ماك نوتون (Alan Macnaughton)، وعندما كان يحين وقت إعطاء الكلام لنائب ليبرالي لكي يطرح سؤالاً على وزراء حزبه كان رئيس المجلس ينظر غالباً إلى حيث كنت أجلس مع كاشين وباسفورد وغيرهما من «المتمرّدين». طرحنا أسئلة كثيرة وتناوبنا على طلب الكلام، من أجل تأخير عملية التصويت على مشاريع قوانين قدمتها المعارضة، بحيث يتعذّر التصويت عليها خلال المدة المخصّصة لذلك، ولم يمضِ وقت طويل إلا وكنت قد تعلمت بدرجة كافية كيفيّة تسلق الحبال من أجل تنفيذ إصلاح مؤثّر.

في عام ١٩٦٤ رغبت في تغيير اسم شركة الخطوط الجويّة عبر كندا (Trans - Canada Airlines) إلى شركة الخطوط الجوية الكنديّة (Air Canada)، وتميزت هذه الفترة بمظاهرات قومية صاخبة اتجهت إلى العنف أحياناً في مقاطعة كويبيك، وأصبح الاسم القديم رمزاً كريهاً، لأنّه كان من غير الممكن ترجمته إلى اللغة الفرنسيّة. حاولت خلال أول حضور لي في مجلس العموم تمرير مشروع قانون شخصيّ خاصّ، ولكنّي فشلت، ولم يكن هذا الفشل مفاجئاً لي نظراً لأنه كان من المستحيل تقريباً على عضو من المقاعد الخلفية تمرير مشروع قانون إذ خصصت ساعة واحدة فقط، بين الخامسة والسادسة من كل يوم، لمناقشة مشاريع القوانين الشخصيّة الخاصة، ويتوجب المصادقة على مشاريع القوانين الشخصية الخاصة خلال تلك الفترة، وإلا أعيدت إلى آخر قائمة مشاريع القوانين الشخصية الخاصة من دون أي أمل بإعادة طرحها للمناقشة والتصديق. يحق لكل حزب مناقشة مشاريع القوانين الشخصيّة الخاصة وبإمكان الحكومة أن تخنق مشروع القانون بجعل أحد الأعضاء المؤيدين لها يتكلّم حتى الوصول إلى نهاية المدّة المحددة للمناقشة، أي إلى الساعة السادسة. فكّرت مليّا بكيفية تجنّب الفشل مرّة أخرى، وعندما وصل مشروع القانون الذي اقترحت إلى رأس قائمة مشاريع القوانين أعددت خطّة ماكرة نوعاً ما.

ذهبت إلى ريمي بول (Rémi Paul) عضو حزب المحافظين عن مقاطعة كويبيك، وقلت له: «لديّ مشروع قانون حول الخطوط الجويّة الكنديّة، وسيطرح للمناقشة، ولكنكم ستخنقونه من دون شك، وهذا يلحق الضرر بمقاطعة كويبيك. أرجوك أن تساعدني، أو على الأقل أن تقول أشياء جميلة عنه». ووافق بول. ثم ذهبت إلى بوب بريته (Bob Prittie) عضو حزب NDP في فانكوفر الذي يتكلم الفرنسية

بطلاقة، وإلى ريال كاوات عضو حزب الاعتماد الاجتماعي، وطلبت منهما الطلب نفسه، ووافقا، وبذلك تمكنت من كسب كل الناطقين الحزبيين إلى جانبي. ثم عدت إلى كل واحد منهم وقلت له: «إذا لم تتحدّث في الجلسة لمدّة طويلة يمكن أن يصادق المجلس على مشروع القانون الذي اقترحته». وهكذا، عندما طرح مشروع القانون للمناقشة نهضت وألقيت كلمة مختصرة للغاية، ذكرت فيها الميزة الثنائية اللغة للاسم الجديد المقترح، وأكّدت أن اسم «Air Canada» أسهل في النطق، وأن الخطوط الجويّة الكنديّة توسعت في خدماتها وأصبحت تصل إلى دول عديدة، ولم تعد خدماتها محصورة بالأراضي الكندية، وأن هناك شركتين للخطوط الجويّة تستعملان كلمة «Trans» هما «Trans - Caribbean» و «Trans - Continental». فنهض بول، بعد أن أنهيت كلامي، وقال: «أوافق»، وتبعه بريته، وكاوات بالموافقة، وعند الساعة الخامسة والربع لم يبقَ أيّ عضو يرغب في الكلام. ورغم التصديق على مشروع القانون الذي تقدّمت به، لم تكن الحكومة مسرورة بالتغيير، ربّما بسبب ما يتطلبه من نفقات. وفي وقت لاحق وصلتني رسالة كريمة ولطيفة للغاية من رئيس الوزراء بيرسون يشكرني فيها لقيامي بحلّ المشكلة بطريقة غير مؤلمة.

كان ما قمت به نموذجاً مثيراً لما يمكن أن يحصل عليه عضو فرديّ في البرلمان من التشجيع والتهاني. أعضاء البرلمان مهمّون جدًّا في دوائرهم الانتخابية، والخدمات التي يقدمونها لناخبيهم ثمينة ومتطلبة. فهم كالمحققين في الشكاوى المقامة ضدّ موظفي الدولة، يربطون ما بينَ الشعب والحكومة. تصلهم الآلاف من الالتماسات من أشخاص يواجهون مشاكل في الحصول على رواتب التقاعد التي يستحقونها، أو في الحصول على تقديمات البطالة، أو من العائلات التي تواجه مشاكل مع سلطات الهجرة، أو من رجال الأعمال الذين يسعون للحصول على منح للبلديات التي تطلب إنشاء صناعات ضمن حدودها، يستقبلون الوفود وينظّمون المقابلات مع الوزراء أو رؤساء الدوائر الحكوميّة، ويعملون كرعاة للنشاطات الاجتماعية. ولأنّ عضو البرلمان لا يأتمر بأمر أحد، باستثناء الناخبين عند إجراء الانتخابات، يمكنه أن لا يفعل شيئاً، كما يمكنه أن يخصص كلّ وقته لخدمة الناس بصورة صحيحة على أمل أن يعيدوا انتخابه ممثلاً لهم في الانتخابات التالية.

ويتمتّع عضو البرلمان بنفوذ معيّن على الوزراء، لا يقدّره الشعب إلاّ في حالات

نادرة. خلال اجتماع عمل عقد بعد انتخابات عام ١٩٦٣ ذكّرت الوزراء بأنهم يحتلون المقاعد الأماميّة لأنّنا موجودون في المقاعد الخلفيّة. ولم أنسَ ما قلته عندما أصبحت وزيراً. كنت أستمع باهتمام إلى الحجج التي يقدمها الأعضاء في المقاعد الخلفية، وقد أيّد أحد هؤلاء المتمردين ترشيحي لزعامة الحزب.

لا تُنشر على الجمهور أكثر المساهمات فعالية التي يقدمها عضو البرلمان، لأنّها تتمّ في مؤتمرات حزبية سريّة. تعقد مؤتمرات حزبيّة إقليميّة أو خاصّة تتعلّق بمختلف المواضيع، ولكنّ المؤتمر الحزبيّ الرئيسيّ هو المؤتمر الحزبيّ العامّ الذي يعقد أسبوعيًا خلال جلسات مجلس العموم. يضم عادة مؤتمر الحزب الحاكم رئيس الوزراء والوزراء، ولذلك يعتبر مثل هذا المؤتمر مفيداً لطرح أفكار الأعضاء في المقاعد الخلفية. وفي بعض الأحيان لا يحصل عضو البرلمان على اهتمام كبير من الصحف لأنها لا تلجأ إلى مجلس العموم إلا في حالات نادرة، ومع ذلك يستطيع عضو البرلمان أن يبدي رأيه بصراحة في المؤتمر الحزبيّ، وأن يدافع عنه بقوة بحيث يضطرّ المؤتمرون إلى تسجيل هذا الرأي، والتعمق بدرسه. ويتأثر الوزراء من هجوم يشنّه عليهم أحد أعضاء البرلمان من الحزب الذي ينتمون إليه أكثر ممّا يتأثرون من انتقادات توجّهها المعارضة نحوهم، أو من تقارير سلبية يكتبها مراسلو الأنباء أو الصحافيّون ضدّهم.

في بعض الحالات يتم من دون سبب جوهري تعيين نائب وزيراً لا تعرفه الصحافة كما لا يعرفه الشعب، وغالباً ما يتم هذا التعيين استناداً إلى سلسلة من المداخلات التي قام بها هذا النائب في المؤتمر الحزبي جذبت نحوه اهتمام زعامة الحزب. ولكن القصة المنتشرة أكثر، لسوء الحظ، هي أن الكثير من أعضاء البرلمان الجيّدين لم يمنحوا التقدير الذي يستحقونه. والذين يحقّقون ضربة ناجحة في مؤتمر حزبي مغلق، هم الذين لا يكشفون عنها للملأ، لأنّ أصابع الاتهام بإفشاء أسرار الحزب ستوجّه إليهم بصورة أولية، ونادراً ما يتوجه إليهم وزير بالقول: «لقد قررت اتباع هذه الطريقة لأنّي اقتنعت بما جاء في خطابكم في المؤتمر، وإنّي آسف لأنّي لم أفعل ذلك مراراً عندما كنت في الوزارة». ولكن في عالم السياسة المجنون قد تؤخذ مثل هذه الملاحظة على أنها تقدير غير صادق. ولأن إعطاء النتيجة، وتقديم الاستشارة، ليسا على مستوى قيمة اتخاذ القرار، يعرف كلّ نائب في المقاعد الخلفية أنّ القرارات تتّخذ في مجلس الوزراء حيث يُقطف المجد أيضاً.

والمسألة تتعلق بالغرور. وبما أنّه يتمّ انتقاء بعض النواب للدخول في الوزارة في نظام برلمانيّ تُخلق فئتان من السياسيين. وهذا أمر محبط للطموحات. يكتفي بعض النوّاب بالبقاء في المقاعد الخلفية، والاهتمام بشؤون ناخبيهم، ويساهمون في المؤتمرات الحزبية، ولا يتركون أيّ أثر عميق على صفحات التاريخ. كان لي صديق من هذه الفئة، عضو في البرلمان جيّد جدًّا وذكيّ للغاية. ولم يكن له أي طموح، وأقحم في المعترك السياسي لأنّ أصدقاءه في الحزب اعتبروه محامياً شعبيًّا يمكن أن يهزم مرشح حزب المحافظين. وعندما وصل إلى أوتاوا خدم ناخبين ولم يسعَ أبداً لكي يصبح وزيراً لأنّه كان لا يهتمّ بهذا المنصب. عيّن في ما بعد قاضياً في المحكمة العليا، ولم يقبل أن يترفع إلى منصب رئيس محكمة الاستئناف. كان سعيداً بما حقّقه لأنّه كان يعرف ماذا يريد من الحياة.

لا شكّ أنّ كثيرين من النوّاب يريدون الدخول إلى الوزارة، ويفشلون غالباً لأسباب لا ترتبط بأهليّتهم أو قدراتهم العقلية. من جهة، كان يعجبني أن أقول بأن أي شخص يريد أن يصبح وزيراً ويعمل بنشاط ويملك الموهبة اللازمة يتمكّن من تحقيق رغبته، ومن جهة أخرى، عليّ أن أعترف أنّه لأسباب تتعلّق بالتمثيل الإقليمي أو بالتمثيل استناداً إلى السن والجنس والخلفية الأثنية تضم الوزارة بشكل متكرر أشخاصاً ليسوا من الفئة الممتازة وتستثني كفاءات كان من المفروض أن تضمها. كما أنّها لا تكافىء بصورة آليّة الخدمة الطويلة في المجلس، كما يحدث في الولايات المتحدة، حيث تعهد رئاسات اللجان في الكونغرس إلى شيوخ ونوّاب قدماء، وزيادة في الإحباط الشخصيّ للنواب لا يركز اهتمام الشعب عليهم بل على زعامة الحزب، ويهملون ما يقوم به النائب الفردي في أعمال تستحقّ الثناء والتقدير.

بالإضافة إلى الظلم الذي يلحقه هذا التصرّف بالنواب الفرديّين، فإنه يُقَوِّض النظام بأكمله. لقد فقد البرلمان بعض أهمّيته لأنّ وسائل الإعلام جعلت من الانتخابات البرلمانيّة أمراً يتعلّق برئاسة الحكومة وليس بالبرلمان أو بأعضائه. والمفهوم الكلاسيكي في الانتخابات البرلمانية هو أنّه يتمّ انتخاب ٢٨٢ شخصاً لتمثيل دوائرهم الانتخابية. من الوجهة النظرية يدلي الناخبون في مقاطعة شاوينيغان بأصواتهم لـ «جان كريتيان»، الذي صادف أنه ينتمي إلى الحزب الليبرالي. قد ألتحق غداً بحزب المحافظين أو بالحزب الشيوعي، فلا يطلب منّي الناخبون التخلّي عن تمثيلي لهم، وبصورة نظرية أيضاً يجتمع الأعضاء المنتخبون في جمعية وينتقون متكلّماً باسمهم

كَحَكَم، ويشكّلون تحالفات وفقاً للقناعات المشتركة بينهم، وبصورة تدريجية تبرز وزارة ورئيس وزراء. هذا هو النظام البريطاني التقليدي الذي بدأ تطبيقه عندما كان النبلاء يجتمعون سويّة لحلّ المشاكل التي تواجه الأمّة.

من المحتمل أن تكون الانتخابات العامّة قد بدأت تقترب أكثر فأكثر من الانتخابات الرئاسية، في الولايات المتحدة الأميركية، إذ أصبحت المعارك الانتخابية تدور بين زعماء الأحزاب. فبعد الفوز الساحق للمحافظين في انتخابات عام ١٩٨٤، أبعد أعضاء البرلمان الجيّدون عن المناصب الوزارية بالطريقة نفسها التي اتبعت في إبعاد أعضاء البرلمان السيّئين، ولكنّ الأعضاء السّيئين ظلوا متمسكين بتلابيب الحزب المنتصر. ولذلك تقلّصت بالتدريج أهميّة العمل، والشخصية، والذكاء، في الحملات الانتخابية في الدوائر. وفي اعتقادي، ربّما لا يتجاوز الخمسين عدد أعضاء البرلمان الذين بإمكانهم أن يؤثروا شخصيًا على عمليّات انتخابهم، أمّا البقيّة فيميلون إلى الاعتماد على الجاذبية التي يتمتّع بها رئيس حزبهم، وعلى حسن حظهم في الانتماء إلى الحزب المنتصر. ويتمثّل الخطر الكامن في أن يصبح النواب هامشيين أكثر، ومعرضين بدرجة أكبر للاستغناء عنهم حسب ما تقرره زعاماتهم. وبالتأكيد سيقل عدد النواب في المقاعد الخلفية من الذين سيبدون استعداداً للاعتراض على زعمائهم، أو لكيل اللعنات عليهم إذا كانوا يعرفون جيّداً أن من الممكن استبدالهم.

هذا هو الخطر الذي يحيق بنظامنا، لأنّنا لا نملك القيود والتوازنات التي تدخل في الانتخابات الرئاسيّة الأميركية، وإنّي أفضّل النظام البرلماني الكندي مع أني أتوقع تحوله إلى نظام سيّىء، نظراً لازدياد عدد الذين يعتمدون على رغبة زعمائهم وشعبيتهم، ويحدث هذا الأمر بشكل واسع، لأنّ أشخاصاً معدودين اغتصبوا لأنفسهم النقاش السياسيّ الجاري في وسائل الإعلام. واجهت تجربة من هذا النوع عندما ترشحت لزعامة الحزب الليبرالي عام ١٩٨٤. فقد ظلّت أقوالي وتصرّفاتي محطّ اهتمام الجميع لمدة شهرين، ولكن خلال الانتخابات الاتحادية التي جرت بعد بضعة أسابيع من ترشيحي لزعامة الحزب لم يعد أحد يهتمّ بي رغم أنّي قمت بحملات انتخابية لمصلحة الحزب في ٩٥ دائرة انتخابية.

أعتقد أن لوسائل الإعلام تأثيراً على تقرير ما يشكّل نبأً، أكبر من التأثير الذي تولّده افتتاحياتها. فمن المحتمل أن يقرأ السياسيون وأصحاب المناصب العليا في

البلاد هذه الافتتاحيات، وأن يتأثروا بما تقوله خلال فترة حكمهم، ولكني لا أعتقد أن عدداً كبيراً من الناخبين يتأثرون بما يقوله محرّر خلال حملة انتخابية. وإني أذكر أنّه في عام ١٩٨٠، حصل ترودو على تأييد محرري أربع صحف من بين ما يزيد عن مئة صحيفة، ومع ذلك فقد انتصر في الانتخابات بأغلبية ملحوظة.

في عام ١٩٦٥، سررت عندما ذكر اسمي كلود ريان رئيس تحرير صحيفة ***«Le Devoir»*** في إحدى افتتاحياته بأنّي واحد من خمسة من الليبراليين الكويبيكيين الذين يجب أن ينجحوا في دوائرهم الانتخابية. كان يفضل تأييد الأفراد وليس الأحزاب (لا زلت أبتسم عندما أتذكّر أنّه رشّحني لرئاسة الوزارة ولم يرشّح ترودو، ولا أعتقد أن ترودو صفح عن ريان أبداً). شعرت بسعادة عندما قرأت الافتتاحية، وتباهيت بما قاله في خطاباتي لأيام طويلة. ولكن هل تعرفون كم بلغ عدد الناخبين، في دائرتي، الذين علّقوا على ما كتبه ريان؟ هل كانوا مئة؟ هل كانوا مئتين؟ والجواب هو أن اثنين فقط فعلا ذلك: أحدهما شقيقي، والآخر محاسب مثقف.

إنّي، بوجه عام، لا أنتقد الصحافة في كندا، ولقد عاملتني بصورة معقولة، كما أنّ لي علاقات جيّدة مع الصحافيين. كنت أرغب أكثر في التعامل مع صحافة مهنية انتقادية قاسية، بدلاً من التعامل مع صحافة الأيام الغابرة خلال حكم موريس دوبليسيس الذي كان يكافىء كتّاب القصص الإخبارية الجيّدة بإغداق الأموال عليهم، ويحارب الصحف التي تنشر قصصاً إخبارية غير مؤيدة له. ووجدت أنّك إذا تعاملت مع الصحافيين بصورة مهنية، سيعاملونك بدورهم بصورة مهنية. في أيامنا الحاضرة صار الصحافيّون يفخرون بما يكتبون، ولا يهتمّون كثيراً بالنقود. ولكن عندما تتحدث مع مراسل صحفيّ يجب أن تنتبه جيّداً للظروف. فإذا كشفت له شيئاً يعتقد أنه سيلحق بك الأذى سيخبرك بالأمر صراحة، أما إذا تعاملت معه بصراحة أيضاً في السابق وإذا حاولت استغلاله فسيرد عليك الضربة ضربتين.

حدث لي شجار من أسوأ الشجارات مع الصحافة في عام ١٩٧٥، عندما نشرت صحيفة ***«The Globe and Mail»*** تصريحاً للقاضي كينيث ماكي (Kenneth Mackay) من كويبيك، بأنّي حاولت التأثير على أحد القضاة. فقد توقفت إحدى الشركات في دائرتي الانتخابية عن العمل لمدّة ستة أشهر، وسرّحت عمالها الأربعمئة لأن المحكمة أمرت بتجميد أموالها بانتظار إشهار إفلاسها. ولشعوري بأنه من واجبي العمل لمصلحتهم، وأنه لم يكن أمامي طريق آخر سوى ما فعلت، فقد اتصلت بالقاضي الذي

كان سيصدر قراره في القضيّة وقلت له: ومتى ستتخذ قرارك؟ لدي ٤٠٠ عامل عاطلين عن العمل. ولا أهتم مطلقاً بما ستقرره. ولكن أرجوك أن تقرر شيئاً يعيد هؤلاء الرجال إلى العمل.

عندما انتشرت قصّة ما حدث، اتصلت هاتفيًا بالقاضي مرّة أخرى، وأسرع فزوّدني برسالة ينفي فيها أنّي حاولت التأثير عليه. وأرسلت نسخة من هذه الرسالة إلى القاضي ماكي الذي سارع في سحب اتهامه، واعترف برسالة إلى محاميّ الخاصّ بأنّه ارتكب خطأ. رغم ذلك ضاعت هذه الرسالة في مكتب المحامي ولم يجدها إلا بعد انقضاء أيّام استمرت خلالها صحيفة «*The Globe and Mail*» في تشويه اسمي، وفي نهاية الأمر نشرت رسالة القاضي ماكي مع اعتذار. كنت لا أزال غاضباً عندما اتصلت برئيس تحرير الصحيفة وقلت له: «أعطيت البارحة تفسيراً كاملاً لما حدث في مجلس العموم ولكنّك لم تنشره!»

- «لم يتوفّر لديّ مترجم».

- «دعك من هذا القول. لو قلت إني مذنب، أراهن على أنك كنت ستجد مترجماً بسرعة. لذلك إذا لم تحسّن تصرّفاتك معي فسوف أرفع قضية ضدك».

- «هل هذا تهديد؟!»

لم يكن في نيّتي أن أرفع قضيّة ضدّ الصحيفة، ولكنّي أجبته: «لا، إنّه وَعْد منّي».

اتّصلت بالمحامي، وبصديقي المخلص بيار جنيست (Pierre Genest)، وأخبرتهما بما جرى وطلبت رفع قضيّة ضدّ الصحيفة.

بقيت القضيّةُ في المحاكم سنواتٍ من دون البتّ بها، والمشكلة هنا كانت في أنّي طالبت بتعويض بينما كان نجمي السياسي يرتفع. وفي نهاية الأمر أمرت المحكمة الصحيفة بدفع تعويض لي مقداره ثلاثة آلاف دولار. أعطى المحامي المبلغ لزوجتي قائلاً: «اشتري بهذا المبلغ ما شئت لأن زوجك لا يستحقّ فلساً منه». فاشترت بيانو بذلك المبلغ. وهكذا عندما يأتي زائر إلى منزلي فإنّي أعرّفه على زوجتي وأولادي، وعلى «بيانو صحيفة **The Globe and Mail**».

إنّ أفضل طريقة للتعامل مع الصحافيّين هي معاملتهم كمهنيّين عليهم القيام

بواجبهم. فما من أحد يرغب في أن ينظر إليه في وضع سيّىء، ولكن من الأفضل دائماً أن تكون صريحاً حول نقاط ضعفك وحالات الفشل التي واجهتها، بدلاً من محاولة التلاعب مع الصحافة. كنتُ أسعى دائماً كي أكون جاهزاً لمقابلة أي مراسل، وأن أعامل كل المراسلين على قدم المساواة. أعطيت رقم هاتفي الشخصي إلى الصحف، ولم يكن من الأمر غير الاعتيادي أن يتّصل بي مراسل في مساء يوم أحد ليأخذ رأيي حول موضوع معيّن بعد أن يفشل في الاتصال بأي شخص آخر. كنت أقابل بالطبع بعض المراسلين أكثر مما أقابل غيرهم، ولكنّي لم أتجاوز أبداً حدود العلاقة الاعتيادية مع أي واحد منهم.

ينظر بعض السياسيين إلى الصحافة على أنّها يساريّة مبدئيًا. وممّا لا شكّ فيه أنّ المراسلين بمعظمهم لا ينتمون إلى النخبة الثريّة ويعيشون حياة المواطن العادي من الطبقة المتوسّطة. ولذلك تميل تقاريرهم إلى عكس حالة المجتمع من زاوية وجهات نظرهم. بالإضافة إلى ذلك يحلو للكثير من الصحافيين معارضة ما تقوم به الحكومة، ولا يميلون إلى تأييدها. وقع مثل يدعو للسخرية في هذا النطاق، عندما أصبح باتريك أوكالاغان (Patrick O'Callaghan)، ناشر صحيفة «*Edmonton Journal*»، الذي حاربني إلى آخر مدى، عندما كنت أحاول إصدار شرعة حقوق الإنسان وأنا وزير للعدل. سرّني أن أتصل هاتفيًا بأحد أوائل الأشخاص الذين ربحوا دعوى قضائية لمضايقته حبيًّا استناداً إلى هذه الشرعة، بعد أن عثرت الشرطة على بعض الوثائق الجرمية آنذاك.

بدأت الصحف الكويبيكية بذكر اسمي، ابتداء من عام ١٩٦٥، كليبراليّ نشط من «الحرس الجديد». كنت آنذاك سكرتيراً برلمانيًا لرئيس الوزراء، وكنت قد علّقت على رسالة العرش ومرّرت قانون الخطوط الجوية الكندية، وعملت بجدّ ونشاط في اللجان، وسرعان ما بدأ اسمي يظهر في اللوائح المصغرة للوزراء المحتملين. في إحدى المرات تكهنت الصحافة بأنه إذا أصبح جورج ماك الريث وزيراً للعدل فسيعيّنني في منصب المدّعي العام، ولكن تمّ تعيين لوسيان كاردان وزيراً للعدل، وعُيِّن كنديٌّ إنكليزيٌّ لاري بينيل (Larry Pennell) رديفاً له في منصب المدّعي العام. مع ذلك ظلّ أملي كبيراً في حدوث شيء ما بعد انتخابات ١٩٦٥.

استشارني بيرسون حول إجراء هذه الانتخابات التي كان الغرض منها تأمين أغلبية مؤيّدة للحكومة في المجلس، فنصحته بعدم إجرائها، ولكن أعضاء وزارته

دفعوه إلى دخول هذه المغامرة. دعاني بيرسون لإلقاء خطاب سياسيّ في اجتماع تسمية مرشحي الحزب، في مقاطعة أونتاريو، وأرسلني مرّة أخرى إلى هذه المقاطعة خلال حملة الانتخابات، مع ماري ماكدونالد مساعدته التنفيذية، لإلقاء خطابات سياسية نيابة عنه. وأثبتت ماري كفاءتها الكبيرة، فكانت تزودني بملاحظات حول الأشخاص الذين سأقابلهم، وكنت أزعجها من خلال تكرار المعلومات التي زوّدتني بها أمام الأشخاص المعنيّين مضيفاً: «المفروض أن أعرف هذا عنك» أو: «المفروض أن أقول لك هذا».

كنت بصحبة مايك بيرسون خلال حملته الانتخابية في ألغوما أيست (Algoma East)، عندما أخبرني بتطور جديد. لقد جنّد الحزب الليبرالي ثلاثة مرشحين ممتازين في كويبيك، هم: جان مارشان (Jean Marchand)، وجيرار بيلليتيه (Gérard Pelletier)، وبيار إليوت ترودو (Piérre Elliott Trudeau). كنت بالطبع قد سمعت بهم. سألني بيرسون: ما هو رأيك في اصطحاب هؤلاء الثلاثة معنا؟ فكّرت بأنّ اصطحابهم سيكون أمراً حسناً، ولا شك في أنّ وجود هؤلاء الثلاثة في أوتاوا تحت قبّة البرلمان سيعتبر أعظم إنجاز يحققه بيرسون في إعادة بناء الحزب الليبرالي الاتحادي.

قلت له: «حسناً، ولكن لديّ مشكلة مع ترودو». وأضفت: «لن نتمكن من ضمان انتخابه في أي مكان». والواقع أنّنا وجدنا صعوبة في تخصيص دائرة انتخابية له، لأنّه كما علمت كان يبحث عن مقعد في دائرة انتخابية فرنسية. وفي النهاية وجدنا له دائرة انتخابية في إحدى ضواحي مونتريال يتحدث سكانها بالإنكليزية.

قال لي بيرسون، بعد ذلك: «جان، قد يعني انتخابهم ابتعاد المنصب الوزاري عنك، وأنّك لن تصبح وزيراً بالسرعة التي تأملها». لم أنزعج ولم أتألّم لأنّي كنت قد فهمت الوضع على حقيقته فقلت له: «سيّدي الرئيس، إذا كان لديك أشخاص أفضل منّي فعليك أن تعلي مقامهم قبلي».

بعد الانتخابات التي وَلّدت أقلّية نيابية أخرى للحكومة، دخل مارشان إلى الوزارة ولكن بيلليتيه، وترودو، ظلاّ في المقاعد الخلفية يتعلّمان أساليب التعامل في البرلمان. بدا لي أنّ أملاً لاح في الأفق لمصلحتي، إذ كنت سكرتيراً برلمانيًا، وكنت من المنطقة الريفية في مقاطعة كويبيك التي كانت توازن سيطرة الوزراء القادمين من مونتريال ومدينة كويبيك، وكنت قد رفضت الانخراط في المعترك السياسي الإقليمي نزولاً عند طلب بيرسون. قال مارشال أمام الناس بأنّي على وشك أن أصبح وزيراً،

وألمح بيرسون لي بأني سأعيَّن وزيراً، ولكن عندما أعلن بيرسون تأليف وزارته الجديدة تمَّ تعيين جان بيار كوتي (Jean-Pierre Côté) بدلاً مني. لم يكن أحد يتوقّع ذلك. وشككت في وجود مكيدة صغيرة. وقد لا أعني بهذا أنّي أتّهم أحداً، لأن ليس لديّ ما يثبت ذلك. وقد أثبت كوتي أنه وزير جيّد وأصبح صديقاً ممتازاً لي. كان أكبر سنًّا منّي، وكان منظّم دائرته الانتخابية صهر غي فافرو (Guy Favreau) رئيس دائرة بيرسون الانتخابية، في مقاطعة كويبيك، وربما كان من غير المفيد لي أن أطلب دعم مارشان الذي مثّل تحوّلاً في القوة هدد فافرو، ولم يكن لديّ أي عصبة تدعم ترشيحي للوزارة. لقد كنت دائماً مستقلاًّ، أعمل وحيداً، وكنت نعجة، إلى حدٍّ ما، في تلك الأيام. لذلك لا يمكنني أن أوجّه اللوم إلى فافرو، لأنّه أراد وجود شخص في الوزارة معه، أقرب إليه منّي، يستطيع الاعتماد عليه أكثر.

كنت واقفاً بجوار مكتب رئيس الوزراء، عندما لمحني فناداني: «جان، أعرف أنك غاضب منّي لأنّي عيّنت كوتي وزيراً بدلاً منك».

فأجبته: «لا أستطيع أن أغضب منك، رغم إحباطي الشديد. فأنا لست في موقع يسمح لي بمناقشة قرارك». فربّت بيرسون على كتفي، ثمّ قال:

«في يوم من الأيّام ستفهم، يا جان. سأعيّنك سكرتيراً برلمانيًّا لميشيل شارب وزير المالية. ستتعلم الكثير من الأمور هناك وآمل أن تصبح أوّل وزير للمالية من أصل كنديّ فرنسيّ. لو عيّنتك اليوم في الوزارة، لشغل منصب وزير البرق والبريد المخصّص تقليديًّا لكنديّ فرنسيّ الذي أعطيته لكوتي، لما كان ذلك ذا فائدة لك، ولن يقودك إلى مناصب أعلى».

كان هذا لطفاً عظيماً منه، ورغم عدم تأكّدي من أنّ كلامه لي كان من باب اللطف، أكثر منه من باب الصدق، فقد كان بمثابة نبوءة تحقّقت بالتالي.

عندما انتخبت نائباً للمرة الأولى، وزّع بيرسون على أعضاء البرلمان المنضوين تحت راية الحزب الليبرالي استمارة طلب منهم أن يكتبوا فيها أسماء اللجان البرلمانية التي يرغبون في عضويتها. كتبتُ اسم اللجنة المالية في استمارتي، وأخبرني بيرسون أنّ طلبي لفت انتباهه لأنّي كنت العضو الوحيد بين النّواب الإنكليز، أوالفرنسيّين، من الحزب الليبرالي الذي اختار اللجنة المالية. عينني في اللجنة المالية والمصرفية في مجلس العموم، وهذا ما دفعه لاحقاً إلى اختياري لأكون سكرتيراً برلمانيًّا لوزير المالية شارب.

مَثَّل عملي مع ميتشل شارب تجربة مثيرة للغاية. فقد صار الموجّه السياسيّ لي، وعلّمني كلّ شيء يتعلّق بكيفيّة إدارة الحكم، ثم أعطاني دروساً متقدمة في علم الاقتصاد. كنت أتأثّر به من بعيد. وكنت أُعتبر من الجناح اليساريّ في الحزب، بينما كان شارب يعتبر من الجناح اليمينيّ فيه. كانت تلك الفترة فترة المعارك الكبيرة في البرلمان. وكان الحزب يناقش مسألة إدخال نظام العناية الطبيّة في البلاد، ويدافع عن نظام حماية المنتجات الوطنية بمواجهة نظام التجارة الحرّة. لم تتغيّر آرائي حول الموضوعين، ولكنّي وجدت نفسي مجبراً على الدفاع عن وزيري في هذه المعارك، ولكن مع مرور الزمن ترك شارب تأثيراً كبيراً عليّ.

كان يجب أن نبقى تحت الطلب في حال حدوث تصويت فجائيّ، لأنّنا كنّا أقلّية في مجلس العموم. وهكذا كنت أقضي أمسيات لا تعدّ وأنا أتحدّث مع ميتشل في مكتبه، وزوجته المريضة بجانبه في معظم الأحيان. بعد أخذ القرارات في المجلس، كنت أسأله لماذا فعل ذلك، أو لماذا لم يفعل ذلك، وكان يعطيني التفسيرات بطيبة قلب.

عرفت موظفين حكوميين عظماء مثل بوب برايس، ولويس راسمنسكي، وسيمون رايسمان، وإدغار غالانت. كانوا رجالاً يملكون خبرة طويلة، وذوي عقول نيرّة وأخلاق مستقيمة. وكانوا يبتعدون عن المكائد وحفلات الكوكتيل ليكرسوا أنفسهم للصالح العام. وكانوا يرحّبون بي ويساعدونني بصبر وأناة، وكنت أشعر أنّ عشرتهم أفضل من جامعة.

بعد يوم واحد من تعييني في منصبي الجديد، دعاني ميتشيل لحضور اجتماع لم يضمّ سوى شخصيّات مرموقة: حاكم مصرف كندا، ونائبه، ونائب وزير المالية، وغيرهم. ناقشوا لمدة ساعة ونصف مسائل تتعلق بإصدار السندات ومعدلات التعريفات وميزان المدفوعات، وكنت أنصت إلى ما يقولون بدهشة وخشية. كانت المسائل المالية غريبة جدًّا عليّ، وبعد انتهاء الاجتماع قال لي ميتشيل: «جان، إنّ ما سمعته اليوم سرّي للغاية، يجب أن لا تذكر ولا كلمة مما سمعته إلى آخرين» فأجبته: «لا تقلق، يا عزيزي ميتشيل، لم أفهم شيئاً واحداً مما قالوه».

أعطتني ثقافته الخلفية اللازمة لإعداد خطابين رئيسيين حول التأثيرات الاقتصادية المحتملة لانفصال كويبيك. كنت أعرف أنّي سأُهاجم من قبل أبواق المؤسسة

الإنكليزية، ولذلك اخترت عن قصد أربعة فرانكوفونيّين من دائرة المالية هم: إدغار غالانت، وجيرار ڤيـيّو (Gérard Veilleux)، وميشال ڤونا (Michel Vennat)، وجاك مالوين (Jacques Malouin)، للعمل معي. وكنت أرغب في أن أتمكن من القول إنّ الحجج التي أقدمها تمثّل عمل خمسة كنديّين فرنسيّين ولا أحد غيرهم.

هاجمني بالتأكيد رينيه ليڤاسك، ووصفني بأني أحد أبواق «الماندرين». كان لا يزال من الليبراليين في عام ١٩٦٦، ولكنه طوّر فكرة الشراكة مع السيادة، وبحث هذه الفكرة مع الليبرالي روبرت بوراسا، وقال رئيس وزراء كويبيك الليبرالي المقبل على ما يبدو: «إنّ ما يقوله كريتيان خطير للغاية». لا شك في أنّ خطاباتي جذبت نحوي الكثير من الاهتمام، من خلال البراهين التي قدّمتها ضدّ الانفصال المستندة إلى الأسباب الاقتصادية».

من الواضح أنّ بيرسون استلم تقارير جيّدة عن عملي مع شارب، واستمرّت شهرتي العامة في النمو، ولذلك طرح اسمي مرّة أخرى لمنصب وزاريّ. وفي صبيحة أحد أيام نيسان (أبريل) ١٩٦٧، دعيت لمقابلة بيرسون في مكتبه. دارت شائعات في ذلك الوقت عن قرب إجراء تعديل وزاري. ومع أنّي كنت أعلم مسبقاً أنّ غيري يسعى بمساعدة مجموعات الضغط ليُعَيَّن وزيراً، كنت أتوقّع أن أحصل على ترفيع في منصبي، منذ بداية العام الجديد، وفي ذهني الطموح الصغير شعرت أني أستحقّ أن أكون وزيراً. انتظر بيار ترودو معي في ذلك الصباح للدخول إلى مكتب بيرسون، وعندما دعاه بيرسون للدخول أولاً تصوّرت أنّه سيحصل على المنصب الأكبر. وأَصبح وزيراً للعدل، وأصبحت وزيراً بلا وزارة للشؤون المالية. أقسمنا اليمين، ترودو وأنا، في ٤ نيسان، سويّة مع جون تيرنر الذي ترفّع من منصب وزير بلا وزارة إلى منصب وزير التخطيط.

صدر بعض التذمر بين أعضاء «الحرس القديم»، في المؤتمر الحزبيّ في كويبيك، حول دخول عضوين جديدين من «الحرس الجديد» إلى الوزارة. ولكني وجدت ذلك أمراً يدعو إلى السخرية عندما تذكّرت أول مواجهة سياسية لي مع ترودو. حدثت هذه المواجهة، على ما أذكر، مباشرة بعد انتخابات عام ١٩٦٥. كان التقسيم المصطنع للنواب الليبراليين الكويبيكيين إلى «حرس قديم» و«حرس جديد» اعتباطيّ وغير عادل، كان الفريقان يميلان إلى دعم مرشّحيهما. رشّح جيرالد لانيال (Gérald Laniel) نفسه عن «الحرس الجديد»، ودعمت ترشيحه، وحدث أن خسر بفارق صوت

واحد. وكان ترودو قد امتنع عن التصويت فلو أدلى بصوته لكانت الأصوات متعادلة، وعندها كان من المتوقع أن يدلي رئيس المؤتمر بصوته لمصلحة مرشحنا. بكلمات أخرى: لقد جعلنا ترودو نخسر في الانتخاب. فاتجهت نحوه وأسمعته كلاماً قاسياً.

ـ «ولكن، يا جان، أنا لا أعرف هذين المرشّحين. لم يلقيا أيّ خطاب، فكيف تريدني أن أصوّت لشخص لا أعرف عنه شيئاً؟»

ـ «كان عليك أن تفهم ضمنيًا ما كنّا نريده، عندما رأيتني أقترح اسم لانيال، إنه أحد أعضاء الحرس الجديد».

ـ «أرجو المعذرة، لا يوجد في نظري «حرس قديم» و «حرس جديد». أنا لا أعرف هذين الشخصين، ولذلك لم أدلِ بصوتي لمصلحة أيّ واحد منهما».

ـ «ولكن ألم تتأثّر بواقع اقتراح لانيال كمرشّح لنا؟»

ـ «لم أتأثّر على الإطلاق».

ـ «يا صديقي بيار، من الأفضل لك أن تتعلم شيئاً عن السياسة، وإلاّ لن تخطو بعيداً جدًّا».

أصبت بخيبة أمل، وغضب كلّ أعضاء «الحرس الجديد» من هذا المستهتر، ولكن أسوأ ما كان في الأمر أنّه كان على حقّ في منطقه وموضوعيّته.

بعد انقضاء ستّة، أو ثمانية أشهر على هذا الحدث، حضرت مع ترودو اجتماعاً مغلقاً، ضمّ وزير المالية الاتحادي، ووزراء مالية المقاطعات. دهشت أنا وترودو من كيفية سيطرة شارب على المؤتمرين. كان واسع الاطلاع وهادىء الأعصاب وقادراً على النفاذ عبر المشاكل.

لاحظ ترودو قائلاً: «بإمكان هذا الشخص أن يصبح رئيساً ممتازاً للوزارة لو كان يتقن اللغة الفرنسية». وعقد شارب بعد الاجتماع مؤتمراً صحفيًّا، وقال لي ترودو: «قد يكون من الأصوب إذا وقفنا خلف ميتشيل لتظهر صورنا في الصحف. فذلك لا يساعدنا فقط في دائرتينا الانتخابيّتين، بل ستشير صورنا أيضاً إلى أنّ أعضاء البرلمان الكويبيكيين ساهموا في الاجتماع».

ـ « ترودو، إنك تتعلم بسرعة» قلت له.

في تلك الأيام، كانت الوزارة تعقد اجتماعاتها في ما يعرف الآن بمتحف القسم الشرقي. لم تكن توجد مقاعد كافية حول الطاولة، ولذلك وضعت مقاعد خلف المقاعد المحيطة بها. فإذا غاب أحد الوزراء عن الحضور يمكنك الانتقال إلى المقعد الأمامي، فتشعر حالاً بأهميتك. في اليوم الأول، بعد حلف اليمين، كنتُ أَتحدّثُ مع بوب برايس نائب وزير المالية. كنت عادة أدعه يمرّ قبلي عند الدخول إلى الغرفة، لأنه كان أكبر سنًا منّي، ولأنّه كان أكثر خبرة أيضاً. ولكن في ذلك اليوم أشار إليَّ بالدخول قبله قائلاً: «لقد أصبحت وزيراً الآن».

ـ «لا، يا بوب، إنّي أعرف أنّكم جماعة الإداريّين تملكون السلطة الحقيقية. أرجوك أن تدخل أوّلاً». ولكنّه أصرّ فدخلت قبله.

منذ الوقت الذي أصبحتُ فيه وزيراً، اكتسبت معرفة عميقة جيّدة بأساليب عمل الوزارة، من خلال التحدث مع ميتشيل شارب. لا تؤخذ أصوات في مجلس الوزراء، باستثناء ما يختصّ بمسائل هامشية، مثل ما إذا كان يسمح للوزراء بالتدخين خلال الاجتماع. ثم يفتح باب المناقشات وتتخذ القرارات. نظريًا، يضع رئيس الوزراء كل القرارات، ولكن إذا استمرّ في مخالفة إجماع الوزراء، حول القضايا المطروحة للمناقشة، يستقيلون، وبذلك لا تبقى الوزارة طويلاً. كانت لبيرسون آراء خاصة به وكان في معظم الأوقات ينفّذ ما يريده. وكان يحصل بعض الضجيج، عندما يصرخ الوزراء بوجه بعضهم، ثم يتدخّل بيرسون في وسط الفوضى ليقول: «لقد حان الوقت لتناول طعام الغداء، سوف أهتمّ شخصيًا بهذه المسألة». ولا يدرك سوى عدد قليل من الناس أنّ بيرسون، عبر هذا التصرّف، ينفّذ تماماً ما كان يريده.

كانت إدارة بيرسون تبدو فوضويّة، ولا يعدو سبب ذلك صنف الإدارة أو نقص التوجيه. كان قاسياً للغاية مع وزرائه، وكان يعرف ما يجب أن يدرس. كان عليه مواجهة الصعوبات الاعتيادية التي تواجهها الحكومات ذات الأقلية البرلمانية التي كان يضاعف حدَّتها زعيم للمعارضة كان يتصرّف دائماً من دون مسؤولية. كان ديفنبيكر يقول أيّ شيء حول كلّ شيء إذا كان ذلك يناسب هدفه السياسي. وكان يبدو لي أنّه يعتقد أن الله اختاره رئيساً للوزراء، وأنّ بيرسون وقف حجر عثرة في طريق قدره. كان يبدو دائماً عكر المزاج، ولذلك استغلّ الحظّ السيّىء الذي كان يصيب بعض وزراء بيرسون، بتضخيمه للفضائح المزعومة.

من الواضح أنّ كلّ وزراء بيرسون لم يكونوا أقوياء، ولكنّ التاريخ أثبت قوّة بعض الوزراء، مثل: ميتشيل شارب، ووالتر غوردون، وآلان ماك إيشن (Allan MacEachen)، وپول مارتن، وليونيل شفرييه، وغي فافرو. كان للكثير من وزراء بيرسون مبادىء ثابتة وخلفيّات قويّة. وكانت الحزازات العامّة بين الدوائر الحكوميّة والوزراء شائعة في الولايات المتحدة أكثر من شيوعها في كندا لأن الأميركيين لا يلتزمون بالتضامن الوزاريّ. ومن الجائز أن بيرسون تعلّم كيف يكون متسامحاً خلال الفترة التي أمضاها في واشنطن، سفيراً لكندا هناك. عادة كان وزراء بيرسون يتجمّعون حوله عند مواجهته المشاكل، وعلى الرغم من صلابة عوده، كان يبدو ظالماً في حالات نادرة فقط. وكان ارتباكه المرح يدفع كلّ شخص إلى الإسراع لنجدته. صحيح أن الناس احترموا ذكاء وثقافة ترودو ولكنّهم احترموا في بيرسون شخصيّته. واعتقدنا جميعاً بأنّه رجل عظيم.

واجهت المشاكل مع أوّل خطاب لي كوزير، وألقيت الخطاب أمام أعضاء الجمعية الألمانية في كندا، المجتمعين في تورونتو، لبحث موضوع ما إذا كان من الواجب منح مقاطعة كويبيك وضعاً خاصًا. كان هذا الموضوع مسألة مهمّة في ذلك الوقت، ولأنّه كان عليّ أن ألقي خطابي باللغة الإنكليزيّة فقد طلبت العون من أحد المساعدين: جون راي (John Rae)، شقيق بوب راي الذي صار الآن زعيماً لحزب NDP في أونتاريو، واكتشفت مواهب جون راي عام ١٩٦٥ في سويسرا، حيث كان والده سفيراً لكندا، وقلت آنذاك لزوجتي: «إذا اتفق وعينت وزيراً، فسوف أطلب من هذا الشابّ أن يعمل مساعداً لي».

عندما عرضت على جون راي أن يعمل مساعداً لي، كان في الواحدة والعشرين من عمره. وكان طموحه أن يصبح صحافيًا، ولذلك كان يحصل على متعة كبيرة عندما يطالع التعليقات في الصحف حول الخطابات التي كان يكتبها للتعبير عن آرائي. في نهاية الأمر، صار نائباً لرئيس مجلس إدارة شركة الطاقة، في مونتريال، وعمل مديراً لحملتي الانتخابية عام ١٩٨٤.

قلت في الخطاب الأوّل: «إنّ الذين يؤيّدون منح وضع خاصّ هم غالباً من دعاة الانفصال الذين لا يريدون الاعتراف بأنّهم انفصاليّون». وكنت قد عرضت مسوّدة هذا الخطاب على ترودو، لأنّ ما جاء فيه هو من ضمن اختصاصات وزارة العدل. فقال: «أنت على حقّ، وسوف تواجه بعض المشاكل ولكنّك على حقّ».

وقلت في نفسي، متظاهراً بالشجاعة: «إذا كان هذا ما أعتقده فسوف أقوله من دون خوف». وهكذا ذهبت إلى تورونتو حاملاً خطابي تحت ذراعي وبجانبي جون راي. وعندما وصلت إلى الفندق توجّه راي إلى المكتب وقال للموظف المسؤول: «أريد مفاتيح غرفتي سعادة جان كريتيان ومساعده». وعلينا أن نتذكّر هنا، أنّ راي كان في سنّ الواحدة والعشرين وكان يبدو في سنّ الخامسة عشرة.

ـ «من أنت؟» سأله الموظّف.

ـ «إنّي مساعده».

ـ «اذهبْ من هنا، يا حبّي».

رجع راي مرتبكاً، فقلت له: «لا تقلق، يا جون. سوف أتدبّر الأمر». ثمّ توجهت إلى المكتب، وقلت للموظف: «أريد مفاتيح غرفتي سعادة جان كريتيان، ومساعده».

ـ قال: «من أنت؟»

(يجب التذكّر هنا بأنّي أصبحت وزيراً في سنّ الثالثة والثلاثين).

ـ قلت: «أنا الوزير».

ولكنّ الموظّف رفض تسليمي مفاتيح الغرفتين. ولم تكن تلك البداية تبشر بالخير.

رحّب المجتمعون بالخطاب، ولكن كانت هناك مشكلة في الترجمة. فقد ترجم راي النصّ إلى الفرنسية، ولكنّي لم أدّقق بالنصّ الفرنسيّ بدرجة شاملة قبل توزيعه على الصحف. كان المترجم قد أسقط سهواً كلمة «غالباً»، فجاء نص الخطاب كما يلي: «إن الذين يؤيدون منح وضع خاصّ هم من دعاة الانفصال الذين لا يريدون الاعتراف بأنهم انفصاليون». سبّب هذا الخطأ الطفيف عاصفة سياسية في كويبيك، وشعرت أني قد وصلت إلى نهاية مستقبلي السياسيّ. عربدت الصحف، وهاجمني كلّ مثقّف في المقاطعة، حتى أنّ أصدقائي وأفراد عائلتي اعتقدوا أني ارتكبت خطأً فاضحاً.

اليوم، إذا ألقيت نظرة إلى الوراء، أجد أنّ ما كان مهمًّا حول الحادث هو ما قاله لي ترودو عندما عرضت عليه النصّ: «جان ـ لقد كنّا دائماً نعرف ما نريد ـ لقد كنّا دائماً اتحاديّين. انظر إلى هؤلاء المثقفين الذين يريدون منح مقاطعة كويبيك وضعاً خاصًّا. هم بالذات الذين طالبوا بأن تستلم الحكومة الاتحادية مسؤولية التعليم، لأنّ

دوبليسيس لم يكن يعمل ما يكفي في هذا الحقل. لقد عارضنا الفكرة في ذلك الوقت، وقلنا إنّ علينا احترام الدستور الذي ينص على أن التعليم مسؤولية إقليمية، وإننا إذا شعرنا أن دوبليسيس لا يقوم بواجبه بصورة جيّدة علينا أن نطرده من منصبه. لا زلنا نؤمن بالدستور، فإذا كان الدستور غير ملائم يمكننا العمل لتغييره، ولكن إلى أن يتمّ التغيير علينا باحترامه». لم يدرْ في خلدي أبداً، في ذلك الوقت، أن هذا الرجل سيكون بعد سنة رئيساً للوزراء في كندا.

في خريف عام ١٩٦٧، برزت إشارات تدلّ على استعداد بيرسون للاستقالة من منصبه. أعتقد أنّه تعب بالفعل، بعد كلّ هذه المعارك التي شهدها العقد المنصرم. وفي شهر تشرين الثاني (نوفمبر) سمعت من مصدر موثوق أنّ بيرسون سيعلن استقالته خلال أسابيع. أذكر أنّي أخبرتُ دونالد ماكدونالد بما سمعتُ، وهو صديق حميم لي، صار وزيراً للمالية في وزارة ترودو. كان منزعجاً لأنّه لا يزال يشغل منصب سكرتير برلمانيّ، بعد ستّ سنوات في مجلس العموم، وأنّه يفكر جديًّا بالعودة إلى ممارسة مهنة المحاماة في تورونتو، بعد الانتخابات العامّة المقبلة. نصحته: «لا تقل شيئاً ـ إنّ حدثاً مهمًّا سيحصل خلال الأسابيع القليلة المقبلة قد يجعلك تغيّر رأيك»، وهذا ما حدث بالطبع، وقرر ماكدونالد البقاء في العمل السياسي.

قبل أن يستقيل بيرسون عيّنني في كانون الثاني(يناير) ١٩٦٨ وزيراً للواردات الوطنية، وكان يعمل معي نائبا وزارة: أحدهما للجمارك والمكوس: والآخر للضرائب، ولذلك لا يمكنني القول إنّي تركت تأثيراً كبيراً في هذه الوزارة، رغم أفتراضي أنّ صورتي لا تزال معلقة في ردهة من الردهات.

في خريف عام ١٩٦٧، عقد مؤتمر حزبيّ في ألبرتا، ووافق عدد من الوزراء على إلقاء خطابات فيه كمقدّمة للحملة الانتخابية، ممّا دفع بيرسون إلى الغضب، وطلب إليهم أن يبقوا جميعاً في أوتاوا.

«أنت كريتيان ستذهب لتمثيل الجناح الاتحاديّ».

كان هذا من أصعب المَهمّات في حياتي. خاب أمل أعضاء الحزب في ألبرتا من إلغاء الوزراء لكلماتهم وغضبوا كثيراً على بيرسون، وبموازاة كل هذا جاء هذا الشابّ اليافع من شاوينيغان الذي بالكاد يتكلّم اللغة الإنكليزية. شعرت بأنّي غير مرغوب فيه، ولكنّي بقيت. في الواقع بدأ اسمي يعرف في الغرب. قمت خلال أشهر الصيف برحلة

طويلة عبر البلاد في عربة سكّة حديد حكومية مع زوجتي وابنتي فرانس، وكانت هذه الرحلة من أعظم الرحلات التي قمت بها في حياتي.

حالما دعي مؤتمر الحزب للانعقاد، تعهدت بتأييد ميتشيل شارب. سألني إذا كان عليه أن يرشّح نفسه، فشجعته بقوة. كان شارب معلّمي الخاصّ، وكنت أشعر أنّ من واجبي كسكرتير برلمانيّ له أن أدعم ترشيحه.

لم أكن نظريًّا أبداً حول المسائل، وهذه مزيّة من أعظم المزايا، أن يكون المرء ليبراليًّا. يمكنك أن تستند في قراراتك إلى الظروف من دون أن تقلق حول صورتك الشعبية الثابتة. إذا كنت اشتراكيًّا يجب أن تتوافق قراراتك مع المواقف الاشتراكية، حتى ولو كانت هذه المواقف لا تقدّم حلاًّ مناسباً لمشكلة معيّنة، وإلاّ كان عليك أن تبرّر قراراتك للصحافة والحزب، وكذلك إذا كنت محافظاً يجب أن تتوافق قراراتك مع المواقف المحافظة، وفي كلا الحالين يصير الموقف أهمّ من القرار.

يحدث هذا الوضع، ولكن بدرجة أقلّ في الحزب الليبراليّ. إذ ينشغل بعض الوزراء بمسألة أن يكونوا أعضاء في الجناح اليساري، أو في الجناح اليمينيّ للحزب. وإذا اختاروا أن يكونوا من أعضاء الجناح اليساريّ فعليهم أن يدعموا الجانب اليساريّ في كلّ نقاش، وإذا اختاروا أن يكونوا من أعضاء الجناح اليمينيّ فعليهم أن يدعموا الجانب اليمينيّ في كلّ نقاش. لم أنتمِ أبداً إلى أي تجمع في الوزارة، وهذا ما جعلني أتحرّك بين التجمعات كوزير. كنت أستطيع أن أدرس المشكلة بصورة مباشرة، وأن أسمع النقاش الدائر حولها، ثم أقرّر ما يجب أن أفعله. لقد أيّدت شارب لأنّي اعتقدت أنه أفضل رجل لمنصب رئيس الوزراء، ولأنّه صديق مخلص لي. لذلك لم أهتمّ كثيراً عندما قال نوّاب مقاطعة كويبيك إنّ علينا أن ندعم واحداً من صفوفنا، أو عندما اتّهمني الجناح اليساريّ في الحزب بالتخلّي عنه.

سرت تكهنات بأنّ جان مارشان سيرشّح نفسه، ولكنّي كنت أعرف أنّه قلق لعدم تمكّنه من اللغة الإنكليزيّة ولحالته الصحّية. وقبل عيد الميلاد بدأت الفكرة تختمر حول أنّ ترودو قد يكون مرشّحاً جيّداً لهذا المنصب. كان ترودو شخصاً غير اعتيادي، استقطب تأييداً إيجابيًّا واسعاً من المحاربين كوزير للعدل خلال مؤتمر دستوريّ عقد في شباط (فبراير) ١٩٦٨، تغلّب فيه بالنقاش على رئيس وزراء كويبيك دانيال جونسون. وبصورة تقليدية كان رؤساء وزراء مقاطعة كويبيك يستخفّون بالوزراء

الاتحاديين من مقاطعتهم. حاول جونسون التقليل من أهميّة ترودو، بوصفه «العضو القادم من ماونت رويال»، لتذكير الكويبيكيين بأنّ ترودو انتخب بفضل أصوات الأنكلوفونيين.

في الوقت نفسه، عقد مؤتمر لترودو الليبرالي، في مونتريال، عملت خلاله لمصلحة شارب. أعطى مارشان الكلام لترودو الذي لم يكن قد أعلن ترشيحه، فألقى ترودو خطاباً عظيماً حول منح كويبيك وضعاً خاصًا في الاتحاد الفدرالي. قال للمؤتمرين: «نحن لسنا أفضل منهم، نحن متساوون». وأظهر أنه خطيب موهوب، وكان أحد أوائل السياسيين الذين حاولوا التحدّث مع الشعب، وليس الصراخ بوجهه.

حاول مارشان إقناع الجميع بتأييد ترودو. قال لي: «يجب أن تصوّت لرجُلنا. لا نستطيع تجزئة العائلة». فأجبته: «آسف جدًّا، فأنا مع شارب».

لم يعجب مارشان ما قلته له، ولكنه لم يحاول أبداً أن يستخدمه ضدّي.

لم يمضِ وقت طويل إلاّ واكتسحت البلاد موجة التأييد لترودو. وفي أثناء اجتماع حزبيّ عقد في تورنتو، في شباط (فبراير) ١٩٦٨، دخل ترودو إلى القاعة المليئة بالمندوبين، واشرأبّت أعناق الجميع لمشاهدة هذه الشخصيّة الجديدة، حتى أنّ مؤيدي ترشيح شارب سارعوا لرؤية ترودو.

في إحدى أمسيات شباط، دعي شارب إلى التصويت على القراءة الثالثة لقانون يفرض ضريبة إضافية. أخبره حامل السوط بعدم وجود عدد كافٍ من نواب الحزب لتمرير القانون، مع أن عددهم كان كافياً في تلك الآونة، ولكن من غريب المصادفات أنّ عدداً من أعضاء حزب المحافظين عاد إلى المجلس بعد أن شاهد أصحابه فيلماً سينمائيًا في الجوار حبًا باستطلاع ما يجري في المجلس. وهكذا، عن طريق المصادفة، فشل الليبراليون في تمرير القانون لعدم توفر الأغلبية. نهض عندئذ آلان ماك إيشن (Allan MacEachen) واستعاد السيطرة على مجلس العموم مقترحاً تأجيل الجلسة إلى موعد آخر، ووافقت أغلبية النواب على التأجيل بسبب عدم امتلاك روبرت ستانفيلد زعيم حزب المحافظين الذي حل محل ديفنبيكر عام ١٩٦٧ الحس الحدسي الذي كان يملكه سلفه حول مجلس العموم. مكّن هذا التأجيل بيرسون من العودة بسرعة من جامايكا حيث كان يقضي فترة استجمام وإيجاد حل دبلوماسي لهذا المأزق،

وجعل حكومته تعيش فترة أخرى. وقال كاوات: «لقد هزمت الإجراء ولكني لم أهزم الحكومة». وكان ذلك تصريحاً لم يسبق له مثيل، قيل لأنّه فيّ نظام برلمانيّ ينتظر من الحكومة التي هزمت حول مسألة مالية أن تستقيل.

شعر شارب أن المسؤولية تقع عليه. فجمع مؤيّديه الرئيسيين في مكتبه وأخبرهم أنه ينوي الانسحاب من الترشيح. رجعت من مجلس العموم متأخراً، فوجدت وجوه الجميع مليئة بأمارات الأسى ـ قلت لميتشيل: «لا تنسحب، لأنّك إذا انسحبت الآن تكون قد أنهيت حياتك السياسية. قد تبقى وزيراً للمالية حتى انتهاء هذه الحكومة، ولكنّ مهنتك السياسيّة تكون قد انتهت. إبقَ مرشحاً، ثم أصدر بياناً تقول فيه أعذاراً تبرر قرارك بالانسحاب من المعركة الانتخابية من أجل مصلحة الوطن».

وبالفعل عمل شارب بنصيحتي، واسْتَمْرَرْتُ بتأييده.

سألني شخص في أدمنتون، عن رأيي في روبرت وينترز (Robert Winters)، المرشح الوسيم المبتسم دائماً، الذي عمل وزيراً للأشغال العامة في حكومة سان لوران، ثم مارس نشاطه في القطاع الخاص في تورنتو عام ١٩٥٨، وطلب بيرسون رجوعه في عام ١٩٦٩ لتعزيز سمعة الحزب الليبراليّ في مجتمع رجال الأعمال.

أصابتني خيبة أمل شديدة من وينترز، فقد أخبر شارب أنه لا ينوي ترشيح نفسه للانتخابات وأنه سيؤيده، ولكنه بدّل رأيه تحت الضغط ممّا أضعف قوة مركز شارب، لذلك نعته بكلمات لاذعة، ووصفه بأنه «سيّارة كاديلاك تسير بمحرّك فولكس ـ واغن». لم يكن يستحقّ ما قلته فيه لأنّه كان أفضل من ذلك بكثير، ولكنّي أردت أن أسخر منه. نُقِلت إليه، على ما يبدو، أقوالي، وأتصور أنه لو نجح وينترز في أن يصير رئيساً للوزراء لكان على جان كريتيان أن يحزم حقائبه ويعود إلى شاوينيغان.

تركّز عملي لمصلحة شارب في كويبيك بالطبع، وجمعت له سبعين مندوباً. كنت أذهب إلى دائرة انتخابية أعرف فيها رئيس التجمع الحزبي وأقول للمجتمعين: «إنّ الجميع يؤيّد ترودو، وذلك لن يساعدكم كثيراً. لماذا إذاً لا تساعدونني بالتصويت لصالح شارب؟» بهذه الطريقة تمكّنت من إقناع أصدقاء قدامى وأشخاص من دائرتي الانتخابية، وظلّوا متمسّكين بموقفهم في تأييد شارب. كان شارب شخصاً شديد التدقيق في التفاصيل، وقبل أسبوع من موعد إجراء الانتخابات استأجر مؤسسة تهتم باستطلاع الآراء للتأكّد المزدوج من عدد المندوبين المؤيدين له. وفي حالات كثيرة

يتعهد المندوب بتأييد مرشحين أو ثلاثة مرشحين أو يكذب ببساطة. لم أطلع على نتائج الاستطلاع، ولكنه قال لي إن المفاجأة الكبيرة له كانت عندما وجد أن لائحة كويبيك كانت الأكثر تماسكاً في تأييده. على العموم لم تكن أعداد مؤيديه كافية وقرر الانسحاب من المعركة، وتأييد ترودو ومعه معظم مؤيديه ومن ضمنهم بود دروري (Bud Drury) وجان لوك بيبان (Jean-Luc Pepin) وأنا. شعرت شخصيًّا ببعض الراحة لأني لم أرغب في رؤية شارب مهزوماً في المؤتمر الحزبيّ.

وطلب منّي شارب أن أتصل بترودو لأخبره بقرار الانسحاب ولترتيب لقاء معه. وجدت ترودو في منزل والدته في مونتريال يستريح استعداداً للمؤتمرالحزبي. وعندما ذهب إلى أوتاوا وقابل شارب عهدت إليَّ مهمة دمج مجموعتيهما. في النهاية شكّلتْ خطوة شارب عاملاً مهمًّا في نجاح ترودو، لأنّ المعركة ضدّ وينترز كانت متعادلة تقريباً.

نجح ترودو في المؤتمر الحزبي، في ٦ نيسان (أبريل) ١٩٦٨، وانطلق من هذه النقطة ليفوز في انتخابات رئاسة الحكومة، وشكّل وزارة تتمتع بأغلبية في البرلمان. بهر الأمّة وأثار حماسة الصحافة بفضل أسلوبه الجديد في الحكم وذهنه الوقّاد. نقل إلى أندريه لوراندو (André Laurendeau)، المفكّر الكويبيكي المحترم الذي عمل رئيساً مشاركاً للّجنة الملكّية حول مسألة ثنائية اللغة، وثنائيّة الثقافة، إلى أن توفّي فجأة، صورة معبِّرة عما جرى في المؤتمر الحزبيّ.

قال: «إنّه أمر لا يصدّق، يا جان. لم يدرْ في خلدي مطلقاً أنّ شخصاً مثل ترودو ـ المثّقف والمؤلّف والبعيد كلّ البعد عن المسرح السياسيّ ـ قد يصبح في يوم من الأيّام رئيساً للوزراء في كندا. لقد أفقتُ من نومي، في منتصف الليل، بعد المؤتمر لأتأكّد من أنّي لم أكنْ أحلم».

الفصل الثالث

مهنة السياسة

خلال انتخابات عام ١٩٦٨، كنت أقوم بحملة انتخابية في كولومبيا البريطانية، عندما سألني أحدهم: «سيّد كريتيان، ماذا ستكون سياسة حكومة ترودو بالنسبة إلى كندا؟»

وبما أنّي، في ذلك الوقت، كنت وزيراً للواردات العامّة، فوجئت بهذا السؤال. وأجبت: «هل تريد أن أعطيك جواباً صريحاً؟ لا أعرف أيّ شيء عن الموضوع». وضحك الجميع. بعد ثلاثة أسابيع طلب منّي ترودو أن أصبح وزيراً للشؤون الهنديّة وتطوير المقاطعة الشمالية.

لم أفكّر بأن أقبل هذا المنصب بعد الذي قلته في ڤانكوڤر، ولكن ترودو نظر إلى المسألة من وجهة نظر أخرى. ولا يستطيع أحد أن يقول: إنّه كانت لديك آراء مسبقة حول هذا الموضوع، والواقع هو أنك تمثل خلفية مماثلة، فأنت من فئة أقلّية ولا تتحدث كثيراً بالإنكليزية وقد عرفت الفقر في حياتك. لذلك يمكنك أن تصبح وزيراً يفهم مشاكل الهنود. وواجهت أيضاً ضغطاً من مساعديّ الشابين: جون راي، وجان فورنييه، لقبول المنصب. فقد عمل كلاهما في الشمال كطالبيْن وكانا يحبّان الحياة فيه. وهكذا وافقت. كان الهنود قد عرفوا، من قبل، سبعة وزراء خلال سبع سنوات، ولكنّي بقيت بالمنصب مدّة ستّ سنوات وشهر واحد وثلاثة أيام وساعتين، وأحببت كلّ لحظة من هذه المدة. ارتبطت أعزّ ذكرياتي، خلال تلك الفترة، بالسفر عبر المقاطعة الشمالية، والتحدّث مع الناس اللطفاء، وزيارة القرى النائية، والتمتّع بالمناظر الطبيعيّة غير الاعتيادية، والعزلة بعد خمس عشرة سنة. مثلاً لا زلت أتذكّر

الكثير من اللحظات الرائعة التي عشتها، كزيارتي لمدينة Coppermine في المقاطعة الشمالية الغربية مع زوجتي واثنين من أولادي وإحدى شقيقاتي، في عام ١٩٧٠، خلال احتفالات الذكرى المئوية للمقاطعة الشمالية. كان اليوم بارداً للغاية ومشمساً في آن، وأقيم لنا احتفال في قاعة الاستقبال للكنيسة الإنكليكانية. كان الرجال يضحكون، والنساء يطعمنَ أطفالهنّ، وجرى تبادل جميل للهدايا والتمنيات الطيّبة. ولم تكن المدينة قد شاهدت وزيراً في السابق.

في نهاية الاحتفال الرسميّ، أراد الهنود أن يقدّموا شيئاً خاصًّا، فبدأوا يغنّون نشيد «الله يحفظ الملكة» بلغتهم الأصلية مع الترانيم الدينية التي ترنّم في الكنيسة، وأنهوا النشيد بكلمة «آمين». كان الكنديّون الفرنسيّون غالباً متضايقين من النظام الملكيّ لأنّه كان رمزاً للغزو بالنسبة إلى الكثيرين منهم، ولكنّي فهمت في ذلك اليوم بُعداً كان يتملص مني في السابق. أنشد أولئك الأشخاص ترنيمة لرئيس كنيستهم، وأنشدوها بطريقة جميلة، وباحترام تامّ، بحيث ترقرقت الدموع في عيني شقيقتي.

كانت المقاطعة ساحرة إلى أبعد حدّ، ونظراً لامتدادها وسلطتها كنت أشير إلى نفسي مازحاً بأنّي الأمبراطور الأخير في أميركا الشمالية.

ربّما كانت فترة تولّي هذا المنصب أغزر الفترات إنتاجاً في حياتي السياسية، استناداً إلى عدد القرارات التي اتخذتها وعدد المبادرات التي قمت بها. كان الجميع يعرفون أن ترودو له اهتمام شخصيّ بالسكّان الأصليّين وبالشمال. قال لي مرّة: «جان، اعمل شيئاً هناك، وشارك في المشاكل والمناقشات التي ولدها بحثي السياسي حول الشؤون الهندية في عام ١٩٦٩».

انزعج ترودو كما انزعجت من التهم القائلة إنّ الهنود ضحايا التمييز العنصريّ لأنهم يعيشون في المحميّات ويخضعون لسلطة القانون الهنديّ. كانوا يصفون أنفسهم كموظفين من الدرجة الثانية، وكانت المحميّات تعتبر بمثابة مراكز تجمّع للفقراء في نظر الأجانب، ولكن عندما عرضنا بإخلاص، إلغاء المحميّات الهندية، وإعطاء الهنود كامل أراضيهم ليفعلوا بها ما يشاؤون، وجعلهم متساوين بالكامل مع الكنديين الآخرين، صدمهم هذا التحدّي. قال لي زعماء مثل هارولد كاردينال: «إذا فعلت ذلك فإنك ستستوعبنا وسنزول كشعب مميز». وتحدّثوا حول الإبادة الجماعية الحضارية، واعترفوا بأنهم يحتاجون إلى عمل إيجابي لمصلحتهم. بعد ذلك لن يستطيع أحد

استعمال الكلمات الطنّانة المضخمة حول المحميات أو القوانين الخاصة لأن الهنود أنفسهم اختاروا الاحتفاظ بها.

كانت تلك مسائل مثيرة للجدل في ذلك الوقت، وكان كل شيء يتعلق بالهنود يملأ الصفحات الأولى من الصحف الرئيسية، ربما لوجود شعور عام بالذنب في المجتمع الكندي. واتهمني البعض بخلق مشاكل خاصة بي من خلال استشاراتي المتعمدة مع الهنود، والمساعدة في تنظيم الجمعيات الهندية عبر البلاد، كوسائل للتفاوض والتباحث وبالتحويل الفعلي لخصومي السياسيين. وقد يكون ذلك صحيحاً، ولكني كنت أشعر بأنّه من الضروري للشعوب الهندية أن تحصل على فرص للتعبير عن آرائها، حتى ولو وضعتني هذه الآراء في وضع مزعج.

كنت أجتمع مع الهنود، وكانوا يكيلون لي التهم: أيها الرجل الأبيض، إنك تتكلم بلسان يخادع. لقد خدعتنا وأعطيتنا أرضاً لا تصلح للزراعة ونقضت المعاهدات الموقّعة بيننا. كانوا يقولون ذلك ويعيدون قوله مرَّة إثر مرّة، وكانت الصحافة تنشر تقارير تؤكد أن كريتيان هزم من جديد. كنت في أعين الهنود سيئاً دائماً وأصبحت المسألة بالنسبة لي مشكلة صورة ومن أجل تصحيح هذه الصورة كنت أطلب أن أتكلم أولاً في هذه الاجتماعات ومن ثمّ أدع الهنود يكيلون لي التهم. «تكلموا، أيها الرجال، قولوا لي إنّ الرجل الأبيض يتكلم بلسان مخادع، أو بفم ملتوٍ، أو غير ذلك. قولوا إنّنا سرقنا الأرض منكم، وإننا لم نحترم المعاهدات. أفصحوا عما يجيش في صدوركم». بهذه الطريقة حاولت إطفاء فتيل مشكلة العلاقات العامة، مشجعاً في الوقت نفسه الهنود على تنفيس غضبهم وخيبة أملهم. كانوا يشعرون بأنهم أصبحوا أحسن حالاً من ذي قبل، وهكذا تمكنّا من التقدم وبدأنا نعالج المسائل العملية.

في أحد الأيام قال لي زعيم هنديّ من ساسكاتشيوان الشمالية: «سيّد كريتيان، في الأيام الغابرة كنت أسير بزورقي مسافة مئة ميل لأرى وزير الشؤون الهندية وهو يركب قطاراً مسرعاً من أمامي يلوّح بذراعه نحوي، أما الآن فأنا أجلس معك وأتحدث معك، وأنت تسمع ما أقوله لساعات من دون أن يبدو عليك الضجر». كانت هذه بداية ضرورية لتطور قد يستغرق إنجازه جيلين من الزمن وكان من أكبر بواعث اغتباطي تمكني من تثبيت حقوق السكان الأصليين للبلاد في الدستور، بعد انقضاء أكثر من عشر سنوات على هذا الحديث.

بالإضافة إلى تمويل المعارضين، منحت وزارتي قبيلتي (Inuit)، و (Cree)، في كويبيك الشمالية مبالغ نقدية لمساعدتهما على محاربة مشروع إنشاء محطات توليد كهربائية مائية، في منطقة خليج جيمس، ما لم يحصل السكان الأصليون على تعويضات عادلة عن أراضيهم. وشكّل هذا العمل مخاطرة سياسية لي، لأنه عنى معارضة رئيس وزراء مقاطعة كويبيك الليبرالي روبرت بوراسا الذي كان وراء هذا المشروع لتعزيز التقدم الاقتصادي لمقاطعته، كما عنى مواجهة مباشرة مع الاتحادات العمالية التي لم ترق لها فكرة خسارة عشرات الآلاف من فرص العمل من أجل المحافظة على حقوق بضعة آلاف من السكان الأصليين، ولكنّي كنت مؤمناً بحقوق هؤلاء السكان.

انتقل النزاع إلى المحاكم، ونجح محامي السكان الأصليين جيمس أورايلي في الحصول على إنذار من المحكمة بوقف العمل في المشروع. وكان هذا الإنذار بالنسبة إليّ وسيلة أنتزع بها صفقة من بوراسا. قلت لرؤساء القبيلتين: «أوقفوا تنفيذ الإنذار، واتركوا العمل يجري وأنتم تفاوضون، فالتهديد بأنكم تستطيعون وقف العمل بالمشروع في أي وقت تختارونه سيكون بمثابة سيف معلّق فوق رأس بوراسا». كان شعوري كمحامٍ، كما كانت نصيحة وكلاء النيابة العامّة الاتحادية تشير إلى أن الإنذار سيلغى، في حال استأنفت الشركة قرار المحكمة البدائية.

كان أورايلي محامياً جيّداً، عمل الشيء الكثير للسكّان الأصليين، ولكني اعتبرت أنّه بعد هذا النجاح سيعتقد أنّ بإمكانه تثبيت الإنذار المؤيد للسكّان الأصليّين حتى في المحكمة العليا. ناقشته في الأمر، وسألته في إحدى المرّات بصورة فظّة: «هل أنت مع القبيلتين، أو مع الأشجار، أو مع الأجور؟» وأيده رئيسا القبيلتين ولكن لسوء الحظّ خسروا الدعوى ونقضت محكمة الاستئناف إنذار المحكمة البدائية. في غضون ذلك بدأ بوراسا يفاوض الهنود، وعيّن جون سياسيا (John Ciaccia) كمفاوض له. كان جون عضواً في مجلس العموم الكويبيكي، وعمل معي كمساعد لنائب وزير الشؤون الهندية، وعندما جاء لمقابلتي نيابة عن حكومة كويبيك سلّمته مذكّرة كان قد كتبها عندما كان يعمل في وزارتي حول ما يمكن أن يعتبر تسوية عادلة. أصبحت هذه المذكرة أساساً للاتفاق الذي تمّ بين قبيلتي Cree و Inuit وحكومة مقاطعة كويبيك. لم تكن صفقة ممتازة، ولكنها كانت أوّل تسوية كبيرة تتمّ بين السكّان الأصليين وحكومة إقليمية، حصل السكّان بموجبها على أموال وأراضٍ وحقوق لصيد الحيوانات والأسماك، وكانت أول تسوية منذ المعاهدات.

حاولت أيضاً استخدام هذا التطور للحصول على تسوية جيّدة للسكّان الأصليّين إلى وادي نهر ماكنزي. وكانت القضيّة هنا مشروع إيصال الغاز الطبيعي من خليج برودو في ألاسكا إلى الأسواق الأميركية. كان من المقرر إنشاء خطّ أنابيب على امتداد الوادي حيث كان للسكّان الأصليين حقوق معيّنة غير مبتوتة. كان دوري في مشروع خليج جيمس واضحاً، ولكن الآن وجدت أنّي أناقض نفسي كوزير للشؤون الهندية. كنت شخصيًّا إلى جانب الهنود، وكوزير لتنمية المقاطعات الشمالية كنت إلى جانب التنمية.

اعتقدت بأن خطّ الأنابيب سيكون مفيداً لكندا، لأنّ الأميركيين سيدفعون، عن طيبة خاطر، نفقات مشروع نقل الغاز الكنديّ من المناطق الشمالية إلى الأسواق الأميركية، وشعرت أنّي أحتاج إلى دعم شعبيّ من السكان الأصليّين، ومن المدافعين عن البيئة، كي أحصل على أفضل صفقة للهنود. وهكذا قررت الحكومة الاتحادية، في عام ١٩٧٢، تأليف لجنة تحقيق لدراسة المسألة. ونزولاً عند توصيتي، عيّنت القاضي توماس بيرغر كمفوض للحكومة، وكان بيرغر زعيماً سابقاً لحزب NDP في كولومبيا البريطانية، ودافع كمحامٍ عن قضايا التعويض عن الأراضي لصالح السكّان الأصليين.

تنقّل بيرغر في البلاد، وعقد جلسات استماع، وحصل على تأييد واسع من الصحافة. وكان الأمر جيّداً بالنسبة إليّ لأنّه سمح للهنود بالتكلم والمشاركة، ولكنه اعتبر معارضتهم لإنشاء خط الأنابيب بمثابة معارضة لكلّ مشاريع التنمية. كنت أعرف أنّ معظم الهنود غير راغبين في العودة إلى حياة صيد الحيوانات والأسماك، وكنت آمل أن يتمكن بيرغر من إقناعهم بفوائد المشروع لجهة توفّر فرص العمل لهم والاتفاق على تسويات عادلة لحقوقهم في الأراضي. وكان بإمكانه أن يطلب من الشركات الأميركية الممولة لهذا المشروع أن تدرّب وتوظّف مئات من الهنود للعمل فيه، وأن يقترح عليها الاستثمار في مشاريع محلّية وإقراض السكّان الأصليين من أجل إنشاء مخيّمات لصيد الأسماك والحيوانات يديرها هنود ويستأجرها موظفو الشركات أو الزبائن. كانت مهمّة بيرغر إخبارنا كيف نمدّ خطّ الأنابيب، وبدلاً من ذلك أخبرنا بوجوب عدم تنفيذ المشروع وأوصى بتأجيل تنفيذه فترة عشر سنوات.

أصبت بخيبة أمل، ولكنّ التوصية وجدت تأييداً شعبيًّا، ممّا أجبر الحكومة على الموافقة عليها. وغاب عن معظم الناس القصد الحقيقي من وراء هذا التأجيل.

واعتقدوا أنّه كان لمنع الأميركيين من النفاذ إلى الأسواق الكندية، أو لمنع امتداد نفوذ أوتاوا إلى مقاطعة كويبيك، والحقيقة هي أن التوصية انتزعت من أيدي الهنود أداة مساومة، فبعد أن توقف تنفيذ المشروع توقفت أيضاً الضغوط لتسوية مطالباتهم.

يؤثّر الرأي العام دائماً في السياسة، ولكنّ مسألة اتخاذ القرار هي أكثر من استفتاءات للرأي. اتهم ترودو أنّه يحكم أحياناً اعتماداً على الاستفتاءات، لكنه ليس من النوع الذي يغيّر رأيه حول المسائل المهمة إذ كان يعتقد أنه على حقّ مهما أشارت نتائج الاستفتاءات.

على السياسيّ الناجح أن يكون قادراً على قراءة مزاج الشعب، وأن يملك بالإضافة إلى ذلك المهارة التي تمكّنه من جذب أفراد الشعب إلى جانبه. فالشعب يتحرك وفق المزاج وليس وفق المنطق، ووفق غريزته الطبيعية وليس وفق ما يمليه العقل، ولذلك يجب على كلّ سياسيّ أن يستغلّ هذه الحقيقة أو أن يحذر جانبها.

عندما كنت أواجه صعوبة، بالأخص خلال التفاوض مع الهنود، كنت أحاول أن أجعل القضية قضية تهمّ الشعب، لأنّ لمشاركة الشعب تأثيراً مهمًّا جدّاً. فمثلاً: بإمكان الشخص الذي ينطلق من تجمّع لدائرة انتخابية أن ينمتّع بنفوذ كبير، فسياسة الحكومة لا تكون دائماً بالضرورة سياسة الحزب لأنّ على الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار المصالح العريضة لفئات المجتمع كافّة، بينما لا يستطيع زعماء الإضراب أن يعارضوا بتكرار آراء أعضاء حزبهم لئلا يتعرضوا لغضب القاعدة.

وليست المشاركة مماثلة لاتخاذ القرار. فغالباً عندما يتعارض قرار ما مع مصالحهم يدّعي الناس أنهم لم يستشاروا قبل اتخاذ هذا القرار، والاستشارة في هذا النطاق صعبة لوجود آراء كثيرة متضاربة حول كل مسألة، ولذلك يجب أن يتحمل شخص ما مسؤولية اتخاذ القرار. لا يعني هذا القول عدم وجود تأثير للمشاركة، ولكن على صانع القرار أن يتخذ القرار السياسيّ حول ما هو الصحيح، وما هو الموضوع الحقيقي للمسألة، ومن يتكلّم بالنيابة عن من، أو عن أي موضوع، فمثلاً قد يعرض زعماء نقابات العمال وجهة نظر معيّنة، ولكن هل هم يتكلمون فعلاً بالنيابة عن العمال الكنديين في كلّ الأوقات؟ وإذا كانت تنظيماتهم تمثيلية فعلاً، فلماذا لا يؤيد العمال حزب NDP؟ لذلك أقول: إنّ على السياسيّ أن يرى كل هذه الأمور وأن يقرّر بعد ذلك، فإذا كان قراره صحيحاً يظل في السلطة لمدة طويلة، وإذا كان خاطئاً يجد نفسه خارج السلطة.

قد تكون محاولة تسخير الرأي العام خطرة، كما اكتشفت بعد لجنة التحقيق التي ترأسها برغر، ولكنّها أيضاً قد تكون مؤثرة بدرجة عالية. فعندما كنت وزيراً للشؤون الهندية ووزيراً لتنمية المقاطعات الشمالية، أنشأنا عشر حدائق وطنية جديدة، خلال أربع سنوات، بينما تمّ إنشاء أربع حدائق عامّة فقط خلال الأربعين سنة الماضية. كيف تمكنّا من تحقيق ذلك؟ من خلال تسخير قوّة الرأي العام واستخدام عامة الشعب في الإدارات العامة.

شهدت الفترة في مطلع السبعينات نشوء حركة المحافظة على البيئة وحمايتها، وكان هذا التحرك مفيداً لنا. أردنا أن ننشىء في كولومبيا البريطانية حديقة وطنية في (Pacific Rim) من أجل المحافظة على الشواطىء والغابات النادرة الموجودة على الساحل الغربي لجزيرة ڤانكوڤر. جنّدنا تأييد سكّان مدينة فكتوريا، وعلماء البيئة في الجامعات، ثم ذهبت لمقابلة رئيس وزراء كولومبيا البريطانية السيّد بينيت (W.A.C. Bennett) في مكتبه. كنت أحب بينيت رغم أنه ليس من الحزب الليبرالي، فقد وجدت فيه ذلك السياسيّ المرح، والريفيّ والشعبي الذي عرفته في كويبيك. (عندما أصبحت رئيساً للوزراء كان بينيت يعاني سكرات الموت. وكنت أتصل به هاتفيًا في كلّ يوم لأستشيره في بعض الأمور، وكان يسعده أن يتحدث معي لمدة ساعة. أعتقد أنه كان يجد متعة في الاستماع إليّ لأنّ مشاكلي مع اللغة الإنكليزية كانت ترفّه عنه).

- «سيّد بينيت، لقد أعددت خطابين لهذا المساء. إذا رفضت أن تساعدنا في إنشاء الحديقة الوطنية (Pacific Rim) سأقول إنّك نذل حقير، أمّا إذا قبلت، فسأقول إنّك شخص ممتاز، فأيّ خطاب تريد أن ألقيه أمام الناس؟»

كان من السهل أكثر إنشاء حدائق عامة في الشمال، لأنه كان عليّ فقط أن أحصل على موافقة وزير الشؤون الهندية ووزير تنمية المقاطعات الشمالية، وقد كنت هذين الوزيرين في آن واحد. ولكن مع ذلك كان عليّ أن أحارب المصالح المالية التي تريد الوصول إلى المعادن أو النفط أو كهربة المنطقة بأكملها. لم أكن أبداً في حياتي من دعاة المحافظة على البيئة المتعصبين، مع أنّي كنت دائماً محبّاً للطبيعة. تملّكت كندا أراضيَ جميلة للغاية، ووجدت أنّ من واجبي المحافظة على هذه الأراضي للأجيال القادمة. وعندما شاهدت نهر ناهاني في الأقاليم الشمالية الغربية، وسلسلة جبال كلوان في يوكون، أردت أن أحميها إلى الأبد، وقد فعلت ذلك في النهاية.

كنّا مرّة نطير من (Pangnirtung) على جزيرة بافين إلى جزيرة (Broughton)، ومررنا فوق الأزقة البحرية الهائلة المثيرة للإعجاب: هناك جدران صخرية تعلوها قمم مغطاة بالثلوج، ونحن ننحدر بقوّة آلاف من الأقدام في مياه المحيط. أثارتني هذه المشاهد الطبيعية، فقلت لزوجتي «آلين»: «سأقيم في هذه الأزقة البحرية حديقة وطنية لك». وعندما عدت إلى مكتبي، طلبت خريطة وأحطت بقلم ٥١٠٠ كيلومتر مربع. شعرت في ذلك اليوم بالعَظَمَة، صدقوني، وأذكر أني قلت في نفسي: «إنّه بعد ثلاثمئة سنة من الآن، لن يعرف أحد من فعل ذلك ولكن ربما سيقول بعضهم: لقد كانوا أذكياء، كانوا من كانوا».

في مناسبة أخرى كنت أسير في الحديقة الوطنية (Cape Breton) مع آلان ماك إيشن (Allan MacEachen)، وسألني: «لماذا لا تنشىء حديقة وطنية في دائرتك الانتخابية؟» لم يكن هنالك حديقة وطنية في مقاطعة كويبيك، وكنت أعرف أن الجهود السابقة لإنشاء مثل هذه الحديقة هناك باءت بالفشل، مع ذلك قررت أن أحاول مجدداً. عندما ذكرت موضوع إنشاء حديقة وطنية في وادي سان موريس، قال لي أحد المسؤولين في الوزارة: «تحتاج إلى منطقة جميلة لإنشاء حديقة وطنية فيها. لا يمكنك إنشاء حدائق وطنية في المستنقعات».

قلت له: «تعالَ معي»، ولكنّه لم يأتِ بل أرسل أحد مساعديه.

صعدنا إلى نقطة مراقبة تقع على أعلى تلة بالقرب من شاوينيغان، وأشرت إلى البحيرات الجميلة وإلى الغابات البكر وإلى الصخور القديمة لسلسلة جبال (Laurentians) وقلت له: «انظر إلى المستنقعات».

كان من الصعب أن أقنع حكومة المقاطعة بصواب فكرة إنشاء حديقة وطنية في موريسي، وحصل انشقاق في وزارة الاتحاد الوطني، بين غابريال لوبييه (Gabriel Loubier) وزير السياحة الذي أراد إنشاء الحديقة، ومارسيل ماس (Marcel Masse) الوزير الإقليمي للشؤون بين الحكومات الذي عارض الفكرة لأسباب قومية. كان يسرّ لوبييه أن يضايقه أمامي مازحاً: «انظر إليه، يا جان، لمارسيل مستقبل عظيم. إنّه شابّ وسيم وذكيّ ومتكلّم وطموح، ونشط. أقول لك إنه مع مقدار أكبر قليلاً من الخبرة قد يصبح خلَفي كوزير للسياحة» وكان بإمكانك ملاحظة صدر ماس يتمدّد ويتقلّص.

طالت المفاوضات، وبدت في إحدى الفترات أنها ماتت. وأعلنت حكومة

المقاطعة أنه لن تكون هناك حديقة وطنية. كان لوبييه غاضباً عندما قابلته، قبل بدء مباراة في لعبة الهوكي رصد ريعها للأعمال الخيرية بين أعضاء البرلمان الاتحادي والنواب الإقليميين في فوروم مونتريال، وقال لي: «لقد خسرت بسبب ماس، لا ترحمه أبداً في المباراة».

كانت المباراة ترفيهية، وجرت أمام ١٢ ألف شخص، وكنت أعرف أن ماس لم يكن لاعباً ماهراً في الهوكي لأنّه كان زميلي في مدرسة جولييت، ولذلك عندما أمسك بالقرص المطاطيّ اغتنمت الفرصة الذهبيّة وصدمته، فتدحرج فوق الثلج.

لم أهمل فكرة الحديقة الوطنية. فنظّمت حركة محلّية مؤيدة للفكرة لممارسة الضغط على السياسيين في المقاطعة. شملنا في تحركنا كل فرد من غرفة التجارة إلى الاتحادات النقابية. ألّفنا لجان مواطنين وألصقنا لافتات وجمعنا التواقيع على العرائض وقدمناها للسلطات، وكنّا نغتنم الفرص لنطرح على كلّ سياسيّ في الأمكنة العامة: «هل أنت مع إنشاء الحديقة الوطنية؟ نعم أم لا؟». أصبحت المسألة عاملاً محلّياً في الانتخابات الإقليمية عام ١٩٧٠. أيّد الليبراليون مشروع الحديقة وعارضه الوطنيون على اعتبار أنه تدخل فدرالي. وفاز الليبراليون في الانتخابات، وسمح لنا بوراسا بالمباشرة في تنفيذ المشروع حالما صار رئيساً للوزارة.

كان لتجنيد مساعدة دعاة المحافظة على البيئة وإنشاء هذه الحدائق فوائد معينة لبعض نشاطاتي كوزير. وكانت تنمية المقاطعات الشمالية إحدى مسؤولياتي ولم يتعارض إيماني بالتنمية المتوازنة مع اهتماماتي بإنشاء الحدائق الوطنية. ولا شك في أنّي خاطرت نوعاً ما عندما سمحت بالتنقيب عن النفط في بحر بوفورت (Beaufort). كنت أشعر أنه من الضروري بالنسبة إلى سياسة الطاقة الكندية أن نتأكد ما إذا كان في تلك المنطقة احتياطيّ نفطيّ أم لا، وكانت الوسيلة الوحيدة لمعرفة ذلك هي في السماح بالتنقيب عن النفط فيها.

بعد أن تركت منصبي، حاول أحد خلفائي جود بوكانان (Judd Buchanan) الحصول على ترخيص بتمديد فترة الحفر في بحر بوفورت وبالسماح بإجراء عمليات الحفر انطلاقاً من البواخر. فواجه معارضة من ترودو، ولذلك طلب مني بوكانان أن أتدخل. شرحت ما يطلبه بوكانان، وأيّدته في طلبه في الاجتماع الوزاري، وأكدت أن

إجراء عمليات الحفر انطلاقاً من البواخر أكثر أماناً في إجرائها انطلاقاً من جزر اصطناعية ومنصّات ثلجية مسموحٌ لشركات التنقيب بإجرائها.

سأل ترودو بشيء من الدهشة: «ولكن من سمح بذلك في أوّل الأمر؟»

أجبته: «أنا سمحت».

ـ «ولكن ماذا كان سيحدث لو أن انفجاراً حصل؟»

ـ «أعرف، سيّدي الرئيس، أني كنت سأنفجر».

فهم كلانا أني أخذت على عاتقي المسؤولية والقرار. فلو كنت أخطأت لكان عليَّ أن أتحمل كل النتائج. وبما أني صنعت الشيء الكثير من أجل الشمال، وأنشأت الحدائق الوطنية، كان حماة البيئة يعرفون أنّي كنت حسن النية، ولذلك كانوا يجدون من الصعوبة مهاجمة مصداقيتي حول التنمية.

بالإضافة إلى المناورات السياسية من الخارج، كان المكوّن الأساسي الآخر لجعل الأمور تسير كما تريد في أوتاوا هو تجنيد كبار المسؤولين إلى جانبك من الداخل. حصلت على درسي الأوّل حول البيروقراطية من ميتشيل شارب الذي كان موظفاً حكوميًا قبل أن يصبح سياسيًا، راقبت كيف كان يجعل موظفيه يحترمون رغباته بعد أن يتخذ قراره من دون أن يتصادم معهم. أدركت بسرعة درجة أهمية إيجاد تعاون وثيق بين الوزير وكبار موظفي وزارته، ولا شك في أنه توجد مصلحة مشتركة بين الجانبين.

يجب على الوزير أن يقنع موظفي وزارته أنّه صديقهم، وأنهم يشكلون أقوى حلفائه، وبذلك يستطيعون العمل كفريق. إذا لم يثق الوزير بموظفيه فلن يتقدم خطوة واحدة، وإني شخصيًا لم أخشَ ولم أحقد على موظف له آراء قوية وإرادة وإصرار لأنني معجب بهذه الصفات. لم أدّع يوماً أنّي أعرف كلّ شيء، كما أنّ الكثير من الموظفين الحكوميين في أوتاوا واسعو الثقافة والاطلاع ولا يمكن خداعهم. المعرفة قوة، وفي الكثير من الحالات وصل هؤلاء الأشخاص إلى السلطة بسبب معرفتهم الواسعة. على الوزير بالطبع وضع الوقائع والآراء وفق منظور سياسيّ وعليه ألاّ يترك موظّفيه يسيطرون عليه، ولكن بوجه عام كلما كان موظفوه أقوياء وأذكياء كان ذلك أفضل بالنسبة إليه.

عندما أقترح وجود علاقة وثيقة بين الوزراء والموظفين الحكوميين لا أعني أن على البيروقراطيين أن يكونوا متحيزين سياسيًا. وأعجب دائماً عندما يشتكي الناس من أنّ دوائر الخدمة المدنية الاتحادية تعجّ بالليبراليين. من جهة تنتخب الدوائر الانتخابية في أوتاوا عدداً متساوياً تقريباً من المحافظين الليبراليين، ومن جهة أخرى لا أذكر أني استفسرت من موظف حكومي عن ميوله السياسية.

عندما كنت وزيراً للمالية في عام ١٩٧٩، كان نائبي بيل هود (Bill Hood) الذي كنت أعتقد أنه من المحافظين بسبب خلفيته وملاحظاته، ولكنّي لم أسأله ولم أهتمّ بأن أسأله عن ميوله السياسية. وفي الحقيقة أنا الذي طلبت من ترودو تعيينه كنائب وزير لأنه كان موظفاً قادراً للغاية، ومما يثير السخرية أن المحافظين استبدلوه عندما كان جو كلارك رئيساً للوزراء، وبفعلتهم هذه ساهموا ربما في سقوطهم، لأنّ مثل هذا الموظف الكفؤ كان سيلاحظ من دون شك المخاطر السياسية الكامنة في ميزانية كانون الأول ١٩٧٩.

يتميز الموظّفون الحكوميّون الكنديّون بتقاليد الإخلاص العظيم للنظام والمؤسسات وليس للحزب الحاكم. إنّهم عندما يخدمون وزارتهم يخدمون الوزير في الوقت نفسه. يحاربون في معاركه، ويحتفلون بنجاحاته، ويتألمون لإخفاقاته، ولكن لا يسعون أبداً إلى تأمين انتصار حزب معيّن. وهدفهم هو صالح الأمّة فقط. في بعض الأوقات بدا التمييز بين المستويين السياسي والإداري وثيقاً للغاية، لأن الحزب الليبرالي حكم طويلاً، ولكن التمييز مع ذلك كان موجوداً، وقد تبيّن ذلك عندما وصل المحافظون إلى الحكم، فقد خدمهم أحسن خدمة معظم الموظفين الذين خدموا الليبراليين. وحسب تجربتي يمكنني أن أؤكد أنك إذا قلت لموظفيك ماذا تريدون من دون لفّ أو دوران فلن تواجه أي مشكلة.

صادفت خدمتي كوزير للشؤون الهندية، وكوزير تنمية للمقاطعات الشمالية، مع فترة توسع، مما ساعد في تعزيز سمعتي وشعبيتي بين الموظفين الحكوميّين في البلاد. في فترة توسع يحكم على الوزراء استناداً إلى كمية الأموال التي يتمكنون من إنفاقها، وإلى قدرتهم على انتزاع الأموال من النظام لتنفيذ مشاريعهم، والإنفاق سهل لأنه لا توجد نهاية للمبادرات المفيدة والمبتكرة في الوزارة. كانت تلك أيام العزّ. وكان الحصول على الأموال أصعب. لم أجد صعوبة كبيرة في ترويج أفكاري في مجلس

الوزراء، ولكن كان عليّ أن أحصل على موافقة لجنة المالية، وهي اللجنة التي تقرر طريقة تمويل القرارت التي يتّخذها مجلس الوزراء وتقرر الأولويات، وإلى ما هنالك من أمور. لم يمضِ وقت طويل حتى عرفت أن لجنة المالية هي المكان الذي تتخذ فيه القرارات الفعلية. فطلبت تعييني في هذه اللجنة في وقت مبكر من عملي الوزاري لأنّي أردت أن أكون حيث يكون المال.

في أحد الأيام سرت إشاعة تقول إنّ ترودو ينوي استبدالي في لجنة الخزينة بوزير أكثر اقتداراً منّي. ومن دواعي اعتزازي أنّي لم أتذمّر يوماً إلى ترودو، ولم أطلب منه شيئاً، ولكن بعد أن سمعت هذه الإشاعة ذهبت إليه وطلبت منه أن يبقيني في اللجنة، ووافق لحسن الحظ. كان الكثير من الأشخاص يجدون أن لجنة المالية مضجرة، لأنه كان من الواجب مطالعة أكداس من الوثائق، وتقييم أكداس من الطلبات، وعقد اجتماعات لا تنتهي، ولكنّي أحببت العمل فيها. والذي أعجبني فيها أنها هي التي تتخذ القرارات. لذلك كنت أحضر اجتماعات اللجنة بانتظام، وأدرس عشرات من الطلبات، وأبقى حتى نهاية الاجتماع. والواقع هو أن البقاء حتى النهاية كان جزءًا من استراتيجيتي.

في تلك الأيام كان بود دروري رئيس لجنة المالية ورئيس الاجتماعات. وكان دروري نائباً في مقاطعة كويبيك، وأكسبته خلفيته وأخلاقه ثقة المجتمع التجاري. اكتشفت أنه يهتم كثيراً بالقضايا الاجتماعية كما اكتشفت أيضاً أنّ الاجتماعات التي يعقدها تمتدّ لفترة طويلة جدًّا. بعد مرور ثلاث أو أربع ساعات على بدء الاجتماع، يكون معظم الوزراء والأعضاء في اللجنة قد غادروا بسبب الأعذار المختلفة، ولا يبقى في غرفة الاجتماع إلا دروري وكريتيان. لذلك تعلمت أن أدخل البنود التي أود مناقشتها في الاجتماع في أسفل ورقة العمل الأسبوعي لأنّي عرفت أن دروري لا يتأخر كثيراً بعد الساعة الثامنة للذهاب إلى منزله.

قبل وقت قصير من حلول الساعة الثامنة، كنت أبادر دروري بالقول: «آه يا دروري، لدينا فرصة لإنشاء حديقة وطنية أخرى تدوم إلى الأبد. إنّها ليست مسألة مال لأنه خلال خمسين سنة يكون قد تمّ تطوير الأراضي فلا تعود متوفرة».

ـ «حسناً جان، افعل ما تريد».

والخرافة التي كانت سائدة هي أن لا أحد يستطيع عمل أي شيء من دون إذن من

ترودو. مع ذلك في ما يتعلق بي كان سعيداً لأن لديه وزيراً يدير وزارته بصورة جيدة ولا يخلق أية مشاكل. كان لدي أمبراطوريتي الشمالية، وكنت عضواً في لجنة المالية، وكنت راضياً عن العمل المطلوب أن أقوم به. لذلك لم أزعجه كي أستدفىء تحت شمس رئيس الوزراء كما فعل بعض الوزراء. والواقع هو أنه في أحد الأيام أخذني جانباً وقال لي: «جان، هل أنت غاضب مني؟ لم تتحدث معي منذ مدة طويلة».

أجبته: «لا، إنّ كلّ شيء على ما يرام، فلماذا أُزعجك إذاً؟ إنّي لست غاضباً، إن مَهمّتي هي ألاّ أكون مصدر إزعاج لك».

يتمثل أحد أعظم الإحباطات التي يواجهها السياسيّ بأنه يتوفّر لديك زملاء كثيرون ولكن بضعة أصدقاء فقط. والحياة السياسية متطلبة أكثر مما يدركه معظم الناس. ففي كلّ يوم من كلّ أسبوع عليك أن تقابل الأشخاص أنفسهم في مجلس الوزراء، أو اللجان، أو مجلس العموم، وفي المساء عليك حضور مناسبات اجتماعية: كحفلة استقبال في سفارة، أو عشاء خيريّ، أو اغتنام فرصة ثمينة لتكون مع عائلتك، ولذلك لا يتوفر لك الوقت الكافي لإنشاء صداقات.

نجح بعض الأشخاص في ما يسعون إليه من خلال الظهور كمغتربين لترودو، ولكنني اخترت أن أكون بعيداً لأني كنت أريد المحافظة على استقلاليتي. لم أكن بقوة الذين كانوا يتشدقون في كل الأوقات بصداقتهم مع ترودو، ولم يقل أحد بأن ترودو كان يستدعيني صباح كلّ يوم لاستشارتي حول طعام الفطور الذي يجب أن يتناوله.

كان عليّ أن أحافظ على شخصيتي كي أكون مؤثراً في العمل السياسي، وما فقدته من نفوذ ربحته في عدم خلق أعداء لي. رغم أني لم أحاول أبداً أن أكون صديقاً حميماً لترودو وجدته كريماً معي في تعليقاته حول عملي. اعتاد بعض الوزراء على التذمر لكون ترودو لم يغدق عليهم الثناء أبداً، ولكن كيل المديح لم يكن من طبيعته. كما يشعر أن العلاقة المهنية لا تفرض عليه أن يواصل دائماً التربيت على ظهور وزرائه كما لو كانوا أطفالاً.

توثقت علاقتي مع ترودو، بعد سنوات، عندما حاربنا سوية حول مسألة الدستور. لا أستطيع القول بأني أصبحت صديقاً حميماً له يأتمنه على أسراره، لأن ترودو لم يحتج على ما يظهر لمثل هذا النوع من الأصدقاء. كنت آمل فقط، أنه في حال وضع لائحة بأصدقائه المخلصين أن أجد اسمي وارداً فيها. لم أجرؤ بالتأكيد أن

أذهب إلى منزله وأن أطرق بابه، وأن أدعوه لشرب كأس من الجعة. وعندما كنا نجلس جنباً إلى جنب في مجلس العموم كنت أعطيه قصاصات لمقالات صحفية تهمه، أو أذكر له اسم كتاب قد فاتته مطالعته. كانت تلك أحاديث ممتعة جدًّا ولكن بوجه العموم كانت صداقتنا مهنية بحتة.

أذكر حادثة رائعة مع ترودو. ففي كانون الثاني (يناير) ١٩٨٤، نظمت زوجتي حفلة مفاجئة احتفالاً بعيد ميلادي الخمسين. ودعت ترودو، وجعلته يغنّي أغنية ريفية قديمة كانت من بين الأغاني الشعبية التي انتشرت خلال فترة الكساد الاقتصادي، وكانت أمسية مذهلة، بدأت عند الخامسة من بعد الظهر، وانتهت عند الخامسة من صباح اليوم التالي.

كان ترودو في مجلس الوزراء يستمع كثيراً إلى ما يقوله الوزراء، ويتوصّل إلى حلول وسطية معهم أكثر مما كان يعتقد معظم الكنديين. لا شك في أنه كان صاحب آراء ورؤيا للبلاد وأهداف خاصة به لم يوافق عليها دائماً أعضاء وزارته أو حزبه، ولكنّ القائد يملك حقّ القيادة وليس من السهل أبداً أن يكون الشخص رئيساً للوزراء.

عندما كانت آراؤه تواجه تحدّياً، أو عندما كان يريد أن يصل إلى عمق المسألة المطروحة للبحث في اجتماع مجلس الوزراء، كان يتصرّف في بعض الأحيان بقساوة ويطرح أمثلة دقيقة تدمّر المنطق الكامن وراء التحدّي ويطبّق كامل قوته الفكرية ومعرفته. وبما أنّ معظم الوزراء كانوا يفترضون أن ترودو قد فكّر بكلّ شيء، وبما أن معظمهم كان يسعى للحصول على رضى الرئيس، كان يستطيع حشد أغلبية مؤيدة له من دون صعوبة تذكر. تلك هي الطبيعة الإنسانية بالطبع، ولكنها قد تكون مضجرة ومزعجة عندما يكون الوزراء مؤيدين دوماً لترودو ويحسّون بوجهته ويتبعونه بصورة آلية.

ولكني لم أوافق أبداً على المفهوم القائل بأن ترودو كان ديكتاتوريًّا. غالباً ما كان يوافق على آراء وزارته المناهضة لرغباته. كان صبوراً للغاية، يسمح ككل وزير بأن يقول ما عنده، وكان ينصت باهتمام لكل ما يقوله الوزير. وفي بعض الأحيان كان صبوراً أكثر ممّا يلزم، وكريماً مع وزرائه أكثر مما يلزم. يسمع النقاش نفسه، والقصص نفسها، والكلمات المنمقة عينها، لمدة أربع أو خمس ساعات، في كلّ أسبوع، في اجتماعات مجلس الوزراء واللجان.

وجدت في معظم الحالات أن الوزراء الذين يتكلّمون كثيراً يُفشلون هدفهم، وغالباً ما كنت أوصي الوزراء الجدد بالبقاء صامتين على أن يتدخلوا في الوقت المناسب لأنّي كنت أعتقد بأن التدخّل في الوقت المناسب له تأثير أكبر ويجلب انتباه ترودو أكثر من سلسلة من التدخلات الهادفة فقط إلى دعم موقف رئيس الوزراء أو جذب التفات ترودو نحوهم. ووجدت أن للمستمعين حظوظاً أكبر في النجاح مع ترودو مما لدى المتكلمين. لذلك كبحت حبّي للكلام.

اكتشفت أيضاً أن ترك ترودو يفوز في النقاش يرضي شهيته على ما يبدو، بحيث يظهر ليونة في الممارسة أعظم مما يتصوره الناس ربما لأنه يعرف أن الأشخاص الذين يخسرون أمام ضراوته الفكرية يحتاجون إلى بعض التهدئة. كان يميل بطبيعته إلى التحدي والإثارة ومقاومة النزعات، ولم يأبه إذا ما ولَّدت هذه التصرفات أعداء له، ولكن هذا لا يعني أنه كان يتصرف بطريقة سلطويّة عندما كان ينتهي النقاش إلى اتخاذ قرار.

وكمراقب وثيق للسياسة، لاحظت بعض الصفات المفروض أن يمتلكها الزعيم، والصفة الأولى هي المعرفة. فعلى القائد أن يعرف تماماً كيف يعمل النظام، ليس نظام الحكم فقط، بل كامل النظام الاجتماعي والاقتصادي، ومن ضمنه التجارة والاتحادات النقابية والجامعات. درس ترودو هذا النظام طوال حياته، وكان يبدو أنه يعرف التجارة أكثر مما يكشفه للناس. قد تكون صحة أو خطأ آرائه حول الاقتصاد قابلة للجدل، ولكن ما من أحد كان يستطيع أن ينكر أنه مهتمّ أو أنّ له معرفة شاملة بالاقتصاد. لقد درس علم الاقتصاد في الجامعة، ورغم صورته الاجتماعية أدار ثروة عائلته قبل أن يدخل إلى الحقل السياسي.

والصفة الثانية للزعامة هي الشخصيّة القوية: فعليك أن تكون سلعة يمكن بيعها، أوْ شخصاً يفتن الناس بقدرته على القيام بأعمال حازمة. يجب أن تكون شخصاً مثيراً للاهتمام، مختلفاً، مخادعاً نوعاً ما؛ تحتاج إلى أعصاب قوية وجلد خشن وسيطرة على طباعك لأنك من دون القدرة على السيطرة سترتكب أخطاء فادحة لأن اللعبة التي تشترك فيها محبطة ومزعجة وقاسية ودنيئة. وإذا خسرت لن يعلم أحد بخسارتك، باستثناء بعض الزملاء المقربين وأفراد عائلتك، ولهذا السبب يتقبل السياسيون الطموحون غالباً مسألة الفشل بشكل سيّىء جدًّا وشخصيّ جدًّا. وعليه يجب أن يتمكن القائد من الاحتفاظ بتأييد الناس الذين يشاهدون مطامحهم تهاجم في العلن في كل يوم.

وُجِّه إلى ترودو الانتقاد لأنه فقد بعض أكبر الوزراء أهمية على مر السنين، ومن ضمنهم: جون تيرنر، ودونالد ماكدونالد، وميتشيل شارب، وبود درووري، ولكن ربما كان النظام السياسي في كندا هو الذي كان السبب أكثر من أي ضعف في الإدارة، فمثلاً في الولايات المتحدة الأميركية، يستطيع الرئيس أن يظل في منصبه لمدة ثماني سنوات يتبدل خلالها الوزراء بتكرار أكثر، وقد مثّلت فترة ثماني سنوات دهراً بالنسبة إلى أشخاص مثل هنري كيسنجر، أو جورج شولتز اللذين دخلا الوزارة من جامعة أو من عمل تجاري، وخدما لفترة ثم عادا إلى ممارسة مهنهما القديمة حاملين هَيْبة مضافة ولقباً جديداً.

يستطيع رئيس الوزراء في كندا أن يبقى لعشرات السنين، ويتوقع من وزرائه البقاء بجانبه حتى ولو أحبطت طموحاتهم الشخصية، وليس من السهل على الإطلاق العودة إلى الوزارة بعد تركها. من الواضح أنه إذا كان رئيس الوزراء ناجحاً خلال مدة تماثل المدة التي قضاها ترودو، ينتقل بعض الأشخاص إلى أعمال أخرى، ويتنحى بعضهم للإفساح في المجال العام للنواب الأصغر سنًّا منهم للدخول إلى الوزارة، ويبقى بعضهم في الوزارة ولكن بطموحات أقل. لو كان على ترودو أن يتقاعد بعد ثماني سنوات لما تخلى جون تيرنر ودونالد مكدونالد عن منصبيْهما الوزاريين. من جهة أخرى صار من الصعب أكثر تجنيد أشخاص جيّدين من القطاعات الأخرى، لأن عدداً قليلاً فقط من الأشخاص يوافقون على التخلي عن راحتهم والدخول إلى الوزارة وتحمّل الشتائم التي تتضمنها الحياة العامة، وبالأخصّ إذا كانوا يعرفون أنه عند تركهم منصبهم العام قد يفشلون في الحصول على وظائف جيّدة لأن انتماءهم السياسي وَسَمهم إمّا بأنهم مؤيدون موثوق بهم للحكومة، أو غير متعاطفين معها بدرجة كبيرة. وقد بقي الكثيرون منا في وظائفهم لأننا شعرنا أن السياسة هي أقرب أداة للحصول على النفوذ. بصورة تقليدية لم يشكل الفرنكوفونيّون أبداً جزءًا مريحاً من النخبة المصرفية والتجارية ـ ما عدا بعض الاستثناءات الملحوظة ـ لذلك رغبنا في أن نظل سياسيين طوال حياتنا، بينما اختار الكثير من زملائنا الأنكلوفونيين ترك الوزارة بحثاً عن عمل مريح أكثر بعد أن يؤدوا مساهمتهم.

لم يضغط ترودو على أي وزير ليبقى في منصبه من خلال إعطاء الوعود له. من الجائز أنه كان حساساً للغاية تجاه فَقْده حريّته في المناورة، وكان من الجائز أن يظهر بمظهر أشد صرامة في ما لو كان طلب من الوزراء البقاء في خدمة وطنهم، ولكنه لم

يعتقد أبداً بوجود من لا يمكن الاستغناء عن خدماته، وهو بالذات كان يرفض التذلل لأي شخص حول أي شيء.

مثلاً، في ما يخصّ استقالة تيرنر، في عام ١٩٧٥، فهم ترودو، حسب ما أعتقد، الصعوبات التي كان يواجهها تيرنر، يقدم تضحية شخصية بالمقارنة مع ما كان يحصل عليه من أموال من خلال العمل في القطاع الخاص. لقد ألف تيرنر وزوجته نمطاً معيناً من الحياة. كان لديهما أربعة أولاد عليهما تعليمهم، وكان من الواضح جدًّا أنّ ترودو ينوي البقاء كرئيس للوزراء لمدة طويلة. لم يكن هناك أي أسرار أو تعقيدات حول السبب الذي جعله يتخلى عن منصبه الوزاري. وعندما بلغني الخبر اتصلت بتيرنر هاتفيًا وسألته: «تبًا لك، يا جون، ماذا فعلت بحقّ الشيطان؟ لا تتخلَّ عن عملك الآن، الليبراليون متقدّمون في الحملة الانتخابية الإقليمية في أونتاريو. انتظر على الأقل ولو لمدة أسبوعين». فأجاب: «لقد انتهى الأمر».

- «ربما حدث سوء تفاهم بينك وبين الرئيس. دعني أتكلّم معه، هل تقبل بالاجتماع به مرّة أخرى؟»

ووافق تيرنر. وهكذا ذهبت لمقابلة ترودو الذي أخبرني أن تيرنر استقال من أجل الاهتمام بشؤونه العائلية، وقبل ترودو أن يقابل تيرنر مرّة أخرى. حاولت طلب المساعدة من ماكدونالد ولكنّه كان غاضباً على تيرنر. وقد قال: ليذهب إلى الجحيم. وهنا وجدت أن لا فائدة من الخطوات التي أقوم بها، ولكني لا زلت أعتقد أنه كان من الممكن إقناع تيرنر بالبقاء في منصبه.

في اليوم التالي قابلت تيرنر في مكتبه وتحدثنا طويلاً. أخبرني بأنه لا يرغب في حرمان أطفاله من كل ما يحصل عليه في حياته، ولذلك يريد أن يعمل لكسب بعض المال. كان الأمر بمثل هذه البساطة، وأما الشائعات التي راجت بين الناس، والقائلة إنّ تيرنر استقال لأنّ مجلس الوزراء رفض طلبه بإجراء تخفيض في النفقات العامة بمقدار ملياري دولار فليس من المحتمل أن يكون هو الذي روّجها لأنه يعرف أن ذلك لم يكن صحيحاً.

أوشكت في عام ١٩٧٣ أن أستقيل أنا بالذات، رغم أنّ الأسباب كانت مختلفة بدرجة طفيفة عن أسباب استقالة تيرنر، إذ واجهت بعض المشاكل الصحيّة في ذلك الوقت، واعتقد الأطبّاء أني أصبت بذبحة قلبية. كان لي زوجة وثلاثة أطفال ومرتّب

تقاعديّ ضئيل، ومنزل مرهون ولم أرغب في أن أترك عائلتي تتخبط في مشاكل مالية في ما لو توفّيت فجأة. لم أكن راغباً في أن يعرف أولادي وزوجتي الشقاء بعد أن عاشوا حياة مرفهة أمّنتها لهم وأنا وزير، لذلك طلبت إلى ترودو أن يعيّنني قاضياً. قلت له مازحاً: «إذا كنت جيّداً كوزير فمن المفروض أن أكون جيّداً كقاضٍ». وافق ترودو ولكن قبل موسم انتخابات ١٩٧٤ استعصت صحتي وقررت البقاء في الحكومة، وعندما كان يسألني أحدهم: لماذا يصير الوزراء الفرنكوفونيون أقوياء تحت قيادة ترودو؟ كنت أميل إلى القول: لأنّنا بقينا رغم الأخطار والسيّئات، بعكس زملائنا الأنكلوفونيين.

ربّما ليس من السهل، في أي وقت، أن يمتهن الشخص السياسة، ولكن شعبية ترودو بدأت بالهبوط في أوائل السبعينات لأن التوقعات المنتظرة منه كانت واسعة ومتشعبة. اعتقد الناس في ترودو أنه معجزة ولكن لا يمكن أن يكون أي شخص معجزة. جاء امتحانه الأعظم خلال أزمة كويبيك، في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٠، إثر اختطاف شباب الحزب FLQ وزير التجارة البريطاني جيمس كروس (James Cross)، ووزير العمل في مقاطعة كويبيك بيار لابورت (Pierre Laporte)، وطالبوا بفدية مالية لإطلاق سراحهما (قتل بيار لابورت في النهاية). وردّ عليهم ترودو بفرض قانون إجراءات الحرب.

كنت أعارض بصورة مبدئية فرض هذا القانون، وأرى أن علينا أن نحاول الوصول معهم إلى تسوية سلمية، ولكن ترودو قضى على منطقي خلال دقيقة واحدة. قال: «إذا أبديت تساهلاً هذه المرّة فماذا ستفعل لمواجهة المرّة أو المرّات المقبلة»؟ فسلّمت بصحّة رأيه. بالإضافة إلى ذلك أرسل روبرت بوراسا، رئيس وزراء مقاطعة كويبيك وجان درابو (Jean Drapeau) رئيس بلدية مونتريال رسائل يطلبون فيها إرسال قوى الجيش لأن الشعب كان خائفاً. وبدا لنا أن قوة الشرطة كانت عاجزة عن معالجة المشكلة، وبرز احتمال فقد السيطرة على الوضع. كنت مسافراً في الشمال عندما علمت بمقتل بيار لابورت. كنت بعيداً آلاف الأميال عن موقع الحدث، ومع ذلك شعرت بأن السلام والاستقرار اللذين كنا واثقين من استمرار وجودهما قد اختفيا فجأة.

برزت معضلة عويصة أمامنا، ونظراً لعدم وجود قانون يشمل هذا النوع من حالات الطوارىء الوطنية وجدنا أنفسنا مضطرين إلى تطبيق قانون إجراءات الحرب رغم صرامته وشموليته. كنت أصف هذا المأزق على الشكل التالي: تريد أن تنقل

ثلاجة ولا يتوفر لك سوى دراجة هوائية وسيارة شحن كبيرة. لن تستطيع نقل الثلاجة على دراجة. ولكن من جهة أخرى يبدو سخيفاً استعمال سيارة الشحن الكبيرة لنقل جهاز صغير نسبيًا. طلبت الشرطة السماح لها بتوقيف سبعين شخصاً فقط، وكان من المحتمل أن لا تضطر إلى توقيف عدة مئات في النهاية ولكن على الدولة الديموقراطية أن تستعمل ما هو متوفر لديها لحماية نفسها من العنف والإرهاب.

كنت شخصيًا أشعر بإحراج أكثر مما كنت أشعر بخوف وأنا أشاهد الجنود يتتبعون خطواتي في كل مكان بعد أن أقاموا بصورة مؤقتة في مرآب سيارتي. كان الجوّ متوتراً. وفي إحدى الليالي تأخرت في العودة إلى أوتاوا قادماً من القرى الشرقية في مقاطعة كويبيك، ونسيت أن أتصل بزوجتي لأخبرها بعودتي. كانت زوجتي تنتظر رجوعي إلى المنزل مع مجموعة من الأصدقاء، وثارت مخاوفهم عندما لم أصل عند منتصف الليل. قال أحد أصدقائي لزوجتي: «إذا قتله أحدهم، فسأقتل واحداً منهم أيضاً». كان هذا نوع الجنون الذي سيطر على عقول الناس في ذلك الوقت.

عالج ترودو الأزمة بصورة رائعة. إذ وافق على مشروع تسوية أعدّه شارب الذي كان يشغل في ذلك الوقت منصب وزير دولة للشؤون الخارجية. وتمكنّا من إنقاذ حياة وزير التجارة البريطاني، من خلال السماح للمختطفين بإذاعة وعرض بيانهم على التلفزيون والسماح لهم بمغادرة البلاد إلى كوبا، ولكنه لم يوافق على المزيد من التنازلات. اعتبر ترودو بطلاً في أنحاء البلاد كافة ولكن بعد انقضاء سنتين على الحادث لم يعد أحد يذكره أو يتذكره. لاحظ الناس فقط تدهور الاقتصاد والشخص ذا الشعر المتدلي على كتفيه وزوجته الجميلة الشابّة. أمّا المثقفون فقد انقلبوا عليه، وقالوا عنه إنّه لا يرحم وغير ديموقراطي، وبدت الصحافة وكأنها تريد أن نتقدم لأنها مهدت لبروز موجة التأييد لترودو في عام ١٩٦٨.

جاء ترودو خلال الحملة الانتخابية عام ١٩٧٢ إلى اجتماع حزبي عقد في شاوينيغان. كانت ليلة عظيمة، وامتلأت القاعة بالحضور، وعمّ المرح الجميع. دخل ترودو وأنا أنهي خطاباً ترفيهيًا مليئاً بالكلمات الفرنسيّة العامية. كان متحمساً لمشروع كنت في طور إعداد تفاصيله، أسميته «الممرّات والأماكن الخاصة». أعددت خطة هذا المشروع وفق طراز (Blue Ridge Parkway) جنوب واشنطن، ونصّ على إنشاء طريق ضخم رائع يمتد من مدينة كويبيك إلى تورونتو وإلى الممرات الوعرة التراثية والحدائق البريّة.

أراد ترودو أن يعبّر عن سروره بالفكرة وقال: «عندما أفكّر بهذا المشروع أعود إلى الوراء، عندما كنا أطفالاً أعطانا أهلنا الحلوى يوم عيد الميلاد». استعمل كلمة (Candies) الإنكليزية في خطابه بالفرنسية لإظهار سروره، ولكن الصحافة استغلت هذه الهفوة المقصودة واتهمت ترودو طوال الحملة الانتخابية بأنه يحاول رشوة المنتخبين بالحلوى.

بعد أن تمكّنت حكومته بالكاد من البقاء في الحكم بعد هذه الانتخابات، كانت الفترة بين عام ١٩٧٢ وعام ١٩٧٤ فترة منتجة مثيرة. كانت اختياراً جيّداً لترودو لأنها علّمته المرونة وقبول التنازلات، وأدركنا على الأقل أنه زاد نضوجاً، وتغيّر، وعرفنا أنّ الإدراك الحسيّ هو كلّ شيء في السياسة. أما ما أنقذ حكومته في المدى الطويل فكان غرور دافيد لويس (David Lewis) زعيم حزب NDP. كان الحزب الليبرالي يعتمد على أصوات نواب NDP ولذلك وجد لويس نفسه مجبراً على التصويت إلى جانبنا في مجلس العموم من أجل منع إجراء انتخابات لا يرغب أحد في أن تجرى. استمر في تأييده لمدة سنتين ولكنه كان رجلاً متكبّراً ونظريًا لا يتحمل اتهامه بإبقاء ترودو في السلطة. وأخيراً قرّر التحول إلى جانب حزب المحافظين في عملية تصويت لمنح الثقة، خسر فيها الحزب الليبرالي، مما جعل إجراء انتخابات جديدة أمراً ملزماً.

مباشرة، بعد أن أعلن لويس تأييده لحزب المحافظين، قفز كاوات من مقعده قائلاً: «سيهبط عدد نواب حزب NDP من ٣٠ إلى ١٥ وسيهزم لويس في دائرته الانتخابية لأنه قصّر في مسؤوليته تجاه الشعب الكندي في الإبقاء على الحكومة». وقد ثبت في ما بعد صحة ما قاله كاوات.

ولو استمرّ لويس في تأييده لحكومة الأقلّية لكان من المحتمل أن يخوض ترودو انتخابات عام ١٩٧٦، وأن ينجح في تشكيل حكومة أقلّية أخرى، ولكن عندما رأى الناس أنّ حكومة أقلّية لا تستطيع أن تعمل، أرادوا انتخاب حكومة أغلبيّة وأعطوا أصواتهم لترودو بدلاً من مرشّح حزب المحافظين روبرت ستانفيلد، وكان هذا جزءًا من الحظ الذي أعطى ترودو تسعة أرواح.

الفصل الرابع

سياسة الأعمال

قرر ترودو بعد انتصاره في انتخابات ١٩٧٢ إجراء تعديل رئيسي في حكومته. ومن بين التعديلات الأخرى عَيَّن محل بود درووري رئيس لجنة المالية شابًا أصغر سنًّا منه هو جان كريتيان. وفاجأت هذه الخطوة الكثيرين الذين كانوا يعتبرونني وزيراً ذا اتجاهات اشتراكية بسبب تأثيري العظيم في الشؤون الهندية، ولكني كنت أرغب في أن أصبح وزيراً للمالية منذ أن أوصى لي بأني قد أكون أول وزير كنديّ فرنسيّ يشغل منصب وزير المالية. لذلك أَصْرَرْتُ على البقاء في لجنة المالية تحت رئاسة درووري لاكتساب الخبرة وإظهار مواهبي بالطبع.

توليت وظيفتي الجديدة بحماسة كبيرة وقررت أن أصنع شهرة لي في الحقل الاقتصادي. وبما أن وصولي إلى رئاسة اللجنة صادف فترة تقشف سرعان ما اختفت سمعتي كمحبّ للإنفاق، وفي الواقع أصبح اسمي «الدكتور نو» (Dr. NO).

كان جون تيرنر وزيراً للمالية، وكان قد انتخب لأول مرة في عام ١٩٦٢، وكنت قد انتخبت في عام ١٩٦٣، وكان ينظر إلى كلينا كشابّين متنافسين، ولذلك كنّا صديقين حميمين. قبل أن يقبل منصب وزير المالية تحدثنا سوية حول هذا المنصب، وأخبرته أنه نقلة نوعية جيدة بالنسبة إليه. تصورت أن طموحه كان في خلافة ترودو كرئيس للوزراء، وهو احتمال يتوافق مع تقليد الحزب الليبرالي في المناوبة على منصب رئيس الوزراء بين الزعماء الأنكلوفونيين والزعماء الفرنكوفونيين، ولا بد وأنه أحس بأني سأدعمه عندما يحين الوقت. خلال أحد أوائل اجتماعاتنا بعد تعييني رئيساً للجنة المالية قال لي إنّه يريد أن يخفض العجز في الموازنة. وذهبنا سوية إلى ترودو، وطلب

تيرنر إجراء تخفيض في نفقات الموازنة بمقدار ٥٠٠ مليون دولار، وكان هذا المبلغ كبيراً في ذلك الوقت إذا اعتبرنا أنّ مجموع الموازنة كان أقل بكثير من مجموعه في الوقت الحاضر.

قال ترودو: «افعل ذلك، يا جان كريتيان. سندعمك».

ذهبت إلى نائب رئيس الوزراء غوردون أوسبالدستون (Gordon Osbaldeston) الذي أصبح في وقت لاحق موظفاً حكوميًا شغل منصب مدير مكتب مجلس شورى الملكة، وقلت له: «أنت تعرف، يا غوردون، أننا إذا اقتطعنا من النفقات مليار دولار فلن يكون الأمر أسوأ من الوجهة السياسية. فهل هذا ممكن»؟ وكانت النتيجة أن اقتطعنا مبلغ ١,٠٧٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار من النفقات.

ربما كنت فظًا بعض الشيء، إذ تجادلت بحدّة مع زملائي، وكانت نتيجة قرارنا بقطع الإعانات الحكومية عن مزارع إنتاج الحليب سكب المزارعين الحانقين الحليب فوق رأس صديقي الطيّب يوجين ويلان (Eugene Whelan) وزير الزراعة، فشعر ترودو من دون شكّ بالتوتر الذي أحدثته في مجلس الوزراء ولكنه دعمني كما فعل ذلك جون تيرنر الذي حسب ما أعتقد ثَمَّن وجود شخص آخر يشاركه الكفاح.

كنت من بعض الأوجه محارباً سعيداً. كنت أملك السلطة وأشعر بأني أقوم بما هو صحيح. ومن أجل المحافظة على سيطرتي عملت بشكل وثيق مع مجموعة الوزراء الأعضاء في لجنتي، وهم: بود دروري، وروبرت أندراس، ورون باستورد، وجان بيار غوييه، (Jean-Pierre Goyer) ودان ماكدونالد، من جزيرة برنس إدوارد.. أعددنا الكثير من الأحكام السياسية بأنفسنا، وتم اتخاذ قرارات كثيرة خلال أحاديث تبادلناها في ممرات البرلمان، وأَصْرَرْتُ على وجوب أن يحضر كل وزير إلى الاجتماع مطلعاً بشكل وافٍ على كلّ الأمور التي يوّد عرضها. ولم أسمح بطرح أسئلة كثيرة من أجل التسريع في درس الطلبات.

أعطاني هذا النظام الكثير من النفوذ، وكان من غير الممكن أن يستمر إلى الأبد. نُودي عليّ في إحدى الأمسيات خلال حفلة عشاء أقيمت في منزل رئيس الوزراء، وكان ترودو أقام هذه الحفلة بمناسبة تقاعد غوردون روبرتسون كمدير مكتب مجلس شورى الملكة. كان روبرتسون موظّفاً حكوميًا عظيماً طوّر نظام اللجان الوزارية التي اعتبرت خطوة إلى الأمام في طريق إصلاح الإدارة الحكومية.

وهنا وضع أحدهم القطّ في قفص الحمام، قال: «لقد قمت لتوّي بدراسة، من بين كلّ الطلبات المرسلة إلى لجنة وزارية لاتخاذ قرارات بشأنها تتم الموافقة على نسبة ٩٥ بالمئة منها شرط موافقة لجنة المالية على تمويلها. مع ذلك لا توافق لجنة المالية على أكثر من نسبة ٥٠ بالمئة منها». ثم بدأ كل واحد يبدي تذمّره من سلطة لجنة المالية ومن أنها أصبحت أقوى من مجلس الوزراء.

هنا انحنى ترودو فوق كتفي وقال مازحاً: «ربما يجب أن نتبادل الوظائف، يا جان». فأجبته: «لن تكون فكرة سيّئة».

كانت هذه هي بداية النهاية. ومع الوقت تم بدرجة كبيرة تقليص صلاحيات لجنة المالية في إقرار التخصيصات من الأموال المتوفرة، وحلّ محلّها نظام «المُغَلَّف» الذي يجتمع بموجبه كلّ وزراء الوزارات «الاجتماعية» ليتقاسموا الكعكة، ويجتمع بموجبه كلّ وزراء الوزارات «الاقتصادية» للقيام بالشيء نفسه. في عام ١٩٨٠ أصبحت رئيساً للمغلف الاجتماعي بصفتي وزير دولة للتنمية الاجتماعية. وفي حين أن هذا المنصب يعتبر ذا نفوذ قويّ كنت أعرف تماماً أنه لا يساوي أكثر من نصف النفوذ الذي كنت أتمتع به في لجنة المالية.

كان مشروع إصلاحات اللجان الوزارية الذي أعدّه غوردون روبرتسون ونفذه ميكائيل بيتفيلد (Michael Pitfield) مُعقَّداً ومثيراً للجدل، استهلك الكثير من وقت وطاقة الوزراء وَوَلَّد الكثير من الأعمال الورقية ونتج عنه قرارات ضعيفة.

هدف المغلف الاجتماعي إلى تحديث الدوائر الحكومية من خلال التخطيط. وإذا ذَكَرْتَ كلمة «تخطيط» أمام ترودو في الصباح تضمن اهتمامه بما تقوله طوال ذلك النهار. في مكتبه في شارع سوسكس ٢٤ علّق لوحة جدارية لجويس ويلاند (Joyce Wieland) عنوانها «العقل فوق العاطفة». في بعض الأحيان كان الوزراء يسمعونه ما يريد سماعه، وفي أحيان أخرى كان يلقي بهم في البحر مع كل خططهم ومسوغاتهم المنطقية. ولكن بوجه عام كانت الإصلاحات ذات معنى وضرورية.

كان هدف المغلف الاقتصادي أخذ الصلاحيات من الموظفين الكبار في الوزارات وإعادتها إلى الوزراء. وكانت اللجان تسعى لتمكين الوزراء من معرفة ما يجري في دوائر وزاراتهم، والمشاركة في اتخاذ القرارات وتأمين سيطرة القرارات السياسية على القرارات البيروقراطية. في الأيام الغابرة لم يكن الوزراء يعرفون ماذا

تعمل الحكومة ككل، ولكن الآن، وبفضل النظام الجديد، أصبح بإمكان الوزراء، إذا حاولوا ذلك، معرفة ما تقوم به الحكومة، كما صار يحقّ لهم المشاركة في المناقشات.

تطلبت هذه المناقشات الكثير من الصبر والمشاركة الوزارية التي لا تماثل اتخاذ القرار النهائي. وفي أغلب الحالات كان رئيس الوزراء هو الذي يُقرر أو يُخَوِّل وزراء أقدمين بعض سلطاته. كان يوجد دائماً بعض الوزراء الذين يتمتعون بصلاحيات أعظم من غيرهم في تبنّي القرارات، في حين كان الوزراء الآخرون يشعرون بأن لا أحد يستمع إليهم في حال جاءت القرارات المتخذة مخالفة لآرائهم، وهذا لا يعني أنهم لم يملكوا أي قدر من السلطة، بل يعني ببساطة أن آخرين غيرهم يملكون سلطة أكبر من سلطتهم. كان وزير المالية يتمتع بنفوذ قويّ، كما أن بإمكان رئيسي اللجنتين أن يكونا مؤثرين. ويتمتع بعض الوزراء بنفوذ كبير نظراً لامتلاكهم خبرة طويلة، أو مهارات إدارية جيدة، أو اتصالات واسعة، أو معرفة عميقة بالنظام.

ولكي يظل الوزير قويّاً كان عليه أن يظهر بعض التنازل والرشاقة في التحرك. قد تكون له سلطة كبيرة ضمن وزارته ولكنه داخل مجلس الوزراء لا يشكل سوى جزء من مجموعة تعاونية، أو أن يكون مستشاراً آخر لرئيس الوزراء، يمكن أن يُفْرَض عليه ما يجب أن يفعله، وفي المسائل المهمة عليه إمّا تنفيذها أو الاستقالة، وهكذا يصير البقاء والنجاح مسألة اجتهاد. قد تشعر بأنّك تتزحلق فوق طبقة رقيقة من الجليد في كلّ الأوقات، ولا تعرف أبداً متى سيحدث ثقب في هذه الطبقة فيبتلعك. لهذا السبب تتكوّن في جسم السياسيّ كمّية كبيرة من الأدرينالين لأنّه يعيش دائماً حياة خطرة جدًّا لأنّه من المحتمل أن يفقد كلّ شيء بناه خلال سنوات في يوم واحد.

وليس عليك أن تفكّر برئيس الوزراء وبزملائك الوزراء فقط، إذ إن مكتب رئيس الوزراء ومكتب مجلس شورى الملكة لاعبان مُؤثران أيضاً. فمكتب رئيس الوزراء يستمدّ قوّته من كونه وثيق الصلة بالرئيس، أما مكتب مجلس شورى الملكة فيستمدّ قوّته من تطبيق نظام جمع المعلومات الذي يشرف عليه. يصير التنسيق أكثر أهمية من العمل والتنازل، وأسلوب حماية مصالح كل فرد، يصير أكثر أهمّية من حلّ جيّد، أمّا السرعة والاستجابة ونشاط الدوائر فتضيع من أجل مصلحة بناء الدولة. وهنالك وزراء مهمّون تَمَلَّكهم الخوف من مكتب مجلس شورى الملكة لأنّه صار يتمتع بنفوذ كبير بعد أن عُيِّن ميكاييل بيتفيلد رئيساً له.

كان بيتفيلد رجلاً غامِضاً مخيفاً، وذكيًّا جدًّا، وقريباً من ترودو، وكان متحفظاً نوعاً ما بحيث يجعل الذين يتحدث معهم يشعرون أنه يحدثهم بترفّع، ولكن بعد أن تعرفه جيّداً تتأكد من أنه ليس كذلك رغم أن طريقته جعلت الكثيرين يشعرون بالانزعاج.

لنفرض مثلاً أنّ وزارة المالية أو مكتب مجلس شورى الملكة طلبا من نائبك عدم القيام بأمر طلبت أنت منه أن يقوم به، ولنفرض أن مكتب مجلس شورى الملكة أو مكتب رئيس مجلس الوزراء غَيّر نصّ قرار اتخذته لجنتك؛ لن تعرف ما إذا كان التغيير خطأ ارتكب بحسن نية أو أنّه خدعة من أحد الأشخاص، أو رغبة من رئيس الوزراء. ولنفرض أنّك استلمت نداءً هاتفيًّا من مكتب رئيس الوزراء يطلب منك أن تفعل شيئاً لا ترغب أنت أن تفعله، فلن تعرف ما إذا كان هذا الطلب صادراً من الرئيس أو من شخص يدّعي أنّه يمثّل الرئيس. هل تقاوم أو تستسلم؟ هل يمكنك تحدّي الأمر وإغضاب هذا الشخص المُعَيَّن؟ وهل بإمكانك أن تخاطر بمواجهة مع رئيس الوزراء؟ من المؤكّد أنّك لا تستطيع الاتصال برئيس الوزراء، لتسأله: «هل أنت فعلاً وراء ذلك؟» في كل مسألة تحدث.

يحدث هذا الأمر عندما توضع على المحكّ خبرة وذكاء ومهارة ووزن وزير. وكما يفعل لاعبو كرة القدم الذين يتقدّمون لتسجيل هدف في جزء من ثانية، عليك أن تعتمد على فطنتك وحظك. فإذا قررت أن تقاوم، وإذا كان أحدهم يلعب معك لعبة، فلن تسمع لاحقاً أي شيء حول الأمر، ولكن إذا قاومت وتواجهت مع رئيس الوزراء فستعرف ذلك بسرعة كبيرة. إذا لم تقاوم أو إذا قلت «نعم» لكلّ مذكرة تصلك من وزارة المالية، أو مكتب مجلس شورى الملكة، أو مكتب رئيس الوزراء، فستبقى ضعيفاً دائماً ولا يمكن أن تلوم أحداً غيرك. إنّها مقامرة مستمرة؛ فإذا خسرت كلّ نقودك ستُركل أو تُدفع إلى الخارج أو تنزل مرتبتك فتصبح لا شيء، ولكن إذا لم تقامر أبداً فستظل دائماً لا شيء، وإذا ربحت تكسب يوماً إضافيًّا واحداً فقط.

كانت حياتي مليئة بالأمثلة. فعندما كنت أتصرف بصراحة كرئيس للجنة المالية اتخذت قراراً بعدم قطع الإعانات الحكومية عن الفنون أو تقليص المساعدات الأجنبية. وكنت أعرف أنّ ما أفعله يرضي ترودو كما أنّه يرضيني. وفي إحدى المرات ذكر ترودو أن صالة العرض الوطنية للفنون تريد شراء لوحة رائعة رسمها الرسام

الإيطالي العظيم «لوتو» وتحتاج إلى مليون دولار من لجنة المالية. قلت له مازحاً: «أهذه لوحة لوتو كويبيك أم لوتو كندا؟» ولكني فهمت ما يطلب مني وحصلت صالة العرض الوطنية على اللوحة. في حالات أخرى كان الناس يقولون لي: إنّ ترودو يريد هذا الشيء أو ذاك، ولكني لم أكن أعيرهم أي اهتمام.

ربما كان ترودو يقول بينه وبين نفسه: «لقد عمل كريتيان اللعين ما يريد»، ولكن ترودو لم يذكر لي أي شيء حول هذه الأمور، ولذلك كنت أشعر بالأمان.

وحدثت لي مشكلة أكثر خطورة عندما كنت وزير دولة للتنمية الاجتماعية، بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٣، حينها كان يتم تخصيص الأموال على المكشوف. طوّرنا نظاماً مصرفيًا تضع بموجبه كلّ الوزارات أموالها على الطاولة ثم نتقاسم المجموع بيننا. واتهمت بأني فظّ عديم الإحساس خلال تلك العملية، ولكن المشكلة الحقيقية كانت في وجود الإداريين. فقد وجدوا لهم عذراً لحضورهم، وجاءوا للدفاع عن إمبراطورياتهم وحماية مصالحهم ثم إعلام رؤسائهم بكل ما يقال. بالنتيجة كان ينقص تلك الاجتماعات الصراحة وتحدي الإداريين وزراءهم قائلين بالفعل: «إذا كنتم جيّدين فستحصلون على ما نطلبه نحن».

فإذا نجح الوزراء، يقول الإداريون بعدئذ: آه، إنّ وزيري قويّ بحيث نال هذا ونال ذاك، ثم تقول الصحف إنّ الوزير كان قويًا مع أن الإداريين كانوا يأملون بالحصول على أكثر مما حصلوا عليه. كانت المسألة مسألة قوّة ولم تكن مسألة جوهر، لذلك أعلنت في أحد الأيام: «سأقوم أنا والوزراء بعملية المصرف، وعليه، فليخرج كل من ليس وزيراً، اخرجوا»: مع أنّي استثنيت نائبي بالذات لفترة من الفترات.

ثم قلت لزملائي: «من جهة مطلوب منا ٣٠٠ مليون دولار، ومن جهة أخرى لدينا ١٠٠ مليون دولار للإنفاق. كونوا صريحين. إذا كان موظفوكم يطلبون شيئاً ليست له أهمية أوّلية لديكم فأعطوني أولويتكم السياسية، فإذا حصلتم على أقلّ ممّا جئتم من أجله فلا تقلقوا، ألقوا اللوم عليّ وسوف أتحمل النتائج».

كانوا يرضون بذلك وبعدها يخرجون قائلين: «وهذا اللعين كريتيان! طلبت أربعة أشياء وأعطاني شيئاً واحداً فقط!» وكان الإداريون غاضبين بالطبع.

ناداني ترودو إلى مكتبه وقال: «لا يمكنك أن تفعل ذلك».

فأجبته: «ولكنّي نجحت ولن أتزحزح عن موقفي».

وحصل مثال كلاسيكي للسير على الخط الرفيع في الشؤون السياسية: كان تعديل البرنامج الوطني للطاقة لا يتلائم مع الحقائق المتغيّرة، بعد أن عيّنت وزيراً للطاقة في عام ١٩٨٢. كان قد تمّ إقرار البرنامج الوطني للطاقة في عام ١٩٨٠ لتأمين إمداد كندا بالطاقة، وتشجيع الاكتفاء الذاتي، وزيادة نسب الملكية الكندية للقطاع، واستند البرنامج على تكّهنات عالمية بأنّ سعر النفط سيرتفع إلى ٨٠ دولاراً للبرميل الواحد، ولكن بدلاً من ذلك هبط سعر النفط إلى ٣٠ دولاراً. لهذا السبب وحده تَطَلّب البرنامج تعديلاً بعد ثلاث سنوات، ولكن كانت هناك قوى نافذة تقاوم أي تعديلات كبيرة.

عرف عن ترودو بأنه يدعم بقوة البرنامج الوطني للطاقة. ونظر وزير المالية مارك لالوند (Marc Lalonde) الذي أدخل البرنامج عندما كان وزيراً بحذرٍ إلى ما أفعله، واعتبر بعض كبار الموظفين في وزارتي من الذين اشتركوا في إعداد البرنامج أن أي عبث بالبرنامج سيكون بمثابة احتقار لحكمتهم. وبالفعل ومع أن معظم الموظفين الرئيسيين الذين ارتبط اسمهم بالبرنامج كانوا قد انتقلوا إلى أعمال أخرى، ومع أن وزارتي كانت ملتزمة بعمق بهذا البرنامج فقد اعترض من تبقى في الوزارة عندما رغبت في عمل أي شيء لا يمكن أن يفعله لالوند.

ثمّ تحوّل الأمر إلى مشكلة، وخلال المفاوضات مع مقاطعة نيوفاوندلاند حول التنقيب عن النفط في المياه الإقليمية، اعترض بعض موظفي وزارتي على الصفقة التي أعددتها للتقديم، لاعتقادهم أني ذهبت بعيداً في تنازلاتي. واستخدمت مقاطعة نيوفاوندلاند خلافاتنا كعذر للانسحاب من طاولة المفاوضات، مدّعية بأني لن أكون قادراً على الإيفاء بما أعد. لم يكونوا يعرفونني كما لم يكونوا يعرفون ترودو. وفي إحدى النقاط أخبرني موظف قديم، ربما كان يتصرف استناداً إلى شكوى تلقاها من وزير المالية أو مكتب مجلس شورى الملكة، بأنّه كان عليه إعلام ترودو بالعرض الذي قدمته، علماً أنّ ترودو كان مسافراً في ذلك الوقت. وفي وقت متأخر من ذلك اليوم وصلتني ردة فعل ترودو: «إذا كان العرض جيّداً لجان فهو جيّد لي». وهكذا حصلت على حريّة التحرك، ولكنّي لم أكن أستطيع أن أبيع المخزن، ولم أرغب في ذلك. وَثِقت بمبادىء وأهداف البرنامج الوطني للطاقة ورغبت فقط في تكييف التفاصيل.

بعد سنتين تقريباً، تمّ نقلي من لجنة المالية، بعد أن أدرك ترودو وبيتفيلد مدى

القوة التي يمكن أن تصل إليها اللجنة، واعتقدا بأنهما لن يتمكّنا من تفتيت قوّتها إذا بقي اللعين كريتيان مسؤولاً عنها. واعترضت بالطبع على نقلي.

كان من عادة ترودو القول إنّني أصعب الوزراء في النقل، لأنّي كنت أشعر بالراحة والسعادة حيث أكوِن. وعرض عليّ وزارة الصناعة والتجارة، وعندما رفضت أرسل غوردون أوسبالدستون لمحاولة إقناعي. كان أوسبالدستون، قبل أن يكون نائباً لي في لجنة المالية، يعمل مفوضاً للتجارة وكان على وشك طلب إجازة مؤقتة من الحكومة.

سألته: «إذاً أنت تعتقد حقيقة بأن من المهمّ أن أنتقل إلى وزارة الصناعة والتجارة، فهل أنت مقتنع تماماً بأن هذا ما يجب أن أفعله؟»

أجابني: «نعم».

ـ «إذاً سأفعل ذلك ولكن شرط أن تأتي معي كنائب وزير».

وقع أوسبالدستون المسكين في المصيدة، وذهبنا نحن الاثنين إلى وزارة الصناعة والتجارة في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٦ ـ بقيت في هذا المنصب سنةً واحدة تقريباً ولكني اتبعت خلالها طريقتي الاعتيادية في المعالجة السريعة لعدد من المسائل المثيرة للجدل وذلك من أجل إثبات وجودي ـ سافرت بالطائرة بعد أيام من تقلّدي هذا المنصب الجديد إلى ڤنزويلا للمساعدة في وضع أسس عقد كنديّ لإنشاء وتزويد معدّات لخطّ سكة حديدية جديد في تلك البلاد، وتمكنّا من الحصول على نصف العقد مع أن المشروع ألغي في نهاية الأمر.

تعلقت مسألة أخرى بالحصص النسبية للأنسجة والملابس المستوردة. في ذلك الوقت كانت هذه التجارة تعتمد بنسبة ٦٠ بالمئة على الاستيراد، وبنسبة ٤٠ بالمئة على الإنتاج المحلّي، وكان الوضع يتدهور بالنسبة إلى مصانعنا الوطنية. كنت أريد أن أبقي الحدود مفتوحة أمام الاستيراد لمساعدة المستهلكين ولتحسين كفاءة صناعتنا، ولكنّي واجهت ضغوطاً لحماية الصناعة الوطنية إلى أن تصبح في وضع يمكّنها من تحسين إنتاجيتها. بالإضافة إلى ذلك كان مجمل استيرادات شركائنا أقل مما كنا نستورد منهم، في حين أن الأميركيين اتهموا كندا بالحمائية: (مذهب حماية الإنتاج الوطني) لأننا طلبنا أن نقسم التبادل التجاري بيننا إلى قسمين (كان الأميركيون يستوردون من كندا ٢٠ بالمئة فقط من احتياجاتهم من الأنسجة والملابس). وكان الحلّ الذي أعددته يقضي بإجراء صفقة من الصناعة الكندية، مع الشركات والاتحادات العمالية.

قلت: «حسناً، سوف أفرض حصصاً نسبية لفترة معيّنة ولكن عليكم أن تحسّنوا إنتاجيتكم ولا يجب أن ترفعوا أسعاركم بمقدار يتجاوز متوسط نسبة التضخم المالي في تلك الفترة. حقّقوا الأرباح وسدّدوا زيادات الأجور من خلال زيادة الإنتاج. إذا لم تفعلوا ذلك، يا أصدقائي، سأشرّع أبواب الاستيراد بالسرعة التي أغلقتها فيها».

حافظت الصناعة على جانبها من الصفقة.. رفعت أسعارها فعلاً بنسبة تقل عن متوسط نسبة التضخم، وتحسّنت إنتاجيتها بصورة ملحوظة رغم حدوث هبوط في العمالة نظراً لأن إدخال أنظمة الإنتاج الآلية قلّصت عدد سنوات العمال الضرورية لصناعة هذه السلع، وأعتقد أنّه كان من الممكن أن تظلّ الصناعة ملتزمة بالاتفاق لأنها رأت مدى صرامتي مع موظفي وزارتي الذين حضروا الاجتماع.. كان هؤلاء يستمرون في التأكيد على أنّه من غير الممكن لوزير أن يفرض الحصص النسبية من دون الرجوع إلى مجلس الوزراء. سألتهم:

- «هل أملك هذه السلطة أم لا؟»
- «نعم، ولكن لم يفعل أحد قبلك ما فعلته».
- «هل أملك السلطة أم لا؟»
- «نعم، ولكن...»
- «إذاً هذا ما فعلته؟»

كان القرار الشائك أكثر والمُلحّ أكثر الذي اضطررت إلى اتخاذه في وزارة الصناعة والتجارة، هو إعطاء أو عدم إعطاء مساعدة مالية لتطوير طائرة شالنجر (Challenger) التي تنتجها شركة كانادير (Canadair). قبعت المسألة لمدة أشهر على مكتب سلفي، وكان أمامي بضعة أسابيع فقط قبل أن تنتهي مدة العقد الخاص بتطوير الطائرة. كان عليّ أن أعمل. انقسم موظفو وزارتي بين مؤيد ومعارض، ولكنني شعرت أن المشروع يستحق المغامرة. قد تكون مسألة اعتبار ما إذا كان القرار الذي اتخذته في هذا النطاق جيّداً أو سيّئاً مسألة قابلة للنقاش، ولكن في ذلك الوقت كان له معنى ووَعَدَ بالشيء الكثير لصناعة الطائرات في كندا.

في الوقت الذي اتخذت قراري لم يكن أوسبالدستون قد ترك لجنة المالية ولم يكن خلفي بوب أندراس (Bob Andras) قد استقر هناك، ولذلك في خلال ثلاثين يوماً تمكّنت من الحصول على أكثر من ١٠٠ مليون دولار لتطوير طائرة شالنجر.

في أثناء عملي كوزير للصناعة والتجارة، تعرفت إلى أعضاء المجتمع التجاري مع أنّي كنت قد أجريت الكثير من الاتصالات مع شركات التعدين والنفط عندما كنت وزيراً لتنمية المقاطعات الشمالية. ولكن معرفة هؤلاء الأعضاء ليست كإنشاء صداقات معهم. كان معظم أصدقائي من المحامين، والموظفين الحكوميين، والأشخاص من دائرتي الانتخابية، أو السياسيين الآخرين. يلتصق السياسيّون عادة بالسياسيين وهم يقابلون صحافيين أكثر ممّا يقابلون رجال الأعمال. ولأن أوتاوا ليست مركزاً ماليًا، يميل رجال الأعمال إلى القدوم والترحال، ولهذا السبب لا يشاهَدون في المناسبات الاجتماعية في تلك المدينة.

ربما كان من الأصعب على السياسي أنْ يحافظ على استقلاليته عندما كان رجال الأعمال يموّلون الأحزاب الرئيسية بصورة حصرية تقريباً، ولكن منذ الإصلاحات التي أدخلت إلى أنظمة تمويل الأحزاب اعتمد عدد قليل من النواب، هذا إن وجد، على المساهمات المالية الكبيرة. وفي ما يخصّني كانت نسبة ٩٥ بالمئة من نفقات حملتي الانتخابية تسدّد بواسطة تقديمات من سكان دائرتي الانتخابية. واستناداً إلى تجربتي ذهبت إلى غير رجعة، ولله الحمد، تلك الأيام التي كان فيها المحصِّلون النافذون للأحزاب يجمعون مبالغ ضخمة من بضعة رجال أثرياء.

يوجد بالطبع في كندا بعض كبار رجال الأعمال من أصحاب النفوذ، وبعض العائلات الثرية القديمة العهد، ولكن لا يبدون مرئيين أو أقوياء في الشؤون العامة كأقرانهم في أوروبا أو الولايات المتحدة الأميركية، كما لا يبدون مُتحصّنين أو مُنغلقين على أنفسهم كأقرانهم في تلك الدول. فهنا تحصل دورات رأس المال بتكرار أعظم، ولذلك تكون قاعدة القوة الضعف. (في الواقع يبدو أن للحركة العمالية نخبة مستقرة أكثر من النخبة الموجودة في مجتمع رجال الأعمال. تمر العقود ويستمر حضور زعماء الاتحادات العمالية أنفسهم إلى الاجتماعات!)

تعلّمت في وقت مبكر أنّ التجارة تجارة والسياسة سياسة، والبرهان هو قلة عدد رجال الأعمال المهمين الذين تحولوا إلى سياسيين جيدين، ربما يعتقدون أنهم أذكياء جدّاً في كلّ شيء لأنهم جمعوا ملايين الدولارات من خلال حفر ثقب في الأرض وعثروا على النفط، ولكن الموهبة والحظ الضروريين ليصبح المرء ثريًا يختلفان عن الموهبة والحظ الضروريين للوصول إلى قبّة البرلمان. يجوز أن يكون شخص ما لاعباً

ممتازاً في البيزبول، ولكن هذا لا يعني أنه يستطيع الوقوف على الجليد إذا جعلته يلعب مع فريق الهوكي.

يملك معظم رجال الأعمال معرفة متخصصة تزودهم غالباً بنظرة ضيّقة الأفق. وقد يعرف رجال المصارف كلّ شيء حول العمل المصرفيّ، ولكنهم لا يعرفون الكثير حول الزراعة أو العمل الاجتماعي، لذلك لا يمكن بصورة معقولة الافتراض بأن مصرفيًّا عظيماً يمكن أن يكون وزير مالية عظيماً، والمحامون فقط هم الذين ينجحون دائماً في جعل أحد المحامين وزيراً للعدل.

على معظم رجال الأعمال في كندا أن يعتبروا وجهاتِ نظرهم وأن يوسعوا معارفهم. ولقد سمعت مراراً وتكراراً بتذمّر رجال الأعمال من العجز في الموازنة العامة أو من التدخّلات الحكومية، وحوصرت مراراً وتكراراً من رجال الأعمال هؤلاء ليطرحوا عليّ أسئلتهم: «ماذا جرى بالمنحة التي ستقدمها لي الحكومة؟»، «أين صارت المساعدة المالية الحكومية للأبحاث والتنمية؟»، «هل ستُقَيَّد استيراد السلع التي تنافسني إلى كندا؟»

كانت التناقضات موجودة في كلّ مكان، فالأشخاص الذين يطالبون بإلغاء التنظيم عندما ترتفع أسعار النفط عالميًّا يريدون فرض أنظمة الحماية عندما تهبط الأسعار العالميّة للنفط. والناس الذين يصرخون مطالبين بالمنافسة الحرة في السوق يريدون فرض احتكار في قطاعاتهم لأنهم يخشون تجزئة السوق. أنا لا أقول إن عليهم عدم المحاولة ولكني أقول إنهم لن يتمكنوا من الحصول على الأمرين في كلّ الأوقات.

خذ مثلاً التنظيم، إذا قررت الحكومة أن هناك حالات خاصة يجب أن يسمح فيها بوجود احتكارات أو شبه احتكارات، بهدف خلق شركات قابلة للحياة ـ أكان ذلك في نطاق خطوط الأنابيب أو أنظمة الاتصالات أو غير ذلك ـ أليس من المعقول أن يتم تنظيم الأسعار التي تفرضها هذه الشركات مقابل خدماتها وذلك من أجل حماية الشعب الكندي؟ وهل يجب أن يمنح الشعب الكندي هذه الشركات الحق بطبع أوراق النقد؟

وخذ مثلاً الشركات التابعة للتاج البريطاني، إنه شيء أن تفرض شركة تعمل في النقل السريع للرسائل والمستندات من مدينة إلى أخرى أسعاراً لا تستطيع تحمّلها سوى الشركات الكبيرة، وشيء آخر أن تفرض مثل هذا السعر لنقل رسالة من طالب هنديّ

يدرس في جامعة اوتاوا إلى والدته في أولد كروس، مع ذلك إذا أعطينا القطاع الخاص أفضل القطاعات التجارية، وأعطينا القطاع العام أسوأ هذه القطاعات، سينتقد رجال الأعمال هؤلاء دائرة البريد لأنها تخسر، أو لأنها سيئة الإدارة، أو لأنها مثال نموذجي لعدم كفاءة الحكومة.

خذ المصارف كمثل آخر، في وقت من الأوقات تحركت أوتاوا لمنع السيطرة الأميركية على المصرف (Mercantile Bank) وذلك من خلال تحديد ملكية أي مصرف كندي بعشرة بالمئة.

استغلّت المصارف الكندية هذا التحديد لمنع استملاكها أو منافستها من قبل المواطنين الكنديين أيضاً، وكانت النتيجة نشوء زمرة صغيرة من المصارف القوية للغاية التي يتحصن مدراؤها خلفها بدرجة أقلّ أو أكثر بغضّ النظر عما فعلوه أو عما لم يفعلوه. ومع ذلك يستمر أصحاب المصارف بالذهاب إلى أنديتهم والتذمر من التدخل الحكومي وهم يتناولون وجبات الطعام المكلفة جدًّا. كان على الحكومة في نهاية الأمر أن تفتح النظام المصرفي أمام المصارف الأجنبية إلى درجة معينة من أجل تعزيز روح المنافسة.

عندما كنت وزيراً للطاقة عام ١٩٨٣ سارعت الحكومة الليبرالية إلى إنقاذ شركة النفط (Dome Petroleum) التي كانت مهددة بالإفلاس، فقد هبط السعر العالمي للنفط الخام وكانت هذه الشركة قد اشترت كميات كبيرة في الوقت الخطأ، كان آخر شيء رغبت في عمله إنقاذ هذه الشركة، شعرت بأن مهمة وزارتي هي تهدئة قطاع الطاقة بعد الجدل الذي أثير حول البرنامج الوطني لها. دار جزء من الجدل حول ما إذا كانت الحكومة قد تورطت كثيراً في تجارة النفط. ونصحني بعضهم بترك الشركة تعلن إفلاسها، وترك السوق يقرر ما إذا كان من الأفضل جعل الشركة تعيش، ولكن كان من المحتمل أن يولّد إعلان إفلاس الشركة صدمة قوية لصناعة النفط في كندا. كان من الممكن أن ينتج عن إفلاس الشركة خسائر لمئات من المقاولين في الداخل وأن يؤدي إلى نتائج خطيرة على المؤسسات المالية التي أقرضت الشركة عدة بلايين من الدولارات. في النهاية فاوضت على صفقة بين المصارف وشركة النفط أنقذت الجميع ولم تكلف الحكومة سنتاً واحداً. كفلنا المصارف بالفعل، ولكنها لم تعترف أبداً بفضلنا الكبير عليها.

كـان روسـل هـاريسـون (Russell Harrison) رئيـس مجلـس إدارة مصـرف (Canadian Imperial Bank of Commerce) أحد الذين تفاوضت معهم من أصحاب المصارف، من الصعب اعتباره مؤيداً للحزب الليبرالي. حصل وأن تناقشت معه مرّتين: عندما كنت وزيراً للمالية، وعندما انتقلت إلى صفوف المعارضة خلال فترة حكومة جو كلارك (Joe Clark) لم يردّ حتى على اتصالاتي الهاتفية، وعندما وقّعنا صفقة شركة النفط قلت له: «لقد أصبحنا شركاء الآن، وأرجو أن تردّ على اتصالاتي الهاتفية».

وما أزعجه أكثر، رغم أني أنقذته للتو، طلبي أن تؤخذ لنا صورة فوتوغرافية تخليداً لهذا التعاون السعيد بين القطاعين العام والخاص. في الليلة التي سبقت توقيع الاتفاق قال هارفي أندريه (Harvie André) من حزب المحافظين التقدميين: إن «الشيوعيين» أصبحوا على وشك السيطرة على شركة نفط أخرى. وأردت من وراء طلبي التقاط صورة فوتوغرافية إظهار نفسي مع أربعة «رفاق» مبتسمين. كان مزاجي جيّداً في تلك اللحظة رغم عدم رغبة أي واحد من الأربعة في الجلوس إلى جانبي. وكان عليّ أن أجعل المصرفيين الأربعة يوقّعون على الصورة ويكتبون عليها «شكراً بليون مرّة».

يعترف رجال الأعمال الأذكياء بأنهم لا يستطيعون أن يكونوا نظريين حول المسائل الاقتصادية. في الواقع لم يُبْنَ الشيء الكثير في كندا من دون نوع معين من أشكال التدخل الحكومي، فقد تم بناء CPR بمساعدة من حكومة المحافظين، وحتى حكومة ألبرتا برئاسة لوغهيد (Lougheed) قد اشترت شركة طيران وتحكّمت بأسعار الغاز الطبيعي.

اعتاد الكنديون دائماً مساعدة بعضهم البعض. والواقع أنّه بعدد من السكان يبلغ ٢٥ مليوناً فقط لا يمكن تسيير الأمور على أساس تنافسيّ صرْف. إذا لم تكن السكك الحديدية خاضعة لسيطرة الحكومة فلن يوجد في كندا سكك حديدية، وإذا لم تكن هناك مجالس تسويق فإن إنتاجنا الزراعي سيكون في طريق الذبول، وإذا لم تفرض حصص نسبية على الاستيرادات فإن مصانع النسيج والملابس في كندا سوف تختفي بين ليلة وضحاها. فالشركات في كندا الأطلسية مثلاً بحاجة إلى مساعدات حكومية للنقل من أجل جلب منتجاتها إلى الأسواق بأسعار تنافسية. يحتاج كل فرع من فروع الاقتصاد إلى شكل مماثل من التدخل، وتوجد أشكال التدخل الحكومي في كل دولة

ومن ضمنها الولايات المتحدة الأميركية، فلو واجهت أي شركة من شركات التاج العقبات وحالات تجاوز النفقات المقررة التي تنشر في عقود الدفاع الممنوحة للقطاع الخاص في الولايات المتحدة لتعالت صرخات الفضائح وتردد صداها في أرجاء البلاد كافة.

يجب السماح للقطاع الخاص بأن يعمل بنفسه قدر ما يستطيع، ولكن هناك رجال أعمال قليلين يرفضون على أساس مبدئي قبول المساعدة الحكومية المفيدة مع أن معظمهم يعرف في قرارة نفسه أنّه بحاجة إلى هذه المساعدة. وإذا كان لمدراء شركة «صن لايف» للتأمين الحقّ في اتخاذ قراراتهم، وتقرير رواتبهم التقاعدية، ونقل المناصب من عضو في ناديهم إلى آخر، فذلك يعود إلى أن حكومة كندا منعت السيطرة الأميركية على هذه الشركة، وسمحت لها بأن تتحول إلى شركة تعاونية يكون فيها حملة بوالص التأمين أصحاب أسهم فيها.

اعتقدت أنهم سيتذكرون أني، عندما كنت وزيراً للمالية، طلبت من شركة صن لايف أن تؤجل موعد نقل مركزها الرئيسي، من مونتريال إلى تورونتو، إلى ما بعد الاستفتاء الشعبي، لأن هذا الانتقال سيكون ذخيرة يتسلح بها الانفصاليون الكويبيكيون، ولكنها قالت: «لا. نحن قطاع خاص وسنتخذ قراراتنا بأنفسنا». كان لهؤلاء الموظفين المميزين عقل أضيق من عقل أي موظف حكومي. لم يحتلوا مناصبهم استناداً إلى حق إلَهيّ، بل بسبب عمل حكوميّ، ومع ذلك رفضوا قبول طلب معقول من وزير منتخب من قبل الشعب في وقت أزمة وطنية. ولا يزالون ينظرون بازدراء إلى رجال السياسة.

هناك مجالان خاصّان يتوجب على الحكومة الكندية تأمين الحوافز فيهما.

ـ المجال الأول هو تنمية الأقاليم، فمن دون حوافز تتجه كل الأمور إلى التمركز في القلب الصناعي لكندا الوسطى. في اليوم الحاضر يشكل الامتداد الأرضي بين أوتاوا وهاملتون في أونتاريو مدينة كبيرة، ولن يمضي وقت طويل قبل أن يبدأ سكان تورونتو بتقرير ما إذا كانوا سيسافرون بالطائرة، أو بالسيارة، عند دعوتهم للعشاء. إنه اتجاه حديث يحزّ في قلبي كثيراً.

لا أعرف لماذا يرغب كلّ شخص بالعيش في تورونتو أو مونتريال، بينما يوجد الكثير الكثير من المدن الصغيرة الجميلة غير المكتظة بالسكّان تتوفّر فيها خدمات جيّدة ومساكن رخيصة ووسائل سهلة للوصول إلى الطبيعة وسكان تواقون للعمل. فبسبب

الطلب الكبير على المنازل في المدن الكبيرة يتوجب على عائلة اعتيادية أن تدفع ثمناً باهظاً لمنزل صغير، بينما يمكنها شراء منزل بضعف مساحة هذا المنزل وبنصف ثمنه في مناطق أخرى. من الجائز أن سبب هجر هذه المنازل الكبيرة اضطرار سكانها إلى البحث عن عمل في المدن بعد أن أغلق مصنع كبير أبوابه لعدم توفر المساعدة الحكومية، بينما تنفق ملايين الدولارات، من واردات الضريبة الإضافية، لشقّ الطرق؛ وإنشاء محطّات معالجة المياه المبتذلة؛ ومحطات معالجة مياه الشرب، وغير ذلك من أجل خدمة المصانع الجديدة وأبنية المكاتب المتعددة الطبقات، والضواحي التي تعجّ بالنازحين من المدن.

يقود جزء من هذا الميل إلى الطبيعة الإنسانية. إذ يرغب الموظفون أن يكونوا قريبين من رئيسهم، وأن يكونوا حيث تكون الحركة. يمكنك أن تجادل بالقول إن بإمكانهم رؤية رئيسهم والتأثير عليه أثناء قيامه بجولة تفقدية في الأقاليم بدرجة أكبر من خلال رؤيته في ناطحة سحاب تعج بالموظفين الآخرين، ولكن لا ينظر معظم الناس إلى الأمور على هذا الشكل.

كما يجب أخذ نوعية الحياة في الاعتبار، فقد يرغب بعض الأشخاص في أن يكونوا معروفين في مدينة صغيرة، بدل أن يكونوا لا أكثر من رقم في مُجَمَّع سكنيّ. هناك أيضاً فوائد اقتصادية، فالشخص الذي يكسب ٣٥ ألف دولار في مدينة صغيرة، ويعيش في منزل كبير يشتريه بخمسين ألف دولار، ويشتري حاجياته من سوق محلّية للمزارعين، يستطيع العيش برفاهية وراحة أكثر من شخص يكسب المبلغ نفسه ولكن عليه أن يدفع ألف دولار شهريًا إيجاراً لشقّة متوسّطة الحجم ويشتري حوائجه من السوبرماركت.

عندما كنت رئيساً للجنة المالية، وزعنا أكثر من عشرة آلاف وظيفة خارج أوتاوا. حذّرنا الإداريون من أنّنا لن نجد أشخاصاً مؤهلين يرغبون في العيش خارج أوتاوا، ولكن في الواقع تقدّم أكثر من ثلاثين شخصاً من ذوي المؤهلات العالية جدّاً لملء إحدى الوظائف الإدارية الرئيسية خارج أوتاوا.

كذلك سمحت لنا التقنيات الجديدة وأنظمة الاتصالات الحديثة بتوزيع مراكز المعلومات الحكومية على المدن في مختلف أنحاء البلاد. وجدنا أن هذه المراكز حققت معدلات إنتاجية عالية جدّاً، وكان الموظفون مسرورين لحصولهم على وظيفة

جيّدة في مسقط رأسهم. تشعبت نشاطات مدن صناعية مثل Sudbury و Shawinigan لتشمل قطاع الخدمات، وعرفت المناطق ذات المستويات العالية للبطالة ازدهاراً أكثر مما عرفته أوتاوا.

فعلى الذين يصرون على القول بأن التنمية الإقليمية عمل غير اقتصادي أن يكون لديهم وجهة نظر أوسع. كم تبلغ نفقات إنشاء بُنىً تحتية في المدن الجديدة؟ هل إن الأقاليم تخفف ضغوط التضخم التي تسببها المدن؟ وماذا عن نوعية الحياة؟ إنّ كندا محطّ حسد العالم لنظافتها وأمانها واتساعها. ولو قيست فقط على أساس خطّ سلفي لكان علينا ربما إغلاق البلاد والانتقال إلى حزام الشمس في الولايات المتحدة الأميركية. مع ذلك اخترنا البقاء هنا، ولهذا السبب يجب أن تظل التنمية الإقليمية الحجر الأساس في سياستنا الاقتصادية.

- والمجال الثاني الذي يحتاج دوماً إلى المساعدة الحكومية هو مساعدة الشركات الكندية على تصدير منتجاتها. فالمنافسة الدولية قاسية للغاية، علماً أنّ شركاتنا كثيراً ما تنافس شركات تحصل من حكوماتها على إعانات مالية وفوائد أو مزايا مرتبطة بالمساعدات. وعلى كندا في الكثير من الحالات أن تفعل الشيء نفسه.

وهذه هي بالفعل إحدى المصاعب العديدة في حقل التجارة الخارجية. يجب أن نبذل جهوداً ضخمة، وأن نظْهر إصراراً ومثابرة. وقد تتغيّر أساليب العمل، وحتى المقاييس الأخلاقية التجارية، بدرجة مؤثرة من دولة إلى أخرى.

مع ذلك، وبوجه عام، أعتقد أن الكنديين كانوا متواضعين جدّاً في التعريف عن نجاحاتهم خارج البلاد. نُرَكِّز انتباه العالم على أعمالنا الفاشلة كما لو كنا نشعر براحة أكبر عند التحدث عن قصورنا ونتجاهل إنجازاتنا. ولكني استطعت أن ألاحظ، خلال رحلاتي كوزير للصناعة والتجارة، أن عدداً كبيراً من الشركات الكندية العاملة في الأسواق العالمية مُغامرة وتملك كفاية تنافسية في بيع أيّ شيء، من المواد الخام إلى التكنولوجيا العالية.

قد ينزعج الكثير من الكنديين من الاستثمارات الأميركية الضخمة في كندا، وبشكل عام أعتقد أن الاستثمار الأميركيّ شيء مفيد ولكن توجد مشاكل ترتبط به. بعض الشركات الأميركية المتعددة الجنسيات تعمل كشركات وطنية حسنة، بينما لا تعمل كذلك شركات أخرى. وتعتمد الاختلافات عادة على متغيرات مثل موقف

المركز الرئيسي في نيويورك، أو شخصية المدير التنفيذي الكندي للشركة الأميركية العاملة في كندا. ولا شكّ في أن معظم الشركات الأميركية تملك خبرة كافية في عدد كافٍ من الدول تمكنها من البقاء، كما أن هناك فوائد إيجابية واضحة في وجود مثل هذه الشركات في كندا، فهي تجلب الرساميل وآخر المبتكرات التكنولوجية وأساليب المنافسة إلى البلاد.

عندما كنت وزيراً للصناعة والتجارة، كنت في أعين الكثيرين ليِّناً حول مسألة الملكية الأجنبية، لأنّ شعوري كان إيجابيًا نحوها، حتى عند بروز مشاكل كالتي حدثت عندما طلب الأميركيون من فورد كندا عدم بيع سياراتها إلى كوبا، والمشكلة الأكثر خطورة في السنوات الأخيرة حدثت في قطاع النفط والغاز الطبيعي.

بشكل أساسي، عارض رجال الأعمال من الأميركيّين الإجابة عن أي سؤال، أو الالتزام بأي شرط، عندما كانوا يريدون شراء أي شيء في كندا. كانوا يفترضون أنه لن يطرح عليهم أي سؤال ولا يفرض عليهم أي شرط. غَيَّرت حكومة حزب المحافظين اسم وكالة مراقبة الاستثمارات الأجنبية إلى استثمارات كندا (Canada Investment) لكي ترضي الأميركيين من خلال إعلامهم أن وكالة مراقبة الاستثمارات الأجنبية لم تعد قائمة، ولكن سيستمر المستثمرون الأجانب في الشعور بالانزعاج عندما يكتشفون أن عليهم توظيف محامين وملء استمارات والحصول على موافقات. ومهما كان اسمه، فالقانون قائم، والقانون هو الشيء الذي يكرهه الأميركيون. مع ذلك فلكل دولة قوانينها التي تراقب عمل الأجانب. قد لا تشكل مشكلة رئيسية في الوقت الحاضر في الولايات المتحدة الأميركية، ولكن يمكن أن تتصور ردة فعل الأميركيين إذا حاول العرب شراء أسهم شركة جنرال موتورز أو شركة بوينغ كلّها. حدثت فعلاً بعض ردّات الفعل العنيفة في ولايات معينة تجاه الاستثمارات الكندية الكبيرة التي لا تصل إلى مستوى الاستثمارات الأميركية في مقاطعاتنا. ففي إحدى المرات، واجه متمول كنديّ، حاول شراء شركة كندية في كندا، معارضة من ولاية فلوريدا لأن الشركة الكندية كانت لها مصالح معينة في تلك الولاية.

فالمشكلة الأساسية تكمن في أن الكثير من الأميركيين ينظرون إلى كندا كما لو كانت ولاية أميركية أخرى لا تختلف عن ولاية تكساس أو ولاية أوهايو. ويفاجأون عندما نتخذ موقف دولة مستقلة، ولكن ما هو خيارنا؟ لو كنا جزءًا من الاتحاد الأميركي

لكنّا حملنا شكاوينا وأوضحنا مصالحنا أمام شيوخنا وممثلينا في واشنطن، ولكننا لسنا جزءًا من الاتحاد الأميركي ولا نريد أن نكون جزءًا منه. من جهة أخرى تشكل كندا أكبر مستهلك للسلع الأميركية في العالم، ولهذا السبب يجب أن تُمْنَح اعتبارات خاصة، وعادة لا تُمْنَح لنا مثل هذه الاعتبارات. عندما أصدرت الحكومة الأميركية قانوناً للضرائب لا يشجع الأميركيين على عقد مؤتمراتهم خارج البلاد لم يستثنِ هذا القانون كندا رغم أن الكنديين، ويبلغون عشر سكّان الولايات المتحدة، ينفقون على السياحة في الولايات المتحدة أكثر ممّا ينفقه الأميركيون في كندا في حقل السياحة.

طرحت قضية كندا على والتر مونديل، نائب الرئيس الأميركي جيمي كارتر، ووافق معي أنّنا على حقّ، ولكنه بَيَّن أن الإدارة عاجزة عن عمل شيء لأن أي تحرك لاستثناء كندا من قانون الضرائب الجديد سيعارضه شيخان غاضبان على كندا لسبب آخر. ونجد غالباً أن التعامل مع الأميركيين محبط للغاية، لأن الفصل بين سلطات الرئيس والكونغرس المنصوص عليه في دستور بلادهم يعقّد سير المفاوضات ويورطنا إلى داخل السياسات المحلية الأميركية.

يقول بعض الناس: إنّ الطريق الوحيد أمام كندا لمنع إلحاق الأذى بها من جانب الحمائيين الأميركيين يتمثل بتأمين وصول البضائع الكندية إلى الأسواق الأميركية من خلال التجارة الحرّة بين البلدين. وما يثير قلقي من مفهوم التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا هو عدم تأكدي من قدرة كندا على الاستمرار في البقاء سياسيًا، وتكون النتيجة المنطقية دمج الدولتين. حتى في دول السوق الأوروبية المشتركة ذات الدول المختلفة الهويات واللغات والثقافات نجد تردداً في التنازل الواسع عن السلطات التي تتمتع بها كل دولة من تلك الدول خوفاً من تهديد سيادتها الوطنية. ولن تكون كندا مهددة فقط بفعل القوة الهائلة والعدد الكبير للولايات، بل وستكون معرّضة أيضاً للضغوط الاقتصادية التي تسحب الصناعات والناس من الشمال الشرقي الأميركي إلى حزام الشمس في الجنوب الغربي. فبلدنا أشد برودة وأكثر تمسكاً بالتقاليد وأكثر بعداً عن نيو إنكلند، ولا يوجد أي ضمان في اتفاقية للتجارة الحرة بأننا لن نترك لتصدير مواردنا الطبيعية إلى المناطق الواقعة جنوب الحدود، بينما تتوفر كلّ فرص العمل الجديدة في تلك المنطقة. فمن دون ضمانات أو وسائل دفاعية سنهزم شر هزيمة لأن الأميركيين يستطيعون فعل ما يريدون. يكون الذين يؤكدون أن التجارة الحرة بين البلدين تمثل أملنا الوحيد، وربما الطريق الذي لا يمكن تجنبه، قد تخلوا عن فكرة كندا

الموحدة والمستقلة أو فاتهم التفكير بالنتائج ومن ضمنها تأثير التجارة الحرة على علاقاتنا الاقتصادية مع دول كاليابان مثلاً. سيتمثل التحدي الذي سيواجه السياسيين الكنديين في خلال العقد القادم بإيجاد التوازن الصحيح الذي يرحب بالاستثمارات الأميركية، ويشجع التجارة الثنائية، ويحافظ على الهوية القومية لكندا.

يوجد مظهر آخر ربما كان أكثر أهمية لمشكلة الرباطات الأكثر تلاحماً مع الأميركيين، وهو مسألة السلام والأمن برمّتها. إنّ كندا عضو في حلف شمالي الأطلسي (NATO)، وعضو في حلف الدفاع عن شمال أميركا (NORAD). وسنظل ملتزمين بهذين الحلفين لأننا نثق بهما، ولكن يوجد الكثير من الجدل حول المسألة. حاولت حكومة ترودو درس دور كندا في ضوء واقعي، فرأت أننا لاعب ثانوي بالضرورة، وأن نفقات الدفاع، رغم كونها تشكل جزءًا مهمًا في موازناتنا، هامشية وفق المخطط العريض للأمور. تركّز النقاش آنذاك حول كم يجب أن تنفق كندا على التسلح، وفي النهاية وافقنا على زيادة مخصصات وزارة الدفاع بنسبة ٣ بالمئة سنويًا فوق نسبة التضخم، وكان قراراً قاسياً في وقت العجز المالي المتزايد. قال حلفاؤنا ووزير الدفاع الوطني وموظفو وزارته وقيادة الجيش الكندي وجماعة الضغط العاملة لمصلحة الجيش في مجلس العموم: «حسناً. ترمز هذه الزيادة إلى التزامات كندا»، ولكن ما لبث الكثير منهم أن بدأوا بالضغط علينا لزيادة تخصيصات وزارة الدفاع بنسبة ٦ بالمئة و٩ بالمئة، وهكذا. من الواضح أن لهم مصالح يريدون تعزيزها، مثلهم مثل أي شخص آخر، ولكن كان على الحكومة الفدرالية أن تزن طلباتهم مقابل الطلبات الأخرى في المجتمع وأن تحكم على الفوائد الحقيقية وليس الرمزية.

لا تلعب الولايات المتحدة الأميركية فقط الدور الأكبر في العالم وتملك أموالاً تفوق بكثير ما تملكه كندا، بل إن تخصيصات وزارة الدفاع في موازناتها ترتبط بشكل أوثق بمعدل نموها الاقتصادي مما ترتبط تخصيصات وزارة الدفاع في كندا بمعدل نموها الاقتصادي. وتدعم وزارة الدفاع الأميركية شركات ضخمة، وتموّل الكثير من الأبحاث والابتكارات، ثم تحوّل الابتكارات التقنية إلى القطاع الخاص. فما هو هامشي بالنسبة إلى الأميركيين قد يكون طاغياً بالنسبة إلينا، ولا يمكن أن يكون لنفقات الدفاع في بلادنا الفوائد الناجمة عن التحويل إلى القطاع الخاص، لذلك فإن مقارنة هذه النفقات مع النفقات الأميركية أمر لا فائدة منه.

علينا أن نلعب دوراً مهما كان صغيراً، بعد أن ألزمنا بلادنا في معاهدات مع حلفائنا، ولهذا السبب وافقت الحكومة الليبرالية على السماح للأميركيين باختبار الصواريخ الجوالة فوق الأراضي الكندية، وكان اتخاذ قرار السماح صعباً. كلنا ننشد السلام ونسعى من أجل تحقيقه كما أظهرت المبادرات العالمية التي قام بها ترودو، وقد دعمنا نظرية ترودو القائلة بأن أبسط طريقة لوقف سباق التسلح تتمثل بوقف الأبحاث الحربية والامتناع عن تطوير أسلحة جديدة. كان هذا حلماً سعينا إلى تحقيقه. وفي الوقت نفسه كان الروس يضاعفون نشر صواريخ SS-20 بينما توقف الأميركيون فعلاً عن نشر صواريخهم. فقرر حلف شمالي الأطلسي (الناتو) أن التوازن أصيب بالخلل، ولذلك وافق الشركاء الأوروبيون على نشر الصواريخ الأميركية فوق أراضيهم، ووافقت كندا على السماح بإجراء اختبارات لهذه الصواريخ فوق أراضيها لإفهام الاتحاد السوفياتي بأننا يقظون تجاه تحركاته.

اتجه النقاش في ذلك الوقت إلى الجانب الآخر من المسألة.. رغم أن من الصعب دائماً معرفة ما إذا كان التوازن في التسلح قائماً أم لا، ومن يملك التفوق في فوضى الرؤوس النووية، ومنصّات إطلاق الصواريخ، والغواصات النووية، وغير ذلك من القدرات العسكرية. أحسسنا أن الوقت قد حان للسيطرة على سباق التسلح. فالفريقان يملكان قدرة حقيقية لتدمير العالم عدة مرات، وقد صار خطر حصول ذلك ملموساً أكثر فأكثر. وعندها، بدأ الناس يدركون سخافة سباق التسلّح، وبدأت الضغوط تتعاظم من أجل تحريم إنتاج الأسلحة النووية.

هذه الأمور جعلت كندا تفكر مليًا قبل أن تتورط بأبحاث «حرب النجوم» الأميركية، لأنّها تعتقد أن هذه الأبحاث قد تشكل قوة تقضي على الاستقرار وتفسح في المجال أمام تصعيد جديد لسباق التسلح، ولكن هذه المرة في الفضاء. ومع أن كندا حليفة للأميركيين، وتلعب دوراً إلى جانبهم، فمن السخف الافتراض أن دورنا ينحصر في تأييد كل عمل تقوم به الحكومة الأميركية. يجب على كندا أن تطور مواقفها بعد دراسة معمقة وأن تشعر بأنها حرة في مخالفة رأي الأميركيين عند الضرورة مثلما هي حرة في مخالفة آراء الألمان أو البريطانيين أو حتى الروس. إن الولايات المتحدة الأميركية هي من دون شك أفضل أصدقائنا، ويجب أن تجعلها هذه الصداقة مستعدة لتقبّل الحقيقة كما نراها من دون أن تردّ بغضب. لا شك أن هذا النوع من الصدق هو الذي أنتظره من أصدقائي، ولا يوجد أي سبب يمنع كندا من اتخاذ التحفظات نفسها

بشأن نظام «حرب النجوم» التي يعبّر عنها بصوت عالٍ ملايين الأميركيين، حتى بعض أعضاء «إدارة الرئيس ريغان».

لم يطل عملي في وزارة الصناعة والتجارة كثيراً لأن الوضع السياسي تغير بسرعة في البلاد. وصل رينيه ليڤاسك (René Levesque) والحزب الكويبيكي (Parti Québécois) إلى الحكم في مقاطعة كويبيك واستقال روبرت بوراسا (Robert Bourassa) من منصبه كرئيس للحزب الليبرالي في مقاطعة كويبيك ووجّه إليّ الكثير من الضغط كي أحلّ محل بوراسا في السياسة الإقليمية. في نفس الوقت بدأ دونالد ماكدونالد، الذي خلف جون تيرنر كوزير مالية في الحكومة الاتحادية عام ١٩٧٥، يفكر بالانسحاب من الحياة السياسية. كان عضواً في البرلمان منذ عام ١٩٦٢، وأراد أن يمضي وقتاً أطول مع زوجته وأولاده وأن يعود إلى ممارسة مهنة المحاماة. قد أكون قد عجّلت بصورة غير مقصودة في اتخاذ ماكدونالد قرار الانسحاب.

جاء ماكدونالد وزوجته روث لزيارتنا في منزلنا الريفي قرب شاوينيغان، في صيف عام ١٩٧٧. أمضينا سويّة نهاية أسبوع رائعة، نسبح، ونلعب الغولف، ونذهب إلى الحفلات، ونزور الأصدقاء القدامى، ومن بينهم صديق كان يحتفظ في منزله بمئات من الرسوم الزيتيّة تصوّر المناظر الطبيعية لمقاطعة كويبيك، ومجموعة كبيرة من الأسطوانات والتسجيلات الموسيقية.

قلت لماكدونالد: «أتعرف أن مستقبلك هو بين يديّ بدرجة كبيرة، كما أن مستقبلي هو بين يديك بدرجة كبيرة؟»

فأجاب: «وكيف ذلك؟»

ـ «عليّ أن أقرّر انتقالي أو عدمه إلى السياسة الإقليمية، فإذا انتقلت فسوف تُسْجن في أوتاوا لأنّي لا أعتقد أنّ الحكومة تستطيع تحمّل خسارة وزيرين أقدمين في الوقت نفسه. فإذا بقيت أنت ربما سأضطر إلى الذهاب إلى مدينة كويبيك، ولكن إذا استقلت فربّما سأضطر إلى البقاء في السياسة الاتحادية لأنّي أتوقع تعييني وزيراً للمالية. (كانت الصحف تتوقع ذلك في حينه، وكنت مطمئناً بأني سأنتصر على أي مرشح آخر لهذا المنصب).

لا أدري ما إذا كان هذا الحديث عاملاً مؤثراً في اتخاذ ماكدونالد قراره بالانسحاب، ولكنه استقال بالفعل من الوزارة في أيلول (سبتمبر).

كان ترودو دقيقاً دائماً في اختيار وزرائه. سأل الوزراء عن الوزارات التي يرغب كل واحد منهم في شغلها، ولا شكّ أنّه كان يعرف رغبتي الكبيرة في أن أصبح وزيراً للمالية منذ حكومة مايك بيرسون، وافترضت بعد تعييني رئيساً للجنة المالية أن أحصل على منصب وزير المالية عاجلاً أم آجلاً. وفي شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٧٧، نلت ما كنت أبتغيه. كنت أصعد درج مبنى البرلمان مع ترودو، وعندما توقّف التفت إليّ قائلاً:

«جان، سأعيّنك وزيراً للمالية».

فأجبته: «يسعدني هذا جدّاً».

الفصل الخامس

قانون للتوازن

إنّي شخص يلذّ له مواجهة المخاطر والتحرك بسرعة، وقد سبّب لي هذا الميل بعض المشاكل مع أنه غالباً ما سمح لي بأن أكون سياسيًا مؤثراً. وأفضل مثال مثير في مهنتي السياسية حدث في ربيع عام ١٩٧٨ عندما قدمت أول موازنة كوزير للمالية. لا أستطيع القول إنّي لم أحذَّر من أصدقائي وموظفي وزارتي، ولكن كان سبب امتناعي عن قبول نصائحهم الجيّدة اعتقادي بأن الموازنة كانت جيدة ومهمة للبلاد.

كان المطلوب، من الوجهة الاقتصادية، في ذلك الوقت، تنشيط الاستهلاك كوسيلة للمحافظة على النموّ الاقتصادي، وكانت إحدى الطرق الواضحة لتنشيط الاستهلاك خفض نسبة ضريبة المبيعات المفروضة على السلع بهدف جعلها أرخص ثمناً. وكانت الضريبة الاتحادية المفروضة على المبيعات ضريبة غير مباشرة تفرض في مرحلتي صنع وتوزيع المنتجات وتظهر فقط في السعر النهائي لهذه المنتجات. ولا يعني بالضرورة خفض نسبة هذه الضريبة انخفاضاً في أسعار بيع المنتجات، لأن فائدة خفضها ستعود إلى جيوب المنتجين أو الموزعين. من جهة أخرى كانت الضريبة الإقليمية المفروضة على المبيعات تضاف إلى أسعار البيع بالمفرّق للمنتجات وقت شرائها، ولذلك فإن فائدة خفض هذه الضريبة ستعود إلى جيوب المستهلكين.

كانت خطتي أن أستشير كل المقاطعات قبل إعداد الموازنة، والحصول على موافقة حكوماتها على خفض نسبة ضريبة المبيعات المفروضة من قبلها، مقابل الحصول على تعويض من حكومة أوتاوا، وبذلك يصبح بالإمكان التنسيق بين الموازنات الإقليمية والموازنة الاتحادية بدرجة تمنع حصول تأثيرات عكسية. لم يبتكر

بريان ملروني (Brian Mulroney) لا أسلوب استشارة الحكومات الإقليمية ولا مفهوم التعاون الاتحادي ـ الإقليمي في مسألة فرض الضرائب كما يدَّعي غالباً.

وتمثّلت المشكلة في أنه بسبب السرية التقليدية المتّبعة عند إعداد الموازنات لم أتمكن من الحصول على موافقات حاسمة من الأقاليم. كنت أقول لحكومات الأقاليم فقط: «إذا فعلت ذلك فهل تفعلونه أنتم؟» وافقت كل الحكومات الإقليمية، وجرت المباحثات المعقدة أكثر مع حكومة كويبيك، وكنت أعرف أن عليّ أن أحذر عند التعامل مع الحزب الكويبيكي.

تحدثت مع جاك باريزو (Jacques Parizeau)، وزير مالية المقاطعة بحضور دارسي ماك كيوغ (Darcy Mckeough)، وزير مالية مقاطعة أونتاريو، حول مائدة عشاء في فندق بونافنتور في مونتريال كي نضع باريزو في مزاج مرح. كان باريزو رجلاً ضخم البنية منحته خلفية تربيته حُبًا للأشياء الأجمل في الحياة، وكان يتصرف بطريقة لورد إنكليزي لا يعرف شيئاً عن التواضع.

أذكر أني جلست مع باريزو في أحد اجتماعات وزراء مالية المقاطعات، وكان الموضوع المطروح للبحث تسبب في ارتفاع نسب التضخم والبطالة في ذلك الوقت عكس ما كانت النظريات التقليدية لعلم الاقتصاد تشير إليه.

قال باريزو موجهاً كلامه إلى المجتمعين وقد وضع إبهاميه في جيبي سترته: «أيها السادة، يجب أن ننسى كلّ ما تعلمناه في الجامعة».

فقاطعته قائلاً: «سيد باريزو، لا أجد سبباً يدعوني إلى نسيان ما تعلمته لأني في المقام الأول لم أتعلم الاقتصاد في الجامعة».

كانت أفضل طريقة للحصول على ما نريد من باريزو هي احترام غروره، لذلك أظهرت تواضعاً في ذلك الاجتماع وقلت: «لا أعرف ماذا يمكنني أن أفعل». وأضفت: «ماذا كنت تفعل لو كنت في مكاني؟» ومن المؤكّد أنّه سُرَّ كثيراً لأني طلبت مشورته. ثم قلت له خلال الاجتماع: «إنك رجل ممتاز، يا جاك، فلو لم تكن من الانفصاليين لرشّحتك لتكون حاكم مصرف كندا». وكنت قد وصلت إلى نقطة ضعفه، فردّ قائلاً: «إني محافظ متعصب ولولا تعصبي لعملت وزيراً جيّداً للمالية في حكومة سير جون ماكدونالد». كان الرجل، معتمداً على غروره، فلم يستغرق مني وقتاً طويلاً لدفعه عند

نهاية العشاء إلى القول: إنّه راغب في تحمّل مسؤولية خفض نسبة الضريبة الإقليمية المفروضة على المبيعات في مقاطعته.

لم ندوّن شيئاً في تلك اللحظة، ولكني افترضت أن كلمة وزير مالية تساوي أكثر من قطعة ورق. وبالتأكيد كان من الجنون بالنسبة إليّ إثارة مسألة خفض ضريبة المبيعات في الموازنة لو لم أكن مقتنعاً تماماً بموافقة المقاطعات كافة على ذلك.

قدمت الموازنة في نيسان (أبريل) ١٩٧٨. أعلنت تسع مقاطعات أنها ستخفض نسبة ضريبة المبيعات، وقال باريزو إنه يحتاج إلى بعض الوقت لتقرير ما ستفعله كويبيك. «لا تقلقوا»، قلت لزملائي الوزراء، «لقد أعطاني كلمته فهو رجل شريف يحافظ على تعهده مثله مثل أي رجل شريف آخر».

وقال بعض الوزراء إني ساذج، ولكني كنت أعتقد بأني صريح ومبتكر، وأن الحزب الكويبيكي لن يحاول تدميري من خلال لعبة سياسية. لذلك دافعت عن شرف باريزو. وتبيّن بعد ذلك أن باريزو كان أقلّ شرفاً مما كنت أفترضه فيه، ولم تخفض مقاطعة كويبيك ضريبة المبيعات بشكل عام بل قامت كخطوة بديلة بإلغاء بعض الضرائب المفروضة على سلع منتقاة، ومع ذلك فقد طالبت بالحصول على التعويضات من الحكومة الاتحادية كالتي وعدت المقاطعات الأخرى بها.

يمكنني الافتراض فقط أن باريزو اضطر إلى الرجوع عن تعهده لأنه واجه رفضاً من زملائه الوزراء، ولأنهم لم يفوضوه بإجراء صفقة مع جان كريتيان، ولكن من المفروض على أي وزير مالية يفقد دعم الوزراء الآخرين ولا يتمكن من تنفيذ ما يعد به أن يقدّم استقالته. ولو كان باريزو قد هدد فقط بالاستقالة لكان من المحتمل جدًّا أن يحصل على موافقة زملائه حول هذه المسألة، وبدلاً من ذلك وافق على السير معهم من أجل تسجيل بعض النقاط السياسية لمصلحته. أذكر أنه أجرى اتفاقاً وطالب أوتاوا بالتعويضات.

قلت له: «لا سبيل إلى ذلك. فالصفقة هي صفقة، وعند عدم وجودها لا توجد تعويضات».

تطورت هذه الحادثة إلى جدل مخيف. وأوصى القوميون الكويبيكيون، والصحافة، ومعظم الاجتماعات الحزبية في كويبك، وحتى معظم أعضاء الوزارة الاتحادية، بالتنازل لباريزو. فشعرت بأنّي صرت معزولاً من الجميع. في كل يوم كان

التلفزيون الكويبيكي يعرض مقابلات مع خصومي، كما امتلأت الصحف الكويبيكية بأحاديث هؤلاء الخصوم. لم يبق لي سوى عدد قليل من المؤيدين وفرصة صغيرة لشرح موقفي. كان أصدقائي والمؤيدون لي من دائرتي الانتخابية يتصلون بمنزلي ليسألوا زوجتي آلين: «لماذا هذا العناد من جانب جان، ليس من عادته أن يظهر مثل هذه الصلابة». وكانت زوجتي تجيبهم: «لن يتنازل أبداً، ولن أدعه يتنازل. إنه على حقّ لأنه كان قد حصل على وعد من باريزو».

كنت أعرف ذلك، وكانت هي تعرف ذلك، وكان موظفو الوزارة يعرفون ذلك، ولكن لم يظهر على أي شخص آخر أنه يعتقد ذلك، أو يفكر بأن الأمر مهم إلى هذه الدرجة. كان بإمكاني أن أطلب شهادة دارسي ماك كيوغ لإثبات كلام باريزو، ولكن كان من المحتمل أن تضعه في موقف صعب: فهو من حزب المحافظين في مقاطعة أونتاريو، وكان المحافظون في البرلمان الاتحادي يثيرون الغبار حول الانزعاج الذي أصابني، ورغم أن ماك كيوغ لم يتبرع من تلقاء ذاته بالتدخل علناً لمصلحتي، قيلَ لي إنّه أخبر جو كلارك ورينيه ليفاسك أن كريتيان كان محقًّا وأن باريزو اتفق معه على إجراء هذه الصفقة.

لم تكن المسألة من جهتي مسألة عناد، بل كانت مسألة كرامة. لقد أعطيت وعداً للمقاطعات ولا أستطيع أن أجري اتفاقاً خاصًّا مع حكومة كويبيك، وبالأخص بعد أن تطلّب منّي الكثير من الجهد إقناع المقاطعات الغربية والأطلسية بأن خفض ضريبة المبيعات لم يكن للصالح الوحيد للصناعات في مقاطعتي كويبيك وأونتاريو.

قلت لترودو: «إذا أجبرتني على تغيير سياستي سأفعل ذلك، ثم أرى بعدها ما تبقّى من وزير ماليتك وأتخذ قراري على ضوء ذلك».

دعمني ترودو قائلاً: «افعل ما تراه مناسباً».

أذكر أنه بعد تسلم ديفنبيكر رئاسة الوزراء أرسل مبلغاً من المال لكل مزارع في المقاطعات الغربية مرفقاً برسالة منه، فساعدته هذه الخطوة في إبقاء ولائهم له إلى الأبد. أوحت لي خطوة ديفنبيكر بخطوة للخروج من هذا المأزق، فبدلاً من دفع تعويضات مالية إلى حكومة كويبيك، مقابل خفض مقترح في ضريبة المبيعات، قررت أن أرسل مبلغاً نقديّاً بقيمة هذه التعويضات مباشرة إلى شعب المقاطعة: ٨٥ دولاراً لكل دافع ضرائب في كويبيك.

استغرق تثمين هذه الخطوة بعض الوقت ولكني أذكر أول ومضة أمل.

في بعد ظهر أحد الأيام كان مراسل صحفي يأخذ مني حديثاً ونحن واقفان على جسر مقام فوق قناة أوتاوا، ومرّ في تلك اللحظة مركب يقلّ سيّاحاً فصاح منه أحد الأشخاص: «هاي، جان! متى سترسل لي الخمسة والثمانين دولاراً؟». بعد أن بدأت الصكوك تصل إلى دافعي الضرائب عرضت مخازن كويبيك مجموعات من السلع كتب على غلافها «تنزيلات خاصة بسعر ٨٥ دولاراً». وصودف أني قابلت نائباً في البرلمان الكويبيكي عن حزب (Parti Québécois) واعترف لي بأنه قبض قيمة الصك نقداً ولم يرسل المبلغ إلى خزينة المقاطعة كما كانت حكومته تحثّ المواطنين على ذلك.

وفي أحد الأيام، بينما كنت أتحدث عبر الإذاعة على الهواء مباشرة، اتصلت سيدة لتسمعني الشتائم لأني انتهكت حقوق المقاطعة واستأسدت على الحزب الكويبيكي (P.Q.). ولم تقتنع بما أوضحته من أسباب. وأخيراً سألتها: «أخبريني، سيّدتي، ماذا فعلت بالصك؟» وأجابت:

ـ «لقد قبضت قيمته».

فقلت: «هذا يثبت شيئاً واحداً، يا سيّدتي. إنّ تعصبك القومي لا يساوي الدولارات الخمسة والثمانين». فأقفلت الخط فوراً.

ولكن العاصفة استمرت قوية. قلت لزوجتي، في أحد الأيام: إني أعتقد أن عليّ أن أستقيل، لأن الشجاعة بدأت تخونني. فجلبت لي طعام الفطور إلى الفراش وقالت: «تناول فطوراً جيّداً ثم انهض واذهب لمقاتلتهم».

سمعت، وأنا أقود سيارتي متجهاً إلى مبنى البرلمان، نبأ مفاده أن الحزب الليبرالي سجل في استفتاء غالوب الأخير ارتفاعاً في شعبيته تراوح ما بين ثلاث وأربع نقاط. وهكذا عندما وصلت إلى اجتماع نواب كويبيك الذين كانوا مستمرين في انتقادهم اللاذع لي، قلت بصوت رصين: «إنكم على حقّ تماماً. لقد ارتكبت خطأً فادحاً لن يتمكن الحزب من تحمّل نتائجه. في هذا الصباح بالذات سمعت أن شعبية الحزب حسب استفتاء غالوب ارتفعت بنسبة ثلاث أو أربع نقاط فقط». بعد أن سمعوا ما قلته، ولسبب من الأسباب، بدت المبادىء العظيمة التي كان كل واحد منهم يدافع عنها بحرارة تعود إلى الوراء، وفي نهاية الأمر، أعلنت حكومة كويبيك الهدنة مع الحكومة الاتحادية.

شكّل هذا الحدث نموذجاً جيداً لعلاقة ترودو مع وزراء ماليته، وكان في أكثر الأحيان يؤيد ما كانوا يريدون عمله. ومع أنه لم يمكنهم أبداً من معرفة آرائه فقد كان يستمع إليهم أكثر مما يناقشهم، ولم يناقشهم مطلقاً في العلن، بل بحضور الوزراء الآخرين.

كان هذا واضحاً يوم ذهبت لمقابلته في مكتبه، لمناقشة موضوع إلغاء الرقابة على الأجور والأسعار الذي ورثته كوزير للمالية. أردت أن تُلْغى هذه الرقابة بسرعة أكبر مما كان مقرراً، لأني كنت أخشى الأثر «الفقاعيّ» أي تعاظم ضغط المطالبة برفع الأجور مما يهدد برفع الأسعار حال وقف العمل بالرقابة، وكانت الفكرة أن التطبيق السريع والمفاجىء لإلغاء الرقابة، قد يجنبنا ضغط الانتظار الطويل.

أراد ترودو ومعظم مستشاريه الأقدمين إبقاء الرقابة لمدة أطول، نظراً لأن البرنامج يسير سيراً حسناً، وأنه شعبي سياسيًا، وعندما رفضت تغيير موقفي قال ترودو: «يمكننا فقط قيادة البعير إلى نبع الماء، ولا يمكننا إجباره على الشرب».

وهكذا استطعت أن أعمل ما اعتقدت أنه الأفضل. وضعت تاريخاً اعتباطيًا لإلغاء الرقابة على الأجور والأسعار، وجرت الأمور بنعومة أذهلت أكثر خبراء الاقتصاد العاملين في وزارتي.

كان يطلق على علم الاقتصاد اسم العلم الكئيب، ولكن بعد أن تتمكن من فهمه تماماً فلن تجده بمثل هذه الكآبة، ولن تجده أيضاً علماً قائماً بذاته. خلال احتفال أقمته بعد تقديم إحدى الموازنات دعوت الاختصاصيين والضيوف الآخرين أن يخمّنوا مدى تأثير الموازنة على سعر صرف الدولار الكندي. وتصرّف حاكم مصرف كندا بحكمة بعدم حضور الحفلة. خمَّن كل الحضور، باستثناء ثلاثة منهم، أن سعر الصرف سيرتفع، لكنه هبط بالفعل.

وكان من بين الثلاثة الذين خمَّنوا بصورة صحيحة اثنان غير ملمّين بعلم الاقتصاد، هما: أنا، ومساعدي إيدي غولدنبرغ (Eddie Goldenberg)، أما الثالث فكان سيد روبينوف الخبير الاقتصادي في وزارة المالية وقد شرح سبب تَـكهُّنه بالقول: «تقول الكتب المدرسية إنّ سعر صرف الدولار سيرتفع في السوق ولكن السوق مجنون ولهذا السبب تكهنت بأنه سينخفض».

لم أتعلم الاقتصاد من الكتب المدرسية، بل من الاستماع عبر سنوات إلى الآراء

العملية الذكية للموظفين الحكوميين، مثل: بوب برايس، سيمون رايسمان، لويس راسمنسكي، وغيرهم. تابعت مناقشاتهم في مكتب ميتشيل شارب وقرأت مطالعاتهم المقدمة إلى لجنة المالية وسمعت جدلهم في مجلس الوزراء. أعتقد أن هذه الأمور جعلتني مؤهلاً لحقيبة المالية كما لو كنت خرّيجاً من جامعة هارفرد.

مثلها مثل باقي الوزارات، تعتبر وزارة المالية مشروعاً مشتركاً بين الوزير وموظفي الوزارة الذين يقدّمون إليه التقارير اليومية عن الوضع الاقتصادي، وعن أسعار الفائدة، وعن حالة التضخم، وعن سعر صرف الدولار، وعن احتياطي المصرف الاتحادي، وعن الإنتاج، وعن التنمية، وتصبح كلّ هذه العناصر الأسس التي يعتمد عليها لاتخاذ قراراته. يراجع الوزير المشاكل والاتجاهات، ويشرح له الاختصاصيون لماذا يحدث هذا الأمر أو ذاك، وتأثير هذا العمل أو ذاك. وتكون الخيارات واضحة تماماً في أكثر الأحيان، ولذلك تتّخذ القرارات بسهولة. في بعض الأحيان يهيمن الحس الغريزي على التقنيات، وفي أحيان أخرى تكون الحقائق السياسية أكثر أهمّية من الحقائق الاقتصادية. فمثلاً قد يُوَلّد سد منفذ تهرّب من دفع الضريبة فائدة مالية، ولكنه يكون كارثة سياسية: فأيّ وزير مالية يتجرّأ على وضع حدّ لخطط توفير رواتب التقاعد التي تحظى بشعبية كبيرة، رغم اقتناعه التام بأن أرصدة صناديق التوفير في كندا مرتفعة للغاية؟

تحدث قبل التفاصيل الاقتصادية والسياسية مناقشات أوسع داخل الوزارة، ويدخل تقسيم وإعادة تقسيم حلول المشاكل وفق مدارس فكرية ضمن طبيعة خبراء الاقتصاد. قبل الإعداد النهائي لموازناتي، كنت أشجع الموظفين على التباحث في ما بينهم بصورة جديّة حول نقاط اختلافهم. كان طلاب مدرسة غالبريت يجادلون طلاب مدرسة فريدمان، ويتناقش الذين يظنون أنه حان الوقت لتنشيط الاقتصاد مع الذين يظنون أنه حان الوقت لخفض العجز في الموازنة. يتصارع كل واحد مع مفاهيم التوظيف الكامل والنسب المعقولة للتضخم والضرائب العادلة. هل يتحقق التوظيف الكامل عندما يجد كل مواطن عملاً له، أو عندما يكون الاقتصاد يعمل بسعته الكاملة؟ هل هناك مجال للتنمية، أو هل إن التنمية تُولِّد التضخم؟ هل علينا أن نوازن مجاميع الموازنة بخفض النفقات، أو بزيادة نسب الضرائب؟

لا يستطيع الوزير في نهاية المطاف صرف مئات من الأيام في التفكير بالنظريات

مهما كانت مفيدة أو مهمة، وعليه أن يتخذ القرارات ولكن لا يعني ذلك أنه مُقَيد بالسير في طريق خاص إلى الأبد. تتغير الأساليب مع تغير الأمور ويتوجب إعادة تقييم الأوليات. قد يعتبر التضخم أخطر المشاكل لفترة من الزمن، ولكن عند مكافحته تتضاءل خطورته وتصير البطالة أخطر المشاكل. ثم تصير مسألة العجز موضوع الاهتمام. وهكذا، على وزير المالية، أكثر من أي وزير آخر في الحكومة، ومن ضمنهم رئيس الوزراء، أن يقدّر ما يجب عمله وكيف يجب عمله بعد أن يستشير زملاءه وموظفي وزارته والمجتمع بوجه عام.

في إحدى المناسبات دخلت في معركة طويلة مع موظفي وزارتي الذين أرادوا خفض نسب الضرائب. كانت هذه طريقتي فعلاً لإجبارهم على تبرير موقفهم كي أتعلم منهم كيفية الدفاع عن نفسي أمام الناس في وقت لاحق. توقفت عن الكلام فجأة وقلت لهم: «لا شك في أنها المرة الأولى في تاريخ وزارة المالية التي يعارض الوزير فيها خفض نسب الضرائب. عادة يطالب السياسيون بخفض نسب الضرائب فيعارضهم الوزير المختص». ثم أضفت: «لا شك في أنه وجد في التاريخ سياسيون لم يطالبوا بخفض الضرائب».

ـ «نعم»، أجابني تومي شوياما وهربرت هوفر!

وافقت فوراً على خفض نسب الضرائب.

يُطْلَب ممن يشغل منصب وزير المالية أن يكون مرناً، ولذلك دافعت دائماً عن رأيي بأن لا تتعامل الحكومة نظريًا بالمسائل مثل العجز في الموازنة. من المحتمل أن تكون إدارة ريغان قد انْتُخِبَت بناءً على وعدها بتحقيق توازن الموازنة الاتحادية، ومع ذلك وبعد أربع سنوات من العمل الشاقّ زادت العجز من ٥٠ بليون دولار إلى ٢٢٠ بليون دولار. ولكن ذلك لم يمنع الجمهوريين من اللجوء إلى نفس هذه اللغة المنمقة القديمة التي ترضي مؤيدي الحزب والتي كان لها التأثير الشديد على عدد من رجال الأعمال الكنديين (من ضمنهم الذين كوّنوا ثروة من بيع سندات التوفير الكندية). في الحقيقة لم تحقق الولايات المتحدة الأميركية التي صارت الجنة بالنسبة إلى الكثير من الكنديين المحافظين، سوى ثماني أو تسع موازنات متوازنة منذ عام ١٩٣١، وحققت معظم هذه الموازنات تحت إدارة الديموقراطيين العنيدين.

فمن الواضح أن لا دولة ترغب في حدوث عجز مرهق في موازنتها، لأنه في مثل

هذه الحالات عليها أن تستخدم مردود الضرائب لتسديد الفوائد على الدَّين العامّ وبذلك تتأثر الخدمات العامة في البلاد. كان اهتمامي الشديد بالعجز هو الذي جعل الناس يلقبونني بالدكتور نو (Dr. No) عندما كنت في لجنة المالية، وحصلت زيادات طفيفة جدًّا في العجز في الموازنتين اللتين قدمتهما كوزير للمالية. يجب أن يشكّل الدَّين الوطني عنصر اهتمام لكل وزير مالية، ولكنه لا يمكن أن يشكّل الاعتبار الوحيد الطاغي على كل شيء الذي يجب أن يهتم به وزير المالية بغضّ النظر عن العوامل الأخرى المؤثرة.

سجّلت اليابان، التي غالباً ما تُمْتَدَح لنجاحها الاقتصادي، عجزاً ماليًّا للفرد الواحد أكبر من العجز الذي سجّلته كندا في اجتماعات عقدتها مع رسميِّين يابانيين، من ضمنهم وزير ماليتها، سألت عن سبب هذا العجز وكانت الإجابة مثيرة للاهتمام: يقتصد الشعب الياباني مبالغ هائلة ـ تقرب من ربع دخلهم ـ ولذلك على الحكومة أن تتحمل عجزاً كبيراً في موازناتها من أجل إعادة تدوير الأموال في الاقتصاد. يقتصد الشعب الكندي أيضاً مبالغ هائلة تصل إلى نسبة ١٤ بالمئة تقريباً من دخلهم، أي ضعف النسبة المسجلة في الولايات المتحدة. تشجع الحكومة بالطبع أفراد الشعب على التوفير، من خلال تقديم مزايا ضريبية تجعل الرساميل متوفرة لمشاريع التنمية. ومع مرور الوقت صار تراكم الرساميل هائلاً.

يمثّل شراء سندات التوفير الحكومية أحد الأوجه التي يلجأ إليها الكنديون للتوفير. قد لا تشكّل هذه السندات أفضل الاستثمارات، ولكن الناس يشعرون باطمئنان مع هذه السندات. حتى والدي استثمر ما ادخره من أموال في هذه السندات، وعندما توفّي وحصلت على نصيبي منها كانت قيمتها قد تدهورت إلى مقدار ثلث قيمتها الأصلية بفعل التضخم، وَوَدَدْتُ لو أن والدي قد أنفق نقوده للترفيه عن نفسه بدلاً من استثمارها في سندات التوفير، ولكن من المحتمل جدًّا أن أضع أنا أيضاً بعض ما أقتصده في شراء سندات التوفير كضمان لي في مستقبل حياتي أو لتركها إلى أولادي وأحفادي. إنها طبيعية إنسانية.

والمسألة هي أنه بعد التضخم وفرض الضرائب لامتصاص التضخم ولدفع جزء من الفوائد على الدَّين العام تكون الحكومة قد أنفقت مبالغ ضئيلة نسبيًّا على خدمة القسم الأكبر في الدَّين العام. من الواضح أنه يوجد حد يفقد الناس عنده ثقتهم بالدولة، فلا يتقدم أحد لإقراضها أو لشراء سنداتها، ولكن لا يزال العجز المالي في

كندا بعيداً جدًّا عن هذا الحد ولا تزال أعداد هائلة من المواطنين تفضل هذه السندات على سندات الدَّين التي يطرحها القطاع الخاص. كان من عادتي أن أسأل أصحاب المصارف من حزب المحافظين الذين يكرهون الليبراليين: هل توظفون مدخراتكم الشخصية في شراء سندات التوفير الكندية، أم في شراء سندات أصدقائكم في كرايسلر أو ماسي فيرغوسون؟

تصبح هذه التناقضات ذات معنى فقط عندما تعتبر أن المبادىء السياسية مهمة بقدر أهمية المبادىء الاقتصادية في المناقشات التي تدور حول العجز المالي. يعبد رجال الأعمال الجمهوريون رونالد ريغان، رغم ما فعله بالدَّين الوطني الأميركي. هاج رجال الأعمال من حزب المحافظين وصاحوا عندما حاول آلان ماك إيشن، وزير المالية الليبرالي، زيادة واردات الدولة من خلال إلغاء الحوافز الضريبية التي خدمت أهدافها أو أُسيء استعمالها. بكلمات أخرى، أراد المجتمع التجاري تطبيق هذا الإلغاء، ولكنه لم يرغب في أن يخسر هو نتيجة هذا الإلغاء، أو على الأقل لم يكن يرغب في أن يخسر بسبب هذا الإلغاء المفروض من قبل الحزب الليبرالي، ولكن عندما قام حزب المحافظين بإلغاء الحوافز الضريبية الخاصة بالأبحاث والتطور السخية جدّاً والتي أدخلها الليبراليون من دون أن تصلهم كلمة شكر، لم يصدر أي تذمر من جانب رجال الأعمال.

عندما ينظر المديرون التنفيذيون للشركات إلى العجز ويقولون: «إذا أدرنا شركاتنا على هذا الشكل سيكون مصيرنا الإفلاس»، فإنّهم لا يؤكدون سوى ما هو واضح تماماً. لا تهدف الحكومة إلى تحقيق أرباح كما تهدف كل شركة، لأن الشركة لا تهتم أبداً بعدد العاطلين عن العمل، أو المحرومين، أو بتقديم خدمات لا تدخل ضمن المفهوم التجاري. يجب بالتأكيد إدارة الدولة بقدر ما يمكن من الكفاءة والاقتصاد، وأعتقد أن بإمكانها إذا فعلت ذلك أن تواجه اختبار التدقيق العام المتواصل بشكل أفضل من معظم الشركات إذا أجبرت على كشف ما تخفيه من حقائق على الشعب، ولكن بصورة أساسية تماثل مقارنة القطاعين العام والخاص مقارنة التفاح والبرتقال.

رغم كل الاختلافات، وكل الشكاوى، لم تصل العلاقة بين الحكومة ورجال الأعمال إلى الوضع السيىء الذي يتصوره الناس. حدثت حالات كثيرة من التعاون والاستشارات المتبادلة تحت الحكم الليبرالي. وأنا شخصياً أجريت استشارات مع المجتمع التجاري أكثر مما أجريتها مع أي قطاع آخر خلال عملي السياسي، ولم أعمد

إلى إعداد موازنة قبل أن أحصل على آراء المجلس التجاري للمسائل الوطنية وغرفة التجارة الكندية وجمعيات التجار ومؤسسات التصدير والاستيراد.

كانت جماعات الضغط للمجتمع التجاري في البرلمان جيّدة التنظيم، وجيّدة التمويل، وجيّدة العرض، ومثابرة، كما كان معظم رؤساء هذه الجماعات من أصحاب النفوذ، وأذكياء، وواسعي الاطلاع، وكان التحدث معهم متعة حقيقية. في أغلب الأوقات لم تنصبّ شكاوى رجال الأعمال على عدم استشارتهم، بل كان تذمرهم الفعلي يتمحور حول عدم قيام الحكومة بفعل ما كان رجال الأعمال يريدون منها أن تفعله باستمرار. فإذا كان رجال الأعمال يريدون اتخاذ القرارات، فما عليهم سوى خوض الانتخابات والفوز بمقعد في البرلمان.

ينطبق هذا أيضاً على زعماء الاتحادات العمالية، لا يمكنهم الادعاء بأننا لم نستشرهم بانتظام. لا شكّ في أنهم كانوا جزءًا من عملية إعداد الموازنات، ولم يوجد أي وزير ليبرالي تردد في لقاء رئيس نقابة عمالية لاستشارته حول مشكلة تهم العمال. ووجدت في بعض الأوقات أن النقابات العمالية كانت أقل إصراراً من رجال الأعمال وأكثر اندفاعاً في عرض موقفها، ولكن بدا لي أن العائق الحقيقي الذي كان يواجهها هو تحالفها مع الحزب الديموقراطي الجديد (NDP). ولأن من غير المقبول أن يظهر زعماء نقابات العمال مقرّبين جداً من الحكومة، كانوا يواجهون مأزق عرض قضايا العمال بطريقة فعالة وصريحة، والحكم على تأثير خطواتهم في قدرتهم على تأمين أصوات للحزب الديموقراطي الجديد.

في اعتقادي أن ارتباطهم الوثيق بهذا الحزب جعل منهم ممثلين أقل نفوذاً، وأظهر مشكلة وجود حزب وطني كناطق باسم جماعة مصلحية معيّنة. بدا الأمر وكأن الاتحادات حذرة من الحصول من الحكومة على أية فوائد قد تضعف الخطاب السياسي المنمق للحزب الديموقراطي الجديد، وحتى عندما يصل الحزب الديموقراطي الجديد إلى السلطة في المقاطعات تظل الاتحادات بعيدة عن الحكم على ما يبدو، ربما لأن الاتحادات بقيت في صفوف المعارضة لفترة طويلة جداً وتشعر بطبيعتها أنها لا ترتاح إذا كانت بجانب الحكومة.

وتتمثل الصعوبة الثانية بهيكلية المؤتمر العمالي الكندي، وهو اتحاد لامركزي للنقابات العمالية..ولكل رئيس نقابة عمال أمبراطوريته الصغيرة الخاصّة به مع صندوق

التقاعد، وصندوق الإضرابات والمحكّمين؛ وبالنتيجة كان المؤتمر العمّالي يجد صعوبة في تنفيذ الاتفاقات التي يتوصل إليها مع الحكومة. تتغير القوى المؤثرة من وقت إلى آخر في مختلف القطاعات ومختلف المناطق ـ قد يكون عمال البريد في نوفاسكوتيا مستعدين لقبول الاتفاق، بينما يكون عمال مصانع الفولاذ في كولومبيا البريطانية يستعدون لإعلان الاضراب. وهذا بالأساس كان السبب في عدم تمكن الليبراليين من الحصول على تقييدات اختيارية على الأجور في السبعينات، فاضطروا إلى تطبيق الرقابة.

يشعر الكثير من رجال الأعمال أن الليبراليين متساهلون مع نقابات العمال، لأننا نعرف أن للعمال أصواتاً أكثر عدداً مما لدى أصحاب المصارف. ولا شك في أن ترودو، ومارشان، وبيلليتيه، عملوا عن كثب مع نقابات العمال في مقاطعة كويبيك، في الخمسينات، وكنت أعمل محامياً لنقابة العمال في شاوينيغان في تلك الفترة.

واجهت في شاوينيغان تحدياً قويًا من الحزب الديموقراطي الجديد (NDP)، خلال انتخابات عام ١٩٦٥. كان مرشح الحزب الديموقراطي الجديد طبيباً له شعبية كبيرة، ورغم شعبية أصولي كنت أشعر بالضغط. وجدت نفسي مضطراً لمواجهة التحدي إلى الاحتكام إلى أعضاء النقابة. «رؤساؤكم يستخدمون أموالكم. يستعملون مكاتبكم ومطابعكم لمحاولة انتخاب طبيب ثريّ». كان كلامي قاسياً ولكنه كان صحيحاً. ورغم أني أتمتع بصحبة العمال، وقد خرجت على التقاليد عندما كنت وزيراً فزرت مركز اتحاد النقابات لاستكشاف آراء الاتحاد، كنت أعرف أن الزعامة ستعارض دائماً كل ما تفعله الحكومة.

وهكذا، في حين شعر المجتمع التجاري بأن الليبراليين موجودون في جيوب الاتحادات، اتهمنا رؤساء النقابات بأننا موجودون في جيوب رجال الأعمال. كان هذا بمثابة الثمن الواجب دفعه لوجودنا في الوسط.

بالإضافة إلى كونهم سياسيين يعمل الوزراء كمدراء لوزاراتهم، ولكل وزارة مسؤوليات تؤثر على رجال الأعمال. لذلك كان رجال الأعمال يأتون إلى أوتاوا للبحث في مشكلة معيّنة حول ضريبة أو رسم أو برنامج أبحاث. لا توجد لدى نقابات العمال الحاجة نفسها، أو الرغبة في توريط نفسها في تفاصيل قانون معيّن مع أنها من وقت إلى آخر تمارس عبر جماعات الضغط المؤيدة لها ضغطاً على البرلمان حول

مسألة تمسّ أعضاءها بصورة مباشرة. عندما كنت وزيراً للصناعة والتجارة، مثلاً، كان ممثلو العمال ومندوبو الشركات يأتون إلى وزارتي لمناقشة مسائل تخصيص الحصص بالنسبة إلى استيرادات الأنسجة والملابس. وبوجه عام، وجدت نفسي أجتمع مع عدد من مديري الشركات: من تورونتو، ومونتريال، أو كالغاري، أكبر من عدد رؤساء نقابات العمال التي كان مركزها الرئيسي في أوتاوا.

المسألة الكبيرة التي تفصل بين المجتمع التجاري والمجتمع العمالي في هذه الأيام هي المسألة التي تفصل بين خبراء الاقتصاد، خفض العجز مقابل توفير فرص توظيف التقييد مقابل التنشيط، ولا يوجد حل بسيط في هذا الشأن. البطالة مأساة اجتماعية وإنسانية مع أن أسبابها وتأثيراتها تغيرت عبر السنين. خففت أنظمة التأمين ضد البطالة والتقديمات الاجتماعية شيئاً من حدة المآسي التي كانت موجودة في الماضي. لقد صار عدد أكبر من أفراد عائلة ما يعملون بدوام كامل أو بدوام جزئي، وصار عدد الأولاد في العائلة الواحدة أقل مما كان عليه في السابق، وتوفرت فرص أكثر للحصول على مالٍ إضافيّ مما يعرف بـ «اقتصاد تحت الأرض». في شاوينيغان مثلاً تبدو قوائم العاطلين عن العمل مخيفة، ولكن المنازل صارت مجهزة أفضل مما كانت عليه قبل عشرين عاماً، وقد ازداد عدد المخازن وصار لكل فرد جهاز تلفزيون وسيارة. يقول البعض إن هذا الواقع يثبت أن شبكة السلامة الاجتماعية تدمر الحوافز ويساء استخدامها، ولكني أقول إنها مؤشر للتقدم والحضارة. تعني التقديمات الاجتماعية بالطبع أيادٍ لا تعمل وكرامة مفقودة، ولا يجب أن تكون بديلاً للعمل، ولكن طبيعة العمل تغيرت أيضاً.

كان العمل في الماضي يعني البناء وإنتاج السلع، وكان الرجل يذهب إلى الغابة، ويقطع شجرة، ثم يأخذها إلى مصنع الأخشاب لتحويلها إلى ورق أو إلى مواد لبناء منزل. في اليوم الحاضر، صار العمل الذي كان يتطلب جهد رجل لعدة أشهر ينفّذ في دقائق عن طريق الآلات أو الإنسان الآلي. زاد الإنتاج بعدد أقلّ من العمال، ولذلك فقدت آلاف من الوظائف في مصانع الإنتاج.

تطورت شاوينيغان لأنه يوجد فيها شلّال (مسقط ماء). وجذبت الطاقة الكهربائية الرخيصة مصانع الورق وغيرها من الصناعات إلى المدينة، ولكنّ الطاقة الكهربائية الرخيصة صارت الآن مزية أقل جاذبية، كما أن التحديث سبّب خسائر أخرى، واختفت أكثر من ٢٥٠٠ وظيفة صناعية في دائرتي الانتخابية. ساعد قطاع الخدمات والقطاع

العام وبعض برامج اللامركزية في معادلة الخسائر بدرجة معيّنة، ولكن المشكلة البنيوية بقيت قائمة ليس فقط في شاوينيغان، بل في أنحاء البلاد كافّة.

يتحدث الكثيرون عن التقنية المتقدمة، أو عن استراتيجية صناعية، كما لو كانت تمثل الحل الشامل السهل للمشكلة ـ لكن التقنية المتقدمة تتطلب رساميل وعمالاً ماهرين أكثر مما تتطلبه الموارد الطبيعية ـ ويصعب تطبيق استراتيجية صناعية بصورة عملية كما تبدو عليه على الورق. فالبلاد والاقتصاد والضغوط متنوعة بحيث تجعل من الصعب أن تنجح خطة صناعية شاملة.

فمثلاً: ما هي الاستراتيجية التي تستطيع الحكومة الكندية تطويرها للنحاس، أو الورق، أو النفط، عند عدم وجود رقابة على الأسعار في الأسواق العالمية؟ كان البرنامج الوطني للطاقة استراتيجية جيّدة للنفط، استندت على الأسعار المرتفعة له. وكان من المقرر البدء في التنقيب، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة، وكان من المتوقع أن يعود ذلك بالفائدة الوفيرة للمناطق الغربية، وكان من المنتظر أن يصير كل شيء عظيماً لولا انهيار سوق النفط رغم التكنهات السابقة. زاد الإنتاج العالمي على الطلب العالمي، ولم تعرف أية حكومة ماذا بإمكانها أن تفعل في هذا السبيل.

يقول البعض: «كريتيان، إنّك عمليّ زيادة عن اللزوم. لا تحبّ التخطيط الطويل المدى». وهذا ليس صحيحاً على الإطلاق. فإنّ كندا تحتاج إلى تخطيط طويل المدى، وقد فعلت الشيء الكثير في هذا الاطار. إنّي مستعد لأن أناقش وأن أعمل مع أولئك الذين يعتقدون أنهم يعرفون بدقة كم هو عدد الشرائح الميكروية، وعدد أطباء الأسنان الذين ستحتاجهم البلاد بعد خمس سنوات. لا شك في أن توقعاتهم مفيدة، وإذا كانت دقيقة تكون فائدتها أعظم، ولكنّ تجربتي لا تسمح لي بأن أُخْدَع بفرص النجاح. وببساطة، قرارات كثيرة جداً تتخذها أعداد كبيرة من الناسِ في كندا، وحول العالم، تستطيع أن تؤثر على أية استراتيجية. حتى في الدول المخطَّطة والعظيمة حيث تراقَب الأسعار والمدخلات والمخرجات بصرامة، لا تؤدي خطط التنمية الخمسية إلى النتائج المتوقعة منها.

عندما كنت وزيراً للمالية أعددت خطة عظيمة، وحصلت على موافقة رئيس الوزراء والوزراء، وكل رؤساء وزارات المقاطعات، وزعماء حزب المحافظين، والحزب الديموقراطي الجديد على هذه الخطة. ابتسم الجميع لأنها كانت خطة جميلة

جداً. في خلال خمس سنوات، كان من المتوقع أن يولّد تنفيذ هذه الخطة حدوث نقص في اليد العاملة، بسبب فرص العمل التي توجدها هذه الخطة. ستمتلىء خزائن الحكومات الاتحادية والإقليمية بالمال، إلى أن تطفح ويختفي العجز من كل الموازنات. وافق كل هؤلاء على أن خطتي عملية، وامتدحها كل واحد، وكان كل واحد سعيداً بها.

افترض خبراء الاقتصاد بأن الخطة ستسجل النمو مئة بالمئة سنويًا، في كل سنة من السنوات الخمس. لم أعتبر أبداً أني اقتصادي عظيم. وبعد جدال طويل وعسير مع موظفي وزارتي حول هذه النسبة، أنزلتها إلى خمسة بالمئة. ولكن لسوء الحظ لم يتعاون معي الواقع: فقد تحول النمو إلى تراجع، وتحولت الخطوة بأكملها إلى رماد. قال النقّاد بأنه لم يكن لدينا استراتيجية، ولكن كان من السهل قول ذلك بعد فشل الخطة. بلى كانت لدينا استراتيجية، ولكنها فشلت ولم تنجح كما كنا نتوقع.

علينا دائماً دراسة ووضع تفاصيل الاستراتيجيات لمختلف القطاعات، ولكن مع الاعتبار أنها تحتاج إلى مرونة بعد أن تصل إلى أرض الواقع. فرضت الحصص على استيرادات الأنسجة والملابس من أجل المعالجة المؤقتة لمشكلة في قطاع معيّن. كان من السهل على الآخرين القول إنّ الاستراتيجية الصحيحة كانت في استبدال الوظائف في مصانع النسيج بوظائف تقنية عالية، ولكن كيف كان الواقع؟ قلت للصناعيين وأعدت القول عليهم مراراً: حسناً، سأقفل كلّ مصانع النسيج الموجودة في دائرتي الانتخابية إذا كنتم تضمنون لي مقابل كل وظيفتين أفقدهما في مصانع النسيج وظيفة واحدة جديدة في حقل التكنولوجيا المتقدمة.

لكن الحقائق والنظريّات تُنْسى بسرعة. إذ كان من الممكن أن يؤدي إقفال مصانع النسيج المحلية إلى وضع المستهلك الكندي تحت رحمة المنتجين الأجانب، مما كان سيكلف الخزينة أكثر من إبقاء الصناعة المحلية قادرة على المنافسة. هذا عدا التأثيرات السياسية والاجتماعية التي لا يمكن تحمّلها والتي سيولّدها الإقفال. والسياسيون مسؤولون تجاه ناخبيهم، ولم ينتخبهم الناس لإغلاق مدنهم.

وعلى كندا أن تتكيّف مع العالم الحديث، ولكن أولئك الذين يدعون إلى تبني استراتيجية صناعية مستقبلية هم غالباً الذين يطالبون بتقليص التدخل الحكومي، ولهذا السبب كنت أجد حججهم غير مقبولة في أكثر الأحيان.

في عام ١٩٧٨ تدخّل ترودو، على غير عادته، في وزارة المالية، وكان على وشك القضاء على مهنتي خلال العملية. ساد التضخم المرتفع عبر دول العالم الغربي: ارتفعت الأسعار وأصبحت تسوية النزاعات حول الأجور مكلفة أكثر، وسجلت الأرباح معدلات عالية، ومورس الضغط على الحكومات لعمل أي شيء. كان التضخم الموضوع الرئيسي في اجتماع القمة الاقتصادي الذي عقد في بون وحضره ترودو وأنا. كنت قد ناقشت الموضوع لمدة أشهر مع موظفي وزارتي وتحدثت مع ترودو ونحن في طريقنا إلى بون عن الحلول الممكنة.

وعندما عدت إلى كندا، ذهبت إلى منزلي الريفي في إجازة قصيرة، بينما أعدّ ترودو خطاباً للأمة حول مؤتمر القمة في بون والاقتصاد الكندي بوجه عام. وأظهرت استفتاءات الرأي وجود شكوك لدى الناس حول جدوى السياسة الاقتصادية للحزب الليبرالي بعد استقالة جون تيرنر ودونالد ماكدونالد. استند جزء من هذه الشكوك على انطباع مفاده أن ترودو لا يهتم كثيراً بالشؤون الاقتصادية. وأراد مستشارو ترودو تصحيح هذا الانطباع في الخطاب المتلفز من خلال الإعلان عن اتخاذ مبادرات تقييدية جديدة. مع ذلك، وبدلاً من أن يلتزم بالعموميات أعلن ترودو أن مبلغ بليوني دولار سيخفض من نفقات الحكومة الاتحادية. وبما أن هذا الإعلام أثار دهشتي استنتجت وسائل الإعلام أنّ رئيس الوزراء قد سحب ثقته من وزير ماليته، وبدأ الناس الذين انتقدوا ترودو لعدم اهتمامه بالاقتصاد يشتمونه لأنه تدخّل في نطاق عمل كريتيان وجعل كريتيان يبدو سخيفاً أمام الجميع.

لم أقرر تماماً، حتى الآن، ما إذا كان تصرّف ترودو إشارة لقطع الاتصال بي، أو أنه كان لعبة سياسية من قبل مكتب رئيس الوزراء. اتصل بي ترودو هاتفيًا ليعتذر، وقال إن جيم كوتس(Jim Coutts) سكرتيره الرئيسي حاول أن يتصل بي مسبقاً، ولكني مع ذلك شعرت أن عليّ أن أقدّم استقالتي. كان لرئيس الوزراء من دون شك الحق في أن يفعل ما فعله، ويستقيل عادة وزير المالية الذي يواجه مثل هذا الوضع المربك. لكنّني قررت عدم الاستقالة بصورة رئيسية، لأني قلقت من تأثير استقالة أقدم وزير كنديّ فرنسيّ من الحكومة الاتحادية، بينما كانت حكومة انفصالية تحكم في مقاطعة كويبيك.

أمضيت وقتاً كافياً في العمل السياسي لأعرف الكثير عن ألعاب القوة. إنّ فنّ السياسة هو أن تتعلم كيفية السير وظهرك إلى الحائط وذراعاك مرفوعتان وابتسامة تعلو

وجهك. إنها لعبة بقاء تمارس تحت وهج الأضواء. إذا لم تتعلم هذه الأمور فسوف تنتهي بسرعة. إنها لعبة قاسية لا تستطيع إظهار امتعاضك منها. يجب أن تتقبلها وأن تردّها. فالصحافة تريد رأسك، والمعارضة تريد رأسك، حتى أن بعض الموظفين الحكوميين يريدون رأسك. قد يكون لدى كلّ هؤلاء مصلحة في جعلك تبدو سيّئاً أمام الناس لأن لهم طموحات خاصّة بهم من وراء إسقاطك.

أدرك ترودو أن هذه الحادثة قد أضرّت بسمعتي وبسمعة الحكومة. بعدها ذهبت إليه لأتحدث معه بشأن إعداد موازنة جديدة في تشرين الثاني (نوفمبر): «أريد أن تكون هذه الموازنة من إعدادي أنا فقط. فهي إمّا أن تنقذني أو تحطمني». فوعدني قائلاً: «لن يكون هناك أي تدخل من قِبلي».

كان عليّ بعد ذلك أن أسترجع ثقة موظفي وزارتي. فإذا شعر هؤلاء الموظفون أنك على وشك الاستقالة من الوزارة يحوّلون حياتك جحيماً. قلت لهم: «حسناً، سنباشر بإعداد موازنة، هي موازنتي. ستكون موازنة جيّدة ولن يقول لي أحد منكم ما عليّ أن أفعل». لاحظت ابتساماتهم وهم يفكرون أنهم قادمون على معركة كبيرة سوف ينتصرون فيها.

وبما أن الانتخابات كانت على الأبواب، اعتقد الجميع أن موازنة تشرين الثاني (نوڤمبر) ستكون موازنة سياسية. لكن بما أني قد دفعت ثمناً في ما يخصّ الخلاف حول ضريبة المبيعات بسبب محاولتي أن أكون مبتكراً في أول موازنة لي، وبما أن إخفاقي التام في شهر آب (أغسطس) قد زرع الفوضى في الأسواق وفي أفكار الناس، اخترت طريقة محافظة توحي بالاستقرار، كان الناس يتقبلونها عادة بصورة جيدة. وحاول بعض زملائي الوزراء في ما بعد القول إنّها كلفتنا خسارة انتخابات عام ١٩٧٩، ولكني كنت أتصور أننا خسرنا في تلك المعركة لأن الناس رغبوا في التغيير. كان أملي أن يتمكن الليبراليون من إنقاذ بعض التأييد من خلال الظهور بأنهم مسؤولون ماليًا. كان هذا الاختيار هو الاختيار الصحيح على المدى الطويل، ولكنه بدا لفترة كما لو كان دليلاً إضافيًا على أنّ الاقتصاديات الجيّدة لا تصنع دائماً سياسات جيّدة.

لم يربح كلارك هذه الانتخابات كما لم نخسرها نحن. وظلّ الليبراليون في الحكم منذ عام ١٩٦٣. لقد تعب الناس من ترودو، بعد مضيّ أكثر من عشر سنوات من حكمه، ولم تحدث أيّة أزمة فوريّة تجعلهم يلتفّون من جديد حوله. لو كان دعا إلى

انتخابات في عام ١٩٧٧ إثر فوز الحزب الكويبيكي في مقاطعة كويبيك لكان الليبراليون حصلوا على أغلبيّة ساحقة، ولكن في عام ١٩٧٩ اطمأنّ الكثير من الكنديين إلى أن خطر الانفصال لم يكن حقيقيًا.

وبالفعل كلما كان ليڤاسك يتمادى في تسمية الكنديّين الإنكليز بأنهم مجانين وظالمين، كان يزداد تصفيقهم له. ولأنه كان يلجأ إلى نوع معيّن من الذنب الماسوشي، كان يصور غالباً على أنه أفضل شيء منذ ابتكار شرائح الخبز، بدلاً من تصويره كخطر وطني. لذلك لم يتردّد الكنديون في استبدال ترودو بكلارك، وبعد ذلك أعادوا ترودو في أوّل فرصة إلى الحكم.

أذكر جدلاً حدث بيني وبين بعض النساء في وينيبيغ (Winnipeg)، خلال الحملة الانتخابية عام ١٩٧٩. كنت أجمع المؤيّدين لانتخاب لويد أكسورثي (Lloyd Axworthy) عند مواجهتي مجموعة من الناخبات الذكيات والمتكلّمات والعدائيّات. سألت إحداهنّ: «سيدتي، من هو الأصلح ليصبح عضواً في البرلمان عن هذه الدائرة الانتخابية: لويد أكسورثي أو خصمه؟»

أجابت: «لويد أكسورثي».

ـ «ومن تختارين وزيراً للمالية: جان كريتيان، أو سنكلير ستيفنس (Sinclair Stevens)».

ـ «جان كريتيان».

ـ «ومن هو أفضل رجل ليكون رئيس وزراء، بيار ترودو، أو جو كلارك؟»

ـ «بيار ترودو».

ـ «إذاً فالمنطق يشير عليك بالتصويت للحزب الليبرالي؟»

ـ «لا! إنّي أحتجّ، وأنا أريد التغيير».

الفصل السادس

الكفاح من أجل كندا

كان انتخاب حكومة انفصاليّة في مقاطعة كويبيك عام ١٩٧٦ مفاجأة لي. وكنت أعرف أن الليبراليّين في المقاطعة بقيادة روبرت بوراسا كانوا غير شعبيّين، ولكني افترضت أن فكرة الاستقلال ستكون عائقاً قويًا أمام فوز رينيه ليڤاسك والحزب الكويبيكي (.P.Q). وكان قد تمّ انتخابهم رغم فكرة الاستقلال وليس بفضلها، كما اعترف ليڤاسك بذلك عشية الانتخابات عندما أوصى أتباعه بعدم الاهتياج المفرط. كان شعب كويبيك يريد ببساطة تغيير الحكومة. ومع ذلك شعرت بالخطر. كان للحركة الانفصالية زخماً قويًا، فقد أسرت خيال الشباب وكان زعيمها يتمتّع بالكثير من المهارة السياسية. في هذا الوقت كان ترودو يمضي دورته الثالثة كرئيس للوزراء، ولم يكن أحد يعلم ما إذا كان سيبقى في منصبه أم لا، وما سيكون تأثير غيابه عن السلطة على البلاد. فشعرت بأن كندا تواجه كفاحاً سيدوم إلى سنوات طويلة مقبلة وخارت عزيمتي.

وقد أثبطت عزيمتي بشكل خاصّ شعبية ليڤاسك في الصحف الفرنسية والإنكليزية. فقد غفرت له ما قام به من أعمال، كما غفرت له عدم معرفته اللغة الفرنسية وهو أمر لا يغتفر بالنسبة إلى سياسيّ آخر. حتى الصحافيون الذين لا يؤيدون الاستقلال وجدوا أعذاراً له. فقالوا: «إنه ليس انفصاليًا في الحقيقة. فهو رجل معتدل يمكن الوثوق به». قالوا فيه هذا الكلام عام ١٩٧٦، وقالوا فيه مثل هذا الكلام في عام ١٩٨٥، رغم الإثباتات التي برهنت العكس.

كان يتراجع من وقت إلى آخر عن فكرة الانفصال عندما كان يصطدم بجدار قويّ

فهو لا يريد أن يخسر مركزه السياسي. ولكن كان التراجع في كل مرّة مؤقتاً ليس إلاّ إذا حال اكتشاف صدع في الجدار، كان يحاول التقدم من جديد.

لم أشكّ أبداً في أنّ ليڤاسك لم يكن انفصاليًا متحمّساً، منذ اليوم الذي حاول فيه إغرائي بالدخول إلى ميدان السياسة الإقليمية في عام ١٩٦٤، عندما قال: «جان، انسَ أوتاوا. بعد خمس سنوات لن توجد أوتاوا بالنسبة إلينا».

قال هذا الكلام بدرجة من الصدق، بحيث تساءلت إذا لم يكن يستغل مركزه كوزير في وزارة جان لوساج الليبرالي، من أجل أن يدفع إلى الأمام فكرة كانت تراوده بإصرار منذ أن كان صبيًا ينمو في تربة يسيطر عليها الإنكليز. كان لوساج اتحاديًا ولكنه كان حسّاساً تجاه الاتهامات بأنه خادم أوتاوا، مما جعله يتأثر بنصيحة الذين كانوا يعتبرون الثورة الهادئة عملية كسب الاستقلال بالتدريج من خلال نزع سلطات أكثر وأكثر من أوتاوا. أعتقد أن ليڤاسك وبعض زملائه مثل جاك باريزو، وكلود موران (Claude Moran)، كانوا يسيرون على درب الانفصال ولم يبتعدوا عنه.

ومما يضحك، أنه رغم عدم تمكّن ليڤاسك من إقناعي بصورة مباشرة عام ١٩٦٤ بالدخول إلى ميدان السياسة الإقليمية، فقد كاد أن ينجح بصورة غير مباشرة بعد ثلاثة عشر عاماً من ذلك التاريخ. استقال روبرت بوراسا من رئاسة الحزب الليبرالي الكويبيكي بعد هزيمته في انتخابات ١٩٧٦، وبدأ اسمي يذكر كبديل له. واتصل بي غرباء وأصدقاء ليطلبوا منّي أن أرشّح نفسي لرئاسة الحزب. قالوا لي إن هذا هو واجبي لأن الحالة باتت خطيرة، وإن الحزب الإقليمي أصبح مثبط العزيمة فاقد الحياة. مع أني كنت أودّ من صميم قلبي أن يخسر ليڤاسك في الانتخابات، اعتقدت بأني أستطيع العمل كرئيس للحزب. لم يعجبني كثيراً أن أترك أوتاوا ولو حتى أصبح رئيساً لوزراء مقاطعة كويبيك. ومع ذلك لم ألغِ تماماً هذا الاحتمال من ذهني.

في حزيران (يونيو) ١٩٧٧ قمت بزيارة لكلود ريان (Claude Ryan) في مكاتب تحرير صحيفة «*Le Devoir*» في مونتريال للتباحث معه حول مسألة كويبيك. في مستهلّ هذه المقابلة الخاصّة وجدته في وضعٍ دفاعيّ نوعاً ما، لأنه أيّد الحزب الكويبيكي في مقالاته التي كتبها قبل الانتخابات. شرح لي سبب كتابة هذه المقالات، فلم يكتبها لأنّه انفصاليّ، بل لكونه شعر بأنّ الوقت قد حان للإطاحة بحكومة بوراسا. تم انتقلنا بعد ذلك إلى بحث مستقبل الحزب الليبرالي الكويبيكي.

قال إنه لا يوجد، حسب اعتقاده، سوى ثلاثة أشخاص مؤهلين لرئاسة الحزب هم: كلود كاستونجي (Claude Castonguay)، وجان كريتيان، وكلود ريان.

لسوء الحظ لم أسمع تماماً اسم الشخص الثالث، إما لأنه لفظ اسمه بصوت خفيض، أو بسبب صمم أذني اليمنى. انطلقت أبيّن له المزايا النسبيّة لكاستونجي الذي شغل منصب وزير الشؤون الاجتماعية في حكومة بوراسا وكريتيان. سألني إيدي غولدنبرغ بعد انتهاء المقابلة: «لماذا لم تردّ على اقتراح ريان نفسه لرئاسة الحزب؟»

قلت متعجباً: «وهل اقترح اسمه؟» لم أكن أتصور أبداً أنه كان لريان طموحات سياسية شخصية. من الطبيعي للشخص الذي يريد أن يخدم مجتمعه أن يخدمه من خلال أهمّ وظيفة متوفّرة. ولكني لم أتخيّل أبداً دخول ريان إلى المعترك السياسي بهذه الطريقة. ففكرت مليًّا بالأمر، ثم عدت ثانية لرؤيته وقلت له:

«أفضل عمل يقوم به الإنسان هو العمل الذي يتقنه. حياتي كلها مكرّسة للسياسة، وأملك بعض الموهبة في هذا الحقل، فإذا طلبت مني أن أصبح رئيس تحرير صحيفة ***«Le Devoir»*** أعتبر الطلب نكتة من جانبك. أنت كاتب موهوب وهذه هي حياتك، وموهبتك هي في أنك رئيس تحرير ***«Le Devoir»*** فلو كنت مكانك لن أرشح نفسي لشغل منصب عام». لقد حاولت أن أكون لطيفاً حول رغبته في ترشيح نفسه لرئاسة الحزب، ولكن ربما كان من الأفضل لو لم أقل شيئاً.

استنتج ريان من ملاحظاتي أني أنوي ترشيح نفسي لرئاسة الحزب الليبرالي الكويبيكي، ونشر ما استنتجه في صحيفته في صباح اليوم التالي. اعتقدت أن حديثنا كان سريًّا، وبالتأكيد لم أكن قد قررت شيئاً حول مستقبلي، ولكن طيشه أجبرني على اتخاذ قرار.

كانت أول خطوة قمت بها تقييم احتمالات نجاحي، ولإجراء هذا التقييم كان عليّ أن أعرف من يؤيدني من الأعضاء الليبراليين في الجمعية الوطنية لكويبيك. قام مؤيدون لترشيحي وبصورة رئيسية ميشال غراتون (Michel Gratton) وجون سياسيا (John Ciacia) بتحريات سريعة، ووجدوا أن أربعة عشر نائباً على الأقل يؤيدون ترشيحي، وافترضوا أن بإمكاننا تأمين أغلبية في الاجتماع الحزبي عندما ينعقد.

كانت خطوتي التالية التباحث مع ترودو حول الموضوع. كنت أعرف أنه قلق

كثيراً بسبب انتصار ليڤاسك، ولكني كنت أعرف أيضاً أنّه لن يقول لي ما يجب أن أفعله، ونادراً ما شجّع شخصاً على القيام بشيء ما، ولذلك لم يقل لي: «جان، عليك الذهاب إلى كويبيك»، ولكني أحسست أن هذا هو بالذات ما كان يودّ أن يقوله لي.

لم أتخذ قراراً نهائيًا، واعتمد مستقبلي فعلاً على ما إذا كنت سأصبح وزيراً للمالية في حال انسحاب دونالد ماكدونالد من السياسة، وقد حدث ذلك بالفعل في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٧. تكهنت الصحف بأن ترودو عيّنني وزيراً للمالية من أجل إبقائي في أوتاوا، وألمحت بعض صحف كويبيك إلى أنه أبقاني في أوتاوا لأنه لا يثق بمقدرتي لأكون رئيس وزراء مقاطعة كويبيك.

والحقيقة أنّ العكس كان الصحيح. فقد قال لي ترودو: «تردّدت في تعيينك وزيراً للمالية لأني كنت أخشى أن ترفض الذهاب إلى كويبيك. إذا احتجنا إليك في كويبيك لا أريدك أن ترفض الذهاب إلى هناك بحجّة أنّك وزير للمالية هنا».

فأجبته: «سيّدي الرئيس، أؤكّد لك بأنه إذا دعت الضرورة لأن أكون في كويبيك، فلن أتردّد في الاستقالة من منصبي هذا».

في تلك الأثناء، بدأت تتكوّن حركة تؤيّد كلود ريان على أساس أنه يجب وجود رجل مثقف لمحاربة المثقفين في الحزب الكويبيكي، وأن ريان لم تكن له علاقة بحكومة بوراسا المهزومة. ونشط آخرون في تأييد ريموند غارنو (Raymond Garneau) وزير المالية الليبرالي الأسبق القدير جدًّا الذي كان صديقاً حميماً لي منذ أيام الدراسة في الجامعة، وهكذا رُفِعَ الضغط عنّي وأحسست براحة نفسيّة. ثمّ مرَّ فصل الصيف، وتبعه فصل الشتاء، من دون أن يتقرر أيّ شيء.

ثم أعلن ريان أنه لن يترشح، وعادت الأضواء تتّجه نحوي. سمعت خبر انسحاب ريان من بريان ملروني (Brian Mulroney) من بين كل الناس. وكنت بالكاد أعرفه. اتصل بي هاتفيًا وأعلمني بانسحاب ريان وقال لي: «جان، ليس لديك خيار، يجب أن تكون في السباق».

أجبته: «إذا كان الأمر ضروريًا فسأفعل».

ثم اتصلت هاتفيًا بريمون غارنو وقلت له: «يجب أن أعلمك بوجود ضغط كبير عليّ لترشيح نفسي. ما هي خططك؟»

كان اسم غارنو قد لُطِّخ بالوحل السياسي بصورة ظالمة، وكانت هناك شكوك

حول ما إذا كان سيرشح نفسه وهو لا يزال قيد الاستجواب. مع ذلك كان يفكر بأن ترشيحه سيكون دليلاً على أن ليس لديه شيء يخفيه، وكانت لجنة التحقيق قد أبرأت ساحته عندما اتّصلت به هاتفيًا. فأجابني:

«أمّا الآن، بعد أن تمّت تبرئتي، فلا أجد ضرورة لأن أرشح نفسي، وربما لن أترشح، فإذا لم أرشّح نفسي ورشّحت أنت نفسك يمكنك استعمال التنظيم الذي أنشأته لخدمتي».

في نهاية عام ١٩٧٧ واستهلال عام ١٩٧٨ كنت على وشك أن أعلن ترشيحي، ولكنّي قررت أن لا أفعل ذلك إلا بعد انتهاء مؤتمر وزراء الاقتصاد في شباط (فبراير). مع ذلك وفي نهاية كانون الثاني (يناير) قفز غارنو إلى سباق الترشيح وغيَّر ريان رأيه ورَشَّح نفسه وزال الضغط عنّي. نجح ريان في مؤتمر الحزب وصار رئيساً للحزب الليبرالي الكويبيكي، وبقيت في منصبي وزيراً للمالية إلى أن هزم المحافظون التقدميون بقيادة جو كلارك الليبراليين الاتحاديين في أيار (مايو) ١٩٧٩.

لم يدر في بال أحد، أنه في خلال سنة واحدة سيهزم كلارك في تصويت على الثقة في البرلمان، ويستقيل ترودو ثم يعود رئيساً، ويفوز الليبراليون الاتحاديون بحكومة أغلبية في الانتخابات التالية، وأذهب إلى كويبيك للكفاح بجانب ريان في الاستفتاء الحاسم حول مستقبل كويبيك في كندا.

وبعد أن عاد الحزب الليبرالي إلى الحكم في شباط (فبراير) ١٩٨٠، طلب منّي ترودو أن أصبح وزيراً للعدل مع مسؤوليات خاصة في إدارة القوى الاتحادية في حملة الاستفتاء الشعبي المقبلة. كان قبولي لهذه المَهمّة أصعب قرار اتخذته في حياتي. من عادتي أن أقفز بسعادة لمواجهة التحدّيات الجديدة، ولكن هذا التحدي أخافني. ستكون نتائج فشلي في مَهمّتي خطيرة للغاية، ليس بالنسبة إليّ، أو بالنسبة إلى حزبي، بل بالنسبة إلى البلاد بأكملها. بالإضافة إلى ذلك فقد أصبح واضحاً أن ريان وأنا سنواجه معاً صعوبة في العمل بسبب اختلاف شخصيتينا.

حضرت، وأنا في صفوف المعارضة، اجتماعاً تنظيميًا لما قبل الاستفتاء، أشار فيه ريان بوضوح إلى أنه لا يرغب في أن يتعامل معي على الإطلاق، وربما كان السبب عدم نسيان ما قلته له بأنه لا يملك الموهبة ليصبح سياسيًا. على كل حال تصرف ريان

بشكل مزعج، مما جعل كلاً من مارك لالوند، وأندريه أوليه (André Ouellet) يقولان بعد انتهاء الاجتماع: «لو كنا مكانك لما تحمّلنا الإهانات التي تحملتها أنت».

أخبرت ترودو بما جرى، واقترحت عليه أن من الأفضل لي أن أقبل بالمهمة البديلة التي عرضها وهي أن أصبح وزير دولة للشؤون الخارجية. قال لي ترودو: «لا أستطيع أن أفهمك، يا جان، البلاد تحترق، وتريد أن تكون في باريس أو لندن أو طوكيو أو واشنطن؟»

لم أتخذ قراري النهائي، وحصل انشقاق بين أخلص أصدقائي حول ما يجب عليَّ أن أفعله، وأخيراً قلت لترودو: «بيار، لماذا لا تفعل ما يفعله شقيق أكبر لشقيقه الأصغر؟»

- «حسناً، يا جان، أنت وزير العدل والنائب العام لكندا، وأنت وزير دولة للتنمية الإقليمية. أنت مسؤول عن الاستفتاء وعن الدستور. آمل أن لا يدَّعي شقيقي الأصغر أن شقيقه الأكبر فقد ثقته به».

وهكذا أصبحت الإطفائي عند ترودو.

بموجب التشريع الإقليمي حول الاستفتاء يجب على كل قوى «نعم» وقوى «لا» أن تجمع نفسها تحت مظلة منظمات. كان ريان مسؤولاً عن جانب قوى «لا». عندما كان جو كلارك رئيساً للوزراء لم تتدخل الحكومة الاتحادية بالموضوع، لأنه لم يكن لها دور تلعبه نظراً لأن كلارك ومستشاريه رأوا في الاستفتاء نزاعاً عائليًا يجب أن يشترك فيه الكويبيكيون فقط، ومنع حتى لصق الإعلانات الاتحادية في المقاطعة، بينما كان الحزب الكويبيكي يلصق أعلام كويبيك في كل قرية، ويحوّل الملصقات الإعلانية إلى شعارات قوميّة لاواعية. (مثلاً أصبح إعلان حول سيور المقاعد في السيارة يقول: «اربط نفسك بكويبيك»)، وحتى أنه منع النوّاب من كويبيك، من المشاركة في الاستفتاء. لا أشكّ بإخلاص كلارك، ولكنّه أثار دهشتي بتصرّفه حيال هذه المسألة، وكنت أتساءل ماذا كان سيحدث لو أنه بقي في الحكم. ولكن الذي حدث في هذا الاستفتاء هو أن كلارك ألقى خطابات في شاوينيغان وريموسكي خلال الحملة، وكنت فخوراً بأن أشاركه في إلقاء الخطابات. كان واحداً من عدد كبير من الشخصيات العامّة والأفراد، من ضمنهم بعض رؤساء وزارات مقاطعات، وأعضاء في البرلمان الاتحادي، الذي جاء إلى كويبيك لمساعدة قوى «لا». حتى مع كل الهجمات

المعاكسة الاتحادية ومع كل الأموال والدعايات، حتى مع كل الحملات الشاملة لنواب كويبيك التي قاموا بها في دوائرهم الانتخابية، وحتى مع كل الخطابات الرائعة التي ألقاها ترودو، فقد فازت قوى «لا» بنسبة ٦٠ إلى ٤٠٪ فقط. ولو جاءت نسبة ١٠ بالمئة في الاتجاه الآخر، لكانت أعادت كتابة التاريخ.

مع ذلك لم يرحِّب ريان بالفريق الاتحادي، بعد إعادة انتخاب ترودو. غمره القلق من أن سلطته ستضعف، واعْتَقَد أن بإمكانه أن يفوز في المعركة وحيداً. أراد أن يكسب المعركة بنفسه، وكانت هي المشكلة. كان يرى أنه قد يكون أعضاء البرلمان فيدين عند تبادل الأحاديث مع أشقائهم أو شقيقاتهم، ولكنه لم يرَ أهمّيّة لقيامهم بإلقاء الخطابات وتنظيم الاجتماعات الشعبية والمخاطرة بوضع كرامتهم على المحك. بالنسبة إليه، كان الاستفتاء نقاشاً فكريًا. وبينما كان يفوز في المناقشات كان الانفصاليون يكسبون قلوب الناس. كان تحليل أفكاره منطقيًا وصحيحاً. ولكن ذلك لم يأسر الحضور مثل ما كانت تأسرهم دعوات ليڤاسك العاطفية لإنشاء دولة مستقلة وشعب كريم حرّ وانفصال شجاع وجسور عن الماضي.

في النهاية وافق ريان على حتمية أو مزايا الوجود الاتحادي ضمن فريقه، ولكنه لم يقبل أبداً بالكامل فكرة عدم إمكانيّة تعامله مع ترودو على أساس يومي ومباشر، وأن عليه أن يتعامل معي بدلاً من ترودو. أراد في بادىء الأمر أن أكون نائباً لرئيس لجنة كبيرة، فرفضت لأن المركز لا يمنحني الصلاحية التي تتناسب مع الشعب والسلطة اللذين أمثلهما. حصلت على مركز في اللجنة التنفيذية بدلاً من ذلك. بما أن اللجنة كانت صغيرة، وكان التمثيل الاتحادي فيها محدوداً، وكان الحمل علينا ثقيلاً للغاية، خسرت حوالى ١,٥ رطل من وزني خلال الحملة. ولم أكن أبداً شخصاً مُمتلىء الجسم.

في كل صباح، كنت أقابل في أوتاوا النواب والوزراء والمستشارين من مكتب معلومات الوحدة الكندية، أو الموظفين الحكوميين الأقدمين للحصول على نصائحهم، وتسليمهم التقارير مرة في كل أسبوع. بعد الانتهاء من فترة طرح الأسئلة في مجلس العموم، كنت أقود سيارتي متجهاً إلى مونتريال لمقابلة أعضاء اللجنة التنفيذية التي يرئسها ريان، وفي كل ليلة كنت ألقي خطاباً أو خطابين، في مختلف الدوائر الانتخابيّة، ثم أعود إلى أوتاوا لمباشرة العمل في صباح اليوم التالي.

كان الاقتراع يبدو سيّئاً وكانت الأعصاب منهكة، وتحوّلت الاختلافات في الرأي

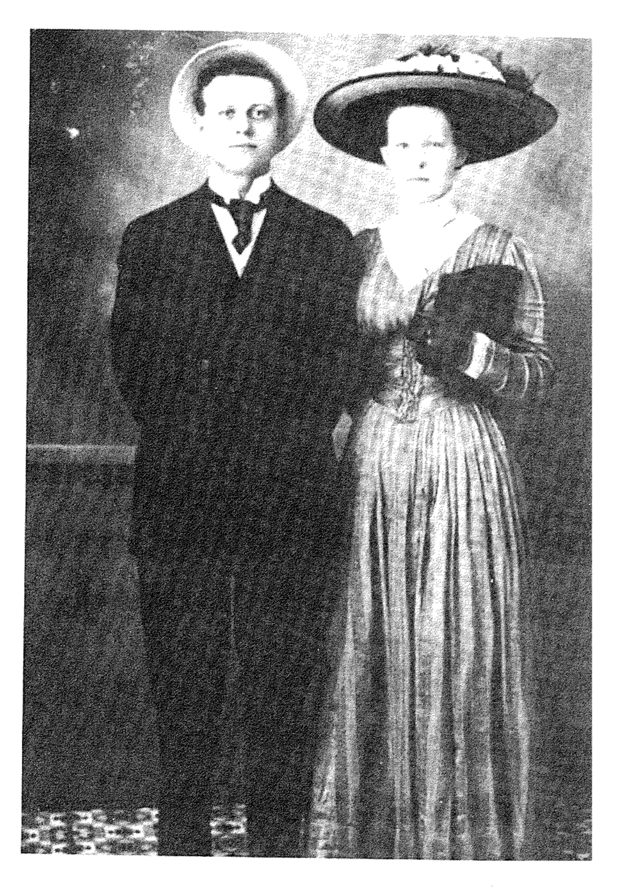
إلى توتّرات. وفي إحدى المناسبات تذمّر ترودو علناً من طريقة تقدّم حملة قوى «لا». واستندت شكواه على معلومات جاءته من بعض مستشاريه الذين لم يكونوا وثيقي الاطلاع على الوضع، كما كنت أنا. ولذلك ضخّم ترودو وهؤلاء المستشارون المشاكل. كان عليّ أن أناقضه بصورة صريحة، ولكنّه تقبّل ردّة فعلي بكياسة ولطف ورحابة صدر، فارتفع مقامي في عيني ريان لأني انتقدت الرئيس.

واجهنا بعض المشاكل بالطبع، وكان أوّل اجتماع عام لنا كارثة فعلية. عقدنا الاجتماع في ملعب الهوكي في شيكوتيمي. غُطّيت أرض الملعب بالخشب الرقائقي، وكان المكان بارداً جدًّا. حضر الاجتماع حوالى ٣ آلاف شخص مع أن المنظمين كانوا يتوقعون حضور ٦ آلاف، ولذلك ذكرت الصحف أن الاجتماع فشل. في بورتنوف (Portneuf) حضر اجتماعنا عدد من الأشخاص يزيد عددهم بمقدار ستة أضعاف عن عدد الذين حضروا الاجتماع الذي نظّمه ليڤاسك، ولكن الصحف تجاهلت ذلك، إذ عمد ليڤاسك إلى حشر الحضور الخمسمئة في قاعة صغيرة، وقالت الصحف: إنّ الاجتماع كان ناجحاً للغاية.

كانت المشكلة الحقيقية لهذا الاجتماع هي أننا خططنا بحيث يتكلم فيه ٢٤ شخصاً تقريباً، وكان المفروض أن لا تستغرق كلمة كل خطيب دقيقتين اثنتين، ولكن الخطباء تجاوزوا هذا الحدّ الزمني بكثير. وعندما وصل دوري لإلقاء كلمتي كان الناس قد بدأوا بالانصراف بسبب الجوع والتعب، وغضبت لدرجة أن وجدت نفسي ألقي أحد أسوأ الخطابات في حياتي السياسية فجاء مليئاً بالصياح والإحباط.

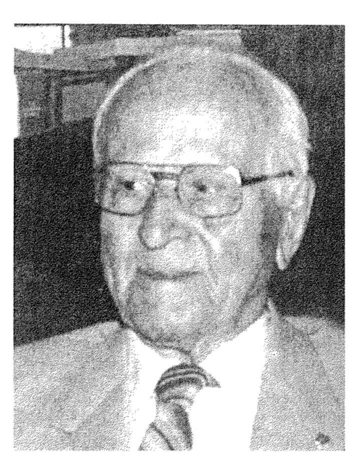
تعلمنا من خطأنا، وعملنا على أن لا يزيد عدد الخطباء، في كل اجتماع، عن خمسة أشخاص هم: مدير تشريفات وكان شخصية معروفة محليًّا، والرئيس المؤقت لحزب الاتحاد الوطني، يحمل اسم ميشال لوموانيان (Michel Lemoignan)، وكميل سامسون في حزب الاعتماد الشعبي، وكلود ريان، وأنا.

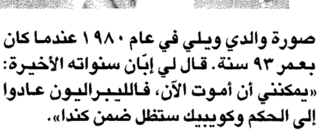
كنت أسأل الحضور: «من سيكون السفراء بعد الاستقلال؟ ومن سيركب سيارات الكاديلاك الفارهة التي يقودها سائقون وتحمل الأعلام على رفارفها؟ لن تكونوا أنتم ولن أكون أنا، لن يكون الناس البسطاء! سيكون هؤلاء البورجوازيون من غراند أللي (Grande - Allée) وأوتريمونت (Outremont). سيتمتعون بأوقاتهم، ولكن ماذا ستكون فائدتهم من ذلك؟»



صورة لـ« ويلي كريتيان » وماري بوافرت التُقطَت عام ١٩٠٩، بعد زواجهما في La Baie Shawinigan. كان في سنّ الواحدة والعشرينَ ، وكانت في سنّ السابعة عشرة، عندما تزوّجا. وقد رزقا بـــ١٩ ولداً، بقي ٩ منهم على قيد الحياة.

مع بعض أفراد عائلتي أمام منزلنا في لابيه شاوينيغان حيث ولدت، يقف والدي وتقف والدتي بجانب شقيقتي كارمن وزوجها شارل مارتل. شقيقي غي (إلى اليمين) وأنا نقف في الأمام.





صورة والدي ويلي في عام ١٩٨٠ عندما كان بعمر ٩٣ سنة. قال لي إبّان سنواته الأخيرة: «يمكنني أن أموت الآن، فالليبراليون عادوا إلى الحكم وكويبيك ستظل ضمن كندا».

صورة والدتي ماري عام ١٩٥٢ قبل وقت قصير من وفاتها. حزنت كثيراً لأنها لم تعش لرؤية ما صار إليه أولادها.

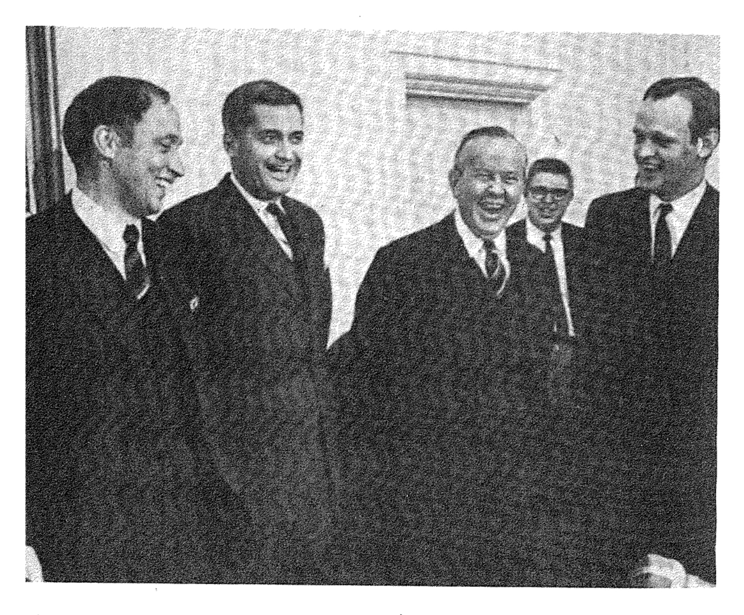


صورة مع موريس دوبليسيس في عام ١٩٥٥. الثاني من اليمين هو جان بيليتيه (Jean Pel-letier الذي يشغل الآن منصب رئيس بلدية كويبيك. كان رئيس الوزراء دوبليسيس يستقبل طلاب الصف المتخرج من كلّيته الأم، كلّية تروا ريڤيار (Trois Rivières).

صورة التُقطَت عند افتتاحي الحملة الانتخابية عام ١٩٦٣، في لابيه شاوينيغان (La Baie Shawinigan) مع والدي (إلى اليسار) وصديقه جاي. أي. ريتشارد (J.A. Richard) سَلَفي الليبرالي.



صورة مع زوجتي آلين عشيّة أوّل انتصار لي في ٨ نيسان (أبريل) ١٩٦٣.



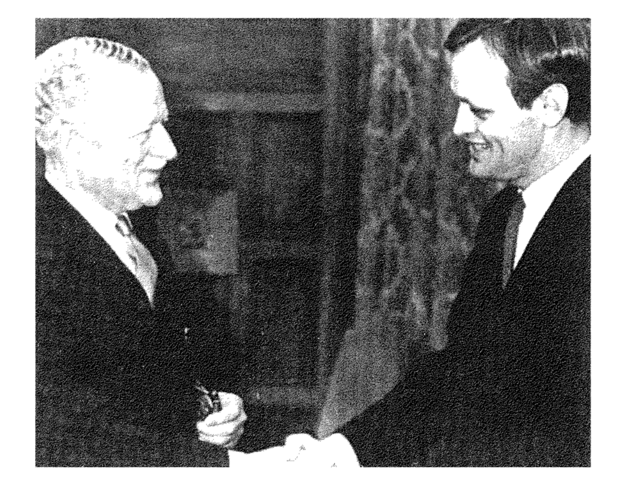
صورة مع ليستر بيرسون (Lester Pearson) التُقِطَت في ٤ نيسان (أبريل) ١٩٦٧ عند تعييني وزير دولة للشؤون المالية . كان بيار ترودو وزيراً للعدل وجون تيرنر المسجل العام .

صورة مع وزير المالية ميتشيل شارب (Mitchell Sharp) التُقطَتْ في دائرتي الانتخابية في نيسان (أبريل) ١٩٦٧، يظهر إلى اليسار هورميداس برودوم (Hormidas Prud'homme)، رئيس بلدية غران مار (Grand Mère)، إلى أقصى اليسار موريس برونو، رئيس بلدية شاوينيغان والدكتور إل.پي لاكورسيار (Dr. L.P. La-coursière)، رئيس بلدية شاوينيغان الجنوبية.

صورة التُقطَتْ لي وأنا أتحدَث إلى مجموعة من طلاب مونتريال خلال زيارتهم لمبنى البرلمان في عام ١٩٦٧.



مع جون راي، أول مساعد لي عندما كنت وزيراً للشؤون الهندية والمقاطعات الشمالية.



مع الحاكم العام رولاند ميتشنر (Roland Mitchener) عندما حلفت اليمين كوزير للموارد الوطنية في كانون الثاني (يناير ١٩٦٨) . نعمل الآن مستشارين في مكتب لانغ ميتشنر (Lang Mitchener) للمحاماة.

في قمة بون عام ١٩٧٨ مع بيار ترودو (Pierre Trudeau) والرئيس الفرنسي جيسكار ديستان (Giscard D'es-taing) وروي جنكينز (Roy Jenkins) في بريطانيا.



مع الملكة إليزابيت والأميرة آن في ريزوليوت باي (Resolute Bay) في تموز (يوليو) ١٩٧٠.



بعد أن كافحت بنجاح في حملة الاستفتاء قمت فوراً بزيارة العواصم الإقليمية في ٢١ أيار (مايو) ١٩٨٠ للبحث في التغييرات الدستورية مع رؤساء وزارات المقاطعات.



صورة التُقطَتْ وأنا أتلقّى التهاني في البرلمان أثناء المرحلة النهائية للنقاش الدستوري من بيار ترودو (إلى اليسار) وجون مونرو (إلى اليمين) وزملائي النواب الليبراليين من اليسار إلى اليمين: شارلي تيرنر، وروبرت غورد، ورينيه كوزينو، وفرانسيس فوكس.



صورة أخرى «للوزارة المطبخ» التُقطَتْ في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠، ويظهر في الصورة روي رومانوف والمدّعي العام لمقاطعة ساسكاتشيوان (إلى اليسار) وروي ماك ميرتري (Roy McMurtry)، المدّعي العام لمقاطعة أونتاريو (إلى اليمين).



صورة التُقطَتْ عند التوقيع على الدستور بحضور الملكة إليزابيت في نيسان (أبريل) ١٩٨٢. حدث وانكسر رأ قلم ترودو، وكان تعليقي على الحدث ممتعاً للملكة.



تقبّل التصفيق من المندوبين إلى مؤتمر رئاسة الحزب في عام ١٩٨٤.



مع عائلتي في حـفلة عمادة أول حـفيد لي، أوليـڤييـه، من اليسار إلى اليـمين: ولداي هيوبرت



عيد الميلاد عام ١٩٨٤ مع حفيد جديد آخر، ماكسيميليان.



في المعارضة للمرة الثانية.وقد بدت تحيّة الكشّافة إشارة مناسبة للمحافظين.

كنت أمزج في خطاباتي كلمات عامية شملت كلمات إنكليزية مثل Flag ***sur***، ***le*** Hood)، وكلمات شائعة في الاستعمال لدى الكنديين الفرنسيين. وكانت الجماهير تحبّ سماع سياسي لا يتحدّث إليهم متعالياً، ولكن كان عليّ أن أتلقّى الكثير من الإهانات الصادرة عن المثقفين، وكان الكثير منهم من الانفصاليين بالطبع. كان ليڤاسك بذاته أستاذاً في اللغة العاميّة، وقد غفروا له ذلك، ولكنهم لم يغفروا لي. صدرت مقالات احتجاج صارخة في الصحف عندما قارنت بين الانفصالية والغنغرينا، ومع ذلك لم يعترض أحد عندما وصف كلود موران الفدراليّة بالسرطان.

كان الناس يفهمون أقوالي، وكانوا يكرهون المقاييس المزدوجة لأولئك الذين يتصرفون بأسلوب في اجتماعاتهم الخاصّة، وبأسلوب آخر أمام الناس، تماماً كدعاة الاشتراكية الذين يرتادون أفضل المطاعم، ويشربون أفخر الخمور، ويضعون على صدورهم شارات الاحتجاج وهم يلتهمون شرائح لحم البقر. وكلما أمعنت في الهجوم عليهم زادت إهاناتهم الموجهة إليّ بأن الثقافة تنقصني ويعوزني الذوق والبساطة. وظلت إهاناتهم تنصبّ عليّ، حتى بعد أن توقّفت عن الهجوم عليهم في كلماتي. عندما رشّحت نفسي لرئاسة الحزب الليبرالي عام ١٩٨٤، أوردت إحدى المجلات خطأً ما قاله أحد سكان شاوينيغان من أنه لا يمكن أخذ مسألة ترشيح كريتيان على محمل الجِدّ، لأنه يتكلّم الفرنسيّة بشكل سيّىء، مع أن هذا الشخص الذي نطق بهذه الإشاعة الكاذبة، كان من أخلص أصدقائي، وكنت أتقن الفرنسيّة، كما يتقنها تماماً.

تكوّن الانطباع في ذهني أنَّ للمثقفين نفوذاً في كويبيك هو الآن أقلّ ممّا كان عليه في الخمسينات والستينات، ويعود ذلك ربما إلى بقائي في الحكومة لفترة طويلة جدًّا، جعلتني لا أتأثّر بالافتتاحيّات وبالنظريّات المجرّدة. عندما دخلت المعترك السياسي كانت آراء «***Le Devoir***»، أو «***The Globe and Mail***» حاسمة بالنسبة إليّ، أما الآن فإنّي أتمتّع بقراءتهما إذا كانتا جيّدتين، وأطرحهما جانباً إذا كانتا سيّئتين، مدركاً أن الحياة ستستمر من دون تعكير رغماً عنهما. ولكني أعزو جزءًا من هذا التغيير المهم إلى واقع تحوّل الغالبية العظمى من المثقفين الكويبيكيين من الاهتمام اللاحزبي إلى تأييد الخيار الانفصالي.

انجرف المثقفون، مثلهم مثل الشعراء والمطربين، برومانسيّة الاستقلال، وكان

يمكن فهم هذا الانجراف لدى الشعراء والمطربين. فقد تشكّل فكرة تأسيس بلد جديد حلماً مثيراً، يصلح للتمجيد بقصائد جميلة وبأغانٍ جميلة. ولسوء الحظّ عنت هذه الفكرة أيضاً أنّ أبطال كويبيك كانوا من الأشخاص الخاسرين الفاشلين.

اعتُبِرَ لويس - جوزيف بابينو (Louis-Joseph Papineau) وهنري بوراسا من الشخصيّات المتوهّجة والملهمة، في حين لم يُقَدَّر جورج إيتيان كارتييه وويلفريد لورييه (Wilfrid Laurier) حقّ قدرهما، لا بل تم تجاهلهما تماماً كالظاهرة الإيرلندية: كلّ الرجال العظماء هم الشهداء أو الفاشلون.

ولكن إذا كانت هذه الظاهرة تصنع فنّا جميلاً، فإنّها تصنع أيضاً عقلاً مريضاً. بعد أن أيّد المثقفون الكويبيكيون جانب الانفصاليين تخلّوا عن الصدق لصالح المبدأ، وفي عملهم هذا فقدوا الكثير من الاحترام والنفوذ، فقد صُوِّر المجرمون الذين زرعوا القنابل على أنّهم أبطال سياسيون، بينما تمّ تجاهل رجال فكر وعمل وجوهر، مثل ترودو، ومارشان، ولالوند، وبيبان، وبيلليتيه، واعتُبروا لا شيء فقط لأنهم اتحاديون.

بعد أن دخل المثقفون إلى المعمعة فقد الكثيرون منهم حرّيّتهم ومصداقيتهم. وبعد أن اقتربوا أكثر من السلطة تمّ امتصاصهم من قبل أصحاب السلطة وصاروا نوّاب وزراء، ورؤساء لجان، وإلى ما هنالك من وظائف ثانوية. بالإضافة إلى أنه لم يتوفّر لهم مجال النكوص على أعقابهم لأنّهم كأكاديميين وصحافيين صُبِغُوا بصبغة عملهم الحكومي. إني أتعاطف مع وضعهم بطريقة ما، فلديهم عائلات كما أنّ لديهم طموحات يجب أن يرعوها.

لم يوجد سوى عدد قليل من الكتّاب والمثقّفين الكويبيكيين الذين ورثوا ثروة، أو تأمّنت لهم سوق واسعة لتصريف إنتاجهم الأدبيّ يستطيع أقرانهم الأميركيون الاعتماد عليها. مع ذلك كانت النتيجة النهائية بوجه عام إضعاف تأثيرهم على مجتمع كويبيك مع مرور الزمن.

ويعود جزء من ردّ فعلهم العنيف تجاهي إلى أنّه كان عليّ أن أزيل الخرافة عن حلمهم الكبير، ولم يكن هذا المسعى عملاً يسهل تنفيذه. إن تدمير حلم يساوي تدمير رجل، ويؤلمك الأمر بصورة خاصة إذا كان من واجبك أن تكون قاسياً مع أبناء وطنك. أراد كويبيكيون إعادة كتابة التاريخ منذ أن خسر أجدادهم تلك المعركة الصغيرة على

سهول أبراهام، لأن الجيش الإنكليزي زحف عليهم خلسة أثناء الظلام. كنت أقول في خطاباتي إنّي كنت أودّ لو كان بإمكاني إيقاظ مونتكالم (Montcalm) لأُحذِّرَه بأن الإنكليز قادمون. فكان الحضور يضحكون، ولكن كانت هذه طريقتي في طرح الفكرة الخطيرة وهي وجوب مواجهة الواقع.

قلت في أحد الخطابات: «أنتم تحلمون بحزب كبير ولكن بعد الأحزاب الكبيرة تبرز المشاكل الخطيرة. هل فكرتم بالمشاكل التي ستواجهكم؟» كانت كويبيك بشكل ما، تدفع ثمن الاستقلال من دون أن تتمتّع بالنشاط والازدهار، لأن الشك جعل الأموال والوظائف تهرب من المقاطعة. حذّرت الكويبيكيين من احتمال اضطرارهم إلى مغادرة المقاطعة إذا تدهور الوضع الاقتصادي، تماماً كما فعل كثيرون، ومن ضمنهم جدّي، وكان من الذين ذهبوا للعمل في نيو إنكلند، في نهاية القرن الماضي. كم عدد الكويبيكيين المحظوظين، كما كان جدّي، الذين كانوا يرجعون من دون أن يتأقلموا في البلاد التي هاجروا إليها؟

وتحدثت كيف أن ثروة الغرب هي جزء من إرث كويبيك، وقارنت بين سعر البنزين في كويبيك وسعره في فرنسا. وشعرت بالحماسة وأنا أفكّر بأن كويبيك المستقلة ستحرم أولادها من المناطق الشمالية العظيمة، ومن جبال الروكيز، وانتابني الغضب عند سماع الإيحاء بأن هناك كويبيكيين خالصين، وكويبيكيين هجناء، تبعاً لخلفيتهم ولغتهم الأمّ.

قلت: «عندما تبدأون بتحليل دم الناس يعتبر هذا عملاً عنصريًا وأنا أخشاه. باريزو متزوج من امرأة بولونية، فبم ستدمغون أولاده؟ كلود موران متزوج من أميركية، فكيف سيُصوِّت أولاده؟ هل إنه بسبب مشاكل تحدث في غرفة النوم، يتوجب على بقيتنا أن توجد دولة لنا؟» وضحك الناس مرة أخرى، ولكني أدركت أن فكرتي قد بدأت تنفذ إلى عقولهم، وعرفت أن عليّ أن أكون عنيفاً.

نُقل عن ليڤاسك قوله بأن ترودو ليس كويبيكيًا خالصاً لأنّ أمّه كانت من عائلة إيليوت. ذكرت هذا القول لترودو ونحن نتناول طعام الغداء فبدأ يغلي غضباً. فهو فخور لأنه اختار أن يظل كنديًا فرنسيًا، في وقت كان من السهل عليه أن يندمج في المجتمع الأنكلوفوني. دفعته ثورته إلى إلقاء أفضل خطاب في حياته السياسية وكان ذلك في مونتريال في ١٤ أيار (مايو)، أي أقلّ من أسبوع من التاريخ المحدد لإجراء الاستفتاء.

رغم أن الكثيرين أرادوا منه أن يتكلم في كل يوم عبر مناطق المقاطعة، فقد تحدّث ثلاث مرات فقط في كويبيك خلال الحملة. قررنا، ترودو وأنا، أنه من الأفضل اتباع هذه الطريقة، لأنّ تكرار الرسالة نفسها عدّة مرّات يجعل الناس يهربون تدريجيًا من سماعها، وفي النهاية لن يوجد شخص واحد يرغب في سماع ما يقوله. كان قراراً خطيراً ثمّ تبيَّن أنه جيّد كما ثبت من التأثير العميق الذي تركه خطابه على المستمعين في مونتريال.

قال في ذلك الخطاب: «نعم، إن والدتي من عائلة إيليوت. أوجد هذه العائلة أشخاص جاءوا إلى كندا قبل مئتي عام، وإن اسمي هو اسم شائع جدّاً في كويبيك، ولكنه اسم شائع في كندا أيضاً».

كتب أحدهم مرّة يقول: «القومية هي كره الآخرين، والوطنية هي حبّك أفراد جنسك»، كان هذا أحد شعاراتي في العمل السياسي، وكانت خطاباتي في كويبيك تعبيرات إيجابية عن حبّي لكندا بطريقة أو بأخرى. صاح الكثير من الحضور: كندا هي الأفضل. نفخر بإنجازاتنا ونعرف أن ملايين الملايين من الأشخاص حول العالم يدفعون آخر فلس لديهم فقط للمجيء إلى هنا ومشاركتنا بؤسنا المزعوم. نحن نخجل غالباً من تعظيم بلادنا، ونبقى سجناء داخل التقسيمات التاريخية وغارقين في المشاكل الأنانية التي تقضّ مضاجعنا.

كنت دائماً فخوراً لأنّي كنديّ فرنسيّ وكان مصدر فخري الإرث الفرنسيّ لعائلتي. اذكر كم بلغ تأثّري عندما زرت القرية الصغيرة الجميلة في وادي اللوار في فرنسا التي جاء منها أسلافي، ولهذا فإنه من المضحك فعلاً عندما يطلق عليّ الانفصاليون في كويبيك لقب «خائن» لأني أدافع عن كندا. يقفزون للتشهير بي لأني أستعمل اللغة العاميّة بسبب عدم احترامي لإرثي، ولكنهم لا ينقلون أو يفكّرون بالرسالة الخطيرة التي أعرضها على المستمعين بعد أن أكون قد حفَّزت اهتمامهم بجمل ملوّنة، أو بنكات تنتقص من شخصيّتي.

قلت في كل مقاطعة: «تذكّروا أنّ الكنديّين أو الفرنسيّين هم الذين دحروا الإنكليز والجيوش الأميركية التي اكتسحت كندا السفلى، في أكثر من مناسبة عصيبة. تذكّروا أن الكنديّين الفرنسيّين، هم الذين فتحوا الغرب، إمّا بأنفسهم، أو بمساعدة الروّاد الإنكليز. لذلك تعود هذه البلاد بكاملها إلينا بقدر ما تعود إلى أيّ شخص آخر، رغم كوننا غير موزّعين بأعداد كبيرة عبرها».

تحدثت عن تقليد تتبعه كندا في تقسيم ثروتها بين المناطق. وتحدثت عن مزية كندا في أن تكون موصولة بلغتين من أعظم لغات العالم وبثقافتين من أعظم ثقافات العالم. تحدثت عن ارتياحي الشخصي لكوني ثنائيّ اللغة، وثنائيّ الثقافة. ولأن رسالتي كانت عنيفة في الغرب كما في كويبيك، وكان يصعب في بعض الأحيان على الناس أن يقبلوها، تعلمت استعمال الدعاية واللغة العاميّة، واستغلال العاطفة من أجل أن أقيم صلة مع المستمعين. وكانت النتائج جيّدة في أغلب الحالات.

فمثلاً، يُعْجبني أن أسرد قصة ذلك الرجل المؤدّب الذي قابلته في إيست كوتينيز (East Kootenays) من مقاطعة كولومبيا البريطانية، خلال الحملة الانتخابية، في عام ١٩٦٨. فقد نُصِحْتُ قبل دخولي إلى قاعة الاستقبال، بأنَّ عليَّ أن أكون لطيفاً جدًّا معه، لأنّه قرّر لأوّل مرّة في حياته، أن يصوّت لصالح الحزب الليبرالي. وقد لاحظته فور دخولي.

كان يبدو عليه أنه ضابط بريطاني متقاعد، متميّز جدًّا ورسميّ جدًّا، له لحية جميلة ويحمل عصاه بيده. «سيّدي»، قلت له، بلغتي الإنكليزية الركيكة، «لقد علمت أنك قررت أن تدلي بصوتك لصالح الحزب الليبرالي للمرّة الأولى في حياتك، هل تتكرّم، سيّدي، بإعلامي عن سبب اتخاذك لهذا القرار؟»

أجاب: «نعم»، صاح بحدّة، «لأنّ هذا الرجل ترودو، سيضع تلك الضفادع اللعينة في بحورها للمرة الأخيرة ونهائيًّا».

فاجأني كلامه، ولم أعرف كيف أردّ عليه. ثم شكرته، وخرجت، وتركته يُصَوِّت للحزب الليبرالي.

حققت هذه القصة شيئين بالإضافة إلى تأمين استرخاء المستمعين: طرحت مسألة مثيرة للجدل من دون مرارة أو إدانة، وأوحت بأن الكنديين قد نضجوا منذ ذلك الوقت. أفضّل أن أُقَلِّل من أهمّية أخطاء الماضي والتركيز على الآمال في المستقبل تماماً كما كان يفعل والدي. أشعر في كندا الإنكليزية كما في كندا الفرنسية، أن الحزازات والتحيزات قد تآكلت وأنه يوجد جهد لتحقيق تفهّم أكبر واتصال أوسع وتسامح أعظم. فلقد صار تنوّع كندا جزءًا من وطنيتنا.

من الوجهة التاريخية أعاق ولاءنا لبلادنا ولاؤنا لأماكن أخرى، أكانت فرنسا أو بريطانيا. قسمتْنا هذه الولاءات، وجعلتنا نقيس أنفسنا مقابل ثروة أو ثقافة الأنظمة

السياسية القديمة. لم نحتفل أبداً بثرواتنا: بحيراتنا، غاباتنا، فضائنا، حرّيتنا، كَرَمنا، وتَمَيُّزنا عن الجميع. فكِّروا كم من الوقت وكم من العذاب والألم تكلّفنا للحصول على رايتنا مع أننا إحدى القوى السبع في العالم الغربيّ ولسنا مستعمرة صغيرة لا أهميّة لها، وقد حدث ذلك قبل عشرين سنة فقط.

سألتني زوجتي، عشيّة إجراء الاستفتاء: «هل تعتقد أننا سنظل كنديّين مساء غد؟» كان سؤالاً محيّراً. ولكّني أجبتها: «سننتصر». شعرت أننا نملك الزخم ويمكننا الاعتماد على معظم أصوات المترددين والحائرين. لم يكن من المريح دعم قوى «لا» في الكثير من العائلات الكويبيكية: أشقّاء يتناقشون مع أشقّائهم، أولاد يتحاربون مع آبائهم، أحفاد يطلبون من أجدادهم أن يصوتوا إلى جانب قوى «نعم»، ولذلك كان من الأسهل للاتحاديين التزام الهدوء إلى أن يصل القرار إلى صندوق التصويت. كنت آمل في لحظة الحقيقة أن يختار الكويبيكيون كندا، تماماً كما فعل الناس عندما رفضوا الانضمام إلى الثورة الأميركية وصدُّوا جيش الغزاة في شاتوغي(Châteauguay).

كنت محقًّا، لحسن الحظ. وفي ٢٠ أيار (مايو) ١٩٨٠، وللمرة الأولى، كان صوت الأغلبية أعلى من أصوات طبقة النخبة وقالت «لا» للانفصال. فازت قوى «لا» بأغلبية الأصوات في كلّ دائرة انتخابية في المقاطعة، وشعرت بالسعادة والارتياح لأننا فزنا في دائرتي الانتخابية سان موريس. وصنع ليڤاسك من دائرتي الانتخابية رمزاً، وأدار الحملة الانتخابية فيها بنفسه ثلاث مرّات (كان يعرف أن دائرتي معرّضة للخطر أكثر من دائرتَي انتخاب ترودو، أو ريان، حيث توجد تجمعات أنكلوفونية كبيرة).

كان يوماً مشهوداً لكندا، ولكني لا أستطيع القول إني غرقت في احتفالات النصر. فبدلاً من الشعور بالانتعاش الذي يتبع فوزاً انتخابيًّا شعرت بالتعاسة التي تبرز عندما تحطّم حلم شخص آخر. دخلت إلى استديوهات إذاعة كندا في مونتريال لإجراء مقابلة على الهواء، فقوبلت بصمتٍ ثقيل، وقال لي أحد حرّاس الأمن: «إنّي سعيد لرؤيتك. ستجد هنا وجوهاً كثيرة تعلوها أمارات الحزن».

في زيارة سابقة لإذاعة كندا كنت قابلت صديقاً يعمل فيها كتِقَنيّ. كنت أعرف عنه أنه اتحاديّ ولكنه كان يضع شارة الحزب الكويبيكي، «إنّها كبطاقة اتحاد العمّال» كما قال لي. ربما كان شديد الحساسية، ولكنه لم يرغب في أن يُفْرز كخائن للقضية.

لا يعرف الكثير ون من الكنديّين الناطقين باللغة الإنكليزية كم كانت قوة الضغوط التي مورست علينا، وبالأخصّ من وسائل الإعلام. كنت غاضباً في ذلك الوقت،

ولكنّي صرت الآن أرى أن هذه الوسائل ربما كانت تعكس الألم السائد في المجتمع. حتى في لحظة الانتصار شعرت بالحزن تجاه أولئك الذين حاربوا بكل جهد ممكن لتحقيق انتصار المبدأ الذي يؤمنون به، بعد أن شاهدت الكثيرين من الكويبيكيين يبكون حلمهم الضائع في تلك الليلة.

كنت أرغب في أن أكون مع أهلي في شاوينيغان، ولكني قدت سيارتي إلى مونتريال للسباق الأخير مع ريان الذي لم يدعني ألقي خطاباتي لأنه شعر بأني سرقت منه اهتمام الناس ـ ثم انضممت إلى مجموعة من أصدقائي في فندقي ـ كنّا كرجال المطافىء بعد أن يطفئوا النار؛ منهكي القوّة لا قدرة لنا على الاحتفال ومرتاحين جدًّا وممتلئين مرحاً وحماسة. جاءت أسعد لحظة في اليوم التالي: عدت إلى أوتاوا ورحب بي أعضاء البرلمان بالتصفيق وقوفاً..

قبل التصويت رسم ترودو بوضوح تضمينات خسارتنا في الاستفتاء، «رؤوسنا ستكون معرّضة للقطع»، وفهمت أنه يعني بذلك وجوب استقالة كل أعضاء البرلمان الليبراليين الكويبيكيين لأنّنا نكون عندئذ قد فقدنا ثقة الشعب. لا يزال الكثيرون من الكنديين يجهلون كم كانت نتيجة الاستفتاء ثقيلة الوطأة أو كم كانت أهمية الاستفتاء. في بعض الأحيان تُشاهَد هذه الحالات العاطفية بصورة أوضح من الخارج. في رحلة قمت بها إلى واشنطن في نيسان (أبريل) ١٩٨٢، قابلت جوزيف كرافت: (Joseph Kraft) الصحافي الأميركي المشهور. قال لي كرافت: «إنّ ما فعله ترودو لا سابقة له. فللمرّة الأولى تتطور من دون عنف حركة ذات طبيعة ثورية لها جذورها في اللغة أو الجنس أو الدين. لقد راهنتم على الديموقراطية وربحتم».

لا شك في أن العنف كان محتملاً، إذ كانت العواطف متأجّجة لدرجة أنّ نقاشاً في إحدى حانات مونتريال ربّما كان يقود إلى سفك الدماء.

في اجتماع عقد في ألما، مقاطعة كويبيك، في أوائل السبعينات، نهض ليبرالي ذو ذكاء وقّاد وقال: «كريتيان، متى تقول للانفصاليين إنّهم لن يحصلوا على الاستقلال، وإنّ الحكومة الاتحادية لن تسمح مطلقاً بحدوث الانفصال؟ إذا اقترح سكان ولاية تكساس الانفصال عن الولايات المتحدة الأميركية ستكون قوات مشاة البحرية في هذه الولاية، وخلال بضع ساعات ينتهي الأمر». فصَفّق له كلّ الاتحاديين بقوة.

ولكني لم أوافقه على ما قاله. «سنضع إيماننا في الديموقراطية» قلت، و«سنقنع الناس أن عليهم البقاء في كندا وسنربح المعركة. ولكن إذا خسرنا المعركة سأحترم

رغبات سكان كويبيك وأتركهم ينفصلون عن كندا». غمرني شعور بأن كلّ الانفصاليين سيكونون بجانبي، ولكنّي قلت ما أعتقده فعلاً وكان هذا ما حقّقناه رغم العوائق والعقبات.

إذا استعدنا أحداث الماضي، نلاحظ أن الدعوة لإجراء الاستفتاء كانت أكبر غلطة ارتكبها الحزب الكويبيكي. كانت استراتيجية الحزب حتى تاريخ الاستفتاء فعّالة للغاية لكويبيك وخطرة للغاية لكندا. وصف لي كلود موران هذه الاستراتيجية: «سننفصل عن كندا بطريقة انفصال كندا عن بريطانيا. ستقطع الرباطات واحداً واحداً، تنازل صغير من هنا، وتنازل صغير من هناك، حركة هنا، وحركة هناك، وبالنهاية لن يبقى شيء من كندا».

وهذا بالضبط ما فعلته حكومة كويبيك. طلبت محطة توليد للطاقة الكهربائية هنا ووجوداً دوليًا هناك، ولأن كل طلب تقدمت به كان يبدو معقولاً وللمصلحة العليا للمقاطعة كان الناس يوافقون على ما تفعله. مع الوقت كانت كويبيك ستصبح مستقلة في كل شيء، ما عدا الاسم. ولن يحصل أي رجوع إلى الوراء. ولكن الاستفتاء سَلّط الأضواء على هذه القضية وكان على الناس أن يختاروا، وخسر الانفصاليون.

في عام ١٩٨٥، وقبل بضعة أشهر من تقديم استقالته، اعترف ليڤاسك بأنّ فكرة الانفصال اصطدمت بجدار صخريّ، ومن دواعي فخري أن أقول إنّ الحزب الليبرالي الاتحادي وضع بعض صخور هذا الجدار وأضاف إليها الإسمنت لتقويته. ولكن لن يذهب بي الخيال بحيث أعتقد أن الانفصالية قد ماتت إلى الأبد. سيبقى دائماً كويبيكيون يريدون إرجاع عقارب الساعة إلى الوراء، وإيقاظ مونتكالم (Montcalm) من جديد. ولا يستطيع أي شخص أن يتكهن ما هي الضغوط التي ستظهر لضمان البقاء الثقافي، أو ما هي الأشكال التي ستتخذها هذه الضغوط، بعد أن يصغر حجم القرية العالمية تحت تأثير الأقمار الصناعية للإذاعات المباشرة والتقنّيات العالية.

من المحتمل أن يصير كامل مفهوم البقاء الثقافي مهملاً في السنوات الخمسين المقبلة كما كان مفهوم السلطة الكنسيّة مهملاً في السنوات الخمسين الماضية، أو ربما يشكّل هذا المفهوم التحدّي الرئيسي للقرن الواحد والعشرين. ومهما يحدث فإنّي مقتنع شخصيًا بأنّ من الممكن أن يكون الشخص كويبيكيًا فخوراً وكنديًا فخوراً في الوقت نفسه لأن كويبيك وكندا تكملان بعضهما البعض ولأن كويبيك لا تستطيع البقاء من دون كندا. والبرهان على ذلك هم الكويبيكيون الذين سافروا إلى الولايات المتحدة لكسب معيشتهم، واختفوا في حقول النشاط هناك خلال جيل واحد فقط.

بالطبع لم يكن سهلاً على الكنديين الفرنسيين أمر الاحتفاظ بلغتهم وبثقافتهم عبر البلاد، ولكنّ الأمر أخذ يتغيَّر. بدأ الكنديون الإنكليز بربط هويّتهم بالوجود في وسطهم لمجموعات من المواطنين الفرنكوفونيين النشطين، ويزداد في كل يوم عدد الأنكلوفونيين الذين يتعلمون اللغة الفرنسية. اكتشفت هاتان الثقافتان مزايا معرفة لغة ثانية، ليس من أجل الحقوق أو الواجبات، بل من أجل الرضى الذاتي والإرضاء الفكري، وفي نهاية الأمر سيكون التكلم باللغتين معاً تجربة شائعة في كندا، وكان هذا الهدف موضوعاً ثابتاً في حياتي السياسية.

ألقيت أحد خطاباتي الأولى كوزير في غرفة التجارة في كيلونا (Kelowna) بمقاطعة كولومبيا البريطانية، وقلت في ذلك الخطاب: «من الصعب أن تتعلم لغة أخرى بعد أن تصل إلى سن الثلاثين. ولكن أولادي لن يواجهوا المشكلة التي واجهتني - سيكبرون في ظل اللغتين كلتيهما - وعلى أطفالكم أن يفعلوا الشيء نفسه. دعوهم يتعلموا الفرنسية هنا، ليس من أجل تعزيز صفوف السكّان القليلي العدد الناطقين باللغة الفرنسية بل كمصدر قوة لهم في حياتهم».

صَفَّق لي ثلثا الحاضرين وقوفاً، أمّا الثلث الباقي فقد جلس أعضاؤه على أيديهم كي لا يصفقوا. منذ ذلك الوقت لمست زيادة في الجهود وحسن النية، وأنشأت كل أنظمة الحكم في المقاطعات مؤسسات وبرامج ستؤمن بقاء الجدار الصخري قويًا في وجه الانفصاليّة.

عَلَّم الاستفتاء كلّ الكنديين كلّ شيء حول قابلية بلدهم للانجراح والعظمة على حدٍّ سواء. كانت معركة حاربنا فيها سَويَّة وربحناها سَويَّة. ولكونها صعبة ومؤذية فقد أراد الشعب أن يطرحها خلف ظهره، وأن ينسى المواجهة، وأن يحلم بحياة من التآلف والإجماع أكثر أماناً وسلامة. وكما فعل البريطانيون عندما رفضوا تشرشل بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، قلب الكنديون ظهر المجنّ لترودو رغم الانتصار الرائع الذي حقّقه. لقد أرادوا طيّ صفحة الماضي والبدء من جديد.

هذه هي الطبيعة الإنسانية - كلّنا نريد انطلاقات جديدة وآمالاً جديدة - ولكن علينا أن ننتبه إلى عدم قلب الصفحة بخشونة بحيث تُنْـزَع من ذاكرتنا شجاعة الناس ودروس الماضي.

الفصل السابع

وعد للبلاد

عند الساعة التاسعة من صباح اليوم التالي للاستفتاء، اجتمعت مع ترودو في مكتبه فسألني: «إلى أين سنذهب من هنا؟» كان ترودو قد وعدني خلال الحملة بأن انتصار قوى «لا» لن يعني نصرًا للوضع القائم، بل سيكون دعوة لاتحادية مُتَجَدِّدة، وحان الوقت الآن للعمل على تحقيق هذا الوعد، فطرحت في الاجتماع اقتراحين أساسيين: توطين الدستور، وتبنّي ميثاق حقوق. . .

كان الاقتراح الأول بسيطاً بدرجة كافية، ولم يتحقّق بعد أربعة وخمسين عاماً من الجهد. فقد تأسست كندا عام ١٨٦٧، بموجب قانون أميركا الشمالية الذي صادق عليه البرلمان البريطاني، والذي وضع الأنظمة والمؤسسات التي تمكّننا من حكم أنفسنا. ومع مرور الوقت تقَلّصت سلطة التاج البريطاني على كندا من الوجهة العملية؛ وفي عام ١٩٢٦ أعطيت كندا السيطرة المطلقة على ميثاق تأسيسها. فلن يتوجب على الكنديين بعد الآن إجراء اتصالات أصولية مع وستمنستر من أجل إدخال تعديلات على قانون أميركا الشمالية. لكن، حتى ولو كانت هذه الشكلانية لم تجعل إدخال تعديلات على قانون أميركا الشمالية؛ وحتى ولو كانت هذه الشكلانية لم تجعل المواطن العادي يستيقظ في منتصف الليل مغموراً بالقلق أو الخجل، فقد كانت إذلالاً وطنيًا بكل معنى الكلمة؛ لأن كندا، من الوجهة القانونية، كانت لا تزال مستعمرة لبريطانيا العظمى، ولكن بعد أن أدرك المواطنون هذا الواقع طالبوا بإنهائه.

تمثلت المشكلة بعدم اتفاق أوتاوا والمقاطعات على من يحق له تغيير الوثيقة بعد أن تمّ إقرارها. هل تستطيع أوتاوا بمفردها تغييرها؟ أو هل إن من الضروري أخذ موافقة

كل المقاطعات على كل تغيير فرديّ أو موافقة غالبية المقاطعات فقط، أو ربما غالبية السكان؟ وعليه، بقيت كندا مهيضة الكرامة، وبقيت هذه الشكلانية قائمة، إلى أن تمكن الكنديون من إقرارصيغة تعديل في قانون أميركا الشمالية.

حصل ترودو على اتفاق، في مؤتمر عقد في فكتوريا عام ١٩٧٠، ولكن في اللحظة الأخيرة تراجع رئيس وزراء كويبيك روبرت بوراسا (Robert Bourassa). كان من المحتمل أن يشكّل هذا الاتفاق صفقة جيدة لأنه كان يعطي كويبيك حقّ النقض لأي تعديل وهو حقّ لم يكن، بموجب القانون، ممنوحاً لها أو لأية مقاطعة أخرى، رغم أن بريطانيا اتبعت تقليداً بعدم تغيير أي شيء في القانون ما لم توافق عليه الأغلبية. ومع ذلك أختار بوراسا عدم التوقيع على الاتفاق من أجل الحصول على سلطات أكثر، وهكذا توقفت الأمور عند هذا الحد.

مَثَّل الاقتراح الثاني لترودو القاضي بتبنّي ميثاق حقوق رغبةً سيطرت على تفكيره منذ الخمسينات، وهدفاً سعى إلى تحقيقه الكثيرون منذ أن أدخل جون ديفنبيكر ميثاق الحقوق في أوائل الستينات. ومما يجدر ذكره، أن ميثاق ديفنبيكر كان جزءًا بسيطاً من التشريعات الاتحادية مما عنى أنه قابل للتطبيق فقط على الشؤون الاتحادية، وليست له السلطة الشرعية المهيمنة التي لميثاق حقوق دستورية. كان بمقدور المقاطعات أن تهمل العمل فيه، ولم تكن المحاكم متأكدة من كيفية التعامل تجاه هذا الميثاق، وتبين في النهاية أنه لا يضمن حريات كثيرة، لذلك برزت فكرة إدخال ميثاق حقوق ضمن الدستور للتغلب على هذه التقييدات.

انصبَّ اهتمامي بشكل خاصّ على ضمان الحقوق اللغوية للأقليات عبر البلاد؛ للفرنكوفونيين خارج كويبيك، وللأنكلوفونيين داخل كويبيك. رأيت فرصة نادرة في إصلاح الخطأ التاريخي الذي أفقد الكنديين الفرنسيين حق إنشاء مدارس لهم في الغرب، الأمر الذي زاد من استيعابهم ومنع الكثير من الكويبيكيين من الانتقال إلى مختلف أنحاء كندا. في ظروف أخرى كان من المحتمل أن تصير مقاطعات مانيتوبا وساسكاتشيون وحتى ألبرتا مقاطعات فرنكوفونية. ولكن بالمفهوم العملي عرفت أن إعادة إدخال المدارس الفرنسية لن يُغَيِّر التاريخ ولا ميثاق حقوق الغرب، ولكني، مع ذلك، شعرت بأن هذا العمل مهم كرمز للتأكيد على الوحدة الوطنية.

ونظراً للسلسلة الطويلة من حالات فشل إصلاح الدستور، لم نُخدع أنا وترودو

بفرص النجاح. قال بعض المستشارين والزملاء إنّ على أوتاوا أن تتصرف، من جانب واحد، وأن تذهب فوراً إلى إنكلترا للحصول على توطين القانون، وعلى صيغة تعديلية، وعلى ميثاق محدود نوعاً ما. ولكننا آمنًا بأن من الأفضل محاولة إعادة الحوار مع المقاطعات، مستندين على حسن النية والشعور بالهدف اللذين تطورا نتيجة الاستفتاء.

بعد ظهر ذلك اليوم، ركبت الطائرة لزيارة كل رؤساء وزراء المقاطعات، نزولاً عند رغبة ترودو، رغم أني كنت قد وصلت إلى حالة من الإنهاك العام بسبب الحملة الانتخابية وحملة الاستفتاء. كان من المفروض، في الواقع، أن أسافر في رحلة استجمامية إلى ولاية فلوريدا، ولم يسرّ زوجتي نبأ تأجيل هذه الرحلة. قالت للسائق الذي أرسلته لأخذ حقائب ملابسي من المنزل: «قل للسيّد كريتيان إنه إذا لم نسافر إلى فلوريدا يوم الأحد، على أبعد تقدير، فستصله منّي ورقة شراكة وسيادة». كانت هذه النكتة بمثابة إشارة لطيفة التعبير استخدمها الكويبيكيون لوصف الانفصال، ولكن السائق لم يضحك، وقال لي: «إنها فعلاً غاضبة جدًّا!».

كانت تورونتو أوّل محطة توقّف في رحلتي، وقابلت رئيس الوزراء المحافظ ويليام دافيس (William Davis) ومستشارين في نادي ألْبَاني. وترك دافيس انطباعاً قويًّا لديّ. كان قد فاز بفارق بسيط برئاسة الحزب عام ١٩٧١، وترأس حكومتي أقلية في ثلاثة انتخابات، ومع ذلك فقد ثابر وبقي وبرز كسياسيّ ماهر للغاية.

سألني أثناء حملة الاستفتاء، ما إذا كان من الضروري عليه أن يلقي خطاباً في كويبيك، وشجعته على القيام بذلك، ولكن لم يُرَحَّب به كثيراً هناك لأن حكومته لم تضمن ثنائية اللغة الرسمية في أونتاريو، ومع ذلك كان خطابه مفيداً.

زاد احترامي لدافيس أثناء المناقشات حول الدستور. لم يحاول استغلال الأمور السياسية الطفيفة وكانت مساهماته دائماً في أعلى المستويات. كان صريحاً وثابت الرأي، وقد التزم بموقفه حتى عندما عارضه جو كلارك ومعظم رؤساء الوزراء المحافظين. قال: «ليست المسألة مسألة حزبية، ولا مسألة الليبراليين ضد المحافظين، فكندا لا تستطيع أن تقبل إلى الأبد بأن يتمّ تعديل دستورها في برلمان أجنبي، ولذلك فإنّي أعتبر ميثاق الحقوق والحرّيات دليلاً على نضجنا كمجتمع مستقلّ». وفرحت جدًّا عندما فاز بحكومة أغلبية في عام ١٩٨١، وبعد أن اتخذ هذا الموقف القويّ.

كنت أفضّل، قبل أن يترك الحكم، أن يشمل دافيس أونتاريو في القسم ١٣٣ من الدستور، بحيث يعطي الفرنكوفونيين في مقاطعته الحقوق نفسها التي يتمتع بها الأنكلوفونيون في كويبيك، وأعتقد أنه في مناسبتين اقترب من تحقيق هذا الأمر، ولكنه فضّل اتباع أسلوب عمل تدريجي لتجنب بروز ردّ فعل سلبي في مقاطعته. شعرت الحكومة الفدرالية دائماً بأنّها ستبدو وكأنّها تستغلّ دعمه للدستور إذا أجبرته على قبول شيء لم نكن نرغب في فرضه على كل مقاطعة أخرى، ومع ذلك كان يروق لي أن أواصل الضغط عليه.

كان لدافيس مستشار، هو هيوغ سيغال (Hugh Segal)، عاشت جدّة زوجته، السيّدة كوسيت، في شاوينيغان، وكنت أعرفها جيّداً. وطرأت لي فكرة في أحد الأيام باستخدامها لإبقاء الضغط مسلّطاً عليه، فاتصلت بها هاتفيًا وشرحت لها الموقف في أونتاريو وطلبت منها أن تتّصل بزوج حفيدتها. وافقت السيّدة كوسيت، بعد أن أفهمتها ما يجب أن تقوله له. سَرَدَت على سيغال قصة طويلة مختلقة حول وجودها ضمن مجموعة من المتقدمين في السنّ كانوا يتحدثون عن بيل دافيس ويتساءلون لماذا يرفض هذا الرجل الطيّب منح الفرنكوفونيين في أونتاريو الحقوق التي يتمتع بها الأنكلوفونيون في كويبيك. أثّر، على ما يبدو، حديثها على سيغال، وفي اليوم التالي نظّم اجتماعاً خاصًا مع دافيس وأقوى مستشاريه لمناقشة المسألة، ولم يكتشف سيغال أني كنت مَنْ خَطَّط لإجراء هذا الاتصال إلا بعد انقضاء أشهر طويلة.

بعد مقابلة دافيس في حفلة عشاء، سافرت توًّا إلى مانيتوبا لتناول طعام الفطور مع رئيس وزرائها المحافظ سترلينغ ليون (Sterling Lyon)، ومن هناك سافرت إلى ساسكاتشيوان لتناول طعام الغداء مع رئيس وزرائها من الحزب الديموقراطي الجديد، آلان بلاكيناي (Allan Blakeney)، ومن ثَمَّ إلى ألبرتا لشرب الشاي مع رئيس وزرائها المحافظ بيتر لوغهيد (Peter Lougheed)، وإلى كولومبيا البريطانية لتناول العشاء مع رئيس وزرائها من حزب الاعتماد الشعبي ويليام بينيت (William Bennett). فوجدتهم مسرورين جدًّا لأننا فزنا في الاستفتاء، وبدوا أكثر تقبلاً لفكرة إعادة فتح ملف الدستور ممّا كنت أتوقعه.

مع أن لرؤساء الوزارات الذين هم من المقاطعات الغربية حسناتهم الجيّدة، ومساهمات مفيدة في حملة الاستفتاء، إلاّ أنّي ملت إلى اعتبار لوغهيد الصوت الرئيسي في المقاطعات الغربية. كان قويًا، واسع الاطلاع، وبدا أن له نفوذاً كبيراً على زملائه.

كان سكوته بليغاً ككلماته، وكنت ألاحظ الآخرين يدرسون نظراته لقراءة ما يجول في ذهنه. كان، في بعض الأحيان، يبدو عنيفاً جدًّا، ولكنّي لم أعتقد أنّه كان قاسياً مع الليبراليين الاتحاديين بقدر ما كان قاسياً مع الحكومة المحافظة لجو كلارك. كان، في اعتقادي، عنيفاً مع كلارك، بشكل علنيّ وقد اتّهمه كثيرون بأنه ساهم في هزيمة كلارك. لكن لا يمكنني أن أتذمر شخصيًّا منه، فقد كان دائماً لطيفاً معي رغم أنه كان يفضل التعامل مع رئيس الوزراء بدلاً من وزير عاديّ ربما كان أقلّ قدراً من مقامه العالي.

وسرت شائعة، بعد انتخابات عام ١٩٨٠، أنه رشّحني لمنصب الوزير الاتحادي للطاقة. وتوثّقت علاقتي به عندما كنت وزيراً للشؤون الهندية ولتنمية المقاطعات الشمالية. تباحثنا حول أمور كثيرة في الغرب تتعلق بالهنود وبالحدائق الوطنية وغيرها. وساعدته على إنقاذ المشروع الضخم Syncrude، الذي كان من المفروض أن تساهم فيه كلٌّ من مقاطعتي أونتاريو وألبرتا. دعاني دونالد ماكدونالد، وكان آنذاك وزيراً للطاقة في الحكومة الاتحادية، لحضور الاجتماع في وينيبيغ (Winnipeg)، وبدا جليًّا وبسرعة أنّ الصفقة راوحت مكانها. انسحب بعض الشركاء من المشروع وزادت حدّة النقاش بين أونتاريو وألبرتا، وتطورت المباحثات إلى مواجهات. وبما أني كنت شخصاً محايداً فقد تمكنت من التنقل جيئة وذهاباً بين اللاعبين، وبالأخصّ بين لوغهيد وداڤيس من أجل الوصول إلى اتفاق، وتوصلنا إلى هذا في نهاية النهار، وأعتقد أن جهودي بالنيابة عن الغرب لوحظت تماماً.

يعود اهتمامي بالمقاطعات الغربية ومعرفتي العميقة بمشاكلها إلى ما قبل هذا الاجتماع بوقت طويل. في عام ١٩٠٧ انتقلت عائلة والدتي من شاوينيغان إلى سان پول في مقاطعة ألبرتا. واستناداً إلى الأسطورة العائلية، كان جدّي لوالدتي صاحب حانة، يشرب الخمر بكمّيات تفوق الكمّيات التي يبيعها منه. وكانت زوجته مُتَدَيِّنَة للغاية، وكانت تؤمن بأنه لن يصعد إلى الجنّة وأنَّ جهنّم هي مصير الماجنين، ولذلك أَقْنَعَته بأن يبيع أملاكه ويهاجر إلى ألبرتا، واستوطنا أرضاً في Therrien في ضواحي مدينة سان پول على بعد ثلاثة أيام بالبوجية (عربة يجرها جواد واحد) عن شمال أدمونتون. وكان جدّي يكرر: «بعد أن وصلنا إلى هناك شربت ضعف ما كنت أشربه في السابق». وتعلّمت، من خلال الرسائل التي تبادلتها مع سكان المقاطعات الغربية، الكثير من الحصّادات والمحاريث والوضع الزراعي، وتعلّمت أكثر عندما كان يزورنا جدي من وقت إلى آخر.

كنت أعيش على طريقتي مع التجارب التي كان يمرّ بها أقربائي في الغرب: أحزن لحزنهم، وأفرح لفرحهم، ويبلغ الآن عدد أقاربي في تلك المقاطعات حوالى ٢٥٠ شخصاً. كنت أقول لهم غالباً: «من المؤسف جدًّا بالنسبة إلى الحزب الليبرالي أنكم لستم ضمن حدود دائرة انتخابية واحدة في ألبرتا، وإلا كان للحزب الليبرالي فرصة الحصول على مقعد واحد فيها». جاء الكثير منهم إلى اجتماع حزبي في أدمونتون أثناء المنافسة على زعامة الحزب، وكنت أفتخر بوجودهم في المقاعد الأمامية مرتدين قمصاناً كتب عليها «كريتيان للغرب». لقد صاروا الآن في الجيل الرابع في الغرب، ورغم الصعوبات في تعلم اللغة الفرنسية تمكّن نصفهم تقريباً من الاحتفاظ بإرثهم الفرنسي.

زاد اقترابي من الغربيين، مع مرور الزمن، لأني شعرت بأننا نشترك في تأييد فكرة المثلّث القويّ: أوتاوا ـ تورونتو ـ مونتريال ـ وبدا أن هذا المثلّث يملك كل الثروة والقوة، وكلّ المؤسسات المالية والنشاطات الصناعية، وكنّا نبدو دخلاء عاجزين عن اختراقه.

رغم كوني وزيراً مهمًّا في الوزارة الاتحادية، وعشتُ سنواتٍ في أوتاوا، كان ينظر إليّ بازدراء لأنّي من ريف مقاطعة كويبيك. أذكر تماماً وبوضوح، شعوري بأنّي دخيل عندما كنت خطيباً مدعوّاً إلى اجتماع حزبيّ لترشيح بود درووري، عقد في Westmount حيث تعيش نخبة مونتريال.

قد لا يختلف هذا الشعور عن الشعور الذي ينتاب أصحاب شركات النفط، في كالغاري، عند دخولهم للمرّة الأولى إلى الأبراج المنيعة للمصارف العاملة في تورنتو، للحصول على قرض مهمّ. قد يكون هذا الشعور غير منطقيّ وسخيفاً، ولكنّه مع ذلك قويّ بين الأشخاص من موريسي، أو كيب بريتون، أو أونتاريو الشمالية، بقدر قوّته بين سكّان المقاطعات الغربية. كانوا يجعلوننا نشعر بأنّنا نعاني من نقص في الحنكة والثقافة، لأننا ملتصقين بجذورنا الريفية بالمقارنة مع الذين شقّوا لهم طريق النجاح في المدن على مدى أجيال وأجيال.

ولا يقع اللوم في ذلك على أيّ شخص، فالخطأ يقع في الطبيعة الإنسانية، ويواجه هذه المشكلة سكّان تكساس في نيويورك، أو سكّان الأرياف في باريس. في بعض الأحيان كنت أعتقد أن هذا الواقع يشكّل عبئاً على كتفيّ يجب أن أتخلّص منه،

وفي أحيان أخرى كنت أفتخر بين الناس لأني بعد كلّ السنين الطويلة التي عشتها في جانب السلطة ما زلت أنتقد ما تقوم به مؤسسة الحكم.

وبالفعل، وفي كلّ مرّة لا يقدّم الغرب إلى الحزب الليبرالي عدداً كافياً من النوّاب للسماح بالتمثيل الغربيّ القويّ في الوزارة الاتحادية، كنت آخذ على عاتقي عبء الدفاع عن القضايا الغربية والتعبير عن الآراء الغربية. وكانت المشكلة غالباً ترتبط بالإدراك الحسّي أكثر ممّا ترتبط بالواقع.

وربّما كان لي نوّاب وزراء من الغرب، أكثر ممّا كان لي من أونتاريو أو كويبيك، ويجهل معظم الغربيين كم هو عدد الأشخاص من الغرب الذين صاروا أقوياء للغاية في حقل الخدمة العامة، مثل: تومي شوياما، وباسيل روبنسون، وجيرالد بوي، وآل جونسون، وغوردون روبرتسون.

ولكنّ النقص في التمثيل السياسي شكّل حلقة مُفْرَغة لم نعرف كيف نحطّمها، فكلّما قلّت نسبة تمثيل الغرب زاد شعوره بالعزلة ووَلَّد هذا الواقع أكبر إحباط لترودو. فقد حاول بجهد عظيم التغلّب على هذا الواقع، وعمل الشيء الكثير من أجل الغرب، ولكنه لم يتمكن أبداً من تحطيم الحلقة، ونادراً ما كان يصله تقدير من الغرب لما فعله له. صار أعضاء البرلمان الغربيون القليلو العدد مثل أوتو لانغ، ولويد أكسورثي، وزراء أقوياء جدًّا، كما حصل مع شيوخ غربيين من الحزب الليبرالي، مثل بود أولسون، وجاك أوستين، الذين أُدخِلوا إلى الوزارة الاتحادية لتعزيز الوجود الغربي رغم الاعتراض على منح أعضاء غير منتخبين مثل هذه السلطات الواسعة.

لو كنت قد حَصَّلت لصالح الريف الكويبيكي الأموال والمزايا التي حَصَّلها أوتو لانغ لمقاطعة ساسكاتشيوان، لكان مقعدي في مجلس العموم مضموناً أكثر من مقعدي في مجلس الشيوخ. ولكن مهما بلغ عدد المساعدات المالية التي قدمناها إلى مزارعي المروج، ومهما بلغ عدد آلاف عربات السكك الحديدية التي صنعناها لنقل محاصيلهم الزراعية، كانت هذه الأمور تبدو غير ذات أهميّة بالنسبة إليهم. فالمشكلة لم تكن مسألة مال إلى حد ما. فأنت لا تستطيع أن تشتري بالمال رجلاً ثريًّا، ولا يستطيع المال أن يعوّضك عن الشعور بعدم الانتماء. والواقع أننا فقدنا، ربّما، بعض الاحترام في الغرب عندما افترضنا أن المال كان هو الحلّ.

في أحد الأيام وكوزير للمالية قابلت مجموعة من رجال الأعمال في ڤانكوڤر

(Vancover)، وفي أثناء الحديث تذمّروا وأسمعوني كلاماً حادًّا حول صعوبة تصريف شؤونهم في ظلّ حكومة ليبرالية في أوتاوا. كان هذا التصرف عملاً نموذجيًّا يلجأ إليه رجال الأعمال قبل أن يطالبوا بالمنح المالية وبحذف مبالغ من الضرائب المستحقة عليهم.

فأجبتهم: «تأكدوا يا أصدقائي بأني أتفهّم مشاكلكم. ففي هذا الصباح عندما استيقظت ونهضت من فراشي في غرفة الفندق وفتحت الستائر شاهدت يُخوتكم الكبيرة الرائعة في الميناء وقلت في نفسي: «لا أشك في أن تشغيل هذه الآلات يتطلب شراء كميات من البنزين، وهذا واقع مريع». ثم رحت أسير معهم في شوارع المدينة، واستأنفتُ حديثي قائلاً: «عندما زرت ڤانكوڤر لأول مرة عام ١٩٦٧ كان أعلى مبنى فيها هو فندق ڤانكوڤر، ولكن بعد أن تمّ تشييد المئات من الأبنية الشاهقة المخصصة للمكاتب التجارية أثناء حكم الحزب الليبرالي «المقيت»، لم أتمكن من العثور على مبنى فندق ڤانكوڤر، فلذلك أفهم الصعوبات التي تواجهونها، فهي صعبة فعلاً لا تمكّنكم من جمع مليونكم الثالث».

في الحقيقة حدث أعظم توسيع وازدهار اقتصادي في ڤانكوڤر وكالغاري وعبر كندا الغربية عندما كان الليبراليون الاتحاديون في الحكم، ولكن ما من أحد يريد الاعتراف بذلك، لأنه حتى في الأوقات الجيّدة لم يشعر أبداً أولئك الذين يكدسون النقود بأنهم حصلوا على ما يكفيهم. إنها إحدى الخصائص المخزية للنظام الرأسمالي أن يريد الشخص دائماً أكثر وأكثر، فالطموحات ترتفع مع ارتفاع الدخل، ولا يجد الأثرياء من يشجعهم على الاكتفاء بما يملكون. في بعض الأيام أستيقظ من نومي وأقول لزوجتي: «لا شك في أني فاقد العقل لأني بقيت في العمل السياسي في حين أني كنت أستطيع أن أحقق ثروة فعلية من خلال عملي في القطاع الخاص». وكانت زوجتي تذكّرني بقولها: «لا نحتاج إلى أكثر مما لدينا، نحن سعيدان. لنا منزل جميل هنا ومنزل ريفي جميل هناك، ويمكننا أن نؤمّن لأولادنا كل ما يحتاجون إليه».

مع ذلك فإنّه من الصعب تقييد الطموحات. . فعندما صار الغرب ثريًّا تحت حكم الليبراليين كان الاعتقاد أن بإمكانه أن يزداد ثراء بصورة أسرع تحت حكم المحافظين، وعندما ركد الاقتصاد وجد الغرب أنه من السهل أكثر إلقاء اللوم على الليبراليين في انهيار الطلب العالمي على النفط وهبوط أسعاره في العالم. ربما كان من المفيد لكندا

الغربية أن تجرب العيش في ظل حكومة محافظين في أوتاوا ولو لفترة قصيرة، لأنها كانت ستعلم عندئذ أنه لا توجد حدود للتنمية وأن لا الحدود ولا التنمية يرتبطان بدرجة كبيرة بالحزب الحاكم. قد يقول المحافظون إنهم سيجعلون سعر النفط في المقاطعات الغربية يتعادل مع السعر العالمي للنفط بدلاً من تحديد هذا السعر مثلاً، ولكن ذلك لن يكون واعداً طالما بقيت الأسعار العالمية للنفط متدنية.

قد تتعلم المقاطعات الغربية (الغرب) أيضاً أن النفوذ في أونتاريو أو كويبيك لا ينحصر في الحزب الليبرالي، وستشعر بذلك أي حكومة وطنية كما اكتشف ذلك الكثير من المحافظين الغربيين عندما عرفوا أن بريان ملروني جاء إلى الحكم مديناً بمبالغ كبيرة إلى آلية الانتخابات في أونتاريو وإلى مؤيديه الكويبيكيين الجدد. ولا يمكن إزاحة كندا الوسطى بسهولة، ففيها يتركز السكان والصناعات والمؤسسات المالية والدوائر الانتخابية لتأكيد قوّتها. كانت أونتاريو المستفيد الرئيسي من الاتحاد، ولهذا السبب سيظل بعض التوتر قائماً بينها وبين الغرب باستمرار.

مع زيادة ثراء المقاطعات الغربية وتحسن نُضجها الاقتصادي ستضغط للحصول على قطاع صناعي أكبر ربما سيتطور على حساب أونتاريو، وبالرغم من مقاومة أونتاريو. كان التحدي المستمر الذي واجهته كوزير هو كيفية إجراء تغييرات يستفيد منها الغرب من دون إلحاق الأذى بكندا الوسطى أو العكس بالعكس، ولم يكن ذلك ممكناً دائماً، ولكن عندما كانت الأمور تدار بإدخال تعديل من هنا وتعديل من هناك لم يعترف أحد بالفضل الذي استحقه ترودو. وكلما كنت أدافع عن اتفاق يساعد الغرب كان يصرّ على تهنئتي ولكني كنت أعرف تماماً بأن لا شيء كان يمكن تحقيقه من دون دعمه وتشجيعه.

وأفضل مثال كان تعامل حكومته في عام ١٩٨٢ مع مشكلة سعر الشحن عبر Crowsnest Pass التي مضى عليها سنوات كثيرة من دون حل. بالأساس كانت بمثابة إعانة حكومية هائلة للمزارعين في الغرب لتمكينهم من نقل محاصيلهم إلى الموانىء. كان ويلفريد لورييه (Wilfrid Laurier) قد حَدَّد سعر نقل بوشل واحد من القمح، ولم يجرؤ أحد منذ ذلك الوقت على التلاعب بالسعر لأن المزارعين اعتبروا هذا السعر حقًّا من حقوقهم الموروثة. وكانت النتيجة حدوث تشويه في اقتصاديات النقل إذ صار أجر شحن بوشل من القمح أقل كلفة من إيراد رسالة من مُوز جو (Moose Jaw) إلى ڤانكوڤر، وبالتالي ارتفعت أجور شحن سلع أخرى.

بما أنه كان على إدارة السكك الحديدية التعويض عن الخسائر التي تلحق بها بسبب نقل الحبوب بأجور متدنية، فقد أعاق رفع أسعار شحن السلع الأخرى تطوير قاعدة صناعية في الغرب لأن ذلك كان سيزيد كلفة نقل السلع المنتجة في المقاطعات الغربية إلى الأسواق.

لم يكن المزارعون سعداء بالطبع لفقدهم قسماً من الإعانات الحكومية التي نصّت عليها الإصلاحات الليبرالية، ولكن معظم الأموال الإضافية التي تم تحصيلها منهم أنفقت على إنشاء خط مزدوج للقطارات. كان هذا العمل ضرورياً واستفاد منه الجميع بإتاحة نقل كمية أكبر من السلع، من ضمنها الحبوب، رغم معوقات قليلة كانت في نظام النقل. وبرغم الجدل الذي أثارته هذه التغييرات في ذلك الوقت كانت الاعتراضات الموجهة ضدها قد انطفأت بسرعة، ولم يقترح حزب المحافظين إدخال أي تعديل عليها. مع ذلك وبدلاً من أن يتلقى ترودو الإطراءات لشجاعته في عمل شيء إيجابي ومهم لتطوير الغرب لم تصله سوى الإهانات منهم!

حدث الشيء نفسه بالنسبة إلى البرنامج الوطني للطاقة. تناست بعض المقاطعات الغربية في زمن ازدهارها مبدأ المشاركة الذي بنيت عليه كندا. وأكدت أن مواردها الطبيعية هي ملكها ولا تقبل أن تشاركها فيها المقاطعات الأقل حظًا في البلاد. كرست ألبرتا صندوق ضمان ضخم لمواطنيها، وصرخت عندما حاولت أوتاوا الحصول منها على جزء من ثروتها لتوزيعه على بقية المقاطعات. وبدا أن النقاد المتحمسين أكثر قد نسوا أن الأموال الاتحادية انصبّت في الغرب لتخفيف حدة الفترة الصعبة في الثلاثينات، ولم يظهر عليهم أنهم يتذكرون أن الليبراليين هُزِموا في عام ١٩٥٧ لأنهم حاولوا إنشاء خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من الغرب إلى أسواق أونتاريو من أجل جعل المقاطعات الغربية تنعم بالرخاء.

وتناست هذه المقاطعات أيضاً أن الثروة لم تتركز دائماً في كندا الوسطى. في أثناء فترة الاتحاد الفدرالي كانت المقاطعات البحرية تمثل الشركاء الأثرياء. وبالفعل في عام ١٨٦٩ طالب جوزيف هاو (Joseph Howe) بالانفصال لأنه شعر أن نوڤاسكوتيا (Nova Scotia) كان عليها أن تقدّم الكثير جداً لمقاطعات كندا الوسطى، وتَغيَّرت الأوضاع بعد ذلك، إذ انتقلت الثروة من هاليفاكس (Halifax) إلى مونتريال وإلى تورونتو وإلى كالغاري، ومع انتقالها جاء دور المقاطعات الأخرى في مساعدة

المقاطعات التي كانت تساعدها في السابق. هذه هي كندا. ربما ستصير المقاطعات البحرية غنية مرة أخرى خلال خمسين سنة أو قبل ذلك، وربما ستعود ألبرتا فقيرة مرة أخرى في حدود مئة سنة. ما من أحد يعرف ماذا سيحدث، ولذلك يجب ألا ينسى أي شخص مبدأ المشاركة الذي تأسست عليه كندا، فالنسيان قصير النظر كما أنه أناني أيضاً.

لا تكمن المشكلة الحقيقية للمشروع الوطني للطاقة في أنانية المقاطعات المنتجة ولا حتى في التكنيد (فرض الولاء لكندا على المقاطعات) ولا في أسعار النفط والغاز السائدة في كندا أو في اكتفاء كندا الذاتي من الطاقة. تكمن المشكلة الحقيقية في أن أوتاوا وشركات النفط والمصارف وخبراء الصناعة، والعالم بأجمعه تقريباً اعتمدوا على رهان فاشل في عام ١٩٨٠. افترض كل واحد أن الطلب على مصدر محدود وأساسي سيرفع الأسعار، وفي الواقع أنّ زيادة الإنتاج وانخفاض الاستهلاك كانا سبب هبوط الأسعار. كان يلذ للمعارضة إلقاء اللوم على الليبراليين عَلَناً لأنهم أساءوا فهم اللعبة، وهذا ما حدث بالتأكيد، ولكننا كنا على علاقات جيدة مع القطاع الخاص، ولم يسَفّهنا أحد في المجالس الخاصة. وعندما أصبحت وزيراً للطاقة في عام ١٩٨٢ كان سعر النفط قد استقر وبدأ ينخفض، لذلك كان عليّ أن أعيد تقييم البرنامج الوطني للطاقة. كانت وزارة الطاقة جديدة عليّ وشؤونها معقّدة فاعتبرتها تحدياً سياسيًّا لي، ولهذا السبب طلبت من ترودو أن أتولى هذه الوزارة بعد أن أنتهي من المسألة الدستورية.

كانت الطاقة حيوية للاقتصاد واستراتيجية للغاية ومُرْبحة بدرجة عالية بحيث تساءل الكثير من الكنديين إذا كان من المقبول أن تكون تحت السيطرة شبه التامة للشركات الأميركية متعددة الجنسيات. حدثت حالة من الفزع أثناء أزمة أوبيك عام ١٩٧٣ عندما تم تحويل بعض ناقلات النفط التابعة لشركة إكسون (Exxon) المتجهة من كندا إلى الولايات المتحدة بأمر من مركزها الرئيسي في الولايات المتحدة. وبغضّ النظر عما إذا كان لحالة الفزع ما يبررها أو ما إذا كانت مضخمة، أدرك الناس كم كنا خاضعين تماماً للقرارات الأجنبية والمعلومات الأجنبية. دفع هذا الإدراك الحكومة الليبرالية إلى تأسيس شركة نفط وطنية هي بتروكندا حظيت بتأييد شعبي كبير. كان من ضمن مهمات هذه الشركة إعلام الحكومة بكل ما يجري من تطورات في الصناعة النفطية وتشجيع النشاط المغامر في التنقيب عن النفط عند حدود البلاد وإنشاء مشاريع

ضخمة مكلفة جدًا وتأمين إمداد الأسواق الكندية بالنفط ومشتقاته من خلال التعامل المباشر مع المنتجين الأجانب.

إثر الأزمة الثانية لمنظمة الأوبيك في عام ١٩٧٩، عندما سَبَّبت الثورة الإيرانية الرفع القسري لأسعار النفط العالمية تحركنا لزيادة الملكية الكندية في قطاع الطاقة من خلال حوافز وأنظمة البرنامج الوطني لها. ارتفعت نسبة ملكية الكنديين حتى وصلت إلى ٤٠ بالمئة واستفادت الشركات الكندية من المنح الإضافية والمزايا الأخرى، ورغم التهجمات على شركة بتروكندا للصناعة النفطية فقد ظلا ينعمان بشعبية كبيرة.

انزعج الأميركيون بالطبع. وركزت الحكومة الأميركية والشركات النفطية متعددة الجنسيات هجومها على المادة في البرنامج الوطني للطاقة التي تنص على إعطاء حصة بنسبة ٢٥ بالمئة للحكومة الاتحادية في أي بئر للغاز أو للنفط يكتشف في الأراضي التابعة للدولة. وقالوا عن هذه المادة إنها بمثابة مصادرة رجعية للملكية. لم تكن هذه المادة تعني ما ادعاه الأميركيون، ولكنهم تمسكوا بشعاراتهم ورفضوا قبول الحجج الدامغة التي قدَّمْتُها لوفودهم عندما صرت وزيراً للطاقة.

أدركت حقيقة المسألة لأن جذورها ترجع إلى الفترة التي كنت فيها وزيراً للشؤون الهندية والتنمية الشمالية، وتقع على وزارتي مسؤولية إدارة أراضي الدولة في الشمال. في تلك الأيام كانت الحكومة الاتحادية تحصل على ملكية نصف أي بئر للنفط أو الغاز يكتشف على أراضيها من دون أن تدفع أي تعويض. اعتقد القطاع الصناعي أن هذا القانون جائر ولذلك ألغيته، وبدأت المفاوضات للوصول إلى اتفاق جديد. ونظراً إلى أنّ المسألة لم تكن مستعجلة ولأن الصناعة أخّرت تحركها عن قصد على أمل أن تصل إلى صفقة أفضل من وزير آخر يحل محلي ويكون ربما أكثر مرونة مني، لم ينتج عن المفاوضات أي اتفاق. في هذا الوقت استمرت الشركات متعددة الجنسيات في التنقيب ضمن أراضي الدولة من دون أن تعرف ما سينصّ عليه القانون التنظيمي، كما لو كنت تبني منزلاً على أرض لا تملكها لا يمكنك الاعتراض على أنّ منزلك صودر إذا كان ثمن الأرض أكثر مما توقعت أن يكون. وهذا هو بالضبط ما فعله الأميركيون. قلت لهم: كان بإمكانكم أن تعملوا أفضل بعشر مرات في ما لو كنتم اتفقتم معي في عام ١٩٧٠. كنت في ذلك الوقت متساهلاً فعلاً. ولكنهم لم يوقّعوا على أي اتفاق واستمروا يحفرون الآبار لأنهم كانوا بحاجة إلى النفط، وكانوا يعتمدون على الطبيعة المعقولة لكندا. لكن الآن صار عليهم أن يدفعوا.

والدفع كان السبب الحقيقي لانزعاجهم، ولكني لم أعتبر تلك المادة ثمناً غير معقول. كان بإمكان كندا أن تعود إلى تطبيق قانونها القديم، إذ إنّ كل دولة منتجة، من النروج إلى أندونيسيا، تطبّق صيغة لحقوق الملكية، ومعظم هذه الصيغ أشد قساوة من صيغة البرنامج الوطني للطاقة. حتى في الولايات المتحدة الأميركية بالذات تباع حقوق التنقيب في أراضي الدولة في المزاد العلني، ويفرض على شركات النفط في بعض الأحيان دفع مئات الملايين من الدولارات من دون أن تعرف تماماً ما إذا كانت ستكتشف النفط أم لا. أما في كندا فعلى الشركات أن تدفع بعد أن تعثر على النفط، وحصة الحكومة الاتحادية ليست جائرة، وتقوم الحكومة الاتحادية بالتعويض للشركات بقيمة ربع نفقات الحفر. ومع ذلك وافق حزب المحافظين على وجهة نظر الشركات متعددة الجنسيات ووعدها بإلغاء مادة «المصادرة الرجعية» من دون الحصول على أي مقابل.

كنت أوافق على الامتيازات عندما تكون مفيدة ومنطقية، ولكن المشكلة الرئيسية كانت في تجاوز المشاعر والتلفيقات والشكوك التي أطلقها البرنامج الوطني للطاقة. عملت بجهد كبير لإقامة علاقة صلة مع نظرائي الإقليميين، واستشرت المؤسسات العاملة في هذه الصناعة. استغرق الأمر مني بضعة أشهر قبل أن أشعر ببدء تحسن المزاج وعودة الإحساس بالواقع، ولكني كنت أقول مازحاً في الغرب: «لا تثنوا عليّ كثيراً كي لا أتعرّض للأذى في الشرق»، فالحيلة المستديمة كانت في كيفية تهدئة المصالح الغربية من دون خلق مشاكل في الشرق.

فمثلاً أصبحت فجأة بعض موجودات شركة بي پي كندا (BP Canada) معروضة للبيع وفق شروط جيّدة، ورغبت شركة بتروكندا بشرائها. لم أعترض لأي سبب نظري، ولكن تكليفي كان في إعادة الهدوء إلى «رقعة النفط»، وكان آخر شيء أريده هو حدوث جدل كالذي حصل حول شراء بتروكندا لشركة بتروفينا في عام ١٩٨١. تم تحويل شراء بتروفينا من خلال فرض رسم خاص على البنزين مما أجبر شركة بتروكندا على ممارسة تجارة بيع البنزين بالمفرّق. تنافست وجهاً لوجه محطات البنزين التابعة لشركة بتروكندا مع محطات البنزين التي تديرها الشركات متعددة الجنسيات. عَبَّرت شركة بي پي كندا لشركة بترو كندا عن استعدادها لوضع عدد أكبر من محطات البنزين العائدة لها والموزعة في عدد أكبر من المناطق عبر البلاد وبالأخص تلك الموجودة في أونتاريو. كان هذا شيئاً جيّداً بالنسبة إليّ بما أن الكنديين يريدون وضع أموالهم حيث

تكون قلوبهم، ولكني لم أرغب في فرض ضريبة أخرى، خاصة على البنزين، لتغطية قيمة الصفقة الجديدة. قلت لبتروكندا: «حسناً، يمكنكم شراء محطات بي پي ولكن عليكم أن تموّلوا عملية الشراء من السوق كمشروع تجاري». كان هذا حلاً وسطاً أرضى الصناعة وزملائي الوزراء.

كانت فكرة التسوية والمشاركة في ذهني أثناء زياراتي إلى رؤساء الوزراء في المقاطعات. سافرت بالطائرة مباشرة من العواصم الغربية إلى عواصم كندا الأطلسية متوقفاً لفترة قصيرة في أوتاوا لتزويد الطائرة بالوقود وللسلام على زوجتي إنقاذاً لحياتنا الزوجية.

تناولت طعام الفطور في فكتوريا ووصلت في الوقت المناسب لتناول الشاي في شارلوت تاون مع رئيس الوزراء المحافظ أنغوس ماكلين (Angus Maclean) ثم تناولت طعام العشاء مع رئيس الوزراء المحافظ جون بوكانان (John Buchanan) في هاليفاكس، وفي وقت مبكر من صباح اليوم التالي سافرت إلى سانت جونز لإجراء أول مقابلة لي مع رئيس الوزراء المحافظ بريان بيكفورد (Brian Peckford). كانت مقابلة جيدة ولكن كان بيكفورد لغزاً بالنسبة إليّ. وجدته رجلاً غريباً ليس من السهل التعامل معه ويصعب عليك قراءة أفكاره. ووجدت رئيس الوزراء المحافظ ريتشارد هاتفيلد (Richard Hatfield) في فريدريكتون (Fredercton) بعد مغادرة مقاطعة نيوفاوندلند رجلاً ذا شخصية غير تقليدية يمكنك مناقشته دون أن يثور. كان راغباً ومتحمساً للمساعدة في مشروع الدستور، لكن لا يمكنني قول الشيء نفسه بالنسبة إلى رينيه ليڤاسك (René Lévesque) وهو رئيس الوزراء الوحيد الذي رفض مقابلتي في هذه الرحلة السريعة.

عدت إلى أوتاوا وأطلعت ترودو على كل ما جرى قبل أن أغادر إلى فلوريدا بصحبة زوجتي. وصلنا إلى ميامي بعد منتصف الليل واستأجرنا سيارة تعطلت على الطريق العام. كنت متسلحاً فقط ببطاقة اعتماد، وشوهد وزير العدل الكندي والسيدة كريتيان يحاولان السفر متطفلين في منتصف الليل في مكان ما في ولاية فلوريدا. كانت رحلة طويلة، طويلة جدّاً.

كنت قد أخبرت ترودو أن المزاج السائد بين رؤساء الوزراء كان جيّداً، وتم الاتفاق بوجه عام على ضرورة إجراء محاولة أخرى لتحقيق إصلاح دستوري رئيسي. في شهر حزيران (يونيو) اجتمع رئيس الوزراء مع وزرائه ووضعوا جدولاً زمنيًا لسلسلة

من المؤتمرات الوزارية أثناء فصل الصيف في عام ١٩٨٠: أسبوع في مونتريال، وأسبوع في تورونتو، وأسبوع في ڤانكوڤر، وأسبوع في أوتاوا، وكان هدف هذه المؤتمرات إجراء بحث تفصيلي حول توطين كندا، وصيغة التعديل، وميثاق الحقوق، وأية مراجعة محتملة لسلطات أوتاوا والمقاطعات، وذلك من أجل وضع أرضية مشتركة للاجتماع المقرر عقده في الخريف بين رئيس الوزراء ورؤساء وزراء المقاطعات.

تجاوزت معظم المناقشات «قائمة التسوّق» لطلبات الحصول على سلطات أوسع وتركزت على «رزمة الشعب» من الحقوق والحريات، وبما أني أكره الفشل كنت أتصرف بعناد شديد عندما أريد شيئاً. لذلك انهمكت في هذه المناقشات بطاقة ونشاط زادتْهما قوّةُ التحفيز الفكري الذي ولّده هذا التمرين.

يوماً بعد يوم كانت الوفود الاتحادية والإقليمية تتجمع وتشق طريقها عبر جدول الأعمال. هل يجب أن يكون لأي مقاطعة حق النقض بالنسبة إلى التعديلات الدستورية؟ ما هي تضمينات تحصين حرية الكلام؟ ما هو معنى حقوق السكان الأصليين؟ وما هي التغييرات، إن وجدت، الواجب إدخالها في قانون مجلس الشيوخ أو قانون المحكمة العليا؟ أيّ مستوى حكومي يجب أن يسيطر على الاتصالات أو على المصادر في المياه الإقليمية أو على قانون تنظيم العائلات؟

حققنا بعض التقدّم حول بعض الأمور وعدنا من جديد نناقش المسائل الصعبة أكثر واكتشف كل منا مواقف الآخرين المتصلّبة. بعد انتهاء كل جلسة كان الموظفون والمحامون ينهمكون في وضع آراء الوزراء في نصوص مكتوبة تُعرض عليهم مجدداً للمصادقة أو لمناقشة لاحقة. كانت هذه الاجتماعات درساً ممتعاً في القانون والسياسة، وبما أني كنت أترأس الاجتماعات بصورة مشتركة مع روي رومانوي، النائب العام لمقاطعة ساسكاتشيوان، كنت أجد نفسي على الدوام في وسط النزاع.

وجدت نفسي في مرات كثيرة المتحدث الوحيد باسم الحكومة الفدرالية وأنا أحاول أن أوجد الانطباع بأني أفضل أصدقاء المقاطعات في أوتاوا. كنت أقول: «سأحاول أن أحصل لكم على ما تطلبون من الوزارة، ولكني أعرف أني لا أستطيع الحصول عليه من ترودو». افترض كل واحد بأني لست أكثر من وكيل لرئيسي مثلما كان وزراء المقاطعات وكلاء لرؤسائهم. والواقع أني وجدت نفسي قادراً على الانحراف أكثر من نظرائي عن أوامر رئيسي. لم يكن من غير المألوف من جانبهم التوقف عن

النقاش من أجل الاتصال برؤساء وزرائهم للمشورة أو أخذ الصلاحية. أما أنا فإني فعلاً لم أتصل بترودو، وبدلاً من ذلك اعتمدت على اجتهادي وعلى قراءتي لأفكاره كما لم يحاول ترودو الاتصال بي ليسألني عما أفعل.

كنت بالطبع أعرف ما يريد. قدمت تقاريري له وللوزراء بانتظام، وبوجه عام دهشت من مرونته وثقته الواسعة بشخصي. كان موقفه مناقضاً تماماً للصورة التي كوّنها الشعب عنه والقائلة بأن وزراءه ليسوا أكثر من دُمىً لا تستطيع وضع فاصلة في نص من دون موافقته المسبقة.

تمثل الاختلاف الأكبر بين ترودو وبيني في ما يتعلق بالشؤون بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية في رغبته بالفوز في كل مناقشة، ولكنه كان يريد أن يدع المقاطعات تهرب بالنقود، في حين أني كنت أشعر بسعادة في التنازل أثناء المناقشات ولكني كنت أريد الاحتفاظ بالنقود. كانت سنوات حكم ترودو فترة إبطال مهم للمركزية. إذا قارنت قسم الناتج الوطني الإجمالي الذي أنفقته الحكومة الاتحادية عند تسلّم ترودو مقاليد الحكم وعند تخلّيه عنها ستكتشف أن أهمية أوتاوا في الاقتصاد الكندي تقلصت بشكل كبير. فمن خلال مدفوعات التحويل ومدفوعات المساواة والمدفوعات غير المشروطة حصلت المقاطعات على حصة الأسد في الإنفاق الوطني. وفي الواقع كان من الضروري صرف مبالغ ضخمة من الخزينة الاتحادية بصورة آلية بموجب الترتيبات المتفق عليها بين الحكومة الاتحادية والمقاطعات بحيث أفقدت حكومة أوتاوا القدرة على مراقبة العجز في موازناتها بصورة فعَّالة.

تنازلت أوتاوا أيضاً عن صلاحيتها في معرفة أوجه صرف هذه الأموال، وبدلاً من ربط المدفوعات بشروط تضمن المقاييس الوطنية للخدمات الصحية أو التعليم العالي مثلاً، خضعت الحكومة الاتحادية لاعتراضات المقاطعات بأن مثل هذا العمل يعتبر تدخلاً في سلطاتها القضائية.

وكانت النتيجة أن أخذت أكثر المقاطعات المدفوعات غير المشروطة واستخدمتها لأغراض أخرى.. عندما تعهدت أوتاوا بأن تدفع نسبة تبلغ خمسين بالمئة من نفقات التعليم العالي مثلاً بدأت المقاطعات بتخفيض حصصها من هذه النفقات من أجل ادخـار الأموال أو إعـادة توجيهها. وارتفعت حصة الحكومة الاتحادية وبقيت ترتفع إلى أن وصلت إلى نسب مضحكة. وحصلت حالات دفعت أوتاوا فيها نسبة ١٢٠

بالمئة من نفقات التعليم الجامعي، ورغم علمها بأن نسبة العشرين بالمئة استعملت لتسديد نفقات لا تتعلق أبداً بالتعليم الجامعي إلاّ أنها لم تستطع أن تفعل شيئاً إزاء ذلك.

بالإضافة إلى عدم اعتراف الحكومات الإقليمية بأن الحكومة الاتحادية تدفع مثل هذه المساهمات الضخمة، لم ترغب أي حكومة من هذه الحكومات بردّ الجميل إلى الحكومة الاتحادية في قبول أي رأي يرد من أوتاوا حول نوع التدريب الذي قد يناسب المستقبل المتوقع للتوظيف للمدى المتوسط، أو حول نوع المقاييس التي يجب أن تؤمّن لكل طالب كندي. وهكذا صار في المقاطعات تخمة من الحلاّقين في حين أن الجميع صاروا يميلون إلى الاحتفاظ بالشعر الطويل لأن الحلاقة أقلّ كلفة من المهن الأخرى. ومع ذلك فقد اتُّهِمَت أوتاوا بأنها تخلفت عن تنفيذ مسؤولياتها الوطنية.

ورغم كلّ ما قام به ترودو في مجال توسيع نطاق اللامركزية، لم يصله أي شكر على الإطلاق من المقاطعات. وبسبب ضعفه الرئيسي المتمثل بحبه للفوز في المناقشات اعتقد الناس أنه لا يقبل تقديم أية تنازلات، وفي حال قدّم أي تنازل فذلك يعود ربما لأسباب ملتوية. كان ينظر إليه على أنه لاعب شطرنج ماهر جدّاً: لماذا تخلى عن هذه القطعة؟ كيف سيدبّر أمر وقوعي في الشرك بعد أن آخذ هذه المزية الصغيرة الآن؟

ركّز الناس أنظارهم على شخصيته أكثر مما ركزوها على أعماله، ولذلك كان يبدو أقوى من أي رئيس وزراء آخر. وبصورة مماثلة، ورغم أنه عقد عدداً من المؤتمرات بين الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات، أكثر مما عقده أي رئيس وزراء آخر، لم ينظر إليه على أنه شخص مسالم، أو يسعى للحصول على الإجماع لأنه كان يتصارع بطريقة شريفة ومنطقية مع المشاكل الحقيقية بدلاً من خلق جوّ مُلَطِّف أو شعارات مفرحة لا تحلّ شيئاً في النهاية. وبسبب قوّته افترض الناس أنه كان لا يحتاج إلى دعم معنوي، ولذلك كان من السهل والمرضي بالنسبة إلى الصحافة والناس، وحتى إلى حزبه ووزرائه، عدم التزام جانبه كما كان يفعل الكثيرون مع بيرسون، عندما كان يواجه مشكلة عويصة. ومع أن الكنديين كانوا يعتمدون على ترودو في أوقات الأزمات، إلا أنهم نادراً ما كانوا يهرعون للدفاع عنه عندما يقع في ورطة بسبب اقتناعهم بأنه قادر على الدفاع عن نفسه.

وكان المفعول الجانبي ميل الشعب نحو التعاطف مع المقاطعات التي حاولت النيل منه. كانت كندا في خطر ولكن دعم الصالح الوطني يعني دعم ترودو، وبما أنه لم يجد أي فرق إذا تنازل لمطالب المقاطعات، لأنها كانت تطلب أكثر وأكثر من دون أن يحصل على أي شكر منها، اختار ترودو أن يفعل ما اعتقد أنه الأفضل لكندا.

يُعتبر الاحتفاظ بعلاقات جيّدة مع المقاطعات أمراً إيجابيًا في اللعبة السياسية في كندا، ولكن لا يمكن تحقيق هذا الأمر في كل الأوقات. كان من طبيعة الحكومات الإقليمية أن تطلب أموالاً أكثر وسلطات أكثر، ولكن نادراً ما تقدم لأوتاوا المال أو السلطات بالمقابل. وفي الكثير من الحالات كانت المقاطعات تستعمل الأموال التي أخذتها من الحكومة الاتحادية، لتنفيذ مشاريع مفيدة أو لتأمين خدمات عامة للشعب من دون أن تشير إلى مساهمة الحكومة الاتحادية في هذه الأمور، وكنت عادة أتعذب من أجل الحصول، في هذه المقاطعات، على بعض الأراضي لإنشاء حدائق وطنية عليها، يستفيد منها بصورة أولية مواطنوها واقتصادياتها.

تمثلت المشكلة في أن المقاطعات الثرية تزداد ثراء، والمقاطعات الفقيرة تزداد فقراً. وأضعفت المطالبة بسلطات إقليمية فقط من أجل الحصول على مثل هذه السلطات قدرة الحكومة الاتحادية على تحويل الأموال إلى حيث تدعو الحاجة. كانت تطرح القضية الإقليمية عادة من قبل المقاطعات القوية والثرية، أو من قبل المقاطعات الفقيرة التي كانت تتوقع أن تصير ثرية. كانت المقاطعات الأكثر فقراً مثل نيو برونزويك ونوفا سكوتيا هي التي طالبت بلسان رؤساء وزرائها بأن يدخل نظام مدفوعات المساواة ضمن الدستور، وكان هذا من الأسباب التي دفعت أوتاوا إلى الامتناع عن إعطاء سلطات كثيرة جدًّا للمقاطعات. وعندما كنا نستلم، ترودو وأنا، «قائمة التسوُّق» من رؤساء الوزارات كنا ننفجر بالضحك، لأننا لو وافقنا على تزويدهم بما يطلبون لما تبقّى شيء من دولة كندا.

عند افتتاح النقاش حول الدستور قدّمت إلى زملائي الإقليميين وثيقة كنت قد طلبت من أخصائيين إعدادها حول الاتحاد الاقتصادي الكندي، متوقعاً نتيجة استفتاء كويبيك. وأردت أن أعرف ما هي السلطات الدنيا التي تحتاج إليها أوتاوا لإدارة كندا مزدهرة قابلة للحياة. طلبت من تومي شوياما (Tommy Shoyama) نائب وزير المالية المتقاعد أن يترأس مجموعة من الموظفين من المستويات العليا لإيجاد الأجوبة على ما يلي: ما هي السلطات المؤثرة فعلاً؟ ما هي السلطات غير الضرورية التي تحولت إلى

مسائل سياسية أو إلى قضايا مبدئية مع مرور الزمن؟ في عالم البث التلفزيوني عبر الأقمار الصناعية وكاسيتات الفيديو هل يؤثّر ما إذا كانت الاتصالات مسؤولية وطنية أو إقليمية؟ هل يؤثر ما إذا كان قانون تنظيم العائلات يقع ضمن السلطة القانونية الاتحادية أو الإقليمية؟ وفي نهاية الأمر تطور النقاش إلى مشاحنات لأن أوتاوا كانت راغبة في التنازل عما هو غير ضروري، ولكن المقاطعات لم تكن راغبة في التنازل عما هو ضروري.

بدا وكأن معظم رؤساء الوزراء الإقليميين قد أصيبوا بصدمة تجاه تجرّؤ أوتاوا على طلب سلطات أوسع من أجل تحقيق الاتحاد الاقتصادي. اعتقدوا أنهم تغلبوا علينا وأننا أصبحنا مستعدين للموافقة على أي شيء لتحقيق توطين كندا ومشروع الميثاق، ولكننا قلبنا الطاولات عليهم. ولأنهم كانوا عاجزين بمعظمهم عن مناقشة بنود الوثيقة لجأوا إلى إطلاق الشعارات. تجاهلوا مظاهر اللامركزية. وركزوا هجومهم على اهتمام أوتاوا بحرّية انتقال الأيدي العاملة والرساميل وبالتقييدات على سياسات الشراء التي تتبعها الحكومات الإقليمية. اهتم الكثير من رؤساء الوزراء بمقاطعاتهم أكثر من اهتمامهم بالأمّة. أرادوا أن يظلوا الرؤوس المتسلطة وأن يملكوا قوةً وجاهاً أكبر مما يملكه حكام الولايات الأميركية.

وكانت النتيجة عدم تمكن كندا من تحقيق سوقها المشتركة. كنت في حيرة: كيف أن بضعة أفراد أو مؤسسات فقط من الأفراد أو المؤسسات الذين طالبوا بإلحاح وبصوت عالٍ بإقامة سوق مشتركة مع الولايات المتحدة تكلموا لصالح إقامة سوق مشتركة بين المقاطعات الكندية. والواقع أنه لا توجد سوق مشتركة كندية. توجد عشرات من الحواجز التي تؤثّر على التبادل الاقتصادي بين المقاطعات: من التوظيف التفضيلي، إلى الشراء التفضيلي؛ ومن الرخص الإقليمية إلى الأنظمة الإقليمية. ومع ذلك عندما تحركت أوتاوا لتقليل عدد هذه الحواجز كانت صرخة المقاطعات بأننا نحاول سرقة بعض سلطاتها ودعمها رجال الأعمال فيها الذين أرادوا حماية أمبراطورياتهم الصغيرة. يواصل كل فرد تأييد الانتقال الحرّ للسلع والأفراد بين المقاطعات إلى أن يبدأ بالتأثر بهذه الحريّة. كل فرد يناهض الحمائية مبدئياً ولكنه يحارب من أجل الحصول على فوائدها العملية. وفي اعتقادي يجب أن نحطم أولاً الحواجز التجارية القائمة بين المقاطعات قبل أن نحاول التفاوض حول إقامة سوق مشتركة مع الولايات المتحدة.

ولأن الصحافة وعامة الشعب اعتبروا لفترة طويلة هذا الصراع على أنه محاولة من المقاطعات الصغيرة الفقيرة لانتزاع بعض الامتيازات الطفيفة من أوتاوا الدنيئة الكبيرة، كانوا يصدمون عندما تفرض الحكومة الاتحادية واجبات على المقاطعات أو تعارض تلبية طلبات هذه المقاطعات. في كندا تتمتع المقاطعات بمبدأ التبرئة لعدم وجود الأدلة الكافية للإدانة، ويشكّل هذا الواقع فرقاً مهمًّا، ويعني أنه يتوجب على السياسيين الاتحاديين بيع مزايا قضيتهم مباشرة إلى الشعب، وفي حال واجهتَ المقاطعات بالأدلة ولم تتمكن من إقناع الشعب بأنّك على حق عليك أن تنسى الموضوع من الأساس.

يشكّل التوتر المتأصل في نظام الفدرالية جمالها المتأصل أيضاً. وبِسَبَب التنافس المستمر، القائم بين المستويين الحكوميين للظهور في أعين مجموعة الناخبين بمظهر الأفضل، لا تَتَقَيّح أية مشكلة اجتماعية لوقت طويل من دون أن يهرع أحد المستويين الحكوميين لمعالجتها أو، على الأقل، لاستخدامها كهراوة لتهشيم رأس المستوى الحكومي الآخر في الدول ذات النظام الواحد للحكم كفرنسا أو إنكلترا، ومن السهل تجاهل أو تجاوز التذمرات الصادرة من مناطق بعيدة عن العاصمة لأنها لا تملك أنصاراً بين المؤسسات يستطيعون فرض العناوين الرئيسية في وسائل الإعلام وتجنيد القوى كما يستطيع رؤساء الوزراء في كندا. حتى عندما يكون رئيس الوزراء الاتحادي ورئيس وزراء حكومة إقليمية من الحزب السياسي نفسه تتطلب منهما الاعتبارات السياسية بأن يحاول كل منهما تسجيل نقاط على الآخر لأن دينامية النظام الفدرالي تستند على الكفاح المستمر لكسب تقدير الشعب.

في أوقات مختلفة ولأسباب مختلفة يبرز مستوى واحد من الحكم حاملاً كل الزخم، ولكن النضال السياسي العملي لتغيير التوازن يجعل الشعب دائماً المنتصر الأخير. حدث هذا الوضع في مسألة الحدائق الوطنية على سبيل المثال. حصل نزاع بين أوتاوا والمقاطعات، واستمر إلى أن تمكنت الحكومة الاتحادية من إقناع الشعب بصحة موقفها، وبالتالي تم التعبير عن إرادة الشعب، وبعد أن حدث ذلك كان على المقاطعات أن تتنازل وتوقف النزاع.

على السياسي في نظام اتحادي أن يطور مصداقية له بقدر ما يمكن، لتعزيز أقواله. ويُبْقي التواضع والأمانة والصدق والتحديات عند حدها الأدنى. سيعرف أخصامك المناوئون متى تبدأ بالمقاومة، ويعني ذلك أنّك لن تتمكن من التحرك إلى

أبعد مما وصلت إليه ويصبح بإمكانك اتخاذ موقف متصلب من دون إثارة غضبهم، فالسياسة في جوهرها أخوية عظيمة. ومهما كان الحزب أو السلطة القضائية للسياسيين فكلكم موظفون منتخبون، الأمر الذي يعطيكم شراكة مصلحية. عندما لا تتكلمون عن السياسة تميلون إلى التكلم عن مشاكلكم كسياسيين وعن نجاحكم وفشلكم ويختفي عنصر الحزبية من حديثكم. فحرارة الصداقة تستطيع أن تفعل الكثير في إذابة جليد التوترات السياسية أو تخفيف برودة المفاوضات العنيفة.

تمثلت إحدى نقاط ضعف ترودو بأنه كان يعود إلى منزله وحيداً بعد انتهاء جلسات المفاوضات بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية. وبغضّ النظر عما أظهره من لطف وكياسة أثناء جلسة المفاوضات أبقى عدم توفر فرصة له للتعبير عن مكنونات صدره الحواجز والشكوك عالية تجاهه. رغم الصورة المشاكسة التي أعكسها في بعض الأحيان يعجبني أنا أيضاً أن أكون مصدر إعجاب للناس. عملت بجهد عظيم لكي أتعامل مع زملائي في المقاطعات على أساس الصداقة، وفي إحدى المرات أمضت ابنة أحد وزراء ألبرتا مدة أسبوعين مع عائلتي في منزلنا الريفي كي تحسّن لغتها الفرنسية، وفي مرة أخرى أخبر وزير من مقاطعة نيوفاوندلاند (Newfoundland) مستمعيه بأني أفضل صديق لمقاطعته على الرغم من الصعوبات التي كانت قائمة بين حكومتينا. ولم تبرهن جهودي في أي وقت آخر على أنها مفيدة وممتعة أكثر مما حصل خلال صيف ١٩٨٠. إثر جلسات نقاش طويلة حول الدستور تمكن المشاركون من معرفة بعضهم البعض بدرجة جيدة. تناولنا وجبات الطعام سوية وذهبنا سوية لمشاهدة مباريات البيزبول وكرة القدم وتمتعنا بأوقاتنا معاً.

في بعض الأحيان كانت الدعايات المتبادلة الشيء الوحيد الذي جعلنا نستمر في النقاش، وفي إحدى المراحل من المفاوضات عجزنا عن التقدم عند محاولة تحديد مفهوم حرية الضمير. سأل أحدهم: «لماذا يجب إدخال هذا المفهوم في الميثاق؟» كان اليوم على وشك الانتهاء وكنت تعباً، فأجبته: «بالفعل، لماذا؟ لنتركه جانباً». وفجأة شعرت برفسة قوية على ظهر مقعدي صادرة عن بيار جنيست (Pierre Genest)، أحد أفضل المستشارين القانونيين للحكومة الاتحادية. قلت بالتالي: «أعتقد أن علينا إدخال المفهوم في الميثاق فقد رفسني جاسوس ترودو الآن في مؤخرتي». وكان ما فعله أشد فعالية من ضميري الشخصي.

كان خليط الحاضرين مثيراً بدرجة غير معقولة، ويشمل فريق الحكومة الاتحادية

مفاوضين أقوياء مثل: روجيه تاسيه (Roger Tassé)، وميكائيل كيربي (Michael Kirby)، وجيرار فييو (Gérard Veilleux)، وفريد جبسون (Fred Gibson)، وباري ستراير (Barry Strayer)، بالإضافة إلى زميلي في الوزارة جون روبرتس (John Roberts)، وزير العلوم والتكنولوجيا والبيئة، وإيدي غولدنبرغ (Eddie Goldenberg). طلبت من ترودو أن يدعمني بروبرتس لأني وجدت فيه الشخص المُفَوَّه الواسع الاطلاع والواثق من نفسه. ومع أن الخاصية الأخيرة (الوثوق بالذات) دفعت بعض الأشخاص إلى وصفها بالغرور فقد كانت ثمينة لي لأنها جعلت روبرتس يتخذ دور الشخص العنيد. شارك كارل والد غولدنبرغ في المفاوضات التي كانت تجري بين الحكومة الاتحادية وحكومات المقاطعات منذ أيام ماكنزي كنغ (Mackenzie King)، وعندما كانت والدته تعمل كأستاذة لعلم الاقتصاد في جامعة ماك جيل (McGill) كنت أحياناً أقول مازحاً بأني حصلت على ثلاثة عقول نيّرة بثمن واحد.

شملت زمر الحكومات الإقليمية وزراء وموظفين حكوميين من النوعية نفسها: روي ماك مرتري (Roy McMurtry)، وتوم ويلز (Tom Wells) من أونتاريو، وغارد غاردوم (Gard Gardom) من كولومبيا البريطانية، وديك جونستون (Dick Johnston) من ألبرتا، وجيري مرسييه (Gerry Mercier) من مانيتوبا، وروي رومانوي (Roy Romanow) من ساسكاتشيوان، وجيري أوتنهايمر (Gerry Ottenheimer) من نيوفاوندلاند، وهوراس كارفر (Horace Carver) من P.E.I وهاري هاو (Harry How) من نوفاسكوتيا، ورئيس وزراء نيوبرونزويك ريتشارد هاتفيلد (Richard Hatfield). وأرسلت مقاطعة كويبيك كلود موران وكلود شارون (Claude Charron)، وهما رجلان مُفوّهان حسنا الاطلاع ومُتَعصبان لقضية الاستقلال.

لا أستطيع القول إنّي لم أكوِّن صداقة مع موران. فقد وجدته رجلاً متعجرفاً يميل إلى التحدث مع الناس بازدراء ومخطِّطاً بارعاً كان كل هدفه إفشال عملنا. من جهة أخرى وجدت أن من السهل تبادل الأحاديث مع شارون. كنت أناقشه في وجوب التزام الحزب الكويبيكي (Parti Québécois) بما أكَّدَتْهُ نتيجة الاستفتاء وأن يبدأ العمل ضمن كندا. قلت له: «إذا كان بمقدورك أن توافق الآن حول موضوع الدستور يمكنك أن تحصل على أشياء كثيرة لكويبيك تَسُرّ شعبها. كنت أشعر في بعض الأحيان أنه كان يميل للقبول ولكن كان الهدف الأول لحزبه يردعه. فكان يجيب: «جان، تعلم أننا انفصاليون فكيف تريد منا أن نوقّع على اتحاد فدرالي جديد؟»

المأزق الذي كان على الانفصاليين مواجهته يتعلّق بكونهم ديموقراطيين اجتماعيين أيضاً. لذلك في اللحظة التي تبدأ عندها أوتاوا بالتحدث عن الحقوق والحريات كانت كويبيك تشعر أنها المعنية بذلك. إذ كيف يستطيع ديموقراطيون اجتماعيون أمثال رينيه ليڤاسك، وكلود موران، إعلام الشعب الكويبيكي بأنهما لا يؤيدان حرّية الكلام أو حرّية المعتقد؟ قد يكون بإمكانهما القول إنّ بعض الحرّيات لها تضمينات تتدخل في الشؤون الإقليمية، ولكن ما أن يوافقا على منح إحدى الحرّيات حتى يجدا أنهما قد وقعا في الشرك وصار من الممكن جرهما إلى أبعد وأبعد في هذه العملية. وإذا وافقا على حرية الكلام فكيف يرفضان حرّية الاجتماع أو حرّية إطلاق السراح بكفالة؟ وإذا وافقا على اللائحة الكاملة للحرّيات والحقوق، فكيف يستطيعان بعدئذ رفض الميثاق بأكمله بمصداقيته واستناداً إلى المنطق؟

كان من الأفضل لهما لو اتخذا الموقف المُتَشَدِّد الذي اتخذه سترلنغ ليون (Sterling Lyon)، رئيس وزراء مقاطعة مانيتوبا الذي أيَّد توطين الدستور من دون صيغة تعديلية أو ميثاق حقوق وشَدَّد على أن من الضروري تأمين موافقة إجماعية على أي تعديل دستوري حتى يتم إعداد صيغة في كندا في المستقبل، وعارض الميثاق لكونه لا يتوافق مع النظام القضائي البريطاني. قد لا يكون هذا الموقف شعبيًّا من الوجهة السياسية ولكنه على الأقل كان صادقاً ومنطقيًّا أكثر من موقف الحزب الكويبيكي الذي كان عليه اتخاذه كحزب ديموقراطي اجتماعي.

ورغم كلّ العقبات والاختلافات بدأنا نشعر في نهاية صيف ١٩٨٠ أننا حققنا بعض التقدم في مسائل كثيرة وأن نوعاً من الاتفاق سيكون ممكناً أثناء الاجتماع المقبل في أيلول (سبتمبر) لرئيس الوزراء الاتحادي مع رؤساء وزراء المقاطعات. لا شك في أن كل إتقان مُعَرَّض للإلغاء في الدقيقة الأخيرة ولكن كان الجميع متفائلين بدرجة أنهم وافقوا على التقاط مجموعة من الصور للذكرى. كنت أتساءل أحياناً حول ما كان سيحدث لو تُركْنا للاتفاق على النصّ النهائي. ولكن كان من الضروري تحويل كل شيء إلى مؤتمر رؤسَاء الوزارات الذي انْحلّ فَشَكَّل كارثة.

كان رؤساء الوزارات غاضبين، حتى قبل أن يبدأ الاجتماع، من وثيقة خطة فدرالية سرّب مضمونها أحد الموظفين في الحكومة الاتحادية المؤيدين للانفصاليين، أوحت ضمنيًّا أن حكومة أوتاوا مستعدة لأن تعمل، من دون أخذ موافقة المقاطعات،

على توطين الدستور والميثاق. كانت الوثيقة تحلّل فقط الخيارات المتوفّرة في حال فشل المؤتمر ولكنها أعطت عذراً لرؤساء الوزراء الذين يريدون حرمان ترودو من تتويج إنجازه. كان الضرر الذي سبّبوه كبيراً، وتناثر في الرياح كل الإجماع وحسن النية اللذين تحقّقا أثناء الصيف.

هاجم رؤساء الوزراء الرئيس ترودو خلال العشاء الذي أقامه الحاكم العام في مبنى وزارة الشؤون الخارجية. لم أشهد في حياتي اجتماعاً أسوأ من هذا الاجتماع، وذهلت من الإهانات التي كانت تتطاير نحو الرئيس، وتساءلت: «هل هؤلاء هم الأشخاص أنفسهم الذين كانوا مستعدين لفعل أي شيء قبل بضعة أشهر من أجل إبقاء كويبيك ضمن الاتحاد؟ هل هم الأشخاص أنفسهم الذين كانوا يصلّون كي ينجح ترودو في المحافظة على لُحمة البلاد؟»

طالبوا أن لا يرئس رئيس وزراء كندا مؤتمراً يتم بين الحكومة الفدرالية وحكومات المقاطعات إلا بصورة مشتركة مع أحد رؤساء وزراء المقاطعات. كان غضب ترودو شديداً بحيث أراد أن يخرج من المكان لولا أنه بموجب البروتوكول لا يحق له الخروج قبل أن يخرج الحاكم العام. قال لإد شراير (Ed Schreyer) الجالس بجانبه: «أَنْهِ طعامك واخرج كي أتمكن من الخروج أيضاً».

لم تكن الأمزجة قد هدأت في الاجتماع الذي عقد صباح اليوم التالي. وقال بريان بيكفورد (Brian Peckford) : «أُفَضِّل كندا رينيه ليڤاسك على كندا بيار ترودو»، من دون أن يدرك مدى الإهانة العميقة التي لحقت بكل الذين حاربوا في معركة الحياة والموت التي مثلها الاستفتاء، وقال ترودو الذي كان من المقرر أن يدعو رؤساء الوزراء إلى الغداء في منزله: «أعتقد أنه سيتبقى لدي كمية كبيرة من سمك السلمون لأني لا أجد فائدة في التفاوض معكم».

لم يؤدِّ المؤتمر إلى أي شيء على الإطلاق.

قال الوزراء: «حسناً، لنذهب. لقد وعدنا الأُمَّة وعلينا احترام وعودنا. ولأنه لم يعد أمامنا أي خيار آخر على الرغم من خمسين سنة من الجهود المتواصلة، ستذهب أوتاوا لوحدها إلى بريطانيا العظمى لتعيد الدستور إلى الوطن».

الفصل الثامن

دستور جديد

صارت خطّة الحكومة الاتحادية الآن تمرير قرار في البرلمان يوافق على توطين الدستور، وصيغة التعديل التي بدت مقبولة من المقاطعات كافة في مؤتمر فكتوريا عام ١٩٧٠، وميثاق الحقوق الذي يشمل الإجماع الذي تم التوصل إليه أثناء صيف ١٩٨٠. فقررنا أن نعمل ما يتوجب عمله وأن نعمله بسرعة وبإتقان وأن نعيش مع العواقب.

أيّد النواب الاتحاديون من الحزب الديموقراطي الجديد من مقاطعتي أونتاريو ونيو برونزويك القرار، وكان قراراً في غاية الشجاعة اتخذه إد برودبنت (Ed Broadbent) رئيس الحزب. وقد خضع لضغوط كي يحاربنا من خلال زملائه وأعضاء حزبه في حكومة ساسكاتشيوان ومن خلال بعض نواب الحزب الذين اعتقدوا أن آراءهم جعلتهم أعظم قدرة من الله. ناقشوا حول كل فاصلة واتهموا برودبنت بأنه ينام في سرير واحد مع ترودو. لكن اثنين من رؤساء الحزب السابقين هما: تومي دوغلاس (Tommy Douglas)، ودافيد لويس (David Lewis) شجعاه على الثبات في موقفه، حتى أن لويس في إحدى المناسبات اتصل بي هاتفيًا ليقول: «اثبت، يا جان، ولا تستسلم».

وَقَع النواب الاتحاديون من حزب المحافظين في المأزق نفسه الذي وقع فيه الحزب الكويبيكي. كان التوطين والميثاق إجراءين شعبيين بالنسبة إلى الغالبية الساحقة من الكنديين ولذلك كانت معارضة أو إعاقة هذين الهدفين عملاً غير حكيم. مع ذلك بعد أن بدأ المحافظون الكفاح للحصول على ميثاق أفضل وقعوا في الشرك لأنه كان من الصعب تأييد بعض الحرّيات والحقوق والامتناع عن تأييد كلّ الحرّيات أو الحقوق. كنتُ معتاداً أنْ أمزح مع فلورا ماكدونالد التي صارت الآن وزيرة العمل والهجرة

في حكومة ملروني (Mulroney)، بالقول إنها إذا عارضت الميثاق فإنها تعارض في الوقت نفسه المساواة بين الرجال والنساء. خاض المحافظون معركة عنيفة في مجلس العموم وقرّرت الحكومة الاتحادية تأخير الموعد الأخير إلى السنة المقبلة وتم تأخير هذا الموعد الأخير من جديد بسبب استماع اللجنة الدستورية إلى شهادات علنية استغرقت وقتاً طويلاً.

رأس اللجنة بصورة مشتركة الشيخ هاري هايز (Harry Hays) من ألبرتا وسرج جويال (Serge Joyal) النائب الشاب من كويبيك. كان هايز مربّي ماشية من الغرب له آراء قديمة الطراز وحسّ كبير للدعاية، وكان جويال من سكان مونتريال واسع الاطلاع، رصيناً نوعاً ما، عرف عنه أنه نعجة الحزب. أبقت مداخلات جويال المناقشات حامية وجعلها هايز تستمر في التحرك بسبب عفويته المحببة. استغرق عمل اللجنة وقتاً أطول مما كان متوقعاً لرغبة عدد كبير من الأشخاص بإدلاء شهادتهم أمامها. وَرَدَ إلى اللجنة أكثر من ألف عريضة تطالب بمعظمها بتحسين ميثاق حقوق الشعب، بدلاً من توزيع السلطات بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية.

وقفتُ شاهداً أمام اللجنة أكثرَ من مئة ساعة شارحاً معاني الكلمات الرئيسية أو المواد ومدافعاً عن الموقف الحكومي. ورغم أني تعلمت الكثير حول القانون الدستوري منذ أن أصبحت وزيراً للعدل، لم أكن من المختصين بهذا القانون ولم أكن شغوفاً به. كنت أعرف أن أساتذة عظاماً ومحامين مشهورين كتبوا عن هذا القانون ودرسوا تفاصيله الدقيقة عبر العقود. كما كنت أعلم أن أي شيء أقوله أمام اللجنة قد تأخذه المحاكم في المستقبل كمرجع لمناقشاتهم حول الدستور. لذلك كنت أرتجف صباح كل يوم قبل الإدلاء بشهادتي وأتساءل إذا كنت سأنجح في طرح مبرراتي أمام رجال أمضوا حياتهم في تدريس هذا الموضوع وفي التفكير مليًّا بتفاصيله الدقيقة.

رغم أنّي في بعض الحالات أترك للموظفين الرسميين الاهتمام بالمسائل الأكثر تقنية، كنت أجيب على الأسئلة استناداً إلى دراستي للملاحظات التي يكتبها المساعدون وإلى تجاربي الطويلة أثناء الصيف. وأُدْخِلْت إلى المستشفى في منتصف جلسات الاستماع بعد أن شَكَوْت من آلام في الصدر تماثل آلام نوبة قلبية، وتبيّن أنّها ناتجة عن حالة سوء هضم، وربما عن تناولي كمية كبيرة نسبيًّا من المآكل الشهية التي أعَدَّتها زوجتي بمناسبة الاحتفال بعيد ميلادي في كانون الثاني (يناير)، واكتشف الأطباء أيضاً أنّي أعاني من الإرهاق، وأمروني بملازمة الفراش لمدة أسبوع.

بينما كان إعداد القرار يسير عبر العملية البرلمانية، قررت المقاطعات المعارضة التشكيك في شرعيته في محاكم مانيتوبا ونيوفاوندلند وكويبيك. إلاّ أنّ محكمة نيو فاوندلند استنتجت أنه عمل غير قانوني من جانب أوتاوا بأن تتصرف من جانب واحد، فبدت حججها القانونية ضعيفة. ولتسوية المسألة القانونية والتغلب على الخطوات التكتيكية المخرّبة التي اتبعها المحافظون في مجلس العموم، قررنا تأخير اتخاذ القرار إلى أن تصدر المحكمة العليا قرارها في الموضوع. كنا نتوقع صدور القرار المؤيد لنا في يونيو (حزيران) ١٩٨١ ولكن القضاة أبقوا الترقب قائماً طوال فصل الصيف. وبالإضافة إلى شعورنا بالإحباط قلقنا من أنّ زخمنا صار في خطر، ومن تفسخ الدعم الشعبي الذي نحتاج إليه بسبب ضجر الناس من القضية بأكملها التي استغرق بحثها أكثر من سنة.

وزاد في الطين بلَّة قيام رؤساء الوزراء المعارضين في نيسان (أبريل) ١٩٨١ بتشكيل تجمع يضمهم سمّي «زمرة الثمانية». وقد وافقوا على توطين الدستور شرط التخلي عن الميثاق، وأن تستبدل الحكومة الاتحادية صيغة التعديل بصيغة أخرى تنص على حق رفض أية مقاطعة تطبيق أي تعديل يجري على الدستور مع الاحتفاظ بحقوقها بالتعويض المالي الكامل. كانت الصدمة انضمام كويبيك إلى الزمرة وتنازلها عن الحق في نقض أي تعديل مقترح. كنت دائماً أرفض أن تضحي كويبيك بحق النقض، حتى ولو أدى ذلك إلى إغضاب المقاطعات الأخرى، لأني كنت أشعر أنه مهم لسكان كويبيك كرمز وكوسيلة حماية. لذلك دهشت مما يمكن أن يفعله ليڤاسك وموران فقط لسحق ترودو بقوة أعظم. امتلك دافيس وهاتفيلد شجاعة كافية للمخاطرة في ظهورهما قريبين من ترودو من أجل تحقيق ما يعتقدانه جيّداً لكندا. وبدلاً من معارضة ترودو فقط حبًّا بالمعارضة أدركا كنه المصلحة الوطنية وأصبحا رمزين وطنيين نتيجة موقفهما، وبدلاً من أن تهبط شعبيتهما في مقاطعتيهما زادت بدرجة ملحوظة.

أعتقد أن الخَوْف هو الذي دفع زمرة الثمانية للتحرك: كانوا يخشون النتائج السياسية إذا اتفقوا مع ترودو الذي لا يتمتع بشعبية في مقاطعاتهم. فمثلاً ترك دائماً جون بوكانان رئيس وزراء نوڤاسكوتيا لديّ الانطباع بأنه يوافق على ما نقوم به، وأنه بات قريباً من الانضمام إلينا، ولكني أظن أنه كان قلقاً أكثر حول مصيره في الانتخابات المقبلة.

وبدا أن هذا الواقع ينطبق أيضاً على آلان بلاكيناي (Allan Blakeney) في

مقاطعة ساسكاتشيوان رغم أن خشيته كانت من غضب بيتر لوغهيد بقدر خشيته من رأي ناخبيه. كان يقول: «نعم ولكن ماذا عن ألبرتا؟»، كلما كان الاعتقاد يساورني بأننا أصبحنا على وشك انتزاعه من الزمرة، خَيَّبَ بلاكيناي أملي فيه مع أنه رجل ذكي وصاحب مبدأ. فمع أنه فهم تماماً كل دقائق موقف أوتاوا، وأن موافقته كانت ستساعده في المصالحة مع جماعة النواب الاتحاديين التابعين للحزب الديموقراطي الجديد، إلا أنه لم يتوقف أبداً عن النظر إلى الوراء، ومع ذلك لم يساعده هذا الحذر على احتفاظه بمنصبه، فهزم في الانتخابات التالية.

قرأت في أحد الأيام أن رومانوي قال إن ساسكاتشيوان تحتاج إلى ثلاثة أشياء قبل أن تتمكن من الانضمام إلى الجانب الاتحادي. اتصلت به هاتفيًا وقلت له: «لا أستطيع أن أضمن لك الأشياء الثلاثة ولكني أستطيع أن أؤمن لك اثنين منها. هل تعتقد أن رئيس وزرائك سيقبل بهما؟» فأجابني:

ـ «أعتقد أنّه سيقبل».

وهكذا ذهبت إلى ترودو وقلت: «سأتوصل إلى اتفاق مع ساسكاتشيوان إذا تنازلنا عن هاتين النقطتين»، فأجاب ترودو:

ـ «لن تتوصل إلى اتفاق ولن يكون لديك أي اتفاق. لن يوقّع بلاكيناي».

ـ «إذا كنت متأكداً إلى هذه الدرجة دعنا نعرض على بلاكيناي تلبية الشروط الثلاثة التي ذكرها رومانوي. أراهنك بدولار، وليس هناك شيء تخسره».

وهكذا قدّمنا العرض وحدّدنا الرهان. ردت ساسكاتشيوان فوراً بتقديم طلبات أخرى ولذلك كان عليّ أن أدفع لترودو دولاراً واحداً لأني خسرت الرهان.

كان صيف ١٩٨١ بأكمله صيفاً مجنوناً. كنت أشعر بغضب ترودو ونفاد صبره بسبب تأخّر صدور قرار المحكمة العليا. كان يسألني من حين إلى آخر ما إذا كنت قد سمعتُ شيئاً عن موعد صدور القرار، إذ كان يأمل أن يحصل على توطين الدستور في عيد كندا الوطني في الأول من تموز (يوليو) ١٩٨١، ولكن لم يكن أمامنا ما نستطيع أن نفعله سوى الانتظار.

بعكس روي ماك مرتري، الذي دافع عن قضية أونتاريو أمام المحكمة، لم أدافع أمام المحكمة عن قضية أوتاوا، وفي أحد الأيام خرجت متسللاً لمشاهدة المحامين الاتحاديين: ج.ج. روبينات (J.J. Robinette)، وميشال روبرت (Michel Robert)

في العمل. أعتقد أن كل واحد من الحضور دُهِشَ لرؤية وزير العدل يستمع بهدوء وهو في صفوف المشاهدين.

عندما صدر القرار في أيلول (سبتمبر) كان ترودو يقوم برحلة رسمية إلى دول جنوب شرق آسيا. استمعت إلى إعلان القرار على شاشة التلفزيون في مكتبي. لم أفهم تماماً كل ما قالته رئيسة المحكمة بورا لاسكين (Bora Laskin). فقد جاء في سياق الحكم أن التصرف من جانب واحد من قبل الحكومة الاتحادية تصرّف قانوني ولكنه مضرّ «بالعرف» التقليدي القاضي بوجوب الحصول على موافقة المقاطعات من أجل إدخال تعديلات دستورية. قفز الموظفون في مكتبي كما قفزت أنا فرحاً عند سماع كلمة «قانوني»، ولم نهتم بما جاء في القرار بعد ذلك.

اتصلت بترودو في كوريا ونقلت إليه النبأ: «إنه قانوني. سأدعو إلى مؤتمر صحفي حالاً لإعلان الانتصار». وافق ترودو وقال إنه سيراجع تفاصيل الحكم بعد ذلك.

وهكذا دعوت الصحافة إلى مؤتمر صحفي وأخبرت ممثليها بأننا ربحنا القضية وأننا سنباشر تنفيذ خطتنا على الفور. «العرف التقليدي غير ذي أهمية. فهنالك عرف تقليدي يقول بإجراء انتخابات كل أربع سنوات، مع أن القانون ينص على إجرائها كل خمس سنوات. لذلك يمكن أن يُوَبَّخ من يخالف العرف من قبل الناخبين ولكنه لن يُلاحق بموجب القانون». وقد وافق ماك مرتري على تفسيري.

بقيت على اتصال بترودو، وفي نهاية اليوم صَرَّح في مؤتمر صحفي أنه رغم حصول أوتاوا على قرار مؤيد من المحكمة العليا إلا أنه يرغب في عقد مؤتمر آخر لرؤساء الوزراء لمعرفة ما إذا كان من الممكن تلبية ما يفرضه العرف من خلال الحصول على دعم إضافي من المقاطعات.

في تلك الليلة لبّى رومانوي وماك مرتري دعوتي للعشاء في منزلي، وجاء رومانوي وسلّمني زجاجة الويسكي التي كانت موضوع الرهان بيني وبينه حول قرار المحكمة العليا. (بعكس ما جاء في تقارير صحف كويبيك لم نشرب الويسكي حتى الثمالة، وبالفعل، ما زلت أحتفظ بهذه الزجاجة في منزلي بانتظار مناسبة لفتحها). تحدثنا حول ما يمكن أن يحصل بعد ذلك: هل يجب عقد مؤتمر آخر؟ هل ستتزحزح ساسكاتشيوان عن موقفها؟ ما هي التعديلات التي يمكن إدخالها لجعل الميثاق مقبولاً

أكثر من الشعب؟ ماذا بشأن حق النقض لكويبيك وتأثيره على صيغة التعديل؟ لم نقرر أي شيء بالطبع. تباحثت حول هذه الأمور أيضاً مع موظفي وزارتي في الأسابيع التالية، وفعل رومانوي وماك مرتري الشيء نفسه في مقاطعتيهما وعبر البلاد. وكان التطور الجديد الذي حصل موافقة رئيس الوزراء ورؤساء الوزراء الإقليميين على عقد مؤتمر آخر في تشرين الثاني (نوڤمبر).

كان مؤتمر تشرين الثاني (نوڤمبر) آخر فرصة للحصول على الإجماع، وكان الجميع يعرفون ذلك. أحياناً كان ترودو يجتمع مع دافيس وهاتفيلد سوية أو مع وزرائهما من أجل إزالة المخاوف بأن أوتاوا تجاوزت تحركها بشأن الميثاق. كانت زمرة الثمانية تجتمع أحياناً وكان كل رؤساء الوزارات يجتمعون أحياناً. في هذه الأثناء كانت لي اجتماعات مع رؤساء وزارات ووزراء وكبار الموظفين الرسميين. شعرنا بشيء من التقدم بعد بضعة أيام، ولكنّ ترودو بدأ يعتقد أن الطريق الوحيد للخروج من هذا المأزق هو إجراء استفتاء شعبيّ عام حول صيغة التعديل والميثاق.

وافق تجمّع نواب الحزب الليبرالي على الفكرة ولكني عارضتها بشدة. ولاحظت بوضوح الانشقاقات التي حصلت بين العائلات والأصدقاء بسبب استفتاء كويبيك، ولم أرغب في التَسَبُّب بحوادث مماثلة. لم آخذ الفكرة بجدّية كبيرة. أذكر أحد الاجتماعات التي كان فيها ميكائيل بيتفيلد يؤيد فكرة ترودو بأن الشعب هو الذي يجب أن يقرر في حال عدم اتفاق أوتاوا مع المقاطعات. . ذكر بعض أمثلة حصلت في الولايات المتحدة الأميركية وانطلق في حديث علمي حول الديموقراطية في الولايات المتحدة مشيراً إلى ما فعله مُناصِرو هاملتون وجفرسون وغيرهم. ونَفَد صبري فقلت: «أخبِرني، يا ميكائيل، مع أي فريق بيزبول يلعب هؤلاء؟» كنت أريد أن أتحدث عن الاستفتاء كتهديد استراتيجي أثناء التفاوض مع المقاطعات ولكني لم أرغب أبداً أو لم أتوقع أبداً أن أستخدم هذا التهديد، والآن أدركت أن ترودو كان مستعداً لاستعمال هذا التهديد، كأسلوب أكثر فعالية.

في اليوم الثالث واجه المؤتمر خطر التوقف. كان على سترلينغ ليون العودة إلى حملته الانتخابية في مانيتوبا وكان رينيه ليڤاسك يستعد للمغادرة. أدلى ترودو بفكرة الاستفتاء كتهديد وقفز ليڤاسك يلتقط الفكرة: سيجرى استفتاء حول صيغة التعديل واستفتاء آخر على ميثاق الحقوق، وحصل ليڤاسك على موافقة ترودو بأن على كل

استفتاء أن يحصل على غالبية الأصوات في الغرب وأونتاريو وكويبيك وفي مقاطعات كندا الأطلسية لكي يُعْتَبر قابلاً للتطبيق.

قلت لترودو محتجًّا: ولكن لن نحصل على أية نتيجة. لن تُصَوِّت المقاطعات الغربية على صيغة تعديل تعطي حق النقض لكويبيك، ولن تُصَوّت كويبيك أبداً لصالح صيغة تعديل لا تعطيها حق النقض. يمكننا أن ننتصر بسهولة في كندا الإنكليزية بالنسبة إلى الميثاق ولكن سيتمكن ليڤاسك من محاربتنا مستنداً على الادعاء بأن الحكومة الاتحادية تنتهك حقوق المقاطعات.

لكن ترودو كان فرحاً للغاية عندما وافقت كويبيك على الفكرة لأنه كسر تضامن زمرة الثمانية. سيطر على ليڤاسك وهم الحصول على فرصة ثانية للانتصار في استفتاء ضد الحكومة الاتحادية، ولكن حلفاءه لم تعجبهم فكرة محاربة أوتاوا حول الميثاق في مقاطعاتهم ورفضوا فكرة الاستفتاء. ونمَّت وجوههم عن مشاعرهم عندما لاحظوا انضمام ليڤاسك إلى ترودو.

استغل ترودو انزعاج حلفاء ليڤاسك بإعطاء تصريح إلى الصحافة أنّ أوتاوا توصلت إلى اتفاق مع كويبيك. فحدثت ردة فعل فورية غاضبة بين مؤيدي الحزب الكويبيكي في كويبيك، وشَنَّ أعضاء زمرة الثمانية الباقون حملة شعواء على ليڤاسك أثناء تناول طعام الغداء، وفي جلسة بعد الظهر تراجع عن موافقته مدّعياً أنه لم يفهم عرض ترودو بصورة صحيحة. ثار غضب ترودو وهدد بتأجيل المؤتمر وقال: «ما زلنا نراوح مكاننا. لن تعقد اجتماعات أخرى. أوتاوا ستتصرف بمفردها».

في فترة ما بعد الظهر تنقلت بين رؤساء وزراء المقاطعات لحثّهم على تغيير مواقفهم، فقلت لهم: «سوف يجرى الاستفتاء. أنتم لا تريدون استفتاء واحداً ولا أنا أريد استفتاء واحداً. ولكني أقول لكم: سوف أذهب إلى مقاطعاتكم وسوف أقول أمام الجميع بأنكم تعارضون حرّية المعتقد ومساواة النساء بالرجال، سأقول مثل هذه الأمور، وسوف أحطّم رؤوسكم».

تناولت طعام الفطور في ذلك الصباح مع رومانوي وماك مرتري وكتبت على منديل المائدة تفاصيل عرض بديل قد يقبله ترودو كحلٍّ وسط. سألني رومانوي إذا كان العرض البديل ما يزال ممكناً، وبدأنا نبحث في تفاصيله: من يقبل بماذا، وما الممكن أن يتمّ تعديله، ومن أجل المحافظة على السرّية والهدوء ذهبنا إلى غرفة المطبخ في

مركز المؤتمرات. رسمنا خطوط عرضنا وأخذ رومانوي المخطط لعرضه على الآخرين ثم عاد بصحبة روي ماك مرتري لمساعدتنا. وقد وضعنا ـ ثلاثتنا ـ تفاصيل صفقة ممكنة جاءت قريبة جدًّا من الصفقة النهائية.

كان التبادل أساس الصفقة: توافق المقاطعات على الميثاق بعد تعديله بصورة طفيفة لتلطيف معظم اعتراضاتهم إذا وافقت الحكومة الفدرالية على صيغة التعديل التي أعدّوها وعدّلوها لتلطيف اعتراضات أوتاوا. عنى ذلك أن بإمكان أية مقاطعة عدم تطبيق تعديل دستوري بدلاً من استعمال حق النقض ولكنها لن تضمن حصولها على تعويض ماليّ. لم يكن بإمكان أوتاوا أن تقبل بدفع مثل هذه التعويضات المالية لأنه في الممارسة العملية ستختار المقاطعات الثرية عدم تطبيق أي تعديل يفرض عليها مشاركة ثروتها مع المقاطعات الفقيرة.

عندما تركت رومانوي وماك مرتري لم أكن متأكداً من قدرتي على إقناع ترودو بالحلّ الوسط الذي أعددناه. راجعته أوّلاً مع سرج جويال، وجيم بيترسون (Jim Peterson) سكرتيري البرلماني، ثم ذهبت إلى مكتب رئيس الوزراء. استمع ترودو، كأبي الهول، إلى شرحي. ومن أجل أن أقنعه قلت له: «لماذا لا تختبر هذا الحل الوسط على نائبين أو ثلاثة؟» وذكرت اسمَي جويال وبيترسون دون أن أدع ترودو يعلم بأني أقنعتهما مسبقاً بجدوى الحل، وأخيراً رجوت منه أن يحاول عقد جلسة أخرى للمؤتمر ووعدته قائلاً: «ستأتي إلى ساسكاتشيوان وأنت تحمل اقتراحاً معيناً».

وهكذا عاد إلى الجلسة وأعلن: «يبدو أن لدى ساسكاتشيوان حلاً وسطاً»، ولكن رومانوي لم يكن قد أنهى عملية إقناع بلاكيناي ولذلك لم يحصل شيء وتأجل الاجتماع إلى صباح اليوم التالي. خَيَّم شعور من الفشل والكآبة. مع ذلك شعرت بأمل جديد لأن ترودو لم يرفض صفقتي نهائيًّا.

ذهبت لحضور اجتماع على مستوى عالٍ مع ترودو في منزله. كان أحد أهداف الاجتماع إعطاء شرح حول ما كان يجري لعدد من الوزراء الأقدمين. أدرك هؤلاء أن ترودو كان يؤيد، على ما يبدو، إجراء استفتاء كحلّ، وأني أسعى بقوة إلى تحقيق اتفاق على صفقة معينة. لا شك أن رأي ترودو كان له وزن كبير. وفي إحدى النقاط غادر ترودو غرفة الاجتماع للإجابة على نداء جاءه من ويليام دافيس، فاغتنمت الفرصة لأدافع بقوة عن الحل الوسط.

قلت: «إني أخبركم الآن أنه في حال قررتم في نهاية الاجتماع إجراء استفتاء لن أحاول مساعدتكم مرة أخرى. لقد شبعت من رؤية عائلات ممزقة وقرى منقسمة ومواطنين إنكليز ينقلبون ضد مواطنين فرنسيين. سيكون الاستفتاء أسوأ. ستنقسم كندا إلى غرب ضدّ شرق، البروتستانت ضدّ الكاثوليك، كلّ شيء سَيتَجزّأ». ثم التفتُّ إلى أحد الوزراء وقلت له: «اذهب وحاول بيع صفقة أوتاوا. أمّا أنا فلن أفعل ذلك ولن أقترب من أي استفتاء في حياتي».

كان لخطابي القصير بعض التأثير. عاد ترودو إلى الغرفة ليجدنا منقسمين أكثر من قبل. وكعادته استمع بانتباه إلى الحديث الذي تبادلناه ولم يتدخل إلاّ نادراً. بعد انتهاء الاجتماع أخذني جانباً وقال: «جان، إذا تمكنت من إقناع أغلبية المقاطعات التي تمثل أغلبية السكان بقبول الحل الذي أعددته، أعتقد أني سأقبل به، ودعني أهمله الآن».

قدت سيارتي عائداً إلى منزلي بسرعة معقولة، واستلمت في المساء رسالة من غارد غاردوم (Garde Gardom) وزير الشؤون من الحكومات في كولومبيا البريطانية. واتصلت، به هاتفيًا فبادرني بالقول: «ما هذه الورقة الملعونة التي يعرضها رومانوي هنا وهناك؟ هل بإمكانك تسويتها أم أنها حيلة أخرى منك، أيها الفرنسي اللعين؟»

ـ «إنّها جدّية وأعتقد أن باستطاعتي تسويقها».

ـ «إذاً سيكون لكم دستور جديد لأن كولومبيا البريطانية ستقبلها، وكذلك ساسكاتشيوان، وأونتاريو، ونيوبرونزويك، وإقليم PEI ونوڤاسكوتيا ونيوفاوندلند. لا نعرف حتى الآن موقف كل من ألبرتا ومانيتوبا أو كويبيك».

أخبرت زوجتي أن كنـدا حصلت على دستور جديد، وذهبت إلى النوم، ولكن لم يغمض لي جفن. فكرت بالاتصال بترودو ولكني كنت أعرف عاداته الصارمة، وقدرت أنه لن يرضى بأن يُزعَج من نومه حتى ولو لسماع هذا النبأ الهائل. حاولت الاتصال بروي رومانوي ولكني لم أنجح، ولذلك، وعلى الرغم من التقارير التي تعاونت في إعدادها مع المقاطعات طوال الليل إلا أنه لم يكن لي أي دور في التوجيه أو التعامل.

تصورت أن كويبيك ستكون المقاطعة الشاذة فقط. وتذكرت الحديث الذي تبادلته مع كلود شارون في ما يخصّ عدم وجود أي صفقة يمكن أن يوافق عليها الحزب

الكوييبكي. وهذا مؤسف من وجهة نظري، ولكنه لم يوقف سعينا للتوصل إلى دستور جديد. وفي نهاية الأمر، حوالى الساعة السادسة والنصف صباحاً، استطعت الاتصال برومانوي الذي أفهمني أنه تعمد البقاء خارج الفندق كي لا يتهمه أحد بأنه تعامل معي. قال لي:

«بعد نصف ساعة سيوقظ ديك جونستون لوغهيد من النوم ليعلمه بشأن الصفقة ونتوقع أن توافق ألبرتا».

ـ «وماذا بشأن كويبيك؟»

ـ «كويبيك لن توقّع شيئاً. سنخبرهم عند السابعة من هذا الصباح بما عملنا ثم نرى ماذا ستكون ردّة فعلهم».

ـ «في هذه الحالة تأكد من أن مانيتوبا لن توقّع. سيكون الأمر صعباً على أوتاوا إذا كانت كويبيك فقط هي المقاطعة الممتنعة».

ـ «لا تخف. لن يوقّع ليون».

ولكن عند الساعة السابعة اتصل بي رومانوي، ليقول لي إنّ لوغهيد وافق وسيحاول إقناع ليون بالموافقة، وربما من أجل وحدة المقاطعات الغربية. غادر ليون أوتاوا لأنه كان عليه أن يهتم بالحملة الانتخابية التي باتت في منتصف مسيرتها، ولكنه أدرك من دون شك النتائج السياسية في أن يظل وحيداً مع كويبيك. مع ذلك، تردد في إعطاء موافقته، وطلب تأجيل اتخاذ قرار إلى ما بعد انتهاء الانتخابات. وكما حدث خسر في الانتخابات ووقّعت حكومة الحزب الديموقراطي الجديد الصفقة الدستورية الجديدة. في هذا الوقت تم إعلام ليڤاسك أن المقاطعات الثماني كانت تنوي تقديم حلٍّ وسط جديد إلى ترودو في الجلسة الصباحية، وأنه وردت إشارة من كريتيان بأن أوتاوا ستوافق عليه.

في السابعة والنصف اتصلت هاتفيًا بترودو وقلت له: «سيدي الرئيس، إذا وافقت الآن على ما وافقت عليه مساء أمس سيكون لك دستور جديد»، ثم أمليت عليه أسماء معظم المقاطعات ذات الأغلبية من السكان.

تأثر ترودو كثيراً وقال: «جان، لو كنت هنا الآن لحضنتك».

لم يكن قد استلم شيئاً كتابيًا. ذهبت إلى منزله لتناول الفطور معه ولشرح الصفقة

له ولبعض كبار موظفيه الذين كانوا ربما يتساءلون ما إذا كان كريتيان قد باع كل شيء. في وقت لاحق، عندما كنت متوجهاً مع ترودو إلى مركز المؤتمرات قال مبتسماً: «فكّر أن ليڤاسك وموران يعتقدان بأنك لست متعلماً بدرجة كافية» فأجبته: «وفكّر أنهما يعتقدان أنك متعلم أكثر من اللزوم».

تمّ الاتفاق بين المقاطعات الثماني بأن يقترح رئيس وزراء نيوفاوندلند، بريان بيكفورد، الحل الوسط نظراً لكونه أصغر رؤساء الوزراء سنًّا. درس ترودو نص الحل الوسط بينما كان أعضاء وفد كويبيك يراقبونه عن كثب لمعرفة ردة فعله تجاه الاقتراح. قطّب ترودو المُمَثِّل حاجبيه، وبدا حزيناً. ابتسم ليڤاسك وموران وبدا عليهما السرور. وفي النهاية قال: «إنه حل ذو معنى». ساد المرح والشعور بالارتياح بين الجميع باستثناء ليڤاسك بالطبع. قال إنه لا يستطيع الموافقة على الصفقة بسبب ثلاث مشاكل.

قال له ترودو: «حسناً، لِنَرَ ما إذا كان بإمكاننا أن نحلها». ولكن كويبيك لم تكن راغبة في توقيع أي شيء. وأخيراً قال له ترودو: «إذا لم ترغب في التوقيع سننهي العمل في ما بيننا».

كانت إحدى أتعس اللحظات التي مررت بها في حياتي أن أرى كويبيك معزولة إلى هذه الدرجة، وبالأخص عندما سأل ليڤاسك: «أرجوك ألن تعيد لي حقّ النقض؟». شعرت شخصيًا أن هذا الطلب مناسب ليس لكويبيك كمقاطعة، بل لأقلية من السكان لهم اهتمامات فريدة في المسائل اللغوية والثقافية، ولكن الوقت كان قد فات. تنازل ليڤاسك عن حق النقض عندما اتفق مع زمرة الثمانية والآن صار عليه أن يدفع الثمن، وبالطبع تموت المسألة إذا رفضت مقاطعة واحدة إعادة النظر فيها!

في الأيام التي تلت واصلت سعيي للتغلب على اعتراضات كويبيك إلى حد تعديل مبدأ التعليم بلغة الأقلية والموافقة على دفع تعويض ماليّ، عندما تتخلى كويبيك عن تطبيق التعديلات التي تؤثّر على الثقافة والتعليم. تَطلَّب مني هذا العمل جهداً كبيراً لإقناع ترودو، ولكنه وافق في النهاية، كما وافق تسعة رؤساء وزراء آخرون وهم الذين كانوا راغبين في إعادة فتح الصفقة المختومة من أجل إدخال كويبيك فيها. لم يكن بمقدور ليڤاسك بالطبع أن يقبل أي شيء، ولكنّ أوتاوا في النهاية دمجت هذه التغييرات كي تترك الباب مفتوحاً أمام توقيع كويبيك في المستقبل. كنت أقول مازحاً في بعض الأحيان، إن هذه التعديلات الدستورية هي أول تعديلات دستورية في التاريخ تمّ التفاوض بشأنها عبر الهاتف.

لم تكن هذه التعديلات التغييرات الوحيدة التي أجريناها بغية الحصول على موافقة أغلبية المقاطعات. كان على الحكومة الاتحادية أن تقبل كفالة غير كاملة لحقوق المرأة، وأن تحذف حقوق السكان الأصليين من الميثاق. اعترض آلان بلاكيني على مادة حقوق المرأة لسبب معقد يرتبط بسلطة الجمعية التشريعية. لم يعترض على حقوق السكان الأصليين، ولكنه وافق على الاعتراضات التي قدمتها كل من ألبرتا وكولومبيا البريطانية من أجل أن يحصل على دعم المقاطعين بشأن مسألة حقوق المرأة.

وهكذا أجبرت المقاطعات الثلاث بقيتنا على إهمال مسألة حقوق المرأة والسكان الأصليين، وكان عزاؤنا الوحيد أنه بإمكاننا العودة إلى دراسة هذه البنود في وقت لاحق. قلت لبيل دافيس في نهاية المؤتمر: «انتظر إلى أن تطارد النساء ويطارد السكان الأصليون هؤلاء الرجال».

لم يستغرق ذلك وقتاً طويلاً. ففي ساعات عرفت التجمعات النسائية وجمعيّات السكان الأصليين أننا تخلينا عنهم، وفي دقائق حدَّدَت الصحف من هم المتهمون. وجد بلاكيني نفسه المعارض الوحيد لمنح حقوق المرأة، ووَلَّدَ هذا الاتهام تحقيراً عظيماً للحزب الديموقراطي الجديد عبر البلاد. حدثت مظاهرات وحملات ضغط ضد حكومة ساسكاتشيوان، وكنت أُؤَجِّج النار تحت رومانوي. قلت له: «روي، إني على وشك أن ألقي خطاباً في مجلس العموم، وإذا وافقت فسأقول إن رئيسك رجل عظيم، وإذا امتنعت سأهاجمه بلا هوادة».

بالإضافة إلى ذلك تمكنت من دفع ألبرتا وكولومبيا البريطانية إلى التخلي عن حليفتهما، وفي نهاية المطاف رضخت ساسكاتشيوان تحت الضغط.

قابلت لوغهيد وسط هذا النزاع في ملعب كرة القدم وقلت له: «أليس من المضحك رؤية جارك الاشتراكي وحيداً ضد نساء كندا؟» وضحكنا سوية: ثم قلت له بجدّية: «بيتر، آمل أن لا تصبح وحيداً ضدّ حقوق الهنود في الأسبوع المقبل».

فأجابني: «لقد فكرت بالأمر، لماذا لا نحاول منذ الآن إيجاد حلّ وسط مع هؤلاء؟»

تمثل الحلّ الوسط بكلمة واحدة. قلقت ألبرتا حول الاعتراف بحقوق الهنود عندما كانت تجهل ماذا تعني هذه الحقوق صراحة، أو ضمناً. تناقشنا حول المعنى مرّة

إثر مرّة إلى أن قلت في آخر الأمر للمدعي العام في مقاطعة ألبرتا: «لماذا لا تتحدث فقط عن الحقوق التي توجد، الحقوق الموجودة؟» أربك إدخال كلمة «توجد» بعض الخبراء الدستوريين ولم ترضِ الكثيرين من زعماء الهنود الذين اعتقدوا أن هذه الكلمة تضع عليهم مسؤولية إثبات أن حقًّا ما يوجد فعلاً. ولكني كنت واثقاً أن هذه الكلمة لن تؤثر على أي شيء. ففي رأي محامي الحكومة الاتحادية أَنّ الحق إما أنْ يكون موجوداً أوْ لا يكون، وكان تبديل الكلمة كافياً لإرضاء ألبرتا، وكان ذلك مهمًّا بالنسبة إليّ.

مع التعديلات وتأييد تسع مقاطعات أُقِرَّت الرزمة الدستورية بسهولة في مجلس العموم في كانون الأول (ديسمبر). اتخذ إقرارها شكل قرار موجه إلى البرلمان البريطاني الذي ناقش مواد الرزمة لمدة أربعة أيام في آذار (مارس) ١٩٨٢. حدثت إعاقات مثيرة للأعصاب لأن الحكومة البريطانية لم تكن تريد أن يضغط عليها أحد لجهة الاستعجال، وكان من المثير للأعصاب أكثر الاستماع إلى مداخلات النواب البريطانيين الذين عملوا كجماعة ضغط لكويبيك ولزعماء الهنود. كنت أجد متعة عندما كنت أفكر بالانفصاليين وهم يتوسلون بريطانيا العظمى لكي تبقيهم تابعين لها، ولكن كان الغضب الشديد ينتابني عند رؤية مواطنين كنديين يذمُّون بلادهم في عاصمة غريبة. أعطى هؤلاء الكنديون النواب البريطانيين الحرية كي يقولوا للكنديين ما يجب عليهم أن يفعلوا أو أن يمتنعوا عن فعله كما لو لم نكن دولة راشدة.

راقبت قسماً من النقاش من شرفة المدعويين، ومرت لحظات كنت أريد عندها أن أقفز من الشرفة إلى قاعة المجلس لأُلقِّن بعض المستعمرين القديمي العهد درساً يعيدهم إلى صوابهم، أو لتصحيح قطعة من الكلام المنمّق البعيد عن الواقع حول قيام كندا بسرعة واغتصاب سكانها الأصليين. قال ترودو إن الدور الوحيد للبرلمان البريطاني هو «سد أنفه والمصادقة على مشروع القانون» وكان على حق في ما يقول.

كانت الخطوة الأخيرة الحصول على التصديق الملكي، ومرة أخرى سافرت إلى لندن لمقابلة الملكة وتقديم الإعلان الكندي إليها. رافقت جان وادز (Jean Wadds) المفوض السامي الكندي إلى قصر باكنغهام، ودخلت إلى مكتب الملكة وحيداً لرؤيتها.

لم تكن هذه أول مرّة ألتقي فيها الملكة. كانت المرّة الأولى في الأقاليم الشمالية الغربية عام ١٩٧٠، عندما رافقنا أنا وزوجتي الملكة والأمير فيليب والأمير شارلس

والأميرة آن في رحلة إلى تلك الأقاليم بصفتي وزيراً للشؤون الهندية والتنمية الشمالية. كانت تجربة مثيرة لزوجين كنديين فرنسيين شابّين. وطالعنا كتب البروتوكول للتأكد من عدم ارتكاب أخطاء تجاه الضيوف الملكيين. بعد انتهاء الرحلة التي استمرت خمسة أيام وصلنا إلى فورت بروفيدانس (Fort Providence) لإزاحة الستار عن لوحة تذكارية لألكسندر ماكنزي (Alexander Mackenzie) الذي اكتشف نهر ماكنزي. حضر حفلة إزاحة الستار عدة آلاف من الأشخاص ومصورو التلفزيون ومراسلو الصحف ومحطات الإذاعة.

قبل بدء الاحتفال مباشرة، جاءني رئيس مجلس المواقع والأنصاب التاريخية حاملاً مشكلة استناداً إلى برنامج الزيارة، كان من المقرر أن يتوجه إلى المنصة ويأخذ المذياع ويقود الجميع في إنشاد النشيد الوطني. قال: «ولكن، سيّدي الوزير، إنّ صوتي رهيب ولا أملك الشجاعة كي أنشد أمام الناس».

كان صوتي أنا أيضاً رهيباً، عالياً وخشناً نوعاً ما، ولكني لم أكن خجولاً أبداً.

عرضت عليه أن أبدأ أنا بالإنشاد «يا كندا» بدلاً منه، وعندما حان الوقت توجهت إلى المنصة وأخذت المذياع.

بدأت الإنشاد ولكن لسوء الحظ كنت أعرف كلمات النشيد باللغة الفرنسية، ونظراً لعدم وجود من يعرف النشيد باللغة الفرنسية بين الموجودين لم ينضمّ صوت واحد إلى صوتي، فاضطررت إلى إكمال النشيد بمفردي. قالت زوجتي إنها لم تشعر بالحرج في حياتها أكثر مما شعرت به في تلك اللحظات.

قابلت الأمير شارلس بعد هذا التاريخ ببضعة أشهر في حفل استقبال أقيم في أوتاوا. ودهشت عندما تعرّف إليّ بالاسم من بين الجمهور. فلاحظ دهشتي وقال: «كيف أستطيع أن أنساك؟ أصبح إنشادك لنشيد «يا كندا» في الشمال في الصيف الماضي جزءًا من الفولكلور الملكي».

قابلت أفراد العائلة المالكة لسبب أو لآخر خمس مرّات في أقلّ من سنتين.

كنت في إحدى المرّات في لندن مع زوجتي وابنتي، وأخبرني المفوض السامي أن الملكة ستقيم في اليوم التالي حفلة استقبال في قصر باكنغهام للمحاربين القدماء في الحرب العالمية الأولى. قال لي: «سيكون الأمر جميلاً للمحاربين القدماء الكنديين إذا

كان معهم وزير، لذلك لماذا لا تذهب أنت وعائلتك إلى هذه الحفلة؟» فوافقت بسرور.

كنا في اليوم التالي مع المحاربين القدماء في قاعة كبيرة في القصر وبما أني كنت عضواً في مجلس شورى الملكة كوزير، يفرض البروتوكول أن تدعوني الملكة للتحدث معها في مقابلة خاصة. لم يتم إعلام الملكة باسم الوزير الذي ستقابله، وعندما دخلت إلى الغرفة الصغيرة حيث كنت أنتظر قدومها صاحت بصورة عفوية: «أنت من جديد؟»

فأجبتها: «نعم، يا صاحبة الجلالة، أنا الملكي من كويبيك!»

بعد فترة ليست بالطويلة، كنت أقوم مع عائلتي برحلة عبر اسكتلندا في طريقي لزيارة مواقع الحفر في بحر الشمال. مررنا بقصر بالمورال حيث تقيم العائلة المالكة أثناء فصل الصيف وشاهدنا في الطريق الراية الملكية ترفرف فوق القصر إشارة إلى أن الملكة موجودة فيه. توقفنا للتزود بالبنزين في القرية التالية، وعندما كنا ننتظر ملء خزان السيارة بالوقود لاحظت وجهاً مألوفاً لديّ ينظر نحوي عبر الشارع، ثمّ اقترب نحوي وسأل: «ألست أنت كريتيان من كندا؟»

أجبته: «نعم، ألست أنت سكرتير الملكة؟»

كان هو بالذات وقد تقابلنا سوية خلال الرحلة الملكية عبر الأقاليم الشمالية. سألني من جديد: «لماذا لا تأتي لشرب الشاي مع جلالة الملكة في بالمورال، إني متأكد من أنّها ستسرّ لرؤيتك».

كنت متأكداً من اعتقادها بأنّي من نوع المجانين الملكيين، ولذلك رفضت الدعوة، ولا أعتقد أن زوجتي وابنتي غفرتا لي هذا التصرف.

أوجزت للملكة أثناء المقابلة مراحل النقاش الدستوري، ووجدت أنها حسنة الاطلاع على كلّ ما جرى. كنا نتحدث بالفرنسية حسب طلبها، ودامت المقابلة حوالى الساعة بدلاً من عشرين دقيقة حسب ما كان مقرراً.

جاءت الملكة إلى كندا في نيسان (أبريل) للتوقيع على الإعلان، ونزولاً عند لفتة كريمة من ترودو وقّعت اسمي تحت توقيع الملكة مباشرة، مع أنه لم يكن من المفروض أن أوقّع على هذا الإعلان.

كنت فخوراً بما أنجزناه. فلقد أعدنا الدستور إلى الوطن. وصار لدينا صيغة

تعديلية وافقت عليها المقاطعات تقريباً، وصار لدينا ميثاق للحقوق والحرّيات يعتبر أفضل ميثاق من نوعه في العالم يتم حاليًا بموجبه تغيير النظام القانوني إلى الأفضل. بالإضافة إلى اعتزازي، شعرت بأني مُميَّز لكوني حاربت مع بيار ترودو لتحقيق ما كنّا نعتقد أنّه صحيح. ومن خلال مراقبتي الطويلة لترودو، وهو يتعرّض للهجمات من قبل الجهات، تعلّمت مفهوم الزعامة.

الفصل التاسع

الشارع الرئيسي... شارع باي (Bay Street)

في مطلع العام ١٩٨٢، سافرت إلى لندن للتصديق على التغييرات الدستورية الكندية من قبل البرلمان البريطاني للمرة الأخيرة. كنت في حالة نفسية ممتازة. لقد انتهت اللعبة وصار بإمكاني أن أسترخي، وشعرت أنّي شخصية كبيرة تحتل مقعداً أماميًّا في طائرة الحكومة. دعوت بعض الصحافيين إلى طعام العشاء في منزلي، وسألوني كعادتهم إذا كنت سأرشح نفسي لرئاسة الحزب الليبرالي بعد أن يتقاعد ترودو من العمل السياسي.

قلت: «من المحتمل أن أرشح نفسي إذا ذهب ترودو». كان هذا جوابي القياسي لمثل هذا السؤال، واعتقدت أن ما دار بيننا لم يكن للنشر، ولكنه في هذه المرة احتلّ العناوين الرئيسية في الصحف الصادرة في كندا. وشعرت لأول مرة أن الناس بدأوا ينظرون إلى ترشيحي جديًّا.

في الحقيقة دخل هذا الاحتمال في ذهني منذ أن قدّم ترودو استقالته للمرة الأولى من رئاسة الحزب في تشرين الثاني ١٩٧٩. وفي غضون أسابيع من تصريحه بالاستقالة رَصَّ الليبراليون وأعضاء الحزب الديموقراطي الجديد وأعضاء حزب الاعتماد الاجتماعي صفوفهم بهدف إلحاق الهزيمة بحكومة الأقلّية وإجبارها على إجراء انتخابات جديدة. وهكذا وجد الليبراليون أنفسهم في الموقف الحرج القاضي بالبدء بالسباق سعياً لزعامة الحزب وبحملة انتخابية في الوقت نفسه.

أكد بعض الأشخاص على أنّ الفوضى قد نظمها ترودو من خلال تفكيك ما كان فعله من أجل البقاء رئيساً للحزب، ولكنّي لا أعتقد أن هذا القول صحيح مع أنّي أعتقد

أنه يلاحظ الفرصة عندما تسنح. أذكر كيف أن عينيه لمعتا فرحاً عندما بلغه أن أعضاء حزب الاعتماد الاجتماعي لن يعطوا موافقتهم على الموازنة التي قدمتها حكومة المحافظين مما يضمن هزيمة هذه الحكومة، كما أذكر أيضاً الإحساس بالغرض في صوته عندما أعلن أن الليبراليين سيحاولون إسقاط الحكومة.

مع أنه نادراً ما يكشف عن أفكاره أو مشاعره إلاّ أنه انطبع في ذهني أنه يريد أن يبقى في الحكم إذا تمكن من حشد تأييد الحزبيين من أجل محاربة استفتاء كويبيك وهو في منصب رئيس الوزراء. ولكن تطلّب اتخاذ ترودو قراراً حول ما سوف يفعله الكثير من النقاش والوقت، انقسم الحزب بين فئة الداعين إلى بقائه رئيساً للحزب وفئة المؤيدين لفكرة تخليه عن المنصب.

كان لي رأيان في هذا النطاق. قلت له في مكالمة هاتفية: «بيار، من الصعب الدخول إلى ميدان السياسة ومن الصعب أيضاً الخروج منه، والآن بعد أن صرت خارج هذا الميدان هنّأك الكثيرون لقرارك وسيتوفر لك أخيراً وقت كافٍ لتكون بجوار أولادك الثلاثة، وقد يكون من الأفضل لك أن تظلّ خارج السياسة، ولكن بالطبع إذا قررت العودة فسنكون جميعاً وراءك وسندعمك، وستكون مجنوناً مثلي إذا قررت العودة».

كنت أعتقد أن الحزب الليبرالي يستطيع الفوز في الانتخابات من دون وجود ترودو. كان من المحتمل أن يحقق عقد مؤتمر حزبي لانتخاب رئيس الحزب دعاية واسعة للحزب وللرئيس الجديد قبل بضعة أسابيع من التاريخ المحدد للانتخابات العامة، ولكن قد يكون رأي ترودو أفضل من رأيي، وربما تكون عودته إلى الميدان السياسي مصدر قوّة لمعركتنا في الاستفتاء. كان رأيي يشير نوعاً ما إلى ميلي لترشيح نفسي لرئاسة الحزب، رغم أني لم أكن متأكداً من احتمال فوزي، كما أن معظم أصدقائي أفهموني أن ترشيحي للرئاسة سيكون عملاً مجنوناً.

بدا أن العائق الرئيسي كان التقليد المتبع من قبل الليبراليين بمناوبة زعامة الحزب بين الأنكلوفونيين والفرنكوفونيين. وبالرغم من أن عدداً من زملائي الناطقين باللغة الإنكليزية أفهموني أن ما من أحد بات يهتم باتباع هذا التقليد وجدت لدهشتي أن عدداً من زملائي الناطقين باللغة الفرنسية كانوا يهتمون بهذا التقليد وأنهم مصرّون على وجوب اتباعه. فقد اعتبروا أنّ هذا التقليد عادة إيجابية لا يريدون تجاوزها لأنّ ذلك قد يفسح في المجال أمام تتابع متواصل من الأنكلوفونيين في زعامة الحزب.

من جهة أخرى تملّكني شعور بوجوب وجود مرشّح قويّ واحد على الأقلّ من كويبيك. ربما لن أكون الملك، ولكني بالتأكيد سأكون صانع الملك. قلت مرة لجو كلارك عندما كان يفكر بترشيح نفسه لزعامة حزب المحافظين التقليديـين عام ١٩٧٦ : «إذا لم ترشح نفسك في الانتخابات فلن تفوز بطبيعة الحال»، وكان من رأيي أنّ الخسارة أفضل دائماً من عدم التجربة لأنّك لا تستطيع التكهّن بما قد يحصل.

اعتقدت في عام ١٩٧٩ أنّي سأخوض معركة الترشيح لرئاسة الحزب ضدّ جون تيرنر ودونالد ماكدونالد لأنّهما كانا وزيرين سابقين بارزين عادا في ما بعد إلى ممارسة مهنة المحاماة في شارع باي في تورونتو. تصورت أنّي أملك تفوّقاً صغيراً في هذا المضمار لأن من المفضّل أن يكون الرئيس من منطقة ريفيّة وله شعبيّة في تلك المنطقة حتى ولو كان يتكلّم الإنكليزيّة بلغة فرنسيّة. وكما حصل قرر تيرنر عدم خوض المعركة، فوجدت نفسي ندًّا لندّ مع صديقي القديم دونالد ماكدونالد في هذه المعركة الانتخابية. افترضَ أنه سيفوز ولكنه شجعني على منافسته كي يكون مؤتمر الترشيح مثيراً. مع ذلك قرّرنا التخلي عن طموحاتنا عندما قرر ترودو أن يبقى.

في السنتين التاليتين حاولت أن أبقي اسمي في صدر لائحة المرشحين من دون أن أثير غضب ترودو وكنت أعلم أنّه سيقول لي: «جان، أنا ما زلت هنا، وما زلت الرئيس». شعرت بأن عليّ أن أخطط شيئاً وإلا لن يحدث شيء. كنت دائماً أنظّم حملاتي الانتخابية بنفسي. وجاءتني تقارير تقول إنّ أشخاصاً حزبيين يزورون تكراراً جون تيرنر في تورونتو، وإنّ الوزراء المنافسين لي زادوا عدد الموظفين لديهم لأغراض مجهولة. وبالرغم من ولائي لترودو لم أرغب بأن أظلّ واقفاً عند بوّابة الانطلاق، ولذلك لم أرفض مناقشة مسألة زعامة الحزب في لقاءات خاصة.

اتخذ الخطوة التالية سكرتيري البرلماني رون أيروين (Ron Irwin) وكان شابًّا متوقد النشاط مارس لعبة كرة القدم ثم صار رئيساً لبلدية سولت سانت ماري (Sault Ste. Marie) قبل أن يصير عضواً في البرلمان. ذكرت له أنّ من المحتمل أن أرشّح نفسي إذا تمكنت من تأمين تأييد ٢٥ نائباً. قلت لنفسي غالباً: «قبل أن أغطس في هذا الحوض يجب أن أعرف أوّلاً كميّة المياه التي يحتويها». وتكوّنت لديّ الفكرة بأني أحتاج إلى طبقة من المياه الفرنسية، وطبقة من المياه الإنكليزية، وطبقة من النقود، قبل أن أغامر بالغطس.

أخذ أيروين هذا التحدّي على عاتقه. فسألني في إحدى المرات: «من تظن أنه قد يؤيدك؟» ثم سعى لمقابلة المؤيدين المحتملين من النواب وأقنعهم بالتحدث معي، واستفتى كل نواب الحزب الليبرالي حول المرشحين المفضلين لديهم. لم يطل الوقت إلا وعاد بأسماء ٢٨ نائباً يؤيدون كريتيان. قلت له: «ولكن كان لترودو ٣٥ نائباً مؤيداً عندما فاز في انتخابات ١٩٦٨؟» وهكذا انطلق أيروين يسعى من جديد. جَنَّد أصدقاء، وناقش النواب، وتحدث مع الصحافيين بحدّة، في بعض الأحيان، بحيث وجدت من الضروري تهدئته..

حتى ترودو التقط الإشارة، فسألني في أحد الأيام: «ماذا يجري، جان؟»

فأجبته: «أوه لا شيء، الرفاق يتكلّمون ربما كثيراً». فأجابني: «انتبه».

في نهاية الأمر أمّن رون أيروين والرئيس المشارك لمؤتمر الحزب روبرت غورد (Robert Gourd) وسكرتيري البرلماني دافيد دينغوال (David Dingwall) تأييد مجموعة من النواب من الجناح التقدمي والمستقل في الحزب. عندها فقط عرفت أنّي سأكون مُرشَّحاً جدِّيًا. اهتم معظم الذين جاءوا لزيارتي في ذلك الوقت بمساعدتي شخصيًا أكثر من اهتمامهم بطموحاتهم. كان لي أعداء قليلون في مؤتمر الحزب، والكثير من الأصدقاء لأنني عبر السنوات أبقيت بابي مفتوحاً دائماً، وحاولت جهدي مساعدتهم في حل مشاكلهم، ووافقت على إلقاء خطابات في دوائرهم الانتخابية لكسب التأييد لهم حيث أمكن، وتجنبت عن قصد وضع نفسي في مواقع أضطر عندها إلى أن أكون قاسياً معهم.

ولهذا السبب رفضت عرض ترودو أن أكون رئيس الحزب في كويبيك بعد ذهاب جان مارشان عام ١٩٧٥. لم أرغب في أن أجد نفسي واقفاً في شرك صنع القرارات حول المحسوبية والعقود المحلية والتعيينات التي تسبب الكثير من الاحتكاكات والحزازات. كان يوجد دائماً ثمن مرتفع يجب أن يُدْفع في كويبيك أثناء حملات انتخابات رئاسة الحزب لعدم السيطرة على آلية هذا الحزب. على أي حال كان لأسلوبي في هذه المرحلة فوائده كما حدث عندما زارني نائب من أونتاريو لعرض تأييده لي لرئاسة الحزب مع أني لم أكن أتوقع حدوث ذلك أبداً. كان أصدقائي يقولون لنواب كويبيك المترددين: «تعالوا معنا. يجب علينا نحن الكويبيكيين أن نظهر قوّتنا. يجب أن يكون لنا مرشح في معركة الرئاسة، ويجب أن يكون هذا المرشح جيّداً،

ولذلك لن يلومكم أحد إذا أيّدتم كريتيان». أقنع هذا الكلام عدداً كبيراً من الحزبيين وتوقعت أن أنجح في كويبيك.

كان جون تيرنر المنافس الخطير الآخر في نظر النواب، وقد كانوا يتوقعون أن يفوز في الانتخابات العامة، ولذلك جذب هذا الاحتمال أولئك الذين كانوا يريدون البقاء في السلطة. ولكني اكتشفت أن صورته اليمينية تزعج عدداً من النواب الليبراليين، ولذلك كان مؤيدوه في مؤتمر الحزب محدودي العدد. بالإضافة إلى أنّي كنت قد تناولت طعام العشاء في تورونتو مع تيرنر، عندما كنت وزيراً للمالية، ودهشت بعد اكتشافي مدى ابتعاده عن السياسة بعد استقالته، لذلك افترضت أنّ بإمكاني الانتصار عليه إذا ما قرّر ترشيح نفسه.

تصورت في قرارة نفسي أن دونالد ماكدونالد سيشترك في السباق. ولإدراكي مدى العداء القائم بين تيرنر وماكدونالد توقّعت أن تكون المنافسة بينهما مُرَّةً وأن الحل الوسط الذي قد يكون مقبولاً لدى مؤيدي الطرفين سيكون ربما جان كريتيان. لكن قبل وقت طويل من استقالة ترودو، زرت ماكدونالد في منزله في تورونتو، وأخبرني آنذاك أنه لا ينوي ترشيح نفسه مؤكّداً أن التنافس سيكون بين تيرنر وبيني وأنه سيؤيدني. كان الحصول على بركته في وسط الحملة قوّة معززة قوية، ولكني لم أتوقع أن يتم تعيينه رئيساً للجنة تحقيق ملكية حول الاقتصاد، وبالتالي غدا عاجزاً عن دعمي وإسنادي، ووَلَّدَ هذا التعيين خيبة أمل كبيرة لديّ.

في آخر يوم من أيام شباط (فبراير) ١٩٨٤، استقال ترودو ودعي مؤتمر الحزب للانعقاد. رغم الشائعات التي سرت بأن من المحتمل أن يسحب استقالته كنت متأكداً من أنه سيتخلى عن منصبه. كان شعوري يشير إلى أن البرنامج الزمني لعمله بعد انتخابات ١٩٨٠ سيكون قصيراً جدّاً. عندما كنا ننتظر صدور قرار المحكمة العليا خلال عام ١٩٨١ حول قانونية طلبنا في توطين الدستور أحسستُ بنفاد صبره وبغضبه من التأخير كما لو كان حدد في ذهنه تاريخاً نهائيًا للقيام بعمل ما. كنت في طريقي إلى مونتريال عندما سمعت النبأ عبر الإذاعة، وفي تلك الأمسية شاركت في برنامج تلفزيوني حول سيرة حياة ترودو. تخلل الحديث التلفزيوني عرض فيلم وثائقي طويل عن جون تيرنر.

ما زلت أؤكد أنه لو لم تندفع وسائل الإعلام بجنون في تأييد تيرنر في ذلك اليوم

الأول الذي تلا استقالة ترودو لكان بإمكاني الفوز في المؤتمر الحزبي. لاحظت فوراً تأثير وسائل الإعلام عندما صرح نائب كان من ضمن المشاركين في الندوة التلفزيونية أنه سيؤيد تيرنر بعد أن شاهد الفيلم الوثائقي (أعتقد أنه كان بذلك يمهد السبيل للحصول على منصب وزاري في حال فوز تيرنر، ولكن الذي حصل هو أنه خسر مقعده في الانتخابات العامة). تكررت القصّة نفسها مرة بعد مرة. لحق بعربة تيرنر نواب كانوا يحثونني على ترشيح نفسي ويُصرُّون على القول: «أي شخص ما عدا تيرنر»، حتى قبل أن يعلن تيرنر عن نيته بترشيح نفسه، وكل ذلك لأن وسائل الإعلام قررت أن تيرنر هو الخلف. فقدت تأييد بعض الأشخاص في بداية المعركة ولم أعتقد أبداً أن بالإمكان انتخاب مرشح قبل انتقاء المندوبين، فنحن نريد مؤتمراً يُقَرِّر وليس حفلة تتويج.

أعلن بعد ذلك مارك لالوند (Mark Lalonde) أن الوقت غير مناسب الآن لرئيس فرانكوفوني للحزب. لم أتوقع منه أن يؤيدني باندفاع ولكني أيضاً لم أتوقع منه أن يسحب البساط من تحت قدمي في اليوم الأول من معركة الترشيح. أعتبر لالوند شخصاً شديد الذكاء وواسع الاطلاع ويتصرف بصورة جيّدة جدًّا في المناقشات، ولكنّه يظهر ضعفاً في بعض الأحيان في علاقاته الإنسانية مهما بدا مرحاً جذّاباً في حفلة كوكتيل. قام بمهمة صعبة كالرجل الخشن لترودو ولكنه لم يساعد نفسه أبداً من خلال إخفاء الحقائق المؤلمة بالمزاح أو بإظهار بعض التأثر. ومع أنه أخبرني بأنه سيظل على الحياد أعرف أنه ضغط على كثيرين لتأييد تيرنر. قال أحد حلفاء لالوند في مؤتمر الحزب، جاك أوليفييه، بأنه يؤيد انتخاب رئيس أنكلوفوني هذه المرّة، فسأله أحدهم: «إذاً أنت تؤيد تيرنر؟» فأجاب: «لا . . . ربّما رشّحت سيّدة نفسها».

افترضت أن تكون هذه السيدة أيونا كامبانيولو (Iona Campagnolo) رئيسة الحزب الليبرالي، ولكني كنت قد تحدثت معها وأخبرتني في ذلك الوقت أنها لن ترشح نفسها. والواقع أن ابنتها جنيفر كانت تشجعني على ترشيح نفسي وانضمت إلى قافلتي فوراً. لذلك قلت: «دعوهم يمرحون. سيأتي إليّ لالوند بالضرورة لأنه أكدَّ بأنه لن يَنْضمّ أبداً إلى تيرنر» وتبيّن أنّ قولي كان ساذجاً نوعاً ما.

غضبت في البدء بدرجة كبيرة بسبب تصريحه بأني لم أقرر ترشيح نفسي، ودفعتني ثورتي إلى نصّ رسالة له بهذا المعنى جاء فيها: «من المحزن أن يُحْرَم

الشخص الذي عمل بجهد عظيم لميثاق الحقوق من زعامة الحزب الليبرالي لأنه ولد فرنسيًا». لا بدّ أنّ سكرتيرتي قد أخبرت أحدهم بالرسالة لأنّي استلمت نداءً هاتفيًا من السكرتير الأول لترودو، جيم كوتس، (Jim Coutts) يطلب منّي بإلحاح عدم الانسحاب من المعركة.

في وقت لاحق قابلت ترودو وقلت له: «لقد أُزِحْتُ منذ اليوم الأول. لن أُرَشّح نفسي».

فأجابني: «لا تعلن عن عدم ترشيحك الآن». ثم ذهب إلى مؤتمر الحزب وقال للحاضرين: «إذا كان تقليد المناوبة هو كل شيء فلا يمكن أن أكون رئيس وزراء. اعتقدت أنه تم اختياري لأنّي كنت شخصاً فاضلاً وليس لأنّي فرنسيّ»، كان كلامه مؤثراً ومنحني أملاً جديداً، ولذلك قررت أن أستمرّ في المعركة.

عند هذه النقطة، ورغم أني ضمنت أصوات أربعين نائباً، لم يؤيدني سوى وزير واحد من الوزارة هو الشيخ بود أولسون، ولكن ميتشيل شارب نصحني بالقول: «إذا لم يكن وراءك أي وزير من كويبيك اِنْسَ تماماً مسألة ترشيحك، لقد حان الوقت لِنُكَشِّر عن أنيابنا».

يعتقد الكثيرون من خارج المؤتمر أنّ حملة الترشيح للرئاسة سباق مثير للغاية يتبارى فيه مرشحون لهم المبادىء السياسية ذاتها تقريباً لكسب تأييد أعضاء الحزب المخلصين، ولكن من داخل المؤتمر ليس الأمر بمثل هذه السهولة. مع أن المنافسة تكون مثيرة فعلاً فهي خطرة للغاية أيضاً وبالأخص داخل مؤتمر الحزب، قد تفقد المناصب ولا تكون الخيارات سهلة أو ممتازة للذين يتوجب عليهم التصويت. إذا اعتقدت أن مرشحاً معيّناً سيفوز في مؤتمر الترشيح لا يمكنك أبداً التأكد من أنه سينجح، وإذا أيدت الشخص الذي تعتقد أنه سيفوز سينافسك كثيرون لاحتلال مقعد في عربته. كما أن هناك صداقات قديمة وجمعيات يجب أخذها في الاعتبار، وهناك دائماً أشخاص لتذكير النواب بولائهم وبمصالحهم المتعارضة.

ولا يوجد أي مكان آمن يمكن الاختباء فيه، بعكس الانتخابات التي تُجْرَى لاختيار مندوب عادي للمؤتمر، يكون قرار العضو معروفاً ويُحْقَد غالباً على الأشخاص الذين حاولوا الوقوف على الحياد في مثل هذه المعركة.

وكما هو الحال في الصراعات المعرّضة للضغط العالي تطلق مؤتمرات رئاسة الحزب أسوأ وأفضل ما في القلوب. ومع وجود هذا العدد الكبير من الناس، ومع وجود هذا المنصب الرفيع المتنافس عليه، تهتاج المشاعر بدرجة لا يمكن السيطرة عليها. وبما أنّ الإرهاق يؤدي إلى تضخيم الحسنات والمساوىء إلى أبعد الحدود، فما أن تبدأ المعارك حتى يصير من الصعب إيقافها.

من المحتمل في بعض الأوقات أن تتحول المباحثات إلى شجار حامي الوطيس وتكون اللغة المستعملة فيه عنيفة. مثلاً في إحدى المرات أخبرني أحد زملائي أنه لن يتمكن من تأييدي، ولكن عليّ أن لا أقلق لأنه لن يعمل باندفاع لمصلحة تيرنر.

فقلت له: «لا، اعمل بأكبر اندفاع ممكن. ولا تخن تيرنر كما خنتني، وعندما تراجع موقفك تستطيع أن تقول إنّك خنت شخصاً واحداً فقط لا شخصين».

افترضت منذ البداية أنّ أندريه أويليه (André Ouellet) يؤيدني. فقد كنّا صديقين حميمين ولكن ذكرت عدة مصادر أن أويليه قال: «لا يملك جان فرصة للنجاح، ولكنه صديقي وسوف أؤيده». قال لي أويليه مثل هذه الرسالة قبل شهر واحد من استقالة ترودو عندما ذهبنا للتزلج. قال لي آنذاك: «سيكون الأمر صعباً ولكني سأبقى معك». فاطمأْنَـنْتُ إليه لدرجة أني عرضت عليه قائمة بأسماء المؤيدين لي في مؤتمر الحزب وبحثنا في تفاصيل أخلاق بعضهم، ومع أني كنت أعلم أن أويليه يشعر بشيء من الإحراج بسبب تأييده لي كنت متأكداً تماماً أن باستطاعتي الاعتماد عليه عندما أقابل بقية الوزراء الكويبيكيين.

كنت خشناً في حديثي معهم: «واحد منكم فقط وافق على تأييدي الآن، لا أفهم لماذا تؤيدون شخصاً لم يفعل الكثير لحزبنا في السنوات الثماني الماضية. إنكم مدينون بالشيء الكثير لترودو، وأنا الشخص الوحيد الذي لم أعيَّن في منصبي من قِبَله. لقد عَيَّنَني بيرسون، ولكني سأسير وأدافع بسرور عن ترودو وسياساته لأني أؤمن بها، وعندما أترك العمل السياسي سأغادر من الباب الأمامي. أعرف السمعة التي سأملكها آنذاك ولكني لستُ متأكداً ممّا ستكون عليه سمعتكم» فدهش الوزراء وعلا الشحوب وجوه البعض منهم.

انضم إليّ بيار ديبانيه (Pierre Debané) وبيار بويسيار (Pierre Buissières) وشارل لابوانت (Charles Lapointe) فصرت أملك وزيراً واحداً أكثر مما كان يملكه

ترودو في عام ١٩٦٨. مع ذلك كنت أنتظر انضمام أويليه وآمل أن ينضم فرانسيس فوكس (Francis Fox) إلى قافلتي، تصورت أني مع هؤلاء سأتمكن من المواجهة الناجحة لكل ما تخططه إدارة الحزب في كويبيك. كان فوكس يميل إلى تيرنر لسبب مفهوم هو لأن أويليه سيكون الشخص الرئيسي في جماعتي ولذلك تتوفر له في المعسكر الآخر فرص أكبر.

في الوقت نفسه بدا لي أن أويليه بدأ ينزلق نحو المعسكر الآخر، وكان تقديري للسبب يستند على احتمال أن يكون فوكس قد قال لأويليه بأنه سيؤيد تيرنر، فبدأ أويليه يتردد. سمعت بعد ذلك أن أويليه قال لتيرنر: إذا اخترت فوكس ليكون الشخص الرئيسي في جماعتك بدلاً منّي سأبدأ بتنظيم حملة تأييد لكريتيان، وهكذا تخلّى تيرنر عن فوكس واختار أويليه.

زارني أويليه في أحد الأيام مباشرة قبل أن يعلن تيرنر ترشيحه ليؤكد أنه لن يؤيدني، وتبعه فوكس وإد لوملي (Ed Lumley)، وزير التنمية الصناعية الإقليمية، وجود بوكانان (Judd Buchanan) وزير سابق أقدم. كانت رسالتهم واحدة: «لا ترشّح نفسك، يا جان. سيلحق بك الأذى والإذلال». وكنت أجيب كل واحد منهم:

ـ «لقد فات الأوان. سأرشّح نفسي رغم ذلك، وسوف أثبت أنكم كنتم على خطأ». ولكن صَعُبَ عليّ رؤية أربعة من أفضل أصدقائي يتخلّون عني.

دخل جون تيرنر السباق في منتصف شهر آذار (مارس) ببيان افتتاحي تلاه في أوتاوا. لم أبخسه أبداً قدره كخصم: كان وجهاً جديداً له تجربة في الحكم، وبدا كمنتصر لأن الصحافة كانت تهتم به وتنشر كل تحركاته، كما كان يُمَثِّل حلم الكثيرين من الليبراليين في إعادة الصلة مع مجتمع رجال الأعمال التي كانت لسان لوران وسي. دي. هاو وبدا أن ترودو كان قد فقدها.

عندما قرأت بيانه شعرت بأنه معرّض للتجريح في ثلاث مسائل: الانطباع بأنه لا يريد أن تكون له أي صلة مع ترودو، والانطباع بأنه يريد نقل الحزب الليبرالي إلى اليمين، والانطباع بأنه يريد كسر ودّ الغرب من خلال إبداء مرونة حول مفهوم ثنائية اللغة. كان للمسألة الأخيرة أهم تأثير فوري لأن استطلاعاً قمت به أشار إلى أني متأخر عن تيرنر بنسبة ٢ إلى ١ في كويبيك، ولذلك كان من المشجع أن يكون لديّ ثلاث نقاط أستطيع أن أتحدى تيرنر عندها.

بالإضافة إلى ذلك توقعت أنه في وقت من الأوقات، في ثلاثة أشهر من الحملة، ستنقلب الصحافة ضد تيرنر. كان ما يزال أمامي كسب تأييد وزراء مهمّين في الوزارة مثل آلان ماك إيشن وروميو لوبلان ومونيك بيجان (Monique Bégin). فمثلاً وابتداء من اليوم الأول للحملة كان على تيرنر أن يصدر توضحيات للتصريحات التي كان قد أطلقها حول مفهوم ثنائية اللغة في مانيتوبا وكويبيك، وكل توضيح من هذه التوضيحات كان يزيد ثقتي بالنجاح. كانت إحدى أفضل النكات التي قلتها أثناء الحملة عندما طُرِحَ عليّ سؤال في مجلس العموم حول كلام قاله تيرنر في نيوفاوندلند، وأجبت السائل: «سأنتظر صدور توضيح تيرنر»، ودوّى التصفيق من كل الجهات، ولم أر في حياتي ترودو يضحك كما ضحك في تلك اللحظة.

في نهاية الأمر قدّمت إلى الحزب الليبرالي خياراً حقيقيًا، كما قدّمت مؤتمراً حزبيًا مُثيراً. لم يترأس الحزب الليبرالي في السابق زعيم شعبي منذ ويلفريد لورييه. كان كنغ (King) بيروقراطيًا رصيناً، وكان سان لوران محامياً عن الإدارة الحكومية، وكان بيرسون دبلوماسيًا مُميّزاً، وكان ترودو مثقّفاً مُحنّكاً. فجأة ظهر زعيم شعبي على المسرح يدافع عن الإرث الليبرالي ويدعو إلى الشارع الرئيسي وليس إلى شارع باي، ولأني بقيت في العمل السياسي كنت على اتصال جيّد مع الليبراليين عبر البلاد أعرف أفكارهم واهتماماتهم بدرجة مكّنتني من تسليط الأضواء عليها.

الحزب الليبرالي هو بصورة أساسية تحالف بين ثلاث فئات من المجتمع: الأنكلوفونيين المعتدلين، والكنديين الفرنسيين، والكنديين الجدد الذين يشعرون بالراحة في كندا ويقرّون بالفضل للحزب الليبرالي. أن يكون المرء ليبراليًا هو أن يكون معتدلاً في منتصف الطريق. توجد جذور الليبرالية في الفلسفة الذرائعية والسوق الحرّة للقرن التاسع عشر ولكن على امتداد مئة عام صار الحزب حارساً لرؤية اجتماعية. شعرت أن معظم الليبراليين لا يريدون الانفصال عن مبدأ الفوائد الاجتماعية الشاملة بغضّ النظر عن الدخل مثلاً، ووافقتهم على ذلك.

ما أن تبدأ الحكومة بالتلاعب بالشمولية حتى يتهدد وجود النظام بكامله. تمنح الفوائد الاجتماعية لكل مواطن كندي كحق من حقوقه، ويمكن تحصيل مبالغ هذه الفوائد من الأثرياء من خلال الضرائب لأن من واجب الثريّ أن يدفع ضرائب أكثر مما يدفع الفقير. إذا شملنا البعض في شبكة الأمن الاجتماعي ولم نشمل آخرين يكون ما نفعله عبارة عن صدقة وليس حقًا واجباً.

هذا ما حدث فعلاً عندما بدأت بعض المقاطعات بفرض رسوم على الاستعمال. صار الآن نظام العناية الطبية المجانية حقًّا لكل مواطن، فإذا فرضنا رسماً على استعمال المواطن لهذا الحق بقيمة دولارين نكون قد فتحنا الباب أمام زيادة هذا الرسم إلى ٢٠ أو ٢٠٠ أو ٢٠٠٠ دولار لأننا نكون بعملنا قد قضينا على المبدأ. وفي النهاية يتمكن الأثرياء من الحصول على الخدمات الطبيّة ولا يستطيع الفقراء أن يحصلوا عليها. بالإضافة إلى ذلك فالذين يقارنون نظامنا الضريبي مع النظام الضريبي في الولايات المتحدة لا يضيفون إلا نادراً المبالغ المخيفة التي يتوجب على دافع الضريبة الأميركي أن يسددها على التأمين الصحي والعناية الطبية. وكنت أمزح أحياناً، فأسرد قصة الكندي الذي أصيب بنوبة قلبية في ميامي. وعندما خرج من المستشفى وشاهد المبلغ المسجّل في فاتورة الحساب أصيب بنوبة قلبية أخرى. وزيادة على ذلك ما هو الثمن الذي يمكننا دفعه لتحرير الكنديين من خوف الإصابة بالمرض؟

في نهاية الأمر لُطِّفَت المشاعر العميقة التي أحسست بها عندما كان الناس يأتون لمساعدتي في سياق رئاسة الحزب من دون اعتبار نتائج ما يفعلون ومدى الصدمة التي كانت تصيبني عندما أشاهد الطموح والانتهازية يدفعان جانباً الصداقات القديمة والمبادىء الراسخة منذ القدم. كنت أحس بأن الناس يؤمنون بما أؤمن به. شجعني رجال من ذوي الثقافة العالية من وزن: جان مارشان، وجيرار بيلليتيه، ودونالد مكدونالد، وتومي شوياما، ودافيد كرول، على ترشيح نفسي. معظم النواب من الحزب الليبرالي الذين قالوا إنهم سيقفون ورائي لم يرضخوا للضغوط كي يتخلوا عنّي، وهنالك غرباء حقيقيون تقدموا الصفوف للعمل بنشاط في حملتي الانتخابية لأنهم يشاركونني في رؤيتي لكندا. كان أحد المتبرعين للحملة الانتخابية رجلاً قابلته مرة واحدة في السابق. قال لي: «سيّد جان كريتيان، أريد أن أقدم لك شكري لما فعلته لكندا وهذه هي طريقتي في التعبير عن هذا الشكر». ووضع نقوده حيث فمه.

شجعني مرشحون آخرون أيضاً، دونالد جونستون، مارك ماك غيغان (Mark Mac Guigan)، جون روبرتس، جون مونرو، يوجين ويلان (Eugene Whelan). أدركوا أنّي الشخص الوحيد الذي يستطيع منع نجاح تيرنر في الاقتراع الأول. قلت لكل واحد منهم: «حسناً. إذا خضت الانتخابات وإذا كان لي أمل في الفوز يجب أن تتذكروا أني خضتها بناء على نصيحتكم وأنكم ستكونون مدينين لي بشيء إذا لم أنجح». وكانت هذه الصفقة الوحيدة التي كنت طرفاً فيها.

قال ويلان ومونرو: «لا مشكلة»، كانا صديقين مخلصين وتقدميين قويين. وبالفعل عرضت على ويلان رئاسة حملتي الانتخابية قبل أن يقرر هو ترشيح نفسه، وكان لمونرو ولي عدد من الأصدقاء المشتركين منذ أن كنت وزيراً للشؤون الهندية والتنمية الشمالية.

أشار جون روبرتس إلى أنه سينضم إلى جانبي وقد فعل ذلك. رشّح نفسه للانتخابات الحزبية لأنه شعر أن في قدرته أن يكون رئيساً جيّداً للوزراء. لا شك في أنّه يملك الطاقة الفعلية ولكنه على ما يبدو لم يكن يملك الصورة السياسية الصحيحة. في النهاية لم تضارع النتيجة نوعية أدائه في الانتخابات التي كانت ذات أداء عالٍ بصورة متواصلة.

كنت أعتقد فعلاً أن مارك ماك غيغان سينضم إليّ ولكنه لم يفعل ذلك. كان شجاعاً في بعض سياساته، وعمل بنشاط عظيم، لكنه لم يكن مثابراً جدًّا في أدائه. شعرت دائماً أن ماك غيغان مثقف جدًّا بالمقارنة مع ذكائه، يبدو وكأنه يتعثر بالشهادات العلمية التي يحملها وهذا ممّا أخره كسياسي.

أدار دون جونستون حملة جيّدة، وكان الثالث في نتيجة التصويت، وبقي اسمه على لائحة التصويت. مع ذلك كان لديّ شعور بأنه كان سينضم إليّ لو جاء ترتيبه الرابع. كنا، إلى مدى معيّن، نناضل ضد تيرنر، ولكني كنت المنافس الأكثر خطورة له. كان ما تبقّى من المرشحين يأملون أن يرفض الحزب الفائز الثاني والمرشح الفرنكوفوني.

قلت في آذار (مارس): «اربطوا أحزمتكم» (عندما أعلنت ترشيحي أمام جمهور حاشد متحمس من النواب والشيوخ وأعضاء دائرتي الانتخابية والمؤيدين)، «ستكون رحلة مجنونة».

وهكذا حقّقت الحملة أول متطلباتها، وجود مرشح له قضية واضحة. كان عليّ أن أدير حملة «ليبرالي الليبراليين» وأن أحاول جهدي تذكير الليبراليين عبر البلاد أن لا يهربوا بعيداً عن الهدف بإحلال النفعية محلّ المبدأ.

كان يجب إضافة مكونين آخرين: فريق الحملة، والمال لتمويل جهودنا. وافق صديقي القديم من تورونتو بوب رايت (Bob Wright) بأن يعمل كرئيس اللجنة

المالية، وقبل أن أعلن ترشيحي أكّد بأنه سيتمكن من جمع الأموال اللازمة لإدارة حملة مناسبة.

بدأت أتصل بأصدقائي القدامى وبشركائي السابقين رغم أن بعضهم كان عاجزاً عن المشاركة في الحملة بسبب كثرة أشغاله، وتبرع آخرون كُثر للقيام بمهام تنظيم الحملة. كان مدير الحملة مساعدي السابق جون راي وكانت مهمّته الأولى تنظيم فريق عمل عبر البلاد وتعزيز حملتنا في الدوائر الانتخابية التي كان سينتخب منها المندوبون. سارت الأمور بشكل أفضل مما كان متوقعاً في كندا البريطانية، ولكني واجهت المشاكل فوراً في كويبيك. كنت أعلم بوجود مشكلة عندما اتصلت ببعض زملائي الأقدمين مثل جان كلود دانسيرو (Jean-Claude Dansereau) وليونس مرسييه (Léonce Mercier). قالا لي إنهما سيكونان بجانبي في الحملة، ولكنهما اعتذرا واعتذر مرسييه لكونه عُيِّنَ مديراً عامًا للحزب في كويبيك، وكان عليه بالتالي تنظيم المؤتمر.

كانت هذه ضربة قويّة لي. من جهة لم يكن لديّ أي شخص في كويبيك لأنه تم إسكات كل شخص يعرف الحزب الليبرالي، فمثلاً قال لالوند لمرسييه إنّه إذا ساعدني سيتوجب عليه الاستقالة من منصبه، وكان قد طرد من منصب مماثل مع الليبراليين الإقليميين لأنه أيّد ريموند غارنو ضد كلود ريان قبل أن يُعيّن للعمل للحزب الاتحادي وبالتالي في تنظيم الاستفتاء.

ولكن مرسييه كان رجلاً عاطفيًا شعر بالذلّ عندما علم بأن إدارة الحزب في كويبيك تحاربني لحماية مركزها مع تيرنر. بعد عدة أسابيع أقنعت مرسييه بالانضمام إليّ وفعل ذلك تقديراً لما فعلته للحزب والبلاد. غيّرت موافقته الأمور لأنه كان بالفعل رجلاً مهيباً وحطّم قراره القبضة الحديدية ووَلّد انطباعاً جيّداً لدى الناخبين.

أزعجت تصريحات تيرنر حول مفهوم ثنائية اللغة الكثيرين من الليبراليين الكويبيكيين، وتمكنت من الاستفادة من صلتي الوثيقة بترودو وبما عملته من أجل توطين الدستور.

في الوقت نفسه شجعني ما حدث في كندا الإنكليزية. وفي نهاية الأسبوع الأول من الحملة ذهبت إلى اجتماع حزبي في تورونتو، فوجدت حشوداً صديقة وفريق عمل نشطاً لكريتيان: وصفت نفسي بأني «صخرة صافية» أو ما يماثل جماعة «الحمر» في

أونتاريو. كان أفراد جماعة «الصخرة الصافية» قد ناضلوا ضدّ قانون العائلات في القرن التاسع عشر. فكانت ردة فعل الجمهور والصحافة عظيمة.

في نهاية الأسبوع التالي كنت في مدينة كويبيك. كان لديّ ساعتان من الفراغ. جلست في غرفتي في الفندق وبدأت أتصل بالهاتف برؤساء جمعيات الدوائر الانتخابية عبر كندا، وكم كانت دهشتي عظيمة عندما وجدتهم جميعاً وديّين ومؤيدين لي ومتفائلين بالنتيجة وسعداء، مِمّا عَوّضني عن الاستقبال المختلط الذي واجهته عندما نزلت إلى قاعة الاستقبال في الفندق. كنت أعرف تقريباً كل واحد من الموجودين، ولكني كنت أحس بالمأزق الذي يواجهونه: فمن جهة يودون الانضمام إلى حملتي، ومن جهة أخرى يُعانون من مشاكل المناوبة والصورة الفائزة لتيرنر.

غادرت كويبيك بالطائرة رأساً من ڤانكوڤر ووصلت متأخراً عن ندوة أقيمت للمرشّحين كافّة. دخلت القاعة بينما كان أحد المرشحين يلقي خطابه، وعلى ما يظهر سرقت أضواء الاحتفال بعد أن أحاطت بي كاميرات التلفزيون وتدافع الناس إلى الأمام لمشاهدتي ومصافحتي ووقف الجميع للتصفيق حتى جون تيرنر.

وهكذا بدأ السباق: أولاً لمقابلة جمعيات الليبراليين التي ستختار المندوبين للمؤتمر ومن ثم لمقابلة المندوبين. استقبلت استقبالاً ممتازاً في سوق فريدريكتون، وحضر أكثر من ٥٠٠ شخص استقبالاً أقيم لي في هاليفاكس في اللحظة الأخيرة. كان تأييدي يتزايد في نيوفاوندلند بدرجة أثارت حماسة أعضاء فريق عملي هناك. حصلنا في أماكن كثيرة من المقاطعات الغربية على مؤيدين أكثر مما حصل عليه فريق عمل تيرنر. مع أن عدداً كبيراً من الناس التزموا بتأييد تيرنر في وقت مبكر بدأت أشعر ببعض التحرك بعيداً عنه بينما ثبت المؤيدون لي في مواقفهم الثابتة نحوي رغم الضغوط التي مارسها عليهم وزراء أنكلوفونيون مثل لويد أكسورثي وجيري ريغان وهارب غراي (Herb Gray) وجودي إيرولا (Judy Erola). كانت فرق عمل جان كريتيان، في كل أنحاء البلاد، تواجه إدارات الحزب المحلّية.

هاجمت في كل مكان ذهبت إليه فكرة أن جون تيرنر سيكون الفائز الوحيد. شعرت بأن الحزب سيكون مرتاحاً أكثر معي ولكنه كان يخشى الهزيمة في الانتخابات العامة المقبلة بسبب أساليب التخويف التي أطلقها أعضاء فرق عمل جون تيرنر مثل: «إذا أردتم الهزيمة في الانتخابات فما عليكم إلاّ التصويت لكريتيان». كنت أقول للمندوبين: «دعوني أهزم تيرنر وسيكون ملروني سلعة مهملة. إذا هزمت تيرنر

ستراني الأمّة بأكملها قاتلاً مارداً وفائزاً حقيقيًا لأن الناس يعرفون جيّداً أن تيرنر أفضل بكثير من ملروني».

كنت أقول دائماً: إنّ تيرنر شخص جيّد ولكني أعتقد أنّي أفضل منه وإلاّ لما كنت رشّحت نفسي ضده. وعندما يسألني الناس لماذا رشّحت نفسي كنت أجيب: لأنّي أعرف تيرنر، وكان ذلك حجّة قويّة لأن معظم الأشخاص الذين أيّدوه لم يتحدثوا معه في السابق، وكنت أتعمد قول هذه الجملة لمعاكسة الرأي الذي انتشر بين الناس على أنه نوع من السوبرمان.

لا تتماثل حملات انتخاب رئيس الحزب مع حملات الانتخابات العامة. لم تحدث حملات كثيرة في الحزب الليبرالي لانتخاب رئيس الحزب ولذلك يصعب تنظيم صفوف الحزب قبل وقت إجراء التصويت، ولا تتوفر أموال عامة للمرشحين. ونظراً للحجم الطبيعي لكندا، والوقت الضيّق، ورغبة كل مندوب بأن يتصل به المرشح شخصيًا، يُلقى ثقل هائل على كل مرشح لجهة برمجة الزيارات وتخطيط التحرّكات. وبما أنّي دخلت الحملة متأخّراً أردت أن أعمل بأكبر جهد ممكن كي أقابل أكبر عدد ممكن من المندوبين. ومع أني لست غريباً عن الإرهاق الذي تسبّبه حملة سياسية عرفت معنى الإرهاق أثناء الحملة لرئاسة الحزب، وكان أفضل ملطّف للإرهاق حماسة الناس لي وتأكدي من أن رسالتي وصلت إليهم. عمل فريق عملي كما عملت أنا بنشاط لا يمكن تصوّره، وفي النهاية كنت متفوّقاً على تيرنر في كلّ صناديق الاقتراع عبر البلاد.

لا شك في أن حملتنا تفوقت على حملة تيرنر، لأنّه إذا عقد اجتماعين أو ثلاثة اجتماعات كنت أعقد خمسة اجتماعات أو ستّة، وفي حين أننا خسرنا في الاجتماعات الأولى التي ربطت المندوبين في وقت مبكر فقد حققنا نجاحاً جيّداً في المعارك التي كان التنافس فيها حامي الوطيس. انتزعنا تقريباً كلّ المندوبين الشباب في مقاطعة كويبيك تحت أنف وبصر آلية الحزب، وجذبنا إلى صفوفنا المندوبين من دائرة ڤانكوڤر - كادرا حيث كان أحد منظمي حملة تيرنر رئيس الدائرة الانتخابية هناك.

عندما عدت إلى أوتاوا لحضور مؤتمر الحزب في الأول من حزيران (يونيو) كنت متفائلاً جدّاً. أخبرت الصحافة أنّي حصلت على ألف صوت في الاقتراع الأول ولكني أعتقد بأنّ لديّ حوالى ١٢٠٠ صوت. كانت تقديراتي تقول إنّ تيرنر سيحصل على ١٥٠٠ صوت وإن بقية المرشحين سيحصلون على ٥٠٠ صوت، وسيدفعني المندوبون

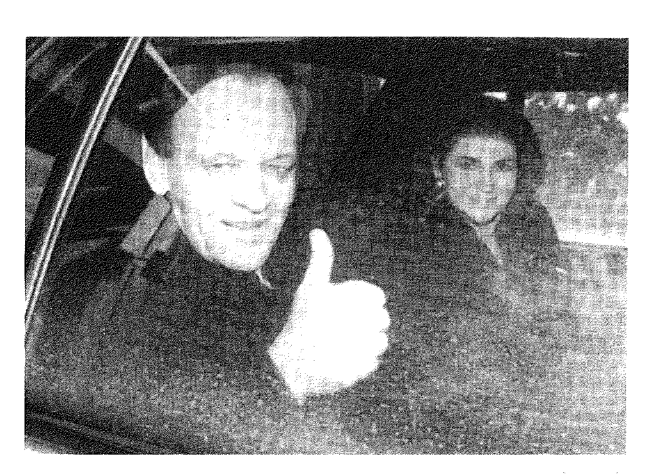


رافعاً قبضة يدي للتعبير عن الإحباط عند إعلان نتائج المؤتمر الحزبي عام ١٩٨٤.

بعد اجتماع مع رئيس الوزراء المُعَيَّن جون تيرنر أعلنت للصحافيين بأني سأبقى في الوزارة.

كنت سعيداً في العمل مع السيد تيرنر، وتولَّيت مسؤولياتي كوزير للشؤون الخارجية بكل جدّيّة.

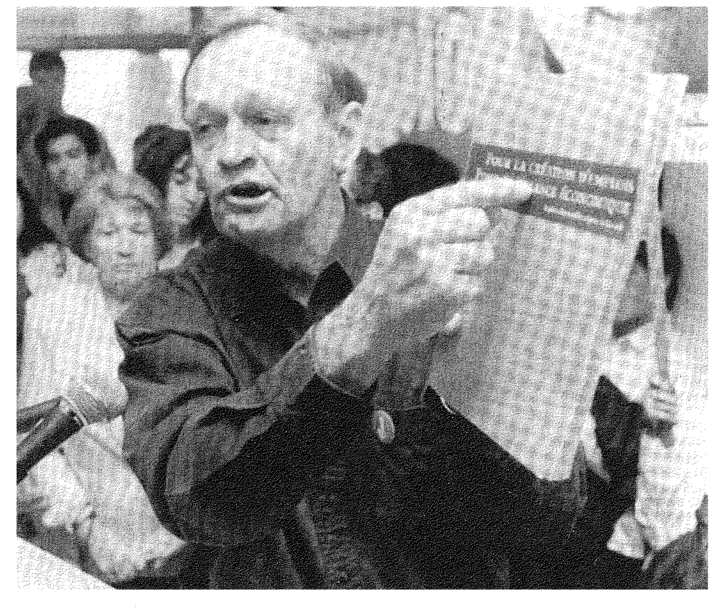
رئيس الوزراء السابق ترودو كان من بين مئات الأشخاص الذين حضروا حفلة الغداء بمناسبة إطلاق كتاب «مباشرة من القلب» في تشرين الأول ١٩٨٥.



مع زوجتي آلين ونحن في طريقنا إلى فندق (Chateau Laurier) في أوتاوا للإعلان عن ترشيحي لزعامة الحزب الليبرالي الكندي في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠.



التزلج على الماء ـ وعدم التفكير بحالتي الصحّية ـ في منزلنا الريفيّ (Lac des Piles)، كويبيك.



لم تكن وعوداً فقط: ذهبنا إلى الشعب حاملين برنامجنا السياسي. كان للكتاب الأحمر أهمّية مركزيّة لحملة الانتخابات الاتحادية في عام ١٩٩٣.



آلين وأنا نردّ على تصفيق المؤيّدين في مركز الحزب في شاوينيغان ليلة الانتخابات ١٩٩٣.



جاء المؤيدون للترحيب بي عند وصولي إلى أوتاوا بصفتي رئيس الوزراء المعيّن في اليوم التالي للانتخابات.

قَسَم اليمين كرئيس للوزراء أمام رئيس مكتب شورى الملكة، غلين شورتليف (Glen Shortliffe) في ريدو هل (Rideau Hill).

في مكتبي على تلّة البرلمان.

الآخرون المنضمون إليّ جالبين معهم معظم أصواتهم في الاقتراع الثاني. حافظت على إحساسي بالتقدم حتى في الأسبوع الثاني للمؤتمر. كانت التعليقات الصحفية ممتازة وأصيبت الخيمة الكبيرة بالاختناق بسبب العدد الكبير من المندوبين، وحققت الحفلة التي أقمناها لأكثر سائقي سيّارات الأجرة في أوتاوا نجاحاً هائلاً. كان كل واحد منهم يبشّرني بالنجاح.

ومع ذلك واجهت بعض حالات القلق. كان أحد أسباب قلقي إعداد خطابي الرئيسي الذي سألقيه عشية عملية التصويت. كنت أريد أن يكون خطابي مكتوباً، وجرت مناقشة هذه النقطة طوال الأسبوع، واستمرت لمدة طويلة بعد انتهاء المؤتمر. قررت أن أقرأ الخطاب وخاب أمل بعض الناس ولكن ربما لم يكن الخطاب المكتوب عاملاً مؤثراً على النتجية.

كان السبب الأكثر أهمّية لقلقي أملي الذي لم يتحقق في حصول تطوّر مثير على مدى أيّام الأسبوع. لم أتخلّ أبداً عن محاولتي الاتصال بلالوند ولوبلان أو ماك إيشن لإقناعهم بالانضمام إلى معسكري. كان باستطاعة اثنين منهم إتلاف مركز تيرنر وإعطائي دفعة اللحظة الأخيرة كالتي حصل عليها ترودو من شارب ودرودي في عام ١٩٦٨. تمكنت من الاتصال بروميو لوبلان (Romeo Leblanc) ولكن كان من الواضح لي أن الحياد المعلن للالوند قد تحوّل تدريجيًا إلى دعم نشط لتيرنر، ولم يكن يمكنني عمل شيء لزحزحة ماك إيشن عن موقفه. وعرفت حينها أنه التزم بتأييد تيرنر قبل وقت طويل من تحركه الشهير في قاعة المؤتمر.

في الواقع، لاحظ معظم أعضاء إدارة الحزب ـ العدد الكبير من المندوبين حصلوا على حق التصويت لكونهم مرشحين عن الحزب والشيوخ ومنفذي الحزب ووزراء سابقين ـ تأييد الصحافة الواسع لتيرنر، فتسارعوا لاحتلال مقعد في عربته منذ الأسبوع الأول. كانت هذه كتلة أصوات لم أكن أعتقد بأني سأتمكن من زحزحتها كثيراً.

كان شيء ما على وشك أن يحصل أثناء الحملة، ولو حصل لكان وَلَّد الزخم الذي كنت أتأمله. كان دوغ أنغوش (Doug Anguish) نائباً عن الحزب الديموقراطي الجديد من مقاطعة ساسكاتشيوان. اتصلت به لجنة محلّية مكوّنة من أربعة أعضاء يمثّلون الديموقراطيين الجدد والليبراليين والمحافظين الحانقين الذين أرادوا منع

انتصار حزب المحافظين في الانتخابات المقبلة. أظهر الاستطلاع الذي أجروه أن حزب المحافظين نال ٥٠ بالمئة والحزب التقدمي الجديد ٣٠ بالمئة، والليبراليين ١٥ بالمئة. ولكن عندما وضع اسم كريتيان كزعيم للحزب الليبرالي تبادل الحزب الديموقراطي الجديد المركز مع الليبراليين. استنتج هؤلاء أنّ أفضل طريقة لمنع فوز المحافظين تتمثل بتشكيل تجمّع بين كريتيان وأنغوش، وحثّوا أنغوش على أن يصير ليبراليًا وأن يدعمني.

تحدثت مع أنغوش عدة مرات وشعرت أنه بات قريباً من الاتفاق معي. لذلك عندما قابلته في ساسكاتشيوان كنت أعرف كم سيكون قراره مهمًا بالنسبة إليّ. كان سَيُظْهِر قراره بالانضمام إلى معسكري بأني مقبول في الغرب ومع الناخبين من الحزب الديموقراطي الجديد، وربما المفاجأة التي كانت ستغير مجرى الحملة بأكملها. ولكن التقطت الصحف في ساسكاتشيوان الخبر وضغط على أنغوش أشخاص آخرون وقَلِقَ لأنه سيكون عليه العودة إلى صفوف الحزب الديموقراطي الجديد إذا فاز تيرنر.

قلت له: «دوغ، يمكنك أن تكتب التاريخ. إذا جئت إليّ قائلاً إنّك ستنضم إلى الحزب الليبرالي بسبب وجود كريتيان ستجعلني الزعيم وستمنع المحافظين من المجيء إلى الحكم. إنها فرصة العمر. سيقول عنك الناس خلال ما تبقّى من حياتك إنّك كنت أبله أو إنك كنت سياسيًا مُهمّاً جدًا».

فأجاب: «لست مستعدّاً». وتراجع وهُزِم في الانتخابات العامة في أيلول.

لبّيت في صباح يوم انعقاد المؤتمر سلسلة من دعوات تناول الفطور، وعندما وصلت إلى المركز المصرفي شاهدت يافطة لأحد المطاعم كتب عليها: «اشتر واحداً وخُذ واحداً مجّاناً»، تذكرت أن مؤيدي تيرنر كانوا يقولون للناس أثناء الحملة: «صَوِّتوا لتيرنر فتحتفظوا بكريتيان، وصَوِّتوا لكريتيان فتخسروا تيرنر». كنت أنا إذاً الشخص الذي يُعْطى مجّاناً وعرفت أني خسرت، عدت إلى منزلي وقلت لآلين: «استعدّي فقد خسرنا».

حصلت في الاقتراع الأول على ١٠٦٧ صوتاً أي أقل من ١٠٠ صوت من العدد الذي توقعت الحصول عليه. ومع أن الفرق لم يذهب إلى تيرنر فقد كانت الفجوة بينه وبيني كبيرة يصعب عليَّ ردمها. حقّق المرشّحون الآخرون نتائج أفضل ممّا توقّعت وصرت متأكّداً من أن الكثير من أصواتهم سيذهب إلى تيرنر في الاقتراع الثاني لأنه صار

قريباً من القمّة. ولكن معظم المرشحين انضموا إليّ كما وعدوا فتأثرت جدّاً من تصرّفهم على اعتبار ما سيلحق بهم من نتائج سيّئة على حياتهم العملية.

اتصلت أوّلاً بويلان (Whelan) عبر الهاتف وقلت له: «هل أنت قادم؟»

فأجابني: «إنّي أشعر بالإذلال، يا جان، حصلت فقط على خمسة وثمانين صوتاً ولست متأكّداً أنّي سأتمكّن من جلبهم كلهم معي».

- «إنّي أريدك أنت وليس أصواتك. أريد أن يرى الشعب الكندي أنّ جينو من قرية La Rivière Aux Canards سَيُؤَيِّد صديقه القديم جان». تناول قبعته الخضراء ولَوَّحَ بيده إلى تيرنر وسار إلى صندوق الاقتراع المخصّص لي. ثم تبعه جون مونرو من دون تردّد. كان جون روبرتس (John Roberts) في وضع أكثر تعقيداً. شجعه بعض مستشاريه أن يذهب إلى تيرنر لإنقاذ مستقبله السياسي. كان يحب العمل السياسي وكان لا يتصور الحياة من دون هذا العمل. بالإضافة إلى ذلك فقد تم إقناعه بأنه سيحصل على ٥٠٠ صوت على الأقل وبذلك يحتل المرتبة الثالثة في الاقتراع الأول، ولكنه جاء في المرتبة الرابعة. جاء إليّ من أجل الصداقة والمبدأ وتأثرت جدًّا بخطواته.

ذهب ماك غيغان إلى تيرنر ولكنه لم يكن عاملاً مهمًّا بأهمّية جونستون. ذهبت لرؤيته وكان مستشاروه منقسمين في الرأي حول ما يجب أن يفعله. بدا جونستون مصمماً على البقاء في المعركة وكان يعتقد أن بعض أصوات تيرنر ستنتقل إليه.

قلت له: «هل فقدت عقلك، يا دون؟ لن تربح أصواتاً بل ستخسر أصواتاً. لا تُمَنِّ نفسك بوهم كاذب. ما زلت أملك فرصة بنسبة ٥ بالمئة للفوز إذا انضممت إليّ الآن وإلا انتهت اللعبة»، ولكنه لم ينسحب من المعركة وذهبنا للتصويت في الاقتراع الثاني.

أدركت أني انتهيت بالطبع. ذهبت إلى مقطورتي وأخذت حمّاماً وغيّرت قميصي، ثم نهضت وتوجهت إلى مركز المؤتمرات حيث كانت آلين تنتظرني في الطبقة الأولى. بدت علامات القنوط على وجوه أفراد فريقي، ولكن سرعان ما أَعَدْت إليهم النشاط ورفعت معنوياتهم بإنشاد بعض الأغاني رغم الحزن الذي كان في قلبي.

عندما جاءت النتائج النهائية كنت هادىء الأعصاب تماماً. كنت فخوراً لكوني المرشح الذي قاوم إدارة الحزب بعد أكثر من عشرين سنة في العمل السياسي، شخصاً

عاديّاً من مدينة صغيرة يحارب لمصلحة المواطن الكندي العادي. يسرني بالتأكيد واقع أنّي كنت أحد الأسباب التي جعلت الأحزاب الثلاثة تتجه نحو الأفكار التقدمية.
بعد وقت قصير من انتهاء المؤتمر كنت أتساءل ما إذا كان نجاح حملتي لم يشجع بريان ملروني على التشديد بأنه ابن عامل كهربائي من (Baie Comeau) بدلاً من التَبَجُّح بأنه كان رئيس مجلس إدارة شركة (Iron Ore) وجعل جون تيرنر يصرّ على أنّ جدّه كان عامل منجم. عرفت أنّي حقّقت أكثر مما كان يتصوره أي شخص في بدء الحملة الانتخابية. قرر الحزب أن تيرنر كان رجلاً أفضل منّي لتشكيل الحكومة ولقيادة الحزب في الانتخابات النيابية المقبلة وكنت في القاعة لجعل قرار الحزب قراراً يجمع عليه كل أعضاء الحزب.

يجب أن يتعلّم كلّ سياسي أن عليه أن يتقبّل حكم الشعب، فإذا لم يكن بإمكانك أن تفعل هذا لا يمكنك الانتماء إلى اللعبة السياسية وممارسة العمل السياسي، ولا شك في أنه سيصيبك بعض الندوب والقنوط ولكن تتمثل الطريقة الأفضل للشفاء في النسيان والانطلاق من جديد.

قد يقول الناس: «لا شك في أنّك كنت غاضباً لأن الكثير من زملائك الوزراء لم يؤيدوك» ولكني أقول لهم: «لا. لم أكن غاضباً بل كنت مُحْبَطاً». لقد حاربت في الاستفتاء وكافحت وألقيت الخطابات الكثيرة في دوائرهم الانتخابية وسمعت الكثيرين يقولون إنّ الحزب الليبرالي بحاجة إلى وجود كنديّ فرنسيّ وتقدميّ الأفكار في السباق. ولكن كان لهؤلاء جميعاً طموحات وأهداف وهذا أمر طبيعي في الحقل السياسي. لم أبكِ بعد أن انتهى المؤتمر كما لم تبكِ زوجتي. فقدنا بعض الأوهام ولكن ربحنا أصدقاء جداً كثيري العدد وجمعنا ذكريات رائعة.

كانت تحدث بالطبع لحظات مزعجة. في اليوم التالي اتصل بي مكتب تيرنر ليخبرني أنّ السّيد تيرنر يودّ التحدّث معي. انتظرت على الخط مدة عشرين دقيقة قبل أن يكلّمني. هنأته على النتيجة وسألني بلطف إذا كان بإمكانه أن يأتي لزيارتي.

فأجبته: «لا. لا. أنت الرئيس الآن، والواجب يقضي بأن أجيء أنا إلى مكتبك». وهكذا ذهبت إليه.

بعد بداية غير مريحة للحديث، أعطاني كوباً من الجعة وشربنا وشعرنا بارتخاء أعصابنا المشدودة.

قال: «جان، ستكون شريكي. سأعَيِّنك في أي منصب وزاري تختاره ونائباً لرئيس الوزراء».

فأجبته: «وماذا بشأن رئيس الحزب في كويبيك؟»

ـ «سيكون الأمر أكثر صعوبة».

ولكنّه لم يقل كلمة «لا» واتفقنا على أن نلتقي من جديد.

ثم اتصل بي بريان ملروني هاتفيًا ليعبّر عن عواطفه نحوي وقال إنّه يتطلع إلى عملية الانتخابات النيابية: «جان، لقد خسرت، ولكني أعلم أني سأكون رئيس الوزراء الجديد. استناداً إلى استطلاعات الناخبين لو صرت رئيساً للحزب كنت سأفوز بستة مقاعد على أفضل تقدير في مقاطعة كويبيك ولكن مع وجود تيرنر رئيساً الآن سأفوز بستة وعشرين مقعداً على الأقل».

ـ «إنك تتباهى وتنقاد وراء الأوهام».

ولكن ثبت بعد ذلك أنه كان يقول الحق.

ثم جاءني يوجين ويلان ثائر الأعصاب لأنّ تيرنر أخبره بأنه لن يكون في الوزارة الجديدة: «لا أهتمّ بما يقوله هذا الرجل لأنه لن يفوز في الانتخابات العامّة وسأنضمّ إليك في مقاعد المعارضة على كلّ حال بعد بضعة أشهر».

ـ «لماذا تعتقد أنه لن يفوز؟»

ـ «لأن تيرنر نسخة طبق الأصل عن ملروني وسيصوت الشعب الكندي لصالح المحافظ الحقيقي».

زادت هذه الأحاديث شدة تصميمي على عدم البقاء في العمل السياسي، ولكن أتى الضغط الحقيقي عندما قال لي تيرنر إنّي لن أكون رئيس الحزب في كويبيك. أجبته: «اسمعني تماماً، يا جون، يجب أن تفهم شيئاً واحداً. أنا لست حاقداً عليك البتة. إنّك تملك الحقّ في ترشيح نفسك كما تملك الحقّ بالفوز. أنت صديق لي وأعتقد أنك ستعمل رئيساً للوزراء أفضل من ملروني ولكني لا أستطيع القبول بأن أكون الرجل الثاني في كندا والرجل الثالث في كويبيك، وأعدك شيئاً واحداً هو أنّي لن أخونك. إذا صافحتك فيعني ذلك أن باستطاعتك الاعتماد عليّ. كنت مخلصاً لشارب، ومخلصاً لترودو، وسأكون مخلصاً لك ولكن عليك أن تعطيني كويبيك».

فأجابني: «إنه أمر مستحيل».

وهكذا نهضت وقلت له: «إذاً إلى اللقاء، يا جون».

ـ «ولكن انتظر. أعطني وقتاً كافياً وسأرتّب الأمور».

قلت له: «اسمعني جيّداً، أعرف أني أوجدت لك مشكلة، ولكني سأسهّل الأمر عليك. لم أكن أرغب أبداً بأن أصير زعيماً لكويبيك في الماضي لأني أكره التعامل مع كل هؤلاء المحامين والمهندسين والمقاولين الذين يسعون للحصول على فوائد من الحكومة، لذلك سأكون سعيداً إذا سلّمت شؤون الحزب في كويبيك إلى لجنة مكونة من ثلاثة أعضاء: أنا كرئيس وأندريه أويليه وشارل لابوانت». كان من شأن اقتراحي أن يجعلني الرئيس الفعلي في كويبيك، وأنقذ تيرنر في الوقت نفسه من المشكلة التي تواجهه. وهذا ما حصل بالفعل.

في هذا الوقت كانت زوجتي وآخرون يلحّون عليّ بأن لا أرشح نفسي في الانتخابات الحزبيّة مرّة أخرى. عرضت آلين عليّ مقالة افتتاحية في صحيفة «***La Presse***» تقول: «لا نرى شيئاً في السياسة لا يشكّل إحباطاً لجان كريتيان». قالت آلين: «إنّها الحقيقة، يا جان. لا تسمع كلام أي شخص. ليس المطلوب منك أن تفعل أكثر مما فعلت».

من جهة أخرى كان الموضوع الذي أقلق تفكيري هو أن من واجبي حماية الأشخاص الذين أخلصوا لي في الحملة الانتخابية، واحتل هذا الموضوع جزءًا من المباحثات التي أجريتها مع تيرنر. لا أستطيع إنقاذ مقعد ويلان في الوزارة لأنّ تيرنر قرّر التخلي عن ماك غيغان أيضاً، ولكني واصلت الدفاع بحرارة وإصرار عن مونرو وروبرتس ولوبلان وأولسون وديبانيه ولابوانت وبويسيار وكاسيا ودايڤيد كولينيت (David Collenette). انسحب مونرو ولوبلان لأنهما يرفضان العمل في وزارة يرئسها تيرنر، وجرى استبدال أولسون في اللحظة الأخيرة بآلان ماك إيشن (Allan Mac Eachen) الذي كان قد أعلن في السابق أنه لن يعمل بعد الآن في السياسية، وأُعيد تعيين روبرتس وكاسيا وكولينيت.

شكل الوزراء الكويبيكيون الثلاثة المشكلة الحقيقية بالنسبة إليّ. رفض تيرنر قبول أي واحد منهم في الوزارة وأعطى بعض الحجج القوية: إنه ينوي تقليص حجم الوزارة وتخلى هو بالذات عن اثنين من وزراء كويبيك أيّداه في الانتخابات، وكان

يرغب في إدخال وجوه جديدة في الوزارة. أخبرت زملائي الثلاثة بهذه الصعوبات وسررت عندما قالوا: «لا تقلق من أجلنا، يا جان. الشيء المهم هو أن تبقى». في نهاية الأمر أبقى تيرنر لابوانت مع أن هذا الإبقاء استخدم ضدّي من قبل الذين كانوا سيغضبون في ما لو فزت في المؤتمر أكثر من غضبهم لهزيمتي. أعرف ستة زملاء على الأقلّ قيل لهم إنهم لن يصبحوا وزراء لأنّي أَصْرَرْتُ على الاحتفاظ بلابوانت، والأسوأ من ذلك كان اعتقادهم بصحة هذا الكلام.

اكتشفت أثناء هذه الفترة في حزيران (يونيو) ١٩٨٤ أمراً أثار اهتمامي. مِلْت على غير عادتي إلى الابتعاد عن الصحافة فخلق سكوتي الكثير من القلق والتخمين. بدأ الناس يتحدّثون عنّي إيجاباً أو سلباً. قال بعضهم إني سأبقى في الوزارة، وقال آخرون إنّ شهيّتي كبيرة جدًّا بحيث لا أستحقّ الحصول على أي شيء، ولكن كان الجميع يجهلون أو كانوا غير متأكّدين مما سأفعله. قابلت تيرنر بضع مرات بعد ذلك وكان يطلب مشورتي حول مختلف المسائل. وتوثقت عرى الصداقة بيننا في نهاية الأمر فوافقت على البقاء في الوزارة. ذهبت لأخبر المؤتمر الحزبي بقراري. كان كل شخص متوتر الأعصاب لأنهم كانوا يجهلون ما سوف أقوله.

كان هذا المؤتمر الحزبي آخر مؤتمر يحضره ترودو، ولسوء الحظ أفسدت عليه هذه اللحظات الأخيرة بمجيئي في نهاية الاجتماع. . تركّزت الأبصار نحوي وأنا أتوجه إلى مقعدي وبدوت غير سعيد في نظرهم. أشار رئيس الاجتماع بأن لدي شيئاً أودّ أن أقوله. نهضت وقلت: «لن. . لن. . لن. . أنسحب». رَحَّب الحاضرون وقفزوا فرحاً وركضوا نحوي لتهنئتي على القرار الذي اتخذته. كانت مصالحة واسعة بين الأعضاء، حتى السيدة مونيك بيغان (Monique Bégin) قبّلتني معبّرة عن سعادتها.

مباشرة بعد أن حلفت الوزارة الليبرالية الجديدة اليمين، بدأ الحديث عن الدعوة لإجراء انتخابات عامة جديدة سريعاً. كانت الاستطلاعات تبدو جيّدة ونصح كل شخص تقريباً بأن يدخل تيرنر مباشرة في حملة جديدة، وطلب نصيحتي وأعطيته تفاصيل السيناريو الذي كنت سأنفذه لو فزت في مؤتمر الحزب. «لا تدع لإجراء انتخابات الآن. يجب أن تظهر للشعب أنك رئيس وزراء جديد. أمامك الصيف بأكمله لإثبات وجودك تماماً كما فعل ملروني عندما فاز في المؤتمر الحزبي للمحافظين. ستتركّز كل الأنظار عليك. اذهب إلى واشنطن، اذهب إلى لندن، اذهب إلى فرنسا وإلى ألمانيا. توقف في الدول الشيوعية لإحياء المبادرة السلمية التي قام بها ترودو وأَنْهِ جولتك في اليابان للتحدث عن التجارة. عد إلى كندا في وقت مناسب لمقابلة الملكة

والبابا. ثم يمكنك بعد ذلك أن تدعو لإجراء انتخابات عامة جديدة في تشرين الثاني (نوفمبر)».

أظهر تيرنر تفهّماً واسعاً لما قلته له ولكنّ صوتي كان صوتاً واحداً فقط من بين أصوات كثيرة تقدم نصائحها إليه، وأحد الأصوات القليلة التي كانت تحثه على تأخير موعد إجراء الانتخابات. وهكذا تقرر في تموز (يوليو) إجراء الانتخابات العامة في أيلول (سبتمبر). تغيّرت الظروف بأسرع مما كان مُتوقّعاً وبدا واضحاً أن الحزب الليبرالي يتّجه إلى هزيمة منكرة. قمت بحملات انتخابية في خمس وتسعين دائرة انتخابيّة ولم يكن لديّ أدنى شك في عدم نجاح الحملة.

عندما يُخَيِّم مثل هذا الشعور على الناخبين لا يفيد تكرار الوقائع وأسباب استحقاق حزب سياسي حَقَّق الشيء الكثير لتأمين مستقبل أفضل للأمة بتقدير الشعب وتأييده له. فحتى أفضل التنظيمات السياسية في العالم لا تتمكن من وقف حصول انتصار ساحق لمنافسيها. ورغم الخرافات المحيطة بالليبراليين الكويبيكيين مثل «الآلة الحمراء الكبيرة» فقد وَلَّت الأيام عندما كان باستطاعة زمرة قليلة العدد الحصول على أغلبية الأصوات. ما زال ممكناً بالطبع لكل حزب أن يعتمد على التأييد التقليدي من مناطق محددة وأشخاص محددين ولكن صار معظم الناخبين أكثر حنكة ودراية بحقائق الوطن. كما صار من غير الممكن التكهن بدقة بعدد الأصوات المؤيدة التي يستطيع أي حزب أن يضمنها لنفسه. إذا كان الحزب يبدو جيّداً فسوف يحصل على آلية انتخابية جيّدة وإذا لم يكن يبدو جيّداً بدرجة كافية فإنه لن يحصل إلا على آلية انتخابية ضعيفة، وفي كلا الحالين تكون الآلية الانتخابية نتيجة للموقف العام وليس سبباً له. لم يُمَكِّن التنظيم القويّ لحزب المحافظين في أونتاريو بيل دافيس (Bill Davis) من الحصول على حكومتي أقلية في السبعينات، ولم يمنع خسارة فرانك ميللر (Frank Miller) في ١٩٨٥، ولم يُحَقق حزب المحافظين بقيادة ملروني نصراً ساحقاً في كويبيك عام ١٩٨٤ لأنّه كان للمحافظين آلية انتخابية أقوى مما كان لدى الليبراليين. صَوَّت الشعب لصالح المحافظين لأنه لم يحبّ كثيراً الحزب الليبرالي الجديد.

كما أن الناخبين يتأثرون باستطلاعات الرأي المنشورة، وقد صارت استطلاعات الرأي واقعاً جديداً في الحياة السياسية؛ ورغم أنها ما تزال تثير الجدل حول ما إذا كانت تعكس عدم الاستقرار أو تسببه لا يستطيع أحد أن ينكر أنها غَيَّرت عملية الانتخاب.

تُوزّع وسائل الإعلام نتائج الاستطلاعات كبنود إخبارية، مع ذلك يصعب تصديق مدى تأثيرها.

عندما بدأت شعبية الليبراليين تهبط في استطلاعات الرأي التي جرت في صيف ١٩٨٤، كان لها تأثير كرة الثلج التي لا يستطيع أحد أن يوقف مسيرتها. كنت أشعر بتأثير هذه الاستطلاعات أثناء رحلاتي عبر مناطق كندا المختلفة لتقوية عزائم المؤيدين للحزب وأعضاء الحزب، ولسبب أو لآخر كانت موجة التأييد لحزب المحافظين في كويبيك هائلة بحيث جرفت معها التقاليد والولاءات القديمة بين عشية وضحاها.

وأثناء الأيام الثلاثة الأخيرة استمرّت زوجتي تلحّ عليّ بالتوقف عن العمل لصالح حملات انتخابي لآخرين وتركيز اهتمامي على مسألة إعادة انتخابي لمجلس العموم. ورغم أني كنت واثقاً من النجاح شعرت ببعض القلق بسبب الاتجاه الذي بدأ يسود في المقاطعة. قمت بجولة سريعة في دائرتي الانتخابية وبدا على الليبراليين أنهم مسرورون للغاية من رؤيتي بينهم من جديد أقوم بحملة انتخابية قوية.

ولحسن الحظ بالنسبة إليّ كنت أملك عدداً كبيراً من المؤيدين المخلصين عملوا بنشاط كبير وفَعّال على مدى السنين للمساعدة في إعادة انتخابي. كان هؤلاء كما كان سكان سان موريس يهرعون دائماً لمساعدتي عندما كنت أطلب مساعدتهم. واحتجت إلى مساعدتهم بدرجة أكبر يوم ٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٤.

في دائرة انتخابي خسرت فقط ٣ آلاف صوت من الأصوات التي حصلت عليها في الانتخابات السابقة، رغم موجة التأييد العارمة التي حصل عليها المحافظون، وكنت أوّل مرشح يُعْلن فوزه في كويبيك. حصلت في الواقع على أعلى نسبة من الأصوات بين النسب التي حصل عليها أي مرشح ليبرالي في كندا. جعلني هذا الأمر متواضعاً وشاكراً. لقد منحني التأييد الذي قدمه لي شعب موريسي مرة أخرى القوة التي احتجت إليها للاستمرار في السير في الطريق الوعر للعمل السياسي.

الفصل العاشر

التعطيل المؤقت

أثناء انتخابات عام ١٩٨٤، ظهرت في برنامج إذاعيّ حيّ على الهواء وسألني أحدهم: «سيّد كريتيان، كن صريحاً. كنت في الحكومة سنواتٍ كثيرة وكنت وزيراً قويًّا في كل وزارة رئيسية والآن ستكون في المعارضة. هل ستبقى أو ستترك؟»

أجبت السائل معترفاً بأن الليبراليين سيكونون في المعارضة ولكني وعدته بالعمل كنائب ممتاز. لم يكن بإمكاني أن أضمن له بأني سأبقى إلى الأبد في العمل السياسي. كنت في الخمسين من عمري، وكنت قد خدمت في الحياة العامة لمدة تزيد على عشرين سنة وعلى استعداد لأن أواجه تحدّيات جديدة. أذكر رسالة وصلتني من صديق رَشَّح نفسه ضدّي في مناسبتين: مرّة كمحافظ، ومرّة أخرى كعضو في حزب الاعتماد الاجتماعي. كتب في رسالته: «سنجلس سويّة في أحد الأيام وشعر رأسينا مغطّى بالشيب في مقعد هزّاز، وسوف أضحك على هزائمي وأتركك تتفاخر بانتصاراتك». وبدأت أفكّر في أنّه كان من المحتمل أن يكون الفائز الحقيقي لأنه تعلم في وقت مبكر أن الحياة هي أكثر من ظهور اسمك في الصحف.

وسوية مع رحيل بيار ترودو أحْسَسْت أن برنامج العمل الوطني الذي قادني إلى ميدان السياسة قد تحقق بالكامل. حققنا المسائل الحرجة: كالاستفتاء، والدستور، وميثاق الحقوق والحريات، وتوصلنا إلى حلّ المشاكل التي بدت كمسائل تقنية بالمقارنة. قادنا ترودو بأمان عبر فترة كان خلالها بقاء البلاد مهدداً، وأثناء القيام بهذا العمل عرض الكثير من التحديات وأثار الكثير من الخلافات وأزعج الكثير من المصالح. أثار فينا الحماسة لمحاولة قياس أنفسنا مقابل ذكائه ورؤيته والمسائل العظيمة في وقته، وعالج الهيكليات الأساسية التي خشي أن يقترب منها السياسيون

الآخرون. وكَلَّفه هذا العمل كما كَلَّف حزبه خسارة الكثير من الدعم السياسي، لأن الشعب، في الممارسة، لا يحبّ الإصلاحات المهمّة التي يطالب نظريًا بتنفيذها، وقد صارت رغبة الكنديين بالعودة إلى الأيّام الأكثر هدوءًا، أمراً يمكن تفهمه.

ولذلك عندما طلب منّي السيّد تيرنر، في شهر حزيران (يونيو)، أن أكون وزيراً في وزارته قلت له إنه يسعدني العمل معه على أن لا يندهش إذا تركت العمل السياسي قبل سنتين. كانت أمامه فرصة جيّدة للبقاء رئيساً للوزراء لمدة طويلة، حسب ما اعتقدت في تلك الأيام. وربما قادني هذا الاعتقاد إلى إضاعة فرصتي الوحيدة في أن أصير زعيماً، ولذلك بات عليّ أن أفكر بعمل شيء آخر.

بعد هزيمة حكومة الليبراليين احتللت مقعدي في صفوف المعارضة في مجلس العموم وقمت بالدور المفروض عليّ بجدِّية ورصانة. انهمكت بعمق في اللجان البرلمانية واللجان الحزبيّة بمسائل مهمّة كالتجارة الحرّة مع الولايات المتحدة الأميركية، و «حرب النجوم»، وجنوب أفريقيا، ورحلة الغوّاصة (Polar Sea) عبر المياه الإقليمية الكندية. حضرت عشرات من الحفلات الخاصة بجمع التبرعات المقامة عبر البلاد، واشتركت في الحملات الانتخابية للحزب الليبرالي أثناء الانتخابات الإقليمية في أونتاريو وكويبيك ونيوفاوندلند. ولكن كلّما عملت أكثر زادت صورتي أهمية وزدت في خلق المشاكل، لأنّ الصحافة ادعت بأني أحاول أن أهدّد مركز جون تيرنر.

حتى النجاح غير المتوقع لكتابي «مباشرة من القلب» في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٥، اعتبر الرمية الافتتاحية لحملة رئاسية جديدة، ولكن لم يكن من المقرر آنذاك عقد مؤتمر حزبيّ فكيف يمكن وجود حملة انتخابية؟

عندما قدّمت لتيرنر نسخة من كتابي، كتبت عليها:

«أشكرك لأنّك فزت في المؤتمر الحزبي إذ لو لم تفز لما توفّر لديّ الوقت الكافي لإعداد هذا الكتاب».

ضحك تيرنر ولم أسمع منه أي تعليق سلبيّ حول ما كتبت، وفي الواقع بدا كل زملائي مسرورين لنجاحي.

وبما أن هذا النجاح حصل عشيّة بعد مؤتمر للحزب الليبرالي في هاليفاكس لمناقشة سياسة الحزب بدأت الصحف تشير إلى وجود خلاف بيني وبين تيرنر. لم تكن

هذه رغبتي ولكنّ شعبيّة الكتاب ركّزت الأضواء على المأزق الذي وجدت نفسي واقعاً فيه. إذا كنت أعمل لمصلحة الحزب يتهمونني بأني أعمل لمصلحة نفسي، وإذا لم أطرح الكثير من الأسئلة في مجلس العموم يتهمونني بأني أرفض مساعدة رئيس الحزب.

وأخيراً في ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٨٦، وبدلاً من حضور مؤتمر للحزب الليبرالي، عقد في مدينة كويبيك، كنت متأكداً من أنّي سأكون فيه بمثابة مانع صواعق للتشنجات، أعلنت أني سأترك العمل السياسي. فتمكنت في سنّ الثانية والخمسين، وأنا متمتع بالصحّة الجيّدة وبشعبيّة عالية، من سماع كلمات التأبين المتعلقة بي.

في بعض الأحيان يكون الخروج من الميدان السياسيّ أكثر صعوبة من الدخول إليه، ولكنني اعتبرت أنّ خروجي من هذا الميدان كان أحسن شيء يمكن أن أفعله. كنت سعيداً لترك العمل السياسي، وأعتقد أن تيرنر كان سعيداً أيضاً لأنه تركني أذهب. لقد أتاح إخراج نفسي، كعنصر مؤثر في المؤتمر الحزبي، لتيرنر الوقوف بوضوح اعتماداً على نفسه. وبعد ثلاثة وعشرين عاماً في العمل السياسي كانت لي تحدّيات جديدة في الحياة.

وأثناء كلّ تعامل لي مع رجال الأعمال كوزير كنّا نصل دائماً إلى نقطة في مباحثاتنا يقول فيها أحدهم: «هذا حسن جدّاً، سيّد كريتيان، ولكنّك لم تواجه أبداً مشكلة دفع الأجور في العالم الواقعي».

ورغم أنّي كنت ناجحاً بدرجة معقولة في إدارة مكتب محاماة في شاوينيغان، كنت أعرف أنّي لا أملك ردّاً جيّداً، بدأت أظهر وكأنّي تاجر خردة سياسيّ لا يحسن أيّ عمل آخر في الحياة باستثناء إلقاء الخطابات لتأمين انتخابه. لذلك قررت أن أعرف ما إذا كنت قادراً على النجاح في الحياة الخاصّة.

ولهذا السبب، وبدرجة كبيرة، رفضت قبول عرض غير مباشر من السيّد ملروني لشغل منصب عام. لم أفكّر بأن قبولي للعرض سيكون مُذِلاً لكرامتي، ولكن كان يلذّ لي أن أقول لا.

جئت إلى أوتاوا وأنا لا أملك سوى إرادتي في العمل الشاقّ، وأتركها الآن وأنا لا أملك إلاّ هذه الإرادة.

بدأت بعد انتخابات عام ١٩٨٤، العمل غير المتفرّغ (عادة في يوم واحد في الأسبوع) مع مكتب المحاماة في تورونتو Lang Michener Cranston Farquharson And Wright. وفي خريف ١٩٨٥ اتخذنا خطوة جريئة بفتح فرع لهذا المكتب في أوتاوا التي كانت تشكّل سوقاً تنافسية شديدة للمحامين. مع ذلك وفي سنتين توسع مكتبنا وصار يضم ٣٠ محامياً. ونظراً لكون اثنين من زملائي - روجيه تاسيه (Roger Tassé)، الذي عمل نائباً لي عندما كنت وزيراً للعدل، وإيدي غولدنبرغ، مساعدي السابق - كانا متهمين بعمليّة الإصلاح الدستوريّ، كما كنت أنا، صار مكتبنا مُهَيَّأً بشكل جيّد لمعالجة القضايا الناجمة عن ميثاق الحقوق بالإضافة إلى القضايا المرتبطة بالحقل الكامل للأنظمة والقوانين الحكومية.

ولذلك كان لديّ بعض الأسباب للتفاؤل عندما بدأت العمل كمحامٍ متفرّغ ومواطن فرديّ، ولكن مثل أي شخص آخر يكسو سقف بيته بألواح خشبية أمضيت ربع ساعة من الوقت أتطلّع إلى جهاز الهاتف متعجّباً من أنّه لا يرنّ؟ فجأة تلقّيت اتصالاً من هنود Shoal Lake من منطقة Lake of the Woods، كانوا يحتاجون إلى محامٍ، وتذكّروا العمل الذي قمت به نيابة عن السكّان الأصليّين قبل أكثر من عشر سنوات. أخبرت زوجتي بأمر النداء ومدى تأثّري من كون أوّل زبائني من الهنود لكونهم لم ينسوا ما فعلت لأجلهم.

في الوقت نفسه بدأت العمل مع شركة Gordon Capital كمستشار خاصّ. لم أكن أرغب في العمل بدوام كامل، أو الانتقال إلى مونتريال، ولكنّي قبلت العمل يومين في الأسبوع في مكتبهم في مونتريال.

جعلني هذا العمل قريباً من الحيوية الجديدة الواضحة في الحقل الاقتصادي الكويبيكي، ومن الجيل الجديد من المقاولين الكنديين الفرنسيين المغامرين المهتمّين بالأسواق العالمية. وصرت أيضاً ممثل شركة Gordon Capital في مجلس إدارة شركة B.C. Forest لفترة من الوقت.

دعتني شركات أخرى للانضمام إلى مجالس إدارتها، من ضمنها مصرف Toronto-Dominion. كان ملروني قد فرض بعد وقت قصير من وصوله إلى الحكم ضريبة خاصّة على المصارف. وطلب منّي رئيس مجلس إدارة مصرف Toronto-Dominion، ديك طومسون (Dick Thomson)، أن أتحدّث إلى أكثر من ١٥٠٠

شخص من موظّفي البنك، حول موضوع العداء بين السياسيّين والمصارف. تحدّثت معهم لمدة ساعة تقريباً، ولكن حول عدم إحساس المصارف بحاجات المجتمع. شرحت هذا الموضوع بصورة شاملة وواضحة على ما يظهر، ممّا جعل طومسون يعرض عليّ مقعداً في مجلس إدارة المصرف!

ووجدت نفسي كمحطّم للتماثيل بين مجموعة أعضاء مجلس الإدارة ومعظمهم من المحافظين المتشدّدين، ولكنّي تمتّعت بوجودي بينهم، وتعلّمت الشيء الكثير عن العمليّات المصرفيّة الداخليّة. كنت أمزح أحياناً مع طومسون بالقول إنّه قد يندم في يوم من الأيام لأنّه مكّنني من الحصول على هذه النظرة الداخلية لعمل مصرفه.

بكلمات أخرى، لم أبع نفسي لشارع باي.

وقد قادتني مهنة المحاماة إلى مساكن أفقر الفقراء، ففي إحدى ليالي الشتاء كنت أزور مستوطنة للسكّان الأصليّين في شمال مانيتوبا التي لم يكن فيها مياه جارية، ولا مراحيض داخل المنازل، وأغلقت أبواب المطار الصغير بينما كنت أنا وصديق لي في العراء. بدأنا نتحدث بالطبع عن البرد وتساءلت ما هو شعور الإنسان عندما يتجمّد جسمه حتى الموت؟ فأجابني صديقي: «سوف نعرف هذا الشعور بعد حوالى خمس دقائق».

كنت فخوراً أيضاً بالعمل كمستشار خاصّ لاتحاد العمال في شركة كانادير (Canadair) وهي الشركة التي ساعدتُ في إنقاذها من الإفلاس عندما كنت وزيراً، وقد صارت الآن إحدى قصص النجاح لصناعة الطائرات في كندا. أسعدني أيضاً قيامي بإلقاء مجموعة من المحاضرات في جامعات في مختلف أنحاء البلاد لحساب وكالة للمحاضرين. وقد دهشت في الواقع لأني كسياسيّ كنت معتاداً أن ألقي المحاضرات مجّاناً على مئتين أو أكثر من طلاب الجامعات، والآن بعد أن تمَّ فرض رسم الدخول إلى قاعة المحاضرات كان عدد الطلاب يصل إلى أكثر من ألفين في بعض الأحيان. كنت أتمتع فعلاً بوجودي بين الطلاب، وكنت أجيب على أسئلتهم حتى لا يبقى منها ما يودّون طرحه.

عشت حياة رغيدة بفضل هذه الوظائف، وتمكّنت في النهاية من أن أكون أكثر سخاءً مع زوجتي وأفراد عائلتي. قد لا يدرك معظم الناس التضحيات التي يطلب من النواب والوزراء تقديمها، وليس فقط التضحيات المالية، لأن المال لم يكن مهمًّا جدًّا

بالنسبة إليّ، بل التضحيات بالوقت والراحة أيضاً. كنت أتمتع بشكل خاص بالفرص التي صارت متكررة الحدوث الآن والتي سمحت لي بمداعبة أحفادي الثلاثة، وقد ولد آخرهم قبل يوم واحد من اعتزالي الخدمة العامة.

زرت أثناء انتخابات ١٩٨٨ ثلاثاً وعشرين دائرة انتخابية في مختلف أنحاء البلاد. كانت هذه الانتخابات معقّدة وكانت النتائج تتقلب بسرعة بحيث احتلّ كلّ رئيس من رؤساء الأحزاب الوطنية الثلاثة المرتبة الأولى في وقت من الأوقات أثناء الحملة. كنت في أوروبا في ذلك الوقت، ولكن حالما عدت إلى البلاد ألقيت خطاباً لجمع التبرعات في شاوينيغان قلت فيه: «إنّ حزب لورييه، وكنغ، وسان لوران، وترودو، لن يكون في المرتبة الأخيرة، وإن على كل ليبراليّ أن يستيقظ». بعد يومين حقّق تيرنر تقدّماً في النقاش المتلفز وتقدّم الحزب على خصومه المحافظين، ولكن في النهاية فاز المحافظون بحكومة ثانية ذات أغلبية قليلة جدًّا في البرلمان.

بدأ هاتفي يرنّ فوراً بعد هزيمة الليبراليين. أخبرني المتكلمون أن تيرنر سيستقيل وأنّي من سيكون خلَفه، وأنّ كلّ الناس يدعمون ترشيحي، إلى آخر ذلك من الكلام المشجّع. ولأن حملة واحدة على الأقل قد بدأت لرئاسة الحزب أخذوا يشجعونني على البدء بالتحرك. مع أنه كان من غير المقبول أن أبدأ النشاط بقوة قبل أن يستقيل تيرنر رسميًّا. أخبرت المتّصلين أنّي ربما سأعود مجدّداً إلى الحياة العامة. «إذا كانت المسألة تتعلق ببقاء الوطن» كتبت في نهاية الطبعة الأولى من كتابي «**مباشرة من القلب**» «فلتسقط الحياة الخاصة والراحة والحياة المرفّهة. سأكون هناك لأني مدين لكندا بكلّ الامتيازات التي أتمتّع بها».

لم أكن مسروراً للحالة التي وصلت إليها البلاد تحت حكم بريان ملروني. في عام ١٩٨٠ ذهبت مع زملائي إلى كويبيك وقلت للكويبيكيين: «كندا بلد عظيم له مستقبل رائع. ابقوا في كندا وسنفعل سوية أشياء عظيمة».

ولأول مرّة منذ الاتحاد تمّت استشارة سكان كويبيك مباشرة حول رغباتهم فاختاروا كندا. بالنسبة إليّ أشار استفتاء كويبيك وتوطين الدستور وميثاق الحقوق إلى نهاية «المرحلة الأولى» لكندا كأمّة، وكنّا على عتبة عهد جديد من الإنجاز والوحدة، ولكن الآن أصابني القلق حول احتمال بقاء كندا كدولة.

خلقت المواصلات الدولية والتقنيات العالمية وضغوط النمو البطيء، بعد

ثلاثين سنة من التوقعات المتزايدة، شكوكاً حول قيمة السيادة الوطنية ومستقبل التمايزات الثقافية حول العالم. لم يتعرض للخطر مصير اللغة والثقافة الفرنسية في كندا الفرنسية فقط بفعل وسائل الإعلام الأميركية وقوى إزالة الحواجز حول الكرة الأرضية، بل كان على كندا الإنكليزية أيضاً أن تركّز نشاطاتها بدرجة أكبر من السابق على سوق الولايات المتحدة الأميركية. ولم يعد ممكناً تصوّر احتمال أن تضعف قوة اللغة الفرنسية بالسرعة التي ضعفت فيها سلطة الكنيسة الكاثوليكية، وأن البلاد بأكملها سيتمّ امتصاصها من قبل جارتنا إلى الجنوب.

حافظت كندا في الماضي على مجاراة نسبة التقدم الحاصلة في الولايات المتحدة، لأنّ قاعدتنا الاقتصادية ومصادرنا الطبيعية مكّنتانا من المناقشة، ولكن القاعدة التكنولوجية الجديدة هدّدت بترك الأميركيين يتفوّقون علينا في المدى القصير، ومن المحتمل أن يغري الأثر الجرحي لهذا التفوق بعض الكنديين بالتخلي عن مؤسساتنا وعن تقاليدنا وعن استقلالنا لتحقيق كسب في المدى القصير. يحتاج أمر تجاوز هذه المرحلة الانتقالية قدراً كبيراً من الإرادة الوطنية والرؤية الوطنية إذا كان الهدف منع كندا من الاستسلام لسراب الحلم الأميركي.

رأى بعض الناس وجود تناقض بين وطنيتي الكندية ومعارضتي للتعصب الوطني المفرط لكويبيك. وسبَّب هذا الأمر قلقاً لي في بعض الأحيان أيضاً. تباحثت في الأمر مع ترودو، في أحد الأيام. كنا نسير باتجاه الوحدة المركزية لمبنى البرلمان، وعند دخوله المبنى عبر الأبواب الدوّارة قلت له: «إن موقفنا غير منطقيّ، يا بيار». جمد في مكانه ثم أدار الأبواب مرة أخرى وهو في وسطها وسأل بعد أن توقفت الأبواب عن الدوران: «ماذا قلت؟»

كان من الواضح عدم وجود تناقض إذا أعدنا التفكير. أعتقد أن الانفصال سيدمر الواقع الفرنسي في أميركا الشمالية ولا يمكن أن يعـززه. سيتبع تدهور الحالة الاقتصادية لكويبيك المستقلة انضمام أعداد متزايدة من الفرنكوفونيين إلى حركة الهجرة الجماعية التي بدأها الأنكلوفونيون. وبالفعل فقد سبب حتى التهديد بإعلان الانفصال حدوث هذه الهجرة. شاهدت الكثير من الكنديين الفرنسيين العاملين في تورونتو وفي المقاطعات الغربية وفي الولايات المتحدة الأميركية وذُهِلت للأعداد الكبيرة للكويبيكيين الذين استقروا بصورة نهائية في فلوريدا.

قال لي أحد الكهنة في دائرتي الانتخابية إنه أثناء حملة الاستفتاء صرف مبلغ ٤ ملايين دولار من أبرشيته الصغيرة لوحدها لاستثماره في شراء مساكن وشقق في فلوريدا. وكما كان الحال عندما هاجر جدّي إلى نيوهامبشاير لو كان للناس أن يختاروا بين الاقتصاد واللغة لكانوا اختاروا الاقتصاد بالتأكيد. تحرك مشاعري رؤية تدمير شعبي وتدفعني إلى الكفاح من أجل كندا. لن أكافح من أجل أن أشاهد كندا وقد أصبحت جزءاً من الولايات المتحدة أو من أجل أن أرى الولايات المتحدة تقضي على الخصائص التي جعلتنا مميّزين وفريدين.

إنّ كندا ليست لغة واحدة أو ثقافة واحدة، وهي في الواقع ترحّب بالتنوع. ومع احتمال وجود عدد من الأثرياء فيها أقل نسبيًا مما يوجد في الولايات المتحدة فإن فيها عدداً من الفقراء أقل نسبيًا مما يوجد في الولايات المتحدة. وتعوّض كندا عن النقص في توفير فرص العمل بالمقارنة مع الولايات المتحدة بجعل مدنها أكثر نظافة وأقل عنفاً من المدن الأميركية، بالإضافة إلى تأمين فوائد اجتماعية لمواطنيها أكبر مما تؤمّنه الولايات المتحدة لمواطنيها. لا يمكن بطبيعة الحال تقييم المزايا فقط وفق مفهوم مالي حتى ولو كان ذلك ثابتاً بوضوح. كان معظم الكنديين راغبين دائماً بدفع ثمن للبقاء كنديين من أجل أن ينعموا بنوعية معينة من العيش، كما ضحّى الكثيرون منهم بالفوائد الاقتصادية التي تؤمّنها المدن الكبيرة من أجل الاحتفاظ بالمتعة التي يجدونها في مناطقهم الريفيّة ومدنهم الصغيرة.

كان من السهل عليّ مهاجمة الخداع الفكري المضمن في الادعاء بأن الكويبيكيين سيصيرون أكثر ثراء في دولة مستقلة، وكان من الأصعب عليّ مهاجمة الحجة الصادقة أكثر التي قدمها الانفصاليون مثل الصحافي بيار بورجولت (Pierre Bourgault) الذي قال: «سنكون أشدّ فقراً ولكننا سنكون سعداء أكثر». ومن المحتمل أن تُوَلِّد هذه الحجة تأثيراً كبيراً. مثلاً: أملك منزلاً ريفيًا بجانب بحيرة في شاوينيغان، وهو منزل متواضع رخيص الثمن أحبُّ العيش فيه لخصائصه وجمال موقعه، لذلك أجدني مستعدًّا لأن أدفع مبلغاً كبيراً من المال وأن أحارب من أجل الاحتفاظ به عند تهديده. يماثل هذا الشعور تقريباً شعور المواطن تجاه وطنه. وأنا شخصيًا لست على استعداد للتضحية بأيّ شيء من أجل استقلال كويبيك ـ مع أني أحترم وأفهم شعور أولئك الذين لديهم الاستعداد للتضحية من أجل استقلالها ـ ولكني مستعد دوماً للتضحية من أجل كندا المستقلّة التي تشمل كويبيك.

من جهة أخرى بدا بريان ملروني منزعجاً عندما انتقدت كندا الولايات المتحدة أكثر من انزعاجه عندما انتقدت الولايات المتحدة كندا. كان رجلاً يعرف أن التملق يمثل أحد أقوى نقاط الضعف عند الناس، واختار خلال فترة حكمه أن يتملق رونالد ريغان وجورج بوش. لم يعجبني أسلوبه الخالي من الرسميات والمبني على الصداقات، لأنّي أعتقد أن الصراحة الشخصية التي يُثمنها كثيراً لا علاقة لها بالسياسات الدولية.

الأميركيون مفاوضون صارمون للغاية، ولن يشتروا أي شيء منك لا يحتاجون إليه. في بعض الأحيان كان علينا أن نوافق بأن نختلف ولا يعني هذا القول عدم وجود علاقات جيّدة بين دولتينا. عندما قابلت الرئيس بوش بصفتي زعيماً للمعارضة الكندية قلت له: إنّ الصداقة صداقة والتجارة تجارة ولا يمكن المزج بين الاثنتين.

أثناء حملة رئاسة حزب المحافظين في عام ١٩٨٣ حَذَّر ملروني من تأثيرات التجارة الحرة على المصالح الكندية، ولكنه عندما استلم مقاليد الحكم استند إلى تأكيدات المجتمع التجاري بأن كندا بحاجة إلى صفقة تحقّق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة. وجدت من الغريب أن رجال الأعمال الذين أتوا إلى مكتبي عندما كنت وزيراً وتوسلوني بحرارة لحماية صناعاتهم يطلبون الآن تحقيق التجارة الحرّة بين البلدين!

إنّي من المؤيدين للتجارة الحرة، وأؤمن بالتجارة الحرّة، وأعرف أن كندا تمثل أعظم دولة تجارية في العالم بالنسبة إلى الفرد. تشكّل صادراتنا نسبة ٤٠ بالمئة من إجمالي إنتاج قطاعنا الخاصّ، وتعتمد وظيفة واحدة من بين كل خمس وظائف مباشرة على الصادرات. إني أفتخر مثلاً بمعاهدة السيارات التي تفاوضت بشأنها الحكومة الليبرالية في أوائل الستينات مع الولايات المتحدة. كانت معاهدة مرتبطة بمفهوم التجارة الحرة ولكن مع بعض الضمانات، من جهة أخرى لم تحمل اتفاقية التجارة الحرة التي وقّعها ملروني مع الولايات المتحدة ضمانات كافية، كما أنها أضعفت دفاعاتنا ضد الأمركة من خلال إبعاد سياستنا التجاريّة عن توجّهنا الدولي نحو سياسة تجارية قارّية.

بالإضافة إلى كل ما سبق، لم تضمن هذه الاتفاقية وصول سلعنا إلى الأسواق الأميركية كما كان الغرض الأساسي منها. لم تنصّ الاتفاقية على تعاريف واضحة للمساعدات الحكومية وعمليات الإغراق مثلاً، وكانت آلية حلّ الخلافات طويلة

ومكلفة. توضحت هذه المساوىء من خلال سلسلة من النزاعات والمضايقات المتواصلة التي استمرت حتى بعد تطبيق الاتفاقية.

خاطرت الاستراتيجية القارّية التي اتبعها ملروني بجعل كندا الولاية الواحدة والخمسين للولايات المتحدة الأميركية من خلال إضافة حلقة بعد حلقة وجزء بعد جزء يهدد الحبل الذي يربط بين الدولتين في أن يتحول إلى حبل طويل ومتين بحيث يتم اتخاذ القرارات الاقتصادية في واشنطن، وكانت سياسته تجاه كويبيك على العكس تماماً، ولم يقلّ خطرها على مستقبل كندا عن خطر استراتيجيته القارّية، وليس من الغريب أن تكون سياسته تتبع السياسة القديمة للقوميين الكويبيكيين الذين خططوا لتحقيق الانفصال على خطوات وعلى أجزاء إلى أن لا يبقى شيء يحفظ تلاحم كندا.

ساءني جدّاً تصرفه عندما اتفق مع القوميين الكويبيكيين وأعاد فتح مناقشة الدستور. لو كان ملروني حكيماً لما كان مَسَّ هذا الدستور ولَظَلَّ رئيساً للوزراء حتى يومنا الحاضر. كان المساس بالدستور أكبر غلطة ارتكبها ولا يُلامُ عليها أَحدٌ غيره. قبل أن يبدأ بالتحدث عن الدستور حَصَلَ الحزب الكويبيكي على نسبة ١٨ بالمئة في استطلاعات الرأي في كويبيك وكان في خضمّ ورطة حقيقية، ولكن بعد الكلام المنمق الذي قاله ملروني حول الإذلال الذي لحق بكويبيك عام ١٩٨٢ وكيف تمّ عزل كويبيك وطعنها من الخلف ارتفعت نسبة التأييد للحزب الكويبيكي كما يرتفع الصاروخ.

ما زلت أذكر حضوري حفلة عشاء أقيمت في نادي Mount Royal في مونتريال قبل دخول ملروني إلى ميدان السياسة. نهض ملروني وتغنّى بمزاياي ووصفني بأني منقذ البلاد لأني حاربت استفتاء ١٩٨٠ وأعدت الدستور إلى الوطن. ولكنّ عدداً قليلاً من الأشخاص فقط أزعجوا أنفسهم بالنظر خلف الخرافات، يُريدونَها أن تَبْقى. كان ادِّعاء ملروني بأنه كان من المحتمل جدّاً الحصول على توقيع ليڤاسك، لو تصرفنا بلطف أكبر معه، أسخف فكرة سمعتها في حياتي. كان ليڤاسك انفصاليًا وغير راغب في التوقيع على أي شيء، كنا الحكومة الوطنية وكان علينا أن ندافع عن المصلحة الوطنية.

تم استغلال الخرافات بصورة مؤثّرة لتمرير اتفاقية Meech Lake. عارضتُ الاتفاقية لأني اعْتَقدت أنَّها تُدَمِّر ميثاق الحقوق ولا تأخذ في الاعتبار كلّ الإصلاحات الدستورية التي ما زالت تطالب بها المقاطعات والأقاليم الأخرى والسكان الأصليون. ناقشت مواد الاتفاقية من أجل توضيح بعض النقاط الغامضة وتسوية بعض الطلبات

المُعَلّقة قبل التصديق على الاتفاقية. وفي وقت لاحق تردد صدى آرائي في التقرير الذي أعَدّته اللجنة البرلمانية الجامعة لكل الأحزاب برئاسة جان شاريه (Iean Charest).

عندما علم لوسيان بوشار (Lucien Bouchard) صديق ملروني بأنه يجري إعداد اتفاقية جديدة استقال من حكومة المحافظين وأنشأ حزب الكتلة الكويبيكية (Bloc Québécois) الأمر الذي دفع ملروني إلى التخلّي عن تقرير لجنة شاريه وقرّر بالمقابل أن يُقامر في حزيران (يونيو) ١٩٩٠ بحيث يجد رؤساء الوزراء المقبلون أنفسهم مسجونين في طنجرة ضغط فيضغطون لقبول اتفاقية Meech Lake كما هي.

حدثت كل هذه الأمور في وقت إجراء انتخابات رئاسة الحزب الليبرالي، ورغم إعلان تيرنر اعتزاله في مايو (أيار) ١٩٨٩ لم يعقد مؤتمر الحزب إلا في الأسبوع الثالث من حزيران (يونيو) ١٩٩٠. وكما حدث في انتخابات عام ١٩٨٤، اعتقدت أن الفائز سيكون المرشح الذي يحظى بتأييد أغلبية أعضاء المؤتمر الحزبي وأني لن أتمكن من ترشيح نفسي إذا لم أحظَ بمثل هذا التأييد، ولم يطل الوقت لحصولي عليه. قفز معظم النواب إلى القارب، وهكذا كنت المرشح الأقوى عندما قررت الاشتراك في اللعبة.

ولم يجعل هذا التأييد الحملة أقل سهولة من حملة عام ١٩٨٤. ففي حين كنت قويًا بين أعضاء الحزب الليبرالي الاتحاديين واجهت معارضة عنيفة من رئيسي وزراء كويبيك وأونتاريو الليبراليين - ربما لأن روبرت بوراسا أراد أن يكون صديقه دافيد بيترسون زعيماً اتحاديًا للحزب لأنهما كانا من أقوى المدافعين عن اتفاقية Meech Lake. حاول الاثنان سدّ الطريق أمامي من خلال سيطرتهما على التنظيمات الحزبيّة الإقليمية. ومع أنّي حصلت على حصّة الأسد من مجموعة المندوبين من كل منطقة فقد شدّدَت المعارضة مقاومتها مع كل أسبوع يمرّ. كان خصماي الرئيسان: پول مارتن (Paul Martin)، وشايلا كوبس (Sheila Copps)، مرشّحَين ممتازين.

في هذا الوقت كانت كندا تمرّ بوضع سياسيّ صعب بسبب استقالة لوسيان بوشارد ورفض تقرير لجنة شاريه وانهيار عملية اتفاقية Meech Lake.

ورغم أن مصير كندا لم يكن في يدي، لم أنجح في الإفلات من المشاعر والنزاعات التي أثارتها اتفاقية Meech Lake بين الكنديين.

ماتت الاتفاقية في ٢٣ حزيران (يونيو) في اليوم نفسه الذي ربحت فيه ٦٠ بالمئة من الأصوات في الاقتراع الأول، وتم انتخابي رئيساً للحزب الليبرالي الكندي.

الفصل الحادي عشر

الطريق الوعرة إلى مجلس الوزراء

برز الحزب الليبرالي من مؤتمر رئاسة الحزب مُوَحَّد الصفوف بدرجة معقولة رغم إصابتنا ببعض الشظايا نتيجة انهيار اتفاقية Meech Lake. غادر المؤتمر فوراً نائبان هما: جان لابيار (Jean Lapierre)، وجيل روشيلو (Gilles Rocheleau). واستمرّت الصحافة الكويبيكية معادية لنا شهوراً كثيرة بعد الانتخاب. في كل صباح كنت أقرأ تهجّمات الصحف، وفي كلّ مساء كنت أشاهد عرضاً تلفزيونيًا بالسرعة البطيئة يظهرني أضمّ مبتهجاً كلايد ويلز (Clyde Wells)، رئيس وزراء نيوفاوندلند بعد نجاحي في مؤتمر الحزب. كلّفني هذا المشهد الكثير من شعبيّتي في مقاطعتي. لم يوجّه إليّ أي شخص إهانة مباشرة ولكني كنت أشعر ببرودة سكان المقاطعة تجاهي ممّا جعلني أحسّ بالانزعاج حتى بين رفاقي في لعبة الغولف.

كانت هذه إحدى المشاكل التي واجهتني في أوائل أيامي كرئيس للحزب. وأثناء حوادث الشغب التي قام بها السكان الأصليون في أوكا (Oka) في فصل الصيف، اقترحت أنه قد يكون أقل كلفة وأكثر فعالية إخلاء سبيل مثيري الشغب في الوقت الحاضر، على أن نقبض عليهم واحداً واحداً بعد ذلك، بما أن لدى الشرطة أسماء هؤلاء، بدلاً من سجنهم خلف القضبان مخاطرين بفقد نفوس بشرية ومتحملين نفقات بملايين الدولارات يوميًا. وحَرَّفت الصحافة هذا الموقف فوصفته بالاستسلام التام.

في شهر أيلول (سبتمبر) فاز بوب راي (Bob Rae) بانتخابات الحزب في أونتاريو ووقع الليبراليون الاتحاديون فريسة الحركة الارتجاعية الشعبية ضدّ حكومة دافيد بيترسون (David Peterson)، وهبطت شعبيتنا من ٥٠ إلى ٣٢ بالمئة في فترة

شهرين فقط، وإلى أن دعا ملروني إلى إجراء انتخابات فرعية في الدائرة الانتخابية في Beauséjour في مقاطعة نيوبرونزويك (New Brunswick) في كانون الأول (ديسمبر) كان علي أن أفوز بمقعد في مجلس العموم.

زادت اهتماماتي الأولية حول رئاستي صعوبة إقناع أشخاص جيّدين للعمل في مكتبي الذي لم يعد يعمل بصورة جيّدة لأنه كان ينقصني مدير قويّ لإدارته بصورة صحيحة. في تلك الفترة بدأت أستعمل جهاز إرسال عن بعد لإلقاء خطاباتي. أعجبني هذا الجهاز، ولكنّ المساعدين اعتبروه خطّة مدبّرة لكي أبدو بمظهر رئيس وزراء. امتلأت أعمدة الصحف بالأخبار والقصص التي تشير كلّها ضمنيًا إلى اختفاء جان كريتيان القديم الجيّد.

كانت تساورني شكوك بنفسي بعد مطالعة تلك المقالات. أسأل نفسي: لماذا تصرّفت بهذه الطريقة؟ ماذا حدث لفطرتي الغريزية؟ هل أنا مهيّأ لأكون رئيساً؟ ربما كنتُ مهيّـأً فقط كي أكون الرجل الثاني في الحزب ولا يمكن أن أكون الرجل الأول الجيّد.

مرضت في شباط (فبراير) ١٩٩١. ووجد الأطبّاء بقعتين على رئتي وخشوا أن تكونا خبيثتين. لم أرغب في المخاطرة، وبعد ثلاثة أيام خضعت لعمليّة جراحيّة، وتبيّن للأطبّاء ولحسن حظّي، أن البقعتين لم تشكّلا أي خطر على الإطلاق.

في فترة نقاهتي في فلوريدا، توفّر لي الوقت لمراجعة كلّ ما حدث منذ بداية سباق الرئاسة قبل خمسة عشر شهراً. وفي إحدى الليالي تحدثت مطولاً مع آلين. قالت لي: «لم تَعُد كريتيان الذي كنته. يوجد شيء ناقص. تستمع الآن أكثر من اللزوم وتأخذ الكثير من النصائح. لماذا لا تتصرّف وفق طبيعتك؟»

كان هذا القول بمثابة نصيحة رائعة. عندما عدت إلى مكتبي كنت مستعدًا لتولّي الأمور. كان أحد إنجازاتي توظيف جان بيلليتيه، رئيس بلدية مدينة كويبيك السابق، مديراً عامًا، وفي الواقع أجبرته على قبول هذه الوظيفة. قلت له: «أخبرتني قبل بضع سنوات أنّك ستنضم إليّ عندما أحتاج إليك. حسناً. أحتاج الآن إلى مساعدتك، ولكني أعرف أنّك ستكون مثل أي شخص آخر. أعرف أنّي ما زلت غير شعبيّ تماماً، وأعرف أنّه لن يكون من المناسب لك العمل معي ولذلك أتوقّع أن ترفض».

ولكنّه كان رجلاً يحترم كلمته، فقبل ونظّم مكتبي في وقت قصير.

بدأنا نعمل بشكل أفضل من الجانب السياسيّ أيضاً. وبالإضافة إلى اتفاقية Meech Lake والعلاقات الكندية الأميركية كان علينا محاربة السجل الاقتصادي لملروني، جاء ملروني إلى السلطة في عام ١٩٨٤ ووعد بخفض الدَّين العام وإيجاد فرص عمل جديدة وحماية البرامج الاجتماعية الشاملة، وعندما استقال في عام ١٩٩٣ كان قد زاد الدَّين العام الذي سبّبته حالة الركود الاقتصادي في الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ ثلاثة أضعاف، وترك نصف مليون مواطن كندي بلا عمل، وأجرى تخفيضاً كبيراً للمبالغ التي كان يسمّيها «ائتمانات مقدّسة»، وأدخلَتنا سياسته المالية في آخر حالة ركود قبل أن يدخلها الأميركيون، وقتل عدداً كبيراً من المشاريع التي لن تعود للظهور أبداً.

أوردت التقارير أن بعض مستشاريه قالوا إنّهم قد يتحمّلون نسبة بطالة بمقدار ٢٥ بالمئة من أجل خفض التضخّم الماليّ إلى أدنى مستوى ممكن، فكنت أجيب أنه عندما تكون نسبة البطالة في البلاد بمقدار ٢٥ بالمئة يجب عدم التفكير بالتضخم أو بأسعار الفائدة أو بالدَّين العام أو بأي شيء آخر لأنك ستواجه ثورة في تلك الحالة!

في هذا الوقت بدا أن الكثيرين من حزب المحافظين يعملون بصورة جيدة. إن إيجاد الأشخاص المؤهلين لملء الشواغر الواجب ملؤها يشكّل قسماً من العمل الاعتيادي للحكومة، ويتطلب حكماً صائباً وتوازناً صحيحاً، فالمسألة ليست معرفة الحزب الذي ينتمون إليه لأن الأهم هو درجة كفاياتهم. تم تحت حكم المحافظين تعيين مئات من الموظفين في الدوائر الحكومية لا يملكون مؤهلاً سوى صداقتهم مع رئيس الوزراء.

في الوقت نفسه جرى تشجيع صناعة جماعات الضغط لتقيم مركزاً لها في أوتاوا. صُدِمْت عندما اكتشفت عمق تأثير هذه الجماعات. في إحدى الأمسيات قابلت صديقاً عزيزاً، رئيس مجلس إدارة شركة كبيرة، على العشاء بصحبة مجموعة من رجال الأعمال. وفي صباح اليوم التالي اتصل بي هاتفيًا واحد من جماعة ضغط أراد أن ينظم لقاء بيني وبين الشخص الذي أعتبره صديقاً عزيزاً لي. ارتبكت بالطبع.

سألت صديقي لماذا أزعج نفسه باستئجار الوسيط؟ فأجابني: «يجب على كل شخص أن يفعل ذلك. أعلمونا أنها الطريقة الوحيدة للتعامل مع الحكومة الآن، صارت أجور جماعات الضغط جزءًا من نفقات تشغيل مؤسستنا».

في أحد الأيام اتصل واحد من جماعة ضغط بنائب ليبرالي وطلب منه مساعدة أحد الناخبين في مشكلة تتعلق بالهجرة! لا يتوجب على أي مواطن كندي أن يوظف أي شخص ليُسَهِّل له مقابلة نائب دائرته. ولكن ماذا كان هذا الرجل يبيع؟ المعرفة أحياناً، ولكني أعتقد أنه يبيع النفوذ في معظم الأحيان. أصبحت هذه المهنة جزءًا كبيراً ومتكاملاً من النظام بحيث أصبح من الصعب جدًّا معالجتها. مع أنه لا يتوجب على أي شخص أن يلجأ إلى خدمات وسيط فقد ساد اعتقاد الآن ـ تنوي حكومتي تغييره ـ بأنك لن تنجح من دون مساعدة من واحد من جماعات الضغط.

شكّلت مفاهيم المحسوبية والفضائح وجماعات الضغط تعابير أدخلها المحافظون إلى أوتاوا، صارت الحكومة مسألة مال. يدور الحديث في المدينة حول من أصبح ثريًّا بسبب حصوله على هذا العقد أو ذاك، وتمثّل مبدأ التعامل مع السياسة الاقتصادية والاجتماعية بأنه إذا زاد الغنيّ ثراء تزداد كمّية كِسَرِ الخبز المتوفّرة للفقير. حتى عندما لا يكون غرضه ملتوياً، يناقض هذا المديح المستمرّ للمال القيم التقليدية للمجتمع الكندي ومفهوم الخدمة العامة بالذات. عَكَسَ هذا الأسلوب «مجتمع الجشع» السائد في الولايات المتحدة ومجتمع رجال الأعمال في الثمانينات عندما كان الأشخاص يجمعون ثروات من خلال الحصول على قروض من المصارف من دون أن يفكّروا أبداً بالنتائج الاجتماعية. ولا عجب إذا عوملت مؤسساتنا العامة وعومل سياسيّونا بسخرية لاذعة لم يسبق لها مثيل.

لم أشعر براحة حقيقية أبداً كرئيس للمعارضة. ولا يمكن وجود وظيفة أسوأ من وظيفة المعارضة في النظام البرلماني بأكمله. تجد نفسك في مقاعد المعارضة فقط لتنتقد، فإذا قدّمت اقتراحاً إيجابيًّا لا يهتمّ أحد به. وإذا واصلت هجومك على الحكومة من دون هوادة تصير مادة إخبارية، ولكن الالتزام بموقف سلبي يناقض طبيعتي لأن كل تجربتي في الحياة العامة كانت إلى جانب الحكومة، وكان من دواعي ارتياحي أن أكمل عمل الأشياء وليس انتقادها، وبما أنّي عملت وزيراً لمدّة طويلة جدًّا كنت أعرف أن الوزراء يعملون كل ما في استطاعتهم أن يعملوه حتى عندما كنت أعارض سياستهم. وفي بعض الأحيان كنت أعرف تماماً كيف ستكون إجابتهم.

وضعت لنفسي، كرئيس لنواب المعارضة الليبراليين في المجلس، أربعة أهداف: توحيد الحزب، تنظيم مالية الحزب، تطويع مرشحين جيدين للانتخابات

المقبلة، تطوير سياسات جديدة. يجب أن يمثل حزب المعارضة أكثر من وسيلة للوصول إلى السلطة، يجب أن يقترح حلولاً جديدة ويحدد أوّليات مختلفة، ولهذا السبب نَظَّمَ ماكنزي كنغ (Mackenzie King) مؤتمراً لرسم سياسة الحزب في بورت هوب (Port Hope)، أونتاريو عام ١٩٣٣؛ ولهذا السبب أيضاً نَظَّم ليستر بيرسون مؤتمراً مماثلاً في كينغستون، أونتاريو عام ١٩٦٠؛ ولهذا السبب بالذات طلبت من مديرة الأبحاث في مكتبي شافيڤا هوسيك (Chaviva Hosek) وسكرتيري الأول إيدي غولدنبرغ تنظيم ندوة فكرية لاحزبيّة لمدة ثلاثة أيام في إيلمر كويبيك في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١. أردت من وراء تنظيم هذه الندوة إيجاد بدائل بنّاءة لبرنامج عمل حزب المحافظين.

أعطتنا هزيمتا الليبراليين في عام ١٩٨٤ وعام ١٩٨٨ سبباً واضحاً لإعادة تقييم أنفسنا، فالعالم تغيّر بدرجة هائلة أثناء السنوات التي كنا فيها خارج الحكم. خلق انهيار الاتحاد السوڤياتي، وتوسع السوق الأوروبية المشتركة، والتحولات السياسية في دول أوروبا الشرقية، وظهور قوى اقتصادية جديدة في المحيط الهادىء، تحديات جديدة وفرصاً جديدة كما فعل ذلك تحرير التجارة العالمية والثورة التكنولوجية، لذلك أردت أن أستكشف مع الخبراء من كندا ومن الخارج التضمينات الاقتصادية والسياسية بالنسبة إلى كندا والليبرالية على مشارف القرن الواحد والعشرين.

أن يكون المرء ليبراليّا يعني أكثر من حمل بطاقة عضوية في الحزب الليبرالي أو قبول السياسة التي يرسمها الحزب، أن يكون المرء ليبرالياً يعني تحديد موقف تجاه الحياة؛ ويعني الاهتمام بإيجاد الثروة للبلاد ويعني أيضاً الاهتمام بإشراك الناس في هذه الثروة؛ يعني أن يبقى الشخص مُخلصاً لمبادىء العدالة الاجتماعية والوحدة الوطنية، كما يعني أيضاً التجاوب بمرونة مع الظروف المتغيرة للأزمان.

بسبب الامتداد الأرضي الواسع لكندا وقلّة السكان فيها وتنوع اللغات والمصالح. . . تمثّل كندا بنية معقدة مهددة دائماً من قوى نابذة هائلة. وبالتالي لا يمكن أن تكون حلولنا لمشاكلها نظرية أبداً، إذ لا يمكن أن ينجح على المستوى الوطني حزب نظري يساري أو يميني يدين بالفضل إلى فئات معينة. إن ما يكون ملائماً لجزء من البلاد أو لعهد من العهود لا يلائم بالضرورة جزءًا آخر من البلاد أو عهداً آخر من العهود، حتى ولو كنت في الوسط لأن الوسط يتحرك أيضاً.

كان الحزب الليبرالي ماهراً بصورة خاصّة في انتشاره عبر البلاد لأنه بقي في الوسط. إنّها غريزة طبيعية لدى الليبراليين.

تطلع الكنديون إلى الحزب الليبرالي في أوقات الأزمات لأن اعتداله كان أفضل عامل لحلّ النزاعات وإيجاد حلول واقعية. لذلك نؤمن برأسمالية صحيحة طالما لم تتحول إلى مرض مؤذٍ. نؤمن بأن من الممكن أن تكون أية حكومة عنصراً جيّداً طالما أنّها لا تتحوّل إلى متغطرسة وطاغية. حَدّد الإجماع العريض الذي برز من ندوة إيلمر هذا التوازن. على كندا أن تحافظ على برامجها الاجتماعية وتعززها، وأن تتكيّف في الوقت نفسه مع الظروف الاقتصادية المختلفة بالأساس. يجب أن توجد مزيتنا التنافسية في استثمارنا للموارد البشرية والمحافظة على نظام العناية الطبيّة الشاملة والمدن الآمنة وتأمين حق الحصول على التعليم العالي لكلّ مواطن.

في السنتين التاليتين لندوة إيلمر قام بول مارتن وشافيڤا هوسيك باستشارات إضافية وحاولا بجهد كبير تشكيل هذا الإجماع في الآراء ضمن برنامج انتخابي كامل. كان على هذا البرنامج أن يكون مسؤولاً من الوجهة المالية، أن يَتَجنَّب الوعود المضخَّمة وأن يُوَلِّد الأمل. إذا كانت أوّليات البرنامج الأوّليات الصحيحة وتُعْطي الضوء في نهاية النفق تشعر عندئذ بأنها ستتغلب على الشكوكية الساهرة المنتشرة عبر البلاد تجاهنا وتربحنا ثقة واحترام الشعب الكندي.

كشفنا عن كامل برنامجنا الانتخابي، رغم المخاطر الواضحة لمثل هذا التصرف، في اليوم الثامن من حملة الانتخابات العامة بشكل كتاب أحمر يحتوي على ١١٢ صفحة. سررنا وافتخرنا لأن الشعب قبله، لقد بَيَّن للجميع مدى جدِّيَّتنا حول المسائل الواردة فيه. صار الكتاب مقياساً لصدقنا وغرضنا وبراعتنا وعملنا الشاق. وأعتقد أن الكتاب لم يساعدنا فقط في انتصارنا بل إنه غَيَّر أيضاً إلى الأفضل أساليب الصراع في الانتخابات في المستقبل.

يسألني الناس دائماً إذا كنت أتوقّع الفوز في الانتخابات، وفي الحقيقة لم أشكّ كثيراً في فوزي. . تحوّلت قوة المحافظين تحت رئاسة ملروني وتحالفهم الوثيق مع القوميين الكويبيكيين إلى نقاط ضعف لهم. أدّت تصرّفاتهم أوّلاً إلى انسحاب لوسيان بوشارد من صفوفهم وتأليف حزب الكتلة الكويبيكية، وأدّت ثانياً إلى ازدياد شعبية حزب الإصلاح بين المحافظين الذين اعتقدوا أن ملروني صار في جيب كويبيك. لذلك

فقد انقسمت أصوات المحافظين إلى ثلاثة أجزاء. وبعملية حسابية بسيطة كان على الليبراليين أن يفوزوا بنسبة ٣٨ بالمئة من أصوات الناخبين ليشكّلوا حكومة. كنا نسجل في استطلاعات الرأي نسبة ٤٠ بالمئة، بينما كانت الأحزاب الباقية تتقاسم الرصيد.

حاول ملروني طوال عام ١٩٩٢ أن يجعل من الدستور قضية كبيرة واحدة تقرر مصير الانتخابات المقبلة تماماً كما جعل من التجارة الحرّة قضية كبيرة واحدة في انتخابات ١٩٨٨. كانت خطوته بارعة من الوجهة السياسية، وأعتقد أنه لو حارب تيرنر ضدّ ملروني وضدّ سجلّ الأعمال الكامل للمحافظين وليس فقط ضد اتفاقية التجارة الحرة لكان انتصر. ولأنَّ مبدأ التجارة الحرة قسم المجتمع إلى قسمين، ولأنّ المناهضين لهذا المبدأ انقسموا بين الليبراليين وأعضاء الحزب الديموقراطي الجديد، تمكّن ملروني من الانتصار. لكن في هذه المرة فشلت استراتيجيته لأن الاستفتاء الذي نظمه حول الاتفاقية الدستورية في شارلوت تاون فشل تماماً.

سانَدْتُ اتفاقية شارلوت تاون كحلٍّ وسط على أساس أنها تجيب على معظم مشاكلي بالنسبة إلى اتفاقية (Meech Lake) وأنها، كما كنت أعتقد، لن تؤثر بدرجة عميقة على ميثاق الحقوق فقد أصْلَحَت نظام مجلس الشيوخ للغرب وأرْضَت طلبات زعماء الهنود وحَوَّلت سلطات معيّنة إلى المقاطعات ولكن في مسائل ثانوية. ولأني أرى البلاد اتحاداً للشعب وليس اتحاداً لرؤساء الوزراء أو المؤسسات أردت دائماً أن يتمّ تمكين أفراد الشعب من المصادقة على دستورهم بأنفسهم. شدَّدت بالطبع على إجراء استفتاء شعبيّ كشرط لدعم الاتفاقية وأفتخر بأنّي كسبت هذه النقطة.

سيجادل المؤرّخون لمدة طويلة، وطويلة جدّاً، حول سبب فشل استفتاء تشرين الأول (أكتوبر). كان تدخّل بيار ترودو إلى جانب قوى «لا» عاملاً مهمًّا من دون شك وسَبَّب لي ولكلّ ليبرالي يحترمه بعض المشاكل، ولكنّي تمكنت من المحافظة على تلاحم صفوف المؤيدين لي، وكان العامل المهمّ الآخر رغبة بريان ملروني في جعل انتصار حزبه من صنعه من أجل إعادة سمعته إلى أذهان الناس وتمهيد الطريق للفوز برئاسة حكومة ثالثة تتمتّع بأغلبية في البرلمان. كان من الأفضل له أن يذهب إلى فلوريدا.

تخلّى بريان ملروني في شباط (فبراير) ١٩٩٣ عن الأمل في تحقيق «تاجه المثلّث»، وأعلن استقالته التي كانت خيبة أمل لي أكثر من كونها مفاجأة. أعلنت الصحافة فوراً، ومن دون انتظار عقد مؤتمر الحزب، أنّ كيم كامبل (Kim Campbell)

ستكون خليفة ملروني، وتحمّس الجميع ولكنّي لم أتحمّس. ستواجه كيم المشاكل خلال سباق رئاسة الحزب، وإذا انطلقت من نقطة عالية فليس أمامك سوى الهبوط، وعليك أن تكون من المحترفين القدامى كي تبقى واقفاً بعد السقوط. لم تكن كيم محترفة قديمة ومع أن الصحافة أظهرت غفراناً غير اعتيادي لأخطائها فقد كادت تخسر رئاسة الحزب لصالح جان شاريه.

كان من الممكن لأيّ انتصار يحرزه شاريه أن يمنعني من أن أكون هدفاً للذين كانوا لا يرغبون برئيس وزراء آخر من كويبيك. ومع ذلك، في نهاية الأمر لم يتعلق بي أمر اختيار منافسي في الانتخابات العامة، فقد اختار المحافظون كيم كامبل.

لم أرتعد، حتى أثناء فصل الصيف، بعد غفران كلّ الأخطاء التي ارتكبتها كيم كامبل لكونها أول رئيسة وزراء في تاريخ كندا. كان عليّ فقط أن أتذكّر ما حدث عندما استبدل الليبراليون ترودو بتيرنر في عام ١٩٨٤ (لم يغير هذا الاستبدال شيئاً). أعطيت كلود شارون (Claude Charron) توقعاتي حول نتائج الانتخابات من دون أن أدري أنه سينشرها في صحيفته: ٢٥ مقعداً أو أكثر في كندا الأطلسية، ٧٥ مقعداً في أونتاريو، بين ٢٥ و ٣٠ مقعداً في الغرب، و ٢٠ مقعداً في كويبيك (الذي حدث هو فوزنا على التوالي ٣٠ و ٩٨ و ٢٩ و ١٩ مقعداً).

عندما وُجِّهَت الدعوة لإجراء الانتخابات العامّة، كنت مستعدًّا وكان برنامج عمل الحزب جاهزاً وكان فريق عمل الحزب جاهزاً تماماً للعمل. وكنت ممتنًّا للمرشحين والمتطوّعين الموهوبين الذين عرضوا مساعدتهم في وقت كان التشاؤم مسيطراً على عقول كثيرين. عندما رأى آخرون وجود أشخاص من هذا المستوى العالي يعملون ضمن فريقنا، كرئيس بلدية تورونتو السابق آرت أغلتون (Art Eggleton)، انضموا إلى قافلتنا. وَلّد هذا التسارع للانضمام إلينا مشكلة لي ولكنّها مشكلة ممتازة للغاية لأني وجدت نفسي محاطاً بمثل هذا العدد الكبير من الأشخاص الجيّدين.

كان فريق عملي في المؤتمر الحزبي فعّالاً بقدر فعالية فريق عملي في الوزارة، وهذا ما جعل فريق عملي في الوزارة يقظاً على الدوام خشية أن يتغلب عليه فريق العمل الحزبي، وسيشعر الكنديون براحة أكبر نظراً لأن شؤونهم سيعالجها هؤلاء الأشخاص الصادقون الأكفياء.

لا أريد أن أضيف ألماً جديداً إلى الألم الذي شَعَرَت به كيم كامبل بالتأكيد بسبب

تفكّك حزبها. فلو أظهرت قوّة أعظم، أعتقد أن الليبراليين كانوا سيحقّقون نتيجة أفضل. كلفنا انهيار تنظيم المحافظين في الأسبوع الأخير خسارة أكثر من ١٢ مقعداً في ألبرتا وكولومبيا البريطانية، لأنه جعل أصوات المحافظين تذهب إلى حزب الإصلاح، وفي الوقت نفسه دفع انهيار اتحاد ملروني في كويبيك الكثير من المحافظين الغربيين إلى التصويت لصالح حزب الإصلاح مما منع لوسيان بوشارد من أن يصير زعيماً للمعارضة في المجلس.

لم يتأذَّ حزب المحافظين أكثر مما تأذى من الإعلانات التلفزيونية التي هدفت إلى إيذائي. كنت أتوقّع عرض هذه الإعلانات. عندما كنت صبيًّا مراهقاً كان عليّ أن أتحمّل سخرية زملائي من العيب الخَلقي الذي أعاني منه، وكنت أردّ على السخرية بلذعة ساخرة فأقول: «ربّما كان لي فم ملتوٍ ولكن على الأقلّ ليس لي عقل ملتوٍ كعقولكم». كنت أتعرّض للإهانات طوال حياتي السياسية بسبب لغتي الفرنسية أو لغتي الإنكليزية، ولذلك عندما استيقظت من نومي صباح أحد الأيام في سان جون، مقاطعة نيو برونزويك وسمعت بعرض الإعلانات التلفزيونية في الليلة السابقة عرفت أنها كانت تدور حول فمي. قيل لي: «كانت أسوأ من السخرية من فمك. كانت تحاول أن تجعلك تبدو غبيًّا».

ـ «لا تقلقوا، سوف لن تعرض هذه الإعلانات بعد الآن».

عندما قلت أمام المراسلين الصحفيين بأني أشكر الربّ لأنّه منحني بعض المزايا، وبعض العيوب الخَلقية، تأثّروا كثيراً وترقرقت الدموع في عيون بعضهم. وفي نهاية النهار اختفت هذه الإعلانات.

كان عليّ أيضاً أن أتعامل مع الكثير من التوقعات القائلة بأني سأفقد مقعدي في سان موريس. ومع أن استطلاعات الرأي أعطتني ثقة بالفوز، فقد أظهرت تقارير نشرت في الصحف أنّي متخلّف عن المرشحين الآخرين لهذا المقعد. كان من المحتمل أن تؤثر سلباً علينا هذه التقارير في دوائر انتخابية أخرى في مقاطعة كويبيك حيث كان الناخبون يقولون للمرشحين الليبراليين: «لماذا تريدونني أن أصوّت لصالحكم في حين أن رئيس حزبكم سيهزم؟»

وقد تكون هذه التقارير بالذات ساعدتني على الفوز: مئات من المتطوعين تدفقوا لمساعدتي في حملتي، وكانت النتيجة فوزي بأغلبية ٦ آلاف صوت، وشعرت

في أول مؤتمر صحفي عقدته بعد الانتخابات، بسعادة هاري ترومان نفسها وأنا أرفع عالياً صحيفتين فرنسيتين رئيسيتين توقّعتا في عناوينهما الرئيسية هزيمتي.

غيّرت الانتخابات طبيعة مجلس العموم بشكل واضح. بينما حشد حزب المحافظين والحزب الديمقراطي الجديد وضعهما كحزبين رسميين برز حزب الإصلاح كنسخة أخيرة من حزب الاعتماد الاجتماعي الشعبي متجذراً بصورة مبدئية بأيديولوجية الجناح اليميني لكندا الغربية. ارتبط نجاح حزب الإصلاح بفشل حزب المحافظين أكثر من ارتباطه بقيمه الجوهرية. وأعتقد أنه حالما يصير هو بالذات حزب المحافظين فإنه سيواجه في النهاية المصير الذي واجهته كلّ الأحزاب النظرية في كندا.

اعتمد نجاح الكتلة الكويبيكية أيضاً على الاحتجاج الشعبي، واستفادت الكتلة من حالة التقدم العام من الأحزاب القائمة ومن المشاكل الخاصّة التي عانى منها حزب المحافظين. وكما اعترف لوسيان بوشارد بالذات أثناء الحملة، لم يكن كل الناخبين الذين صوّتوا لصالح الكتلة من الانفصاليين. تمكنّا نحن الليبراليين من زيادة مدى التأييد لنا بدرجة مهمّة أثناء الحملة، ولهذا السبب سأبقى متفائلاً حول مستقبل البلاد. في عهد يسعى شعب الصين الذي يبلغ تعداده ٢ ,١ بليون نسمة إلى إقامة دولة اقتصادية متفوقة، لا أرى سبباً يدفع سكان مقاطعة كويبيك البالغ عددهم سبعة ملايين فقط لأن يقذفوا بعيداً حسنات عضوية كندا في مجموعة الدول الصناعية السبع وفوائد وجودها على المحيط الهادىء.

تطلب إدراكي أنّي صرت رئيساً منتخباً للوزراء بعض الوقت. و قد وجدت الأمر لطيفاً عندما أيقظتني زوجتي قائلة: «أيرغب سيّدي رئيس الوزراء في شرب بعض القهوة؟» كما وجدت الأمر لطيفاً عندما اتصل بي رئيس الولايات المتحدة الأميركية هاتفيًا في منزلي الريفيّ وجعلت أحفادي ينصتون إلى المكالمة عبر هاتف آخر.

بعد ذلك سافرت بالطائرة إلى أوتاوا وبدأت العمل فوراً في منصبي الجديد. عملت وزيراً سنواتٍ طويلة بحيث لم أجد في هذا المنصب غرابة أو صعوبة. تم تبادل السلطات من دون مشاكل. ثمّ قَلَّصت عدد الوزراء إلى اثنين وعشرين وانتقيت أعضاء الوزارة. اجتمعت بأعضاء مؤتمرالحزب واتصلت بكبار الموظفين، وفي ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) أقسمت اليمين الدستورية كرئيس وزراء كندا العشرين.

ومع ذلك، حصلت لحظة شعرت عندها بالتأثير العاطفي الذي وَلَّدَته الأحداث

الأخيرة في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) أثناء حضوري احتفال ذكرى الهدنة للحرب العالمية الأولى نيابة عن الشعب الكندي. كان عليّ أن أقف لمدّة طويلة في وسط جمهور كبير وصديق. وجدت فراغاً من الوقت وبدأت أدرس التواريخ المحفورة على أنصبة الشهداء. جعلني التاريخ ١٩١٤ ـ ١٩١٨ أعود بالذكرى إلى والدي وأجدادي وأتساءل ماذا كانوا أثناء تلك الحرب وكيف كانت أحلامهم وطموحاتهم تجاه أفراد عائلاتهم.

إنّي مدين لهم، ولنفسي، ولكندا، بعدم الفشل.

يعرف كلّ وزير وكلّ موظف في مكتبي أنّ المهمّة التي أقوم بها الآن ستكون آخر مهمّة لي، وأنّي مصمّم على عدم الانسحاب من الحياة العامة بسمعة مشوّهة.

يعرفون أنه إذا خاب أملي بأحدهم سأتصرّف بقساوة لأنّي إذا خيّبت أمل الشعب الكندي بي فسيرميني هذا الشعب خارجاً وسيكون على حقّ في ما يفعل.

رغم أني تجنبت إعطاء وعود غير واقعية أو متهورة أثناء الحملة الانتخابية توجد معايير يتمكن الناخبون استناداً إليها من قياس مدى نجاحي. هل تمّ خفض عدد العاطلين عن العمل؟

هل تمّت استعاده ثقة العالم ببلدنا؟

هل جرى التأكيد على استقلال كندا؟

هل قمنا بمثل ما قام به منافسونا في مواجهة التحديات العالمية للتسعينات؟

هل استعاد الشعب ثقته بنزاهة حكومته وفائدتها؟

لا يتوقّع الكنديون حدوث معجزات، بل يتوقعون الحكم الصائب والاستقامة والعمل الشاقّ والمثابر. فإذا تمكّنت من نشر جو الثقة سنكون راضين عن أنفسنا من جديد، ومن خلال ملايين الملايين من القرارات الإيجابية التي يتخذها في كلّ يوم كل واحد منّا، سنتمكّن من التغلّب على الصعوبات التي تواجهنا الآن.

التحديات أمامنا، وللتغلّب عليها علينا أن نتغلّب على يأسنا في أنفسنا.

علينا أن نكون الأفضل في كلّ شيء نفعله وأن نكون مثالاً بمجتمعنا ومثالاً للعالم، فالكنديون عمال نشيطون.

نملك الثقافة والخبرة والإبداع، كما نملك الفرصة العظيمة التي توفرها لنا مواطنيتنا.

هنالك ملايين من الأشخاص المستعدين لبيع القمصان التي يرتدونها فقط للحصول على فرصة مشاركتنا في تعاستنا المزعومة.

قد يتبرّم الناس منّي لأنّي أتحدث طوال الوقت حول عظمة كندا ولكن إذا لم تكن لدينا كبرياء فلن نتمكن أبداً من تحقيق النجاح.

ولهذا السبب سأظل أرَدِّد:

«طالما بقيت على قيد الحياة، بإذن الله، وكانت لي فرصة خدمة وطني، فكندا هي الأفضل».

المناصب الوزاريّة التي شغلها جان كريتيان:

نيسان (أبريل) ١٩٦٧	وزير بلا وزارة ملحق بوزارة الماليّة.
كانون الثاني (يناير) - تموز (يوليو) ١٩٦٨	وزير الواردات الوطنيّة.
تموز (يوليو) ١٩٦٨ - آب (أغسطس) ١٩٧٤	وزير الشؤون الهنديّة وتنمية المناطق الشماليّة.
آب (أغسطس) ١٩٧٤ - أيلول (سبتمبر) ١٩٧٦	رئيس لجنة الماليّة.
أيلول (سبتمبر) ١٩٧٦ - أيلول (سبتمبر) ١٩٧٧	وزير الصناعة والتجارة.
أيلول (سبتمبر) ١٩٧٧ - حزيران (يونيو) ١٩٧٩	وزير الماليّة.
آذار (مارس) ١٩٨٠ - أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢	وزير العدل والمدّعي العام لكندا، وزير دولة للتنمية الاجتماعيّة.
أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢ - تموز (يوليو) ١٩٨٤	وزير الطاقة والمناجم والموارد الطبيعيّة.
تموز (يوليو) ١٩٨٤ - أيلول (سبتمبر) ١٩٨٤	نائب رئيس الوزراء ووزير دولة للشؤون الخارجيّة.
تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٣ -	رئيس وزراء كندا.

فهرس الأعلام

الفهرس

على امتداد ثلاثين سنة من العمل السياسي، استطاع جان كريتيان أن يحوز على ثقة الكنديين ومحبّتهم لمواقفه الوطنية الجريئة، ولالتزامه الصريح بالفيديرالية، ولإيمانه الثابت بالمواطن العادي.

في هذه المذكرات الشيّقة، نتعرف إلى كريتيان، المحامي العادي من بلدة شوينيغان، الذي استطاع أن يصبح عضواً في البرلمان، ثم وزيراً، ومن ثمّ رئيساً لمجلس الوزراء الكندي.

«مباشرةً من القلب» يقدّم لنا رؤية عميقة ومسلّية لحياة الرجل السياسي في كندا. يعودُ كريتيان بالذاكرة إلى أيامه الأولى في ريف كيبيك ثم انتقاله كعضو شابّ في برلمان يتكلم الفرنسية، وإلى مجلس عموم يتكلم معظم أعضائه الإنكليزية، وإلى ارتقائه مناصب حساسة في وزارات هامة، وعلاقاته القوية مع أهم اللاعبين على الساحة السياسية الكندية.

في هذه الطبعة الحديثة والمنقحة، يضيف رئيس الوزراء كريتيان إلى مذكراته أحداث عودته إلى الحياة الحكومية ومحاولته القيادية الانتخابية الناجحة التي أدت إلى فوز الليبراليين ودخولهم مجلس العموم.

من خلال أحداث هذه السيرة نتعرف إلى حياة أحد أهمّ الشخصيات السياسية الساحرة في تاريخ كندا المعاصر.




٥٢٨١٠٠٦٠٩٤٨١٠